مستقبل الاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي

د . حليم بركات

أستاذ علم الاجتماع في جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة . له العديد من المؤلفات في علم الاجتماع وفي الرواية .

تتعرض الدراسات المستقبلية بشكل خاص لاحتمالات المزج بين الواقع والحلم ، بين ما نريده للمجتمع وبين ما يمكن أن يحدث فعلا . هذا أمر بغاية الخطورة بالنسبة لأي بحث حول مستقبل الاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي . لذلك تستدعي طبيعة الموضوع أن أوضح بعض الجوانب الأساسية للمنهج الذي اتبعه في دراسة المجتمع العربي :

أولا ، أعترف أنني لست باحثا حياديا بل ملتزما بقضية قيام وحدة عربية ، ولكن ذلك لا يحدّ من رغبتي بأن اكون موضوعيا بقدر المستطاع . ليس هناك علم حيادي ولا بد من اتخاذ موقف في هذا الصراع الدائر بين قوى التغيير وقوى الثبات ، بين قوى الوحدة وقوى التجزئة ، وبين قوى التسلط وقوى التحرر . ثم إن الاعتراف بمعتقداتنا وقيمنا وتحديدها ، ليس فقط للآخرين بل بيننا وبين أنفسنا ، ضرورة تقتضيها الموضوعية نفسها .

ثانيا ، أرى المجتمع العربي ككل وليس كمجرد مجموعة من الدول المستقلة بخلاف عدد كبير من الدراسات التي تتقيد بالأوضاع السياسية الراهنة أكثر مما تستوحي الواقع الاجتماعي . تأملوا مثلا أن يرغب عالم اجتماعي بتأليف كتاب حول الأسرة في المجتمع العربي فيعمد إلى وضع فصل منفرد حول الأسرة في كل كيان من الكيانات السياسية القائمة . هذا ما اعتاد عليه بعض المستشرقين وتبعهم بذلك عدد من الباحثين العرب . ولكن هذا لا يعني أنه لا يجوز البحث في كيان عربي معين دون غيره كما يبدو مثلا من الانتقادات التي وجهت الى دراسة علي الوردي حول طبيعة المجتمع العراقي[1] معتبرة أنه كان من الافضل أن يدرس المجتمع العربي أولا لكون العراق جزءاً من الوطن العربي ، إنما يعني أننا عندما ندرس بلدا من البلدان العربية ، يجب أن ندرسه في إطار المجتمع العربي ككل ، وذلك ليس فقط بسبب الصفات العامة المشتركة بل بسبب تأثر الجزء بالكل ايضا[2] .

---

(١) راجع الاشارة الى هذه الانتقادات في : السيد يسن ، « الشخصية العربية : النسق الرئيسي والانساق الفرعية ، » **المستقبل العربي** ، العدد ٣ ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، ص١٥٣ : او في : علي الوردي ، مقدمة **دراسة في طبيعة المجتمع العراقي** (بغداد : مطبعة العاني ، ١٩٦٥) .

(٢) تهتم بعض الدراسات ، وخاصة في أواسط المستشرقين ، بعوامل التجزئة متجاهلة عوامل الوحدة وبالميول الانفصالية

ثالثا ، أعتبر المجتمع العربي مجتمعا ديناميكياً ، متغيرا ، إنتقاليا وفي حالة صراع وصيرورة نتيجة للتناقضات الداخلية والخارجية وبفعل مواجهة تحديات تاريخية عاصفة . إن المجتمع العربي في حالة صراع مرير بين قوى متعددة ، فهو منذ قرن ونصف على الأقل يختبر ولادة عسيرة ويعيش حقبة النهوض بعد نوم عميق طويل . ينبثق جاهدا من تحت ركامات التاريخ بالرغم من السيطرة الأجنبية ومقاومة النظام التقليدي بطبقاته الحاكمة وبناه الاجتماعية وثقافته السائدة ومؤسساته السلطوية . من هنا التشديد في هذه الدراسة على المواجهة والكفاح والتناقض بدلاً من التشديد على الجمود والانسجام والاستسلام والتوافق والركود(٣) .

رابعا ، في تناولي للمستقبل العربي أشدد على ضرورة إحداث تغيير تحوّلي شامل جذري منطلقا من رؤية ثورية ، بعكس تلك الدراسات التي تنطلق من رؤية قدرية تتخذ الواقع والانقسامات الحاضرة على أنها شأن أزلي فتكتفي بالحلول الجزئية التوفيقية وتقترح ممارسات تهدف الى استيعاب الازمات أو إنكارها بدلا من مواجهتها ومعالجتها على المستوى الذي تقتضيه .

ان هذا المنهج بتشديده على الالتزام الموضوعي ، ودراسته للمجتمع العربي ككل ، وإبرازه للتناقضات الداخلية والخارجية ، ودعوته للتغيير التحولي الثوري ، هو اكثر ملاءمة لدراسة المجتمع العربي ان كان من حيث فهم ابعاده ومشاكله او من حيث تبصر مستقبله . بضوء ذلك نتناول الآن قوى التجزئة وقوى الوحدة قبل البحث في وضع برنامج للاندماج الاجتماعي والسياسي في المجتمع العربي .

قوى التجزئة

ان هوة فسيحة عميقة مزعجة تفصل بين الواقع والحلم في المجتمع العربي . في الوقت الذي تسيطر العروبة على مشاعر الجماهير العربية وتُعتبر أمنية وهدفا وغاية ومثلا أعلى ، وفي الوقت الذي تعلن الطبقات الحاكمة عن تمسكها بالعروبة في خطبها ودساتيرها ، نجد أن المجتمع العربي يعاني مزيدا من التجزئة والتشتت والتنافر وفقدان السيطرة على مصيره . فيما ينشد العرب الوحدة ، يعاني المجتمع من الاقليمية وسيطرة الطبقات الحاكمة ونفوذ القوى الأجنبية والولاءات التقليدية والأوضاع القمعية. إن الهوة بين الواقع والحلم هي أيضا فجوات عدة بين الاجزاء والكل وبين الواقع الاجتماعي والواقع السياسي او الأمة والدولة . هناك مجتمع عربي واحد انما هناك كيانات ودول مرتبطة بالخارج اكثر مما هي مرتبطة بنفسها تقيم الحواجز وتهدم الجسور . بل إن الهوة بين الواقع والحلم هي هوة بين الدعوة والممارسة . يدعون للوحدة ويمارسون التجزئة حتى يختلط الامر على الشعب ويصعب التمييز بين الواقع والوهم .

= الانعزالية . ومثالا على ذلك ان مجلة الميدل ايست رفيو **MiddleEast Review** الصادرة عن الجمعية الاكاديمية للسلم في الشرق الاوسط خصصت من مدة عددين لموضوع الاقليات متضمنة مقالات حول الموارنة والشيعة والارمن والاقباط والاشوريين والاكراد والدروز . وليس من مانع ان تجري مثل هذه الدراسات ، بل من الضروري ان تحصل ، انما ما نعترض عليه ان بعض الكتاب في هذه الحالة يخفون رغبة في استعادة نظام الملة العثماني . راجع : **Middle East Review,** vol. IX (Fall 1976), no. 1, and (Winter 1976 - 77), no. 2.

(٣) تتناول بعض الدراسات المجتمع العربي كما لو انه مجتمع راكد متوقف غير متنوع او ذو بعد واحد ، كما يظهر من التعميمات الجازمة التي يطلقها امثال رافائيل باطيه Raphael Patai, **The Arab Mind** مستعينا باقوال واحاديث ومقاطع وامثال اختارها اختيارا اعتباطيا من مصادر ثانوية من فترات زمنية مختلفة وقدمها للقارىء خارج ظروفها وأطرها الزمانية والاجتماعية .

إن قوى التجزئة والفجوات القائمة دون جسور بين واقع العربي وأحلامه تحتاج الى مزيد من التحديد والتحليل المنتظم الدقيق ـ الأمر الذي يتعدى اهتمام هذه الدراسة في الوقت الحالي ولا بد من معالجته في دراسة موسعة . إنما يمكننا أن نشير هنا إلى عدة عوامل أساسية متداخلة تعمل على تجزئة المجتمع العربي وتشمل الامبريالية ، والولاءات التقليدية ، والتناقضات الطبقية ، وتباين أنماط المعيشة، وتعارض بعض المصالح الاقليمية ، وغياب الاتصال ، والتخلف العام .

اولاً ،تنافست القوى الامبـريالية وما تزال في السيطرة على الوطن العربي وتجزئته واستغلال موارده وفرض ثقافاتها على حساب الثقافة العربية ،ولجأت الى عدة وسائل منها فرض الاستيطان الغربي (من أهم مظاهره انشاء إسرائيل وقبل ذلك الاستيطان الاوروبي في الجزائر) ،وتحريك الولاءات التقليدية من طائفية واثنية وقبلية ، وحماية طبقات حاكمة سلطوية ، وممارسة الاستعمار الثقافي .

ثانياً ، عملت الولاءات التقليدية من طائفية واثنية وقبلية وغيرها على قيام التجزئة وترسيخها، وحدت من نشوء الولاء القومي والوعي الطبقي .ومما زاد من تعقيدات هذه الولاءات ارتباطها بحالة التخلف والرؤية الغيبية المسيطرة .

ثالثاً ، أسهمت انماط المعيشة المتباينة في المجتمع العربي (البادية ، القرية ، المدينة) في ترسيخ الفروقات الاجتماعية وتسويغ عمليات الاستغلال والسيطرة ،والتعصب المتبادل ،والتفاوت في مستويات التنمية أو التخلف .

رابعاً ، في ظل الأنظمة القائمة كثيراً ما يجري تشديد على تباين المصالح الاقليمية فيعاني المجتمع العربي من النزوع المحلي ، وتنوع التيارات القومية ، وارتباط الأقطار المختلفة بقوى عالمية متصارعة ، وقيام أقطار غنية وأقطار فقيرة ،وتكوّن طبقات حاكمة ذات مصالح وامتيازات وتطلعات وارتباطات ومواقف خاصة بها .

خامساً ، أدت التناقضات الطبقية إلى مزيد من التجزئـة وخاصة من حيث ارتباط القوى البرجوازية المحلية بالنظام الرأسمالي العالمي والسوق العالمية مما يفسر الى حد بعيد الهوة بين القول والفعل .

سادساً ،يشكو المجتمع العربي من ضعف الاتصال والتفاعل الاجتماعي على مستويات وفي مجالات عدة . حواجز عديدة تمنع السفر والتعرف إلى الاقطار العربية الأخرى ، فنشأت بين الاقطار العربية مسافات نفسية اجتماعية شاسعة بالاضافة إلى التباعد الجغرافي .

هذه العوامل وغيرها ،مما سنتناوله بالتفصيل في دراسة أخرى حول المجتمع العربي، أدت إلى نشوء هوة فسيحة عميقة مزعجة بين الواقع والحلم في المجتمع العربي .ويجب أن نفهم أن قوى التجزئة والفجوات القائمة دون جسور في الحياة العربية ليست مجرد مجموعة من العوامل المنفردة ، بل هي قوى متفاعلة مترابطة متكاملة متداخلة متطابقة . نشير هنا الى هذا التحالف القائم بين الاقليمية والطائفية والعشائرية والطبقية والامبريالية والرأسمالية .ومما يزيد من كمية الغموض تجاه هذا الوضع المعقد ما يمكن تسميته بطبقية الجماعات . ان الجماعات الطائفية ـ العشائرية ـ المحلية ـ الاثنية (وليس الافراد فحسب) مرتبة في المجتمع العربي ترتيبا طبقيا هرميا فيتمتع بعضها على حساب البعض بالجاه والغنى والنفوذ وخيرات البلاد والمكانة الاجتماعية . ربما من هنا هذا الضياع في فهم أسس غياب الوعي القومي والوعي الطبقي ،وربما يفسر لنا هذا الوضع التباعد بين فقراء الجماعات المختلفة . إن المواقف السياسية تتصل

اتصالا مباشرا بمواقع الافراد والجماعات في هذا الترتيب الهرمي للمجتمع . هنا ترقد جذور قوى التجزئة .

قوى الوحدة

مقابل هذه الانقسامات المتنوعة في المجتمع العربي ، يتبين أن هناك عدة عوامل أو قوى واقعية تعمل في سبيل الوحدة . وجود هذه القوى المتضادة (قوى التجزئة وقوى الوحدة) هو الذي يشرح الى حد بعيد ديناميكية المجتمع العربي وحيويته ، وبالتالي ، استمرار الكفاح ضد القوى التي تهدده بالانقراض .

إن الفشل في تحقيق الوحدة العربية حتى الآن لا يعود لطبيعة الحلم نفسه أو الهدف والمثل المتعلقة به ، بل لعدم القدرة حتى الآن على استنباط استراتيجية وتنظيمات عقلانية ترتكز إلى فهم دقيق لطبيعة المواجهة بين قوى التجزئة وقوى الوحدة ، وتربط بين الوسائل والهدف الذي تسعى لتحقيقه . المشكلة ليست في مثالية الوحدة ، بل في الاستراتيجية المعتمدة لتحقيق هذا الهدف ، وفي عدم التناسق بين الغاية والممارسات المعتمدة حتى الآن في تحقيق هذه المهمة التاريخية . إن الفشل لا يعني أن الاوضاع الموضوعية للوحدة غير متوفرة . في الواقع أنها متوفرة في المجتمع العربي أكثر منها في حالة بعض المجتمعات التي نجحت في تحقيق وحدتها . ما هي ، اذن ، قوى الوحدة ؟

يتفق جميع منظرّي القومية العربية أن اللغة العربية هي العنصر الرئيسي الاول الذي يحدد هوية العرب القومية . اعتبرها المؤرخ عبد العزيز الدوري تاريخيا القاسم المشترك الأول الذي ادى الى بدايات الوعي العربي وذلك قبل الاسلام . ويرتكز هذا التنظير إلى مفهوم دقيق للغة فهي ليست مجرد وسيلة للتخاطب والاتصال والنقل ، انما هي تجسيد حيّ للثقافة او الحضارة نفسها . لذلك يرى الدوري أن القومية العربية شأن حضاري وليست شأنا عنصريا . وبهذا المعنى يمكن أن يضاف أن القومية العربية ليست شأنا دينيا الا بقدر ما هو الدين جزء من اجزاء الحضارة .

وقبل تناول الثقافة كعامل من عوامل الوحدة ، يهم أن نشير أيضا الى أن انتشار التعليم ووسائل الاعلام والاتصال يسهم في ردم الهوة بين اللغة العربية الفصحى المكتوبة واللهجات المحكية . تتغير اللغة المكتوبة بسبب تفاعل الكاتب العربي مع واقعه الجديد ومعاناته في التعبير الخلاق عن تجارب الحياة اليومية الخاصة . كذلك تتغير اللهجات المحلية نتيجة للتواصل وانتشار التعليم ووسائل الاعلام . إن نشوء هذه الظاهرة هو الذي يجب أن يكون قد شجع سمير امين ، مثلا ، على القول بأن وجهة تطور اللهجات العربية المحكية هو عكس وجهة تطور اللغة اللاتينية التي ازدادت تشعبا مع الوقت فتفرغت عنها لغات متنوعة مثل الفرنسية والايطالية والاسبانية والبرتغالية[٤] . هذا ما لم يلحظه دعاة اللغة العامية من أمثال سعيد عقل ويوسف الخال بسبب أن قناعاتهم في هذا المجال ليست مستمدة من هاجس لغوي أدبي بالدرجة الاولى بقدر ما هي مستمدة من عصبية محلية طائفية يمينية .

وفي تشديدنا على الثقافة أو الحضارة المشتركة كعامل من عوامل تحديد الهوية العربية القومية ، يجب أن نوضح أن مصادر هذه الثقافة متعددة بينها اسلوب المعيشة ، ووسائل الانتاج ، والبنى القبلية ـ العائلية ، والدين ، والأوضاع العامة ، والأنظمة السياسية ، وغيرها . هذه المصادر متنوعة متشابهة معا في المجتمع العربي ، ومن هنا التنوع والتشابه في الثقافة العربية . لذلك يكون من الخطأ أن نعتبر أن الثقافة

---

(٤) Samir Amin, **La nation arabe: nationalisme et luttes de classes** (Paris: Editions de minuit, 1976).

العربية مستمدة في أساسها من الدين . قد تكون البنية القبلية ـ العائلية المتصلة اتصالا مباشرا بأسلوب المعيشية ووسائل الانتـاج أكثر فعلا بالثقافة العربية من الدين مما يشرح هذا التشابه في الحياة الثقافية بين جميع الطوائف العربية . ولذلك نستنتج ان للعرب تراثا مشتركا من العادات والتقاليد الشعبية والمشاعر الجماعية والمعتقدات والقيم الاخلاقية والفنون التعبيرية والمفاهيم الفلسفية .

وهناك ، بالاضافة إلى عامل اللغة وعامل الحضارة، عنصر التكامل الاقتصادي الذي لم يلق الاهتمام الذي يستحقه كما لقي العاملان الاولان من قبل منظّري القومية العربية . وبين أسباب هذا الاهمال غياب التخطيط الاقتصادي وعدم سيطرة العرب على مواردهم الطبيعية . إن تحديات التنمية تتطلب بالحاح متزايد إزالة الحواجز المفتعلة بين البلدان العربية بشكل يسمح على الاقل بانشاء سوق عربي مشترك وتبادل الموارد والمهارات . وقد اصاب قسطنطين زريق في كتابه **نحن والمستقبل** بقوله :

« إن وجهة التطور الانساني هي الى مجتمعات أوسع فأوسع ، لا إلى مجتمعات ضيقة محدودة عاجزة عن مجابهة الأوضاع الاقتصادية والسياسية المعقدة ومقتضيات الثورة العلمية والتكنولوجية المتصاعدة . إن الحياة الحديثة بما يجيش فيها من تحفز وإقبال وتنافس تتطلب التجميع والتركيز »(٥) .

إن هذه المقومات الاساسية الثلاث للوحدة العربية ـ **اللغة** ، **الثقافة المشتركة** ، **التكامل الاقتصادي** ـ يضاف اليها وحدة **المعاناة التاريخية والاماني المستقبلية** ، تشكل جزءاً لا يتجزأ من الوعي العربي . بسبب ذلك تبقى العروبة حية متوقدة في النفوس حتى في احلك ظروفها وفي فترات ازدهار الاقليمية . ويؤكد الكاتب المصري جمال حمدان ، رغم تشديده على تفرد الهوية المصرية ، أنه في الوقت ذاته لا يرى « في شخصية مصر مهما تبلورت أو تجوهرت الا جزءاً من شخصية الوطن العربي الكبير »(٦) ، ويعتبر « أن مصر في العالم العربي كالقاهرة في مصر »(٧) . وان « مصر لا يمكن الا ان تكون النواة النووية في الوحدة العربية »(٨) . ومن الطريف حاليا أن يكون جمال حمدان أنهى كتابه المنشور في الستينات بقوله ، « فلعل الاختبار النهائي لزعامة مصر قد يكون في أن ترقى إلى مسؤوليتها عن استرداد فلسطين للعرب . وإذا صحّ أن نقول أن لا وحدة للعرب بغير زعامة مصر ، فربما صحّ أن نقول أنه لا زعامة لمصر بين العرب بغير استردادها فلسطين للعرب ، لأنه لا وحدة للعرب أصلا بدون استرداد فلسطين »(٩) . ومهما كان ، « فإن مصر مع التاريخ تزداد عروبة ، وعروبتها تزداد عمقا وكثافة »(١٠) . وقد توصلت عالمة الانثروبولوجيا ليلى شكري الحمامصي إلى القناعة نفسها بقولها « إن عملية التمصير في كفاح مصر ضد الاستعمار هي في الواقع عملية تعريب ، ففي بحثها عن هوية ثقافية ، أحيت مصر تراثها الثقافي العربي »(١١) .

---

(٥) قسطنطين زريق، **نحن والمستقبل** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٧) ، ص٢٢١ .

(٦) جمال حمدان ، **شخصية مصر** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٠) ، ص ١٥ .

(٧) المصدر نفسه ، ص٥٠٠ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٥١٣ .

(٩) المصدر نفسه ، ص٥١٤ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٤٩٨ .

(١١) Laiia Shukri El-Hamamsy, «The Assertion of Egyptian Identity,» **Arab Society in Transition,** ed. Saad Eddin Ibrahim and N. S. Hopkins (Cairo: American University in Cairo, 1977), p. 50.

بضوء الآراء والتقييمات السابقة ، يجدر بنا أن نشير إلى ضرورة إثارة أسئلة هامة مهملة حتى الآن ومحاولة الاجابة عنها إجابة علمية منتظمة تسمح بالتوصل إلى استنتاجات تطبيقية ، وذلك من ضمن تشخيص أسباب فشل الوحدة العربية حتى الآن . نكتفي هنا بطرح نوعين من الاسئلة آملين ان يصار إلى دراستها في المستقبل القريب .

تتعلق الاسئلة **الأولى** بطبيعة الانقسامات العربية وتشمل ما يلي : ما هي الأوضاع العامة التي تسهم في استمرار الولاءات والانقسامات التقليدية ؟ من يحرك هذه الولاءات ومن اجل أية غايات ؟ كيف تتكامل هذه الانقسامات التقليدية وتعمل على ترسيخ بعضها البعض ؟ إلى أي حدّ تشكل الولاءات العمودية (مثلا الولاءات الطائفية والاثنية والعشائرية والاقليمية) أشكالا مقنعة من التمييز الطبقي والاستغلال الاقتصادي ؟ إلى اي حدّ وكيف تسهم الولاءات التقليدية في تشجيع نزعات الانسجام مع أوضاع الحرمان والاستبداد ؟ كيف تستطيع الحركة الوطنية التقدمية العربية أن تعزز الوعي القومي والوعي الطبقي في صراعها مع الوعي التقليدي المزيف ؟ ما هي طبيعة التناقضات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي ؟

أما النوع **الثاني** من الاسئلة فيتعلق بطبيعة عملية التغيير نفسها ويشمل ما يلي : من يمكن أن يتحمل مهمة تحقيق الوحدة العربية التاريخية وتجاوز الولاءات التقليدية ؟ لماذا فشلت الحركة الوطنية حتى الآن في اظهار اهتمام حقيقي صادق بقضايا العلمنة والتحرر الاجتماعي بما فيه تحرر المرأة ؟ ما هي القوى التي تعيق مثل هذا الاهتمام ؟ أين يبدأ التغيير وعلى أي مستوى ومن اجل ماذا ؟ كيف تقوم التحالفات بين الاتجاهات الوطنية المختلفة ؟ ما هي الاستراتيجيات العلمية العقلانية العملية التي يمكن اعتمادها في تحقيق الوحدة ؟

تصوران بديلان للمستقبل العربي

يتضح لنا تدريجيا أننا كعرب نواجه اختيارا مصيريا بين تصورين بديلين للمستقبل العربي تتخللهما عدة احتمالات يكون بعضها أقرب إلى أحدهما منه إلى الآخر :

● هناك ، اولا ، تصور توفيقي هو استمرار للواقع الذي نعيشه ويهدف فيما يهدف الى ترسيخ الكيانات القائمة وربما الى مزيد من التجزئة لخلق كيانات أخرى كأوطان قومية لجماعات إثنية وطائفية واقليمية تحفل بها المنطقة . ويرتكز هذا التصور على اعتبار الواقع القائم واقعا شرعيا مستند إلى أنه في تكوينه مجتمع تعددي أو فسيفسائي تسيطر فيه الولاءات التقليدية من طائفية وعشائرية وإثنية وإقليمية . وحتى في حال اعتراف هذا المنظور مبدئيا بضرورة التحرر من هذه الولاءات إلا أنه يرى ذلك مستحيلا أو كثير الصعوبة على الاقل ، ولكنه كثيرا ما يتجاهل هذه المسألة باعتبار أن اصحاب هذا المنظور يستفيدون من الوضع القائم .

● وهناك ، ثانيا ، تصور بديل يقول بالتحول الثوري باتجاه اقامة مجتمع عربي موحد - علماني -

---

وتجاه المحاولات القائمة لعزل مصر عن الوطن العربي ، ظهرت عدة مقالات ودراسات لكتاب مصريين بارزين تؤكد على هوية مصر العربية نشير هنا الى بعضها: عبد المعطي حجازي ، « عروبة مصر » دراسة متسلسلة في **الدستور** ، بين تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٨ وكانون الثاني / يناير ١٩٧٩ : سيديسن ، « الشخصية العربية : النسق الرئيسي والانساق الفرعية » وسعد الدين ابراهيم ، « الحوار حول عروبة مصر والقومية العربية ، » **الفكر العربي** ، السنة ١ (١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨) ، العدد ٤ - ٥ .

اشتراكي ـ ديمقراطي . ينطلق هذا التصور من رفض التجزئة ، والتخلف ، والسيطرة الأجنبية على موارد البلاد ، والطبقة الحاكمة المستبدة المستغلة ، وعجز الشعب تجاه مؤسساته والنظام السائد ، والطبقية بجميع اشكالها ، والولاءات التقليدية بشكل عام . هذا التصور هو نقيض للواقع القائم الذي نعيشه . هل يمكن أن نكون واقعيين وأن نحلم في الوقت ذاته هذا الحلم الكبير ؟ كيف يمكن أن نأمل بتحقيق الوحدة ، والديمقراطية ، والعلمنة ، والاشتراكية في مجتمع يسوده حتى الجذور التفسخ والسلطوية والوعي التقليدي وتحكمه طبقات متخلفة مستغلة سلطوية متحالفة مع قوى أجنبية تريد بأي ثمن أن تحتفظ بسيطرتها على موارد البلاد معتبرة مثل هذه السيطرة ضرورة من ضرورات أمنها وازدهارها وبقائها ؟ هل يأتي هذا التصور نتيجة لتفكير مثالي رومنطيقي طوباوي يائس أم نتيجة لوعي جديد يرى استحالة القبول بهذا الوضع المزري المذل المتخلف ؟ هل نحلم أم نتوهم ؟.

قبل الاجابة على هذه الاسئلة ، لنتأمل التصور الاول الذي يعمل من ضمن إطار الواقع القائم ومن أجل ترسيخه . المستقبل في هذا التصور استمرار للماضي والحاضر ونسخة متطورة عنه . وذلك في خدمة القوى المتحكمة بما فيها الطبقات الحاكمة والاستعمار واسرائيل بالذات والجماعات المتميزة . التصور الأول لا يعنى بهذه الهوة التي تفصل المجتمعات المتخلفة عن المجتمعات النامية ، ولا بالهوة الفاصلة بين الفقراء والميسورين ، ولا بالعجز المطبق الذي ترزح تحت اثقاله جماهير الشعب . قد يعنى بالتحديث التدرجي الجزئي ، ولكن التحديث هنا لا يشمل أكثر من استيراد التكنولوجيا والمواد الاستهلاكية ووسائل القمع الامنية . قد يعالج الازمات ولا يحلها ، ويخفف من حدة التناقضات ولا يزيلها ، وينفذ مشاريع متفرقة دون خطة عامة ، وينظم العلاقات مبقيا على علاقات الاستغلال والقهر ، ويحسن العلاقات مع الغرب دون اهتمام باستعادة السيطرة على موارد البلاد ، ويتحكم دون أن يحكم ، ويقرر مصير الشعب دون أن يشرك الشعب . إنه تصور يقوم على المهادنة لا على المواجهة .

ويحتمي أصحاب هذا التصور بالمظلة الغربية خوفا من الشعب . يعيشون على وعود الغرب ، فاذا الوعود تتحول إلى وعد بلفور واتفاقية سايكس ـ بيكو وإنشاء اسرائيل وضمّ الاسكندرون وفرض جماعات على جماعات . بل إن الغرب هو صاحب هذا التصور الاصيل . لقد قصدت السياسة الاستعمارية ، كما اظهر علي الدين هلال، من وراء هذا التصور ، وتقسيم البلاد بموجبه ، إلى عدة أهداف تشمل ما يلي على الأقل:

« ١ ـ ظهور طبقات وانظمة حاكمة يصبح لها مصالح مكتسبة في استمرار التجزئة والاستفادة منها .

٢ ـ احتمال التلاعب بهذه البلاد وضرب بعضها بالبعض الآخر وبذر اسباب الخلاف بينها .

٣ ـ بعض هذه الدول يفتقر الاساس الاقتصادي والاجتماعي للاستقلال الوطني ومن ثم تضمن استمراره في حالة تبعية اقتصادية وسياسية للدول الاستعمارية »[١٢] .

وتعمل اسرائيل ، أكثر من أي طرف آخر ، على تنفيذ هذا التصور وترسيخه وجعله واقعا شرعيا . لقد أدى إنشاء اسرائيل إلى تعزيز هذا التصور ليس فقط لكونها خلقا لوطن قومي لليهود ، بل لكونها أيضا قاعدة ونموذجا في المنطقة . كقاعدة تحولت اسرائيل الى قلعة عسكرية تهدد اي تغيير تحرري في المنطقة كما يتضح من اشتراكها في الهجوم الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ لمنع تأميم قناة السويس وتدخلها المباشر في الحرب الأهلية اللبنانية ودعم أنظمة سلطوية في جميع أنحاء العالم بما فيها انظمة شاه ايران

---

(١٢) علي الدين هلال ، « التجزئة والتقسيم في الوطن العربي ، » **قضايا عربية**، السنة ٣ ،(نيسان (ابريل) ـ ايلول (سبتمبر)١٩٧٦) ، العدد ١ ـ ٦ ، ص ٤٣ ـ ٥٢.

وسيموزا نيغاراغوا وسمث روديسيا. وصرحت مرارا أنها تعتبر أية وحدة بين مصر وسوريا أو بين سوريا والأردن أو العراق او لبنان تهديدا لامنها مما يستدعي تدخلها المباشر . كذلك صرحت مرارا أن لها يدا طويلة تطال ليبيا والجزائر والسعودية والخليج في حال تأميم النفط وحجبه عن الغرب . اسرائيل كقاعدة ، إذن ، تعتبر كل تغيير جوهري في المنطقة تهديدا لأمنها وبالتالي مبررا لتدخلها . تتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحجة أمن اسرائيل بعد اقتلاعه من وطنه ، وتتنكر لحقوق العرب في الوحدة . إن اسرائيل تهديد للوحدة العربية ، والوحدة العربية تهديد لاسرائيل . لذلك اعتبرتُ في مقالة سابقة أن الحلم الصهيوني كابوس عربي ، وكل حلم عربي هو كابوس إسرائيلي ، وتساءلت فيما إذا كان من الممكن التوفيق بين الحلم والكابوس[١٣] أما كنموذج فان الاحزاب والحكومات اليمينية تستوحي اسرائيل ، وخاصة في معاملتها مع قوات الثورة والدول التي تتعاون معها .

بعد هذا ، لا بد من الاعتراف بأن معوقات الوحدة العربية ليست مجرد معوقات خارجية . مما يؤدي إلى مزيد من التفسخ الاجتماعي والسياسي هذه الاوضاع السائدة في المجتمع العربي وما ينتج عنها او يرافقها من سيطرة الولاءات والقيم والانتماءات التقليدية ومن رسوخ النظرة الغيبية للمشكلات والقضايا التي تهدد المصير العربي حتى بالانقراض . ومما يؤسف له حقا أن الحركات الوطنية نفسها لم تعرف بعد كيف تتعامل مع هذا الوضع وقد يصح القول بأنها لم تحرر كليا من الولاءات والقيم والانتماءات التقليدية . يشير سعد الدين ابراهيم إلى عدة مظاهر من مظاهر تخلف العمل الوحدوي منها :

١ ـ تخلف الفكر القومي كأحد أسباب تعثر العمل الوحدوي ، فهو فكر يعاني من انفصام بين الفكر والعمل فالذين يفكرون لا يعملون ، والذين يعملون لا يفكرون ؛

٢ ـ عدم فهم مصادر قوى التوحيد السياسي ؛

٣ ـ عدم فهم لطبيعة مراحل التكامل السياسي ؛

٤ ـ عدم الالتزام بروح الديمقراطية في العمل الوحدوي ؛

٥ ـ عدم المشاركة الجماهيرية في العمل الوحدوي ؛

٦ ـ عدم مشاركة الأقليات في العمل الوحدوي[١٤] .

إن هذه المظاهر هي في جوهرها مظاهر ذهنية ولا بد من أجل فهمها والتحرر منها من ربطها بجذورها في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة . تسهم هذه الأوضاع أيضا في غياب الوعي الطبقي والوعي القومي ، وفي الضغط على الشعب العربي ضغطا ساحقا حتى ليضطر للانشغال الكلي بتأمين حاجاته اليومية ، وفي تعزيز إحساس الأقليات بتفردها وهوياتها وحقوقها وامتيازاتها ، وبالتالي تعزيز العصبيات .

هنا اودّ أن اشير إلى مصدرين أساسيين من مصادر نشوء العصبيات التقليدية :

● **أولا** ، ان العصبية لا تنشأ في الفراغ بل تنبثق عن أوضاع اجتماعية اقتصادية معينة

---

(١٣) حليم بركات ، « الحلم الصهيوني كابوس عربي ، » **النهار العربي والدولي**، ٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٩ .

(١٤) سعد الدين ابراهيم ، « نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة : الاقليات في العالم العربي ، » **قضايا عربية** ، السنة ٣ ، (نيسان (ابريل) ـ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦) ، العدد ١ ـ ٦ ، ص ٥ ـ ٢٤ .

بالتفاعل مع أو كردة فعل لعصبيات مضادة . لقد أدرك عدد من الباحثين في القومية العربية أن الشعوبية ، مثلا ، برزت في العصر الأموي مقابل عصبية عربية لجأت لها السلطة باستعمالها سلاح القبلية « فأفرطت ، على أساس عرقي ، في الاحتقار والعداوة لغير العرب من الأمم والشعوب والجماعات » (١٥) . كذلك يمكن أن يقال ان الافراط في استعمال سلاح القبلية متصل ببروز الشعوبية ، وان العلاقة بينهما هي علاقة تفاعل تعاكسي . ويجب ان يقال ايضا ان الولاءات التقليدية في المجتمع العربي المعاصر لا تقتصر على جماعة دون غيرها بل هي منتشرة انتشارا واسعا وراسخا بين الاقليات والاغلبيات . من هنا ضرورة اعتبار كل عصبية هي جزئيا نتيجة لعصبية مضادة مما يؤدي إلى نشوء حلقة مفرغة في مثل هذه العلاقات يصعب تجاوزها الابنشوء أوضاع جديدة تستدعي انبثاق وعي جديد كالوعي القومي والوعي الطبقي ، ومن هنا أيضا عبثية اللجوء إلى الحلول الجزئية التوفيقية من ضمن الاطار المعتمد ، كما يجري في لبنان باستمراره في اعتماد ـ التركيبة الطائفية ـ وذلك ، مع الأسف ، بالرغم من حربين أهليتين خلال أقل من ربع قرن .

● **ثانيا** ، تستمر بعض الجماعات ، بل تزداد تمسكا بعصبياتها من أجل المحافظة على مكتسباتها الخاصة والابقاء على نفوذها وامتيازاتها . العصبية ، بهذا المعنى ، تخدم كوسيلة او اداة للاستمرار في السيطرة . لذلك كثيرا ما يعمد قادة الأقليات الحاكمة إلى إثارة مخاوف جماعاتهم للابقاء على حدة العصبية ، وبالتالي ، من أجل المحافظة على مكانتها وامتيازاتها ومواقعها . نعتبر دائما أن العصبية تحصل نتيجة لوجود مخارف حقيقية . من هنا مثلا ما يقال من أن بعض رؤساء الوزارة في لبنان تمنعوا عن المطالبة ببعض الاصلاحات الضرورية وسعوا الى تهدئة جماعاتهم وذلك حرصا على عدم إثارة مخاوف الموارنة . لقد افترض هؤلاء أن إعطاء قادة الموارنة المناصب العليا في قطاعات الدولة سيسهم مع الوقت في إزالة مخاوفهم وفي تحسين العلاقات بين الطوائف اللبنانية . ومع أن مثل هذا المفهوم يلقى تفهما ايجابيا في بعض الاوساط ، إلا أنه من ناحية اخرى يظهر عدم معرفة دقيقة بطبيعة العصبية التي تقتضي احيانا التشديد على مخاوفها وأمنها من أجل الابقاء على العصبية ومن أجل الاحتفاظ بامتيازاتها . قد تكون المخاوف سببا من أسباب العصبية ولكنها قد تتحول إلى نتيجة من نتائجها ووسيلة من وسائل الابقاء على جذوتها . إن بعض قادة اليمين في لبنان يثيرون المخاوف وكذلك يفعل القادة الاسرائيليون المحتلون بتشديدهم على أمن اسرائيل كوسيلة للابقاء على مكاسبهم وامتيازاتهم . السبب ، إذن ، أصبح نتيجة ولا بد من تفهمه على هذا الصعيد . هذا يعني أننا مطالبون بعدم الاعتماد الكلي على المصطلحات النفسية بدلا من المصطلحات الاجتماعية . تزول المخاوف فقط بتغيير الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تغييراً جذريا واستبدال الوعي التقليدي بمستويات أعلى من الوعي ، أي الوعي القومي والطبقي . ان التنازل عن الحقوق لا يزيل المخاوف ، لأن هذه تحولت مع الزمن الى أداة في خدمة الابقاء على الامتيازات . إن اعتماد العلمنة في لبنان مثلا سيسهم الى حد كبير في ازالة المخاوف ، أما الابقاء على الطائفية فسيؤدي إلى مزيد من الخوف وافتعاله .

والآن ، وقد تناولنا سلبيات التصور الأول الذي يعمل على تجزئة الوطن العربي إلى مجموعة من الكيانات ، أعود للتساؤل حول مثالية وطوباوية التصور البديل بدعوته إلى إنشاء مجتمع عربي موحد ـ علماني ـ ديمقراطي ـ اشتراكي . ان يكون لنا حلم ورؤية مستقبلية مغايرة لهذا الوضع المتخلف الساحق لا يعني اننا بالضرورة مثاليون طوباويون رومنطيقيون . من ناحية اخرى ، إن القبول بهذا الوضع اللاانساني هو بالضرورة نوع من انواع القدرية الاستسلامية ومؤشر باتجاه الانقراض أو التقهقر على

---

(١٥) محمد عماره ، « من هنا بدأت مسيرتنا للوحدة العربية ، » **قضايا عربية** ، السنة ٣ (نيسان (ابريل) ـ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦) ، العدد ١ ـ ٦ ، ص ٦٣ ـ ٧٥ .

الأقل . الحلم بحد ذاته لا يشكل رومنطيقية. ما يشكل رومنطيقية في الدرجة الاولى هو عدم القدرة على رسم استراتيجية عقلانية واقعية تكفل تحقيق الحلم . ومهما كان فإننا نفضل الحلم على الكابوس . الاختيار فعلا هو بين الحلم والكابوس .

إن الفرق الاساسي بين التصور الاول والتصور البديل ليس أن أحدهما واقعي والآخر مثالي . لكل منهما جوانبه الواقعية وجوانبه المثالية . الفرق هو في أن التصور الأول يعمل في خدمة الطبقات الحاكمة والامبريالية والعنصرية متسلحا بوعي تقليدي متخلف ، بينما يعمل التصور الثاني في خدمة الشعب وحق تقرير المصير والتعايش متسلحا بوعي طبقي قومي جديد . المواجهة بين هذين التصورين ليست مواجهة بين المثالية والواقعية . في الواقع أن التاريخ ، وخاصة التاريخ الحديث ، يقدم الدليل الواضح على أن التحول الثوري ممكن حين تتوفر بعض الشروط الموضوعية والذاتية ، وأن المحاولات اليائسة للابقاء على التخلف هي فعلاً في حالة تقهقر في جميع أنحاء العالم . كذلك يمكن ان يقال بأن العمل الاصلاحي الجزئي كثيرا ما يفشل خاصة في المجتمعات المنقسمة على ذاتها كما هو الحال في لبنان . الواقعية ، اذن ، تقتضي أن تكون لنا رؤية في المدى البعيد . الاختيار هو بين المهادنة والمواجهة .

إن الحركة الوطنية العربية التقدمية تستكمل ، رغم كل اخطائها وما ينسب إليها من ضعف ، رؤيتها وتفهمها تفهما أدق وأعمق لقوى التجزئة والتناقض داخل المجتمع العربي ، ويزداد احساس اتباعها بمسؤولية التحدي وبضرورة التغيير الثوري . إن الانكسارات وخيبات الأمل المتتابعة قد تزيد من كمية التشاؤم في أحيان عدة ، ولكنها قد تشكل في الوقت ذاته دافعا لمزيد من العمل الجدّي العقلاني ومن الاستعداد للتحول الذاتي في مواجهة الواقع . المشكلة ليست في الحلم بل في طريقة العمل واعتماد برنامج واضح للمستقبل . هذا ما تدركه الحركة الوطنية التقدمية ، وهي تدرك أن تجاوز الهوة بين الحلم والواقع غاية بعيدة المدى تقتضي اعادة تحديد برنامجها للمستقبل . وقد تمكنت من خلال تجاربها ان تعيد تحديد مفاهيمها كما يبدو من خلال البرنامج التالي :

برنامج للمستقبل

إن الحركة الوطنية العربية التقدمية مطالبة بمزيد من إعادة النظر بتحديد مفاهيمها للوحدة العربية في ضوء تجاربها وأمنياتها للمستقبل وبمضاعفة جهودها في وضع برنامج تقدمي . في الواقع إن هذه المطالبة تنبع من داخل الحركة الوطنية التي كانت وما تزال تعيد النظر بايديولوجيتها باستمرار وتنمو من ضمن تجاربها وكفاحها . لذلك اعتبر أن المقترحات التي سأقدمها في هذا السبيل ليست مستمدة من خارج الحركة او مفروضة فرضا على مسيرتها أو غريبة عن طبيعة تطورها . إنها ، على العكس ، منبثقة من صميم تجاربها ، فتشكل تدريجياً جزءاً لا يتجزأ من ايديولوجيتها.

ما أهدف إليه هنا هو المشاركة في الحوار الجاري في أوساط الحركة الوطنية بأن احدد بشيء من التفصيل بعض العناصر الاساسية التي اعتقد أنها يجب ان تترسخ في صلب ايديولوجيتها ورؤيتها الثورية. باختصار ، هناك خمسة عناصر أساسية تشكل تدريجياً قناعات راسخة في صلب ايديولوجية الحركة الوطنية العربية التقدمية في كفاحها من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي والسياسي : العلمنة ، التحليل الطبقي للواقع الاجتماعي ، الاشتراكية ، تجاوز حالة الاغتراب ، والوحدة المتنوعة الديمقراطية .

١ ـ العلمنة :

تبنت الحركة الوطنية العربية الكثير من مضامين العلمنة على ان عدداً من منظماتها واحزابها ومفكريها

ما يزال يرفض اعلانها مبدأ اساسياً في صلب ايديولوجيتها، وذلك بسبب حساسية المجتمع العربي لهذا الموضوع .وقد تنوعت المواقف الوطنية بين موقف يعلن قناعته بالعلمنة ،وموقف يقتنع بها دون أن يجرؤ على إعلان قناعته ، وموقف لاهوتي ثيوقراطي مضاد لها .

وبصرف النظر عن كل ما قيل حول العلمنة ،فإن المفهوم مايزال غامضاً .يراها البعض في لبنان بديلاً للنظام الطائفي ، ويراها البعض بديلاً للنظام الصهيوني العنصري في فلسطين فيطالب بانشاء دولة ديمقراطية علمانية ،ويراها البعض الآخر انتقالاً من الولاء للطائفة كجزء إلى الولاء للأمة ككل فتتحقق بها وحدة الامة وتنصهر فيها النزعات الفئوية ، ويراها البعض توجهاً علمياً عقلانياً منهجياً فيكون تحقيقها خروجاً من المجتمع الغيبي إلى المجتمع العلمي ،وتصبح الدولة والقوانين تجسيداً للارادة الانسانية وانبثاقاً عن العلاقات الاجتماعية بدلاً من اعتبارها تجسيداً لارادة الهية وهبوطاً من فوق ، ويراها البعض الاخر توحيداً لقانون الاحوال الشخصية فيتساوى امام قوانينها جميع اعضاء المجتمع بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والاثنية والعنصرية والجنسية (مساواة المرأة والرجل) وغيرها .

وللدقة ،نستنتج هنا أن العلمنة نظام عام عقلاني ينظم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات والدولة فيما بينها على أساس مبادىء وقوانين عامة مستمدة من الواقع الاجتماعي .بضوء مشكلاته وحاجاته ،يتساوى أمامها جميع أعضاء المجتمع بصرف النظر عن انتماءاتهم وخلفياتهم ، وتشمل فيما تشمل :

(١) فصل الدين عن الدولة والامتناع عن تحديد هويتها الدينية؛

(٢) تعزيز المحاكم المدنية العامة لضمان المساواة التامة بين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم ؛

(٣) تطوير القوانين وتعديلها بضوء حاجات المجتمع ومشكلاته وبمقتضى الاحداث التاريخية الجارية ؛

(٤) إقرار توحيد قانون الاحوال الشخصية بما فيه الزواج المدني والمساواة بين الرجل والمرأة وبحيث يحق للمواطن الاختيار دون اكراه (مثلاً بين الزواج المدني أو الديني أو كليهما) ؛

(٥) الغاء الطائفية السياسية ؛

(٦) تعزيز الثقافة العلمية العقلانية .

ومن أجل إزالة الكثير من سوء الفهم حول طبيعة العلمنة ، يجدر بنا ان ندرك ما يلي :

● ليست العلمنة مستوردة من الغرب فهي نتيجة لتجارب إنسانية عالمية ،وهي في المجتمع العربي استجابة لمشكلات وحاجات ومتطلبات أساسية متداخلة منها الحاجة لصهر الفئات الاجتماعية في مجتمع موحد ،وتعزيز عملية الاندماج ،وتساوي المواطنين أمام القوانين بصرف النظر عن انتماءاتهم ،والحد من إساءة استعمال الدين من أجل اغراض سياسية ،والمساواة بين المرأة والرجل ،والحد من الاتجاه السلفي والتوكيد على الحداثة والمستقبل ، وترسيخ الثقافة العلمية ، وتبدل مفهومنا للقوانين من اعتبارها أقانيم مطلقة مقدسة صالحة لكل مكان وزمان الى اعتبارها مبادىء اجتماعية عامة نسبية متبدلة بتبدل الظروف والأمكنة يصنعها الانسان في خدمة الانسان ، وتبدل مفهوم الحاكم والدولة من اعتبارهما تجسيداً لارادة الهية إلى اعتبارهما تعبيراً عن ارادة انسانية وأداة اجتماعية لتنظيم المجتمع ، واستبدال الانظمة العنصرية مثل الصهيونية والطائفية بأنظمة علمانية ، ومنع استغلال الدين من قبل الدولة .

● يعتبر البعض ، وخاصة المستشرقين الغربيين ، أن العلمنة مخالفة للاسلام باعتبار أن الاسلام ليس ايماناً وحسب ، بل هو عقيدة وشريعة تشمل أحكام الأحوال الشخصية والمدنية والجنائيه والدستورية والدولية والاقتصادية والمالية .

إلا انه من ناحية اخرى ، يمكننا ان نؤكد على جوانب عدة يمكن اعتبارها دليلاً على امكانية تقبل الاسلام للعلمنة :

* قد يرى المسلم المؤمن أن العلمنة تنسجم مع الايمان وتعمل لصالح النقاء الديني وتحرره من ضغوط الدولة عليه وسوء استعماله من قبل السياسيين . في هذا السبيل يقال أن إغلاق باب الاجتهاد في الاسلام كان محاولة لتحرر الفقهاء من الإحراج الذي تسببه ضغوط السلطة وتجنباً لتحميل الدين مسؤوليات اخطاء السلاطين .

* حذر معظم دعاة القومية العربية من الخلط بين العروبة والدين . أكد عبد العزيز الدوري أن العروبة ظهرت قبل الاسلام وأنها ليست عرقاً أو نسباً أو ديناً ، بل حضارة (١٦) .

* يختلف العلماء المسلمون حول موقف الاسلام من الفصل بين الدين والدولة . بالاضافة الى كتابات عبد الرحمن الكواكبي (راجع كتابه « طبائع الاستبداد ») وعلي عبد الرازق (راجع كتابه « الاسلام واصول الحكم ») وخالد محمد خالد (راجع كتابه « من هنا نبدأ ») ، أظهر حديثاً محمد احمد خلف الله « أن الشريعة الاسلامية لا تعارض ابداً قيام دولة علمانية في أي بلد عربي » وذلك للاسباب التالية :

أ ـ إن القرآن لم يطالب المسلمين بصيغة معينة في تنظيم الدولة واختيار رئيس لها .

ب ـ إن الدولة العلمانية إنما قامت في مواجهة الدولة التي يدعي رؤساؤها أن سلطتهم مستمدة من الله وليس من الناس . وقد حارب القرآن سلطة رجال الدين وأخضع العلاقة بين الناس والناس لظروف الحياة فأصبحت قابلة للتغيير .

ج ـ بما أن الشريعة الاسلامية جعلت أمر قيام الدولة وتنظيمها من مسؤوليات الناس ، اصبح من حق الناس ان يفعلوا ذلك على أساس المصلحة العامة التي قد تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة .

د ـ أجاز بعض المفكرين من المسلمين أنه في المسائل السياسية والدنيوية ، تقدم المصلحة العامة على النص والاجماع عند التعارض .

هـ ـ إن تولية الانسان لمسؤولية نظام الدولة في عصرنا هذا تتطلب أن يكون هذا النظام علمياً(١٧) ..

* عملياً ، تبنت معظم الدول العربية جوانب هامة من العلمنة شكلاً ومضموناً . ومثالاً على ذلك أن محمد علي جرّد علماء الدين من قواعدهم الاقتصادية بنقل الأوقاف إلى الدولة . ورسخّت ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية . وقد صدرت عن الازهر عدة فتاوى تدعم موقف الدولة بالنسبة لتنظيم العائلة وتحسين اوضاع المرأة . وقد تم الغاء المحاكم الشرعية في مصر سنة ١٩٥٥ ونقلت صلاحية تطبيق الاحوال الشخصية إلى القضاء المدني . ووضع عبد الرزاق

---

(١٦) عبد العزيز الدوري ، **الجذور التاريخية للقومية العربية** (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٠) .

(١٧) محمد خلف الله ، « العروبة والدولة العلمانية ، » **المستقبل العربي** ، العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ ، ص ٤٦ ـ ٥٤ .

السنهوري قانوناً مدنياً بتكليف من الحكومة العراقية فتبنته عدة اقطار عربية بينها سوريا والاردن وليبيا . وأدخلت تونس على قانون الاحوال الشخصية ما يمنع تعدد الزوجات وإناطة الطلاق بالمحاكم المدنية وفق قوانين علمانية .

● يعتبر البعض خطأ أن المسيحية تختلف جوهرياً عن الاسلام بالنسبة لموقفها من العلمنة . لقد كانت المسيحية ديانة دولة رسمية لمدة طويلة وقد تحققت العلمنة بعد كفاح تاريخي طويل ومرير مع الكنيسة ومؤسساتها ومفكريها . وقد كانت الكنسية المسيحية تعتبر ـ وربما ما تزال ـ أن العلمنة ثورة عليها . وفي المشرق العربي كثيراً ما تعاون الاكليروس مع العلماء المسلمين السلفيين في مقاومة العلمنة ، وخاصة فيما يتعلق بالغاء الطائفية وعلمنة التربية وتعديل قانون الاحوال الشخصية ، فكما ان العلماء المسلمين قد يعتبرون أن الزواج المدني يمس بالمعتقدات الإسلامية ، فإن الدوائر الكهنوتية تعتبر أنه يمس بقوانين الطلاق الذي ترفضه الكنيسة .

بسبب هذه الاخطاء وما يترتب عليها من سوء فهم عام، للأسف، فإن جوانب أساسية من العلمنة ما تزال غير واضحة من قبل الجماهير العربية . وجد باسم سرحان حديثا في دراسة اجتماعية ميدانية حول **العائلة والقرابة عند الفلسطينيين في الكويت** ان ٩٢٪ من أرباب الاسر قالوا إنهم لا يوافقون إطلاقا على زواج بناتهم من دين آخر . ويأتي هذا الشعور كجزء من شعور محافظ أعم ، إذ وجد باسم سرحان في هذه الدراسة أيضا أن ٧٨٪ من أفراد عينته يعارضون أن تكون الفتاة مسؤولة تماما عن نفسها عندما تبلغ سن الرشد ، ويعارض ٥٧٪ حق الفتاة الراشدة في ارتداء الملابس التي تشاء ، ويعارض ٤٩٪ مشاركة الفتاة في العمل السياسي بشكل عام ، ويعارض ٣١٪ أن يكون للفتاة الراشدة الحق في اختيار شريك حياتها بنفسها . تعكس هذه النتائج المناخ العام المحافظ في الكويت ، وسيكون من المفيد جدا اجراء الدراسة نفسها بين الفلسطينيين في لبنان حيث لحركة المقاومة تأثيرها التحرري . وفي ظني أن النتائج ستكون مختلفة . ثم أن مثل هذه الآراء ستتغير بتغير الاجواء التي تدعولها ، بما في ذلك الآراء حول العلمنة في الوطن العربي ككل . وقد وجدت شخصيا في دراسة ميدانية حول الاتجاهات السياسية بين الطلاب الجامعيين في لبنان أن غالبية الطلاب المسلمين يوافقون على فكرة فصل الدين عن الدولة ، وأن الوطنيين اليساريين منهم أكثر قناعة بالعلمنة من الطلاب المسيحيين اليمينيين .

ومما يؤسف له حقا تخوف بعض الاحزاب والمنظمات الوطنية من إثارة موضوع العلمنة ، رغم قناعاتها فتعمل ضمن الحدود الضيقة التي تفرضها عليها المؤسسات الدينية .

وقد يكون هذا التخوف في غير محله ، فقد تمكن عدد من الحكام العرب من تبنّي بعض جوانب العلمنة دون اعتراض كما فعل جمال عبد الناصر وبورقيبه وغيرهما . إن عملية الاندماج الاجتماعي تتطلب مثل هذا التوجه وأن تصبح العلمنة جزءاً لا يتجزأ من ايديولوجية الحركة الوطنية العربية التقدمية .

٢ ـ التحليل الطبقي

إن الحركة الوطنية العربية مطالبة باعتماد التحليل الطبقي للواقع الاجتماعي ، كما أن التحليل الطبقي مطالب بمواجهة المسألة القومية بحيث يصبح التحليل القومي جزءاً "اصيلاً" من نظرته للواقع العربي . يقول سمير امين إن « الاطار الذي يحدث ضمنه الصراع الطبقي هو اطار قومي وقمع شعوب المنطقة ليس قمعا اقتصاديا فحسب بل هو ايضا قمع قومي »[١٨] .

---

(١٨) Ibrahim and Hopkins, eds: **Arab Society in Transition**, p. 8.

ان الدمج بين التحليل الطبقي والتحليل القومي سيسمح بمزيد من الدقة في تفهم الواقع العربي وفي حل مشكلاته المستعصية . لن تعمل الطبقة الحاكمة في سبيل القضايا العربية بما فيها الوحدة لمجرد أنها عربية وتقول بالانتماء العربي . لقد تبين بوضوح أن الاعتماد على الطبقات العربية الحاكمة كاد أن يكون مميتا بالنسبة للقضية الفلسطينية . ومن الواضح أيضا أن المحرومين لن يؤيدوا الحركة الوطنية التقدمية لمجرد أنهم محرومون (وذلك بسبب انتماءاتهم التقليدية كما تبين من الحرب الاهلية اللبنانية الاخيرة) .

هنا أودّ أن أشير خاصة الى أننا نهمل التحليل الطبقي خاصة في معالجة الاندماج الاجتماعي ومواضيع الوحدة والتعددية والاقليات كما يبدو من خلال دراسة د . سعد الدين ابراهيم ، « نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة : الاقليات في العالم العربي » . في محاولة لتصنيف الجماعات الاثنولوجية في الوطن العربي ، يتبع سعد الدين ابراهيم طريقة نمطية جريا على منهج عالم الاجتماع الالماني مكس فيبر فيعتمد بعدين رئيسيين هما الشعور بالانتماء العربي ، وتحدث اللغة العربية كلغة أم . بناء على هذه الطريقة نحصل على أربع مجموعات اثنولوجية :

(١) الجماعة الرئيسية في العالم العربي تمثل اكثر من ٨٥٪ من مجموع سكان الوطن العربي الكبير ، يتكلم أفرادها اللغة العربية ويشعرون بالانتماء إلى الجماعة العربية .

(٢) جماعات تتكلم العربية ولكنها لا تشارك العرب حسّهم القومي (وأهم هذه الجماعات في رأيه هي الطائفة المارونية في لبنان) .

(٣) جماعات ذات انتماء عربي ولكنها لا تتكلم العربية (جماعات في الصومال وغرب السودان ، واقطار شمال افريقيا كالمتحدثين بالفرنسية) .

(٤) جماعات لاتتكلم العربية ولاتحس بالانتماء العربي (أبرز هذه الجماعات في رأيه الأكراد في شمال العراق وقبائل جنوب السودان وقبائل البربر في المغرب والجزائر) .

واضح هنا أن المقصود بالدراسة، الجماعات الاثنولوجية فلماذا نقحم التحليل الطبقي في الموضوع ؟ إنما من أجل استكمال الفائدة ، أرى أن التحليل الطبقي ضروري في هذه الحالة لأن الاستراتيجيات العربية التي ارتكزت على مثل هذه التصنيفات بحد ذاتها ، وفي غياب التصنيف الطبقي ، قد عادت بنتائج مأساوية على الحركة الوطنية العربية . مثل هذه التصنيفات ـ رغم فوائدها في بعض المجالات ـ لا تشكل قاعدة صالحة لتفهم طبيعة الانقسامات والتناقضات في المجتمع العربي بشكل عام او بين هذه الجماعات بالذات بشكل خاص . ماذا يقول لنا هذا التصنيف عن التناقضات داخل المجموعة الاولى وهي التي تؤلف اكثر من ٨٥٪ من مجموع سكان الوطن العربي ؟ وليس من الدقة ايضا أن نصنف الموارنة أو البربر بانهم لا يملكون شعورا بالانتماء العربي . تبين من دراستي حول الطلاب الجامعيين في لبنان في مطلع السبعينات ان ٦٢٪ من الطلاب الموارنة يعتبرون انفسهم بالدرجة الاولى قوميين لبنانيين ، و١٦٪ عالميين ، و١٠ ٪ قوميين عرب ، و١٠٪ قوميين سوريين ، و٢٪ شيئا آخر غير ذلك . يضاف إلى ذلك ، إن شعور الطلاب الموارنة بالانتماء القومي العربي متصل إلى حد بعيد بالانتماء الطبقي. لقد تبيّن أن الطلاب الموارنة ، من أصول طبقية فقيرة أو دون المتوسطة أكثر احساسا بهويتهم العربية من الطلاب الموارنة من أصول طبقية متوسطة أو غنية . وللتدليل على ذلك نذكر أن الطلبة الموارنة في الجامعة اللبنانية (معظم هؤلاء من الطبقات دون المتوسطة) أظهروا إحساسا أشمل بالانتماء العربي (حيث اعتبر ١٩٪ منهم أنهم قوميون عرب و٥٢٪ منهم أنهم قوميون لبنانيون) من الطلبة الموارنة في جامعة القديس يوسف (حيث معظم هؤلاء من الطبقات

الغنية والمتوسطة العليا) إذ أن ٦٪ منهم فقط اعتبروا أنفسهم قوميين عرب و٧١٪ قوميين لبنانيين (١٩) . ويجب أن يتضح أيضا ان عددا من الموارنة حاربوا إلى جانب الحركة الوطنية في الحرب الاهلية الاخيرة ،وأن النزعة السائدة بين الموارنة في لبنان لا تتصف فقط بالتنكر لهويتهم العربية فحسب بل لثقافتهم هم بالذات نتيجة لتعلقهم بالثقافة الغربية واتصالهم بمصالحه . تنعكس هذه النزعة عفويا في تفضيلهم الاسماء الغربية على الاسماء الشرقية ، فقد حل اسم بيار مكان بطرس ، وبول مكان بولس ، وطوني مكان طانيوس أو طنوس ، وجان مكان حنا ، وميشال مكان ميخائيل او مخّول ، وجوزيف مكان يوسف ، الخ .

بضوء ذلك ،ومن اجل فهم اعمق للواقع العربي وللجماعات الاثنولوجية بما فيها الاقليات ، لا بد من اعتماد التحليل الطبقي فيصبح جزءا لا يتجزأ من الايديولوجية القومية العربية كما لا بد من اعتماد التحليل القومي فيصبح جزءا لا يتجزأ من الايديولوجية الاشتراكية . بذلك نعيد النظر بكثير من المقولات وبنظرتنا للاقليات فنعتمد منهجا جديدا مختلفا في التعامل معها ، ونقيم تحالفات أمتن وأصلب مما عرفنا في السابق ونتجنب معارك لا لزوم لها .

٣ ـ الاشتراكية

إن الحركة الوطنية العربية مطالبة بتبني الاشتراكية الديمقراطية بحيث تصبح حقا جزءا لا يتجزأ من ايديولوجيتها فتترسخ قناعتها بضرورة تجاوز هذه الطبقية الصارمة في مجمل الحياة العربية ،وبردم هذه الهوة العميقة الواسعة بين أقلية موسرة وأغلبية فقيرة ،وبالتحرر من القيم والطموحات البرجوازية . لقد اصبحت الحركة الوطنية العربية ،فعلا ،أكثر اهتماما بالاشتراكية وتبنّت الكثير من مبادئها وشعاراتها بعد أن كانت تقصر اهتمامها على الهوية القومية والاستقلال والتحرير . بدأ هذا التحول يتخذ شكلا واضحا ومنتظما منذ الخمسينات بفعل تكون وعي جديد للارتباط الوثيق بين القهر القومي والقهر الاجتماعي ،وبين التحرر الوطني والتحرر من الفقر ، وللتحالف الراسخ بين المستعمرين والطبقات الحاكمة . بدأت الاشتراكية في ذلك الوقت تتبلور تدريجيا وتصبح متكاملة مع النزعة القومية بعد أن كان يجري تشديد على تناقضهما .

ما يزال المجتمع العربي يعاني صميميا من احتكار الثروة القومية من قبل فئة صغيرة حتى لتحسب ثروة البلاد هي ثروة الطبقة الحاكمة الخاصة . إن المجتمع العربي في الوقت الحاضر بين أغنى المجتمعات في ثروته وموارده وبين أفقرها في الوقت ذاته . رغم الثروات الطائلة يظل الشعب العربي فقيرا أمّيا متخلفا في صلب منطلقاته مهددا باستمرار .ثروات العربي ليست له ،بل كثيرا ما تستعمل ضده .يتضح هذا الوضع في الأذهان ، ويتضح كما ذكرنا أن التحرير القومي من السيطرة الاجنبية مرتبط بالتحرير من الاستغلال الاقتصادي ، على الاقل بسبب التحالف بين المستعمرين والطبقات الحاكمة في عدد من البلاد العربية .

وفي معرض الحديث هذا ،يجدر بنا أن نشير خاصة إلى نزعة رفض « الاشتراكية العلمية » في بعض الاوساط الوطنية إن كان على صعيد الحكم أو صعيد المنظمات ، والاستعاضة عنها بما يسمى احيانا « الاشتراكية العربية » . طبعا ، ليست الاشتراكية نموذجا مطلقا يستورد من مجتمع الى مجتمع ويطبق دون تعديل بل من الضروري ان تعدل الاشتراكية في ضوء حاجات المجتمعات وغاياته وأوضاعه الخاصة . غير أن ما جرى في البلاد العربية من هذه الناحية لم يحدث نتيجة لاهتمام اصيل بالحاجات والمشكلات العربية

---

(١٩) Halim Barakat, **Lebanon in Strife: Student Preludes to the Civil War** (Texas: University of Texas Press, 1977).

المتميزة بقدر ما حصل تحت وطأة ضغوط ومساومات وتجنبا للقضايا الحقيقية المتصلة بالعدالة والمساواة وللمواجهة مع الدول الرأسمالية أو رغبة التقرب منها . مثالا على ذلك ما قاله وزير خارجية مصر بالوكالة (العالم السياسي) بطرس غالي من ان النظام المصري الحالي يسعى نحو ديمقراطية :

(١) إنسانية ترتكز على احترام الحقوق الانسانية وكرامة الفرد، و (٢) دينية روحية ترتكز على تعاليم وتتبنى مبادىء الشريعة الاسلامية كمصدر رئيسي للتشريع ، و (٣) إشتراكية ترفض الاشتراكية العلمية[٢٠] .

تكون الاشتراكية حقا ديمقراطية بقدر ما تسعى إلى تحقيق العدالة والحرية معا وعلى أنهما جانبان لقضية واحدة . لقد فشلت الانظمة الرأسمالية في تحقيق الحرية لأن الطبقية - بكل بساطة - لا تسمح بتساوي الفرص ، ولا بالتمثيل الحق ، ولا بالنقاش المتكافىء ، ولا بنشوء احساس عام بالصحة العامة ، بل تنمي على العكس المنافسة والاستغلال والفردية الانانية فيصبح لكل شيء ثمن ولا يمارس اي شيء - بما فيه الفن والعبادة - بمعزل عن ثمنه الذي يحدده السوق التجاري فحسب . من ناحية أخرى ، يمكننا أن نقول إن معظم الانظمة التي تسمي نفسها اشتراكية فشلت في تحقيق العدالة لأنها حدّت من المشاركة الشعبية في عملية التحول الثوري . إن الحرية والعدالة متزاوجان بشكل لا يسمح بالطلاق بينهما ؛ إنهما ينتصران أو يفشلان معا .

المطلوب ، إذن ، في هذه الفترة بالذات أن تصبح الاشتراكية جزءا لا يتجزأ من ايديولوجية الحركة الوطنية العربية وبدون ذلك لا تكون في رأيي حركة تقدمية ثورية . إن حركة التحرير مطالبة بان تصبح ايضا حركة تحرر .

٤ - تجاوز الاغتراب

إن الحركة الوطنية العربية مطالبة بالعمل نحو تجاوز حالة الاغتراب التي يعاني منها الشعب العربي في علاقاته مع مؤسساته . إن النظام العام المنتشر في المجتمع العربي مغرِّب يحيل الانسان الى كائن عاجز ، مسحوق ، منفعل ، مغلوب على أمره ، مدجّن ، إعتمادي ، هامشي ، ومسلوب من حقوقه . المناخات العامة لا تسمح للانسان بممارسة حريته وتنمية طاقاته الابداعية ، لا تشجع على الاعتزاز بتراثه وكرامته وهويته ، لا تشمخ به ولا تعتبره غاية ، لا تعزز أصالته وصدقه . إنها ، على العكس ، تعطل امكاناته ، وتذله ، وتمنع عليه الريادة والاكتشاف ، وتزيف حياته ، وتفقر حياته في الصميم ، وتمارس عليه العبودية والقهر . الهوة بين الواقع والحلم في حياة الشعب العربي تتسع وتعمق وليس من جسور بينه وبين مستقبله . الاختيارات نادرة ، ان كانت موجودة ، وليس أمامه إلا أن ينسحب ويعلن بصوت مرتفع نعيه الذاتي ، أو أن يرضخ ويتمسك بالصبر ويمارس الرقابة الذاتية والمساومة على حياته والتنازل عن حقوقه والقبول الانسحابي الاستسلامي .

لقد وضع الشعب الكثير من حياته وعقله ونفسه وانتاجه في مؤسساته واحزابه ومنظماته ، ووضع عليها آماله واحلامه وأمنياته ، فكان أن كبرت على حسابه وشمخت عليه ونمت على جراحاته ، وتحكمت بوجوده ، وخيّبت آماله . بل اذلّته وتركته وحيدا معرضا حتى داخله للفتوحات الخارجية . فقد الشعب - في

---

(٢٠) Boutros Boutros—Ghali, «Towards a New Democratic Life: A Prologue,» in **Democracy in Egypt,** ed. Ali E. Hillal Dessouki, Cairo papers in social science, vol.1, monograph 2 (Cairo: The American University in Cairo, 1978), pp.3-6.

معظم الاحيان ـ حق الاختيار والنمو نموا حرا مستقلا خلاقا متميزا . أهميته تقاس بقدرته على الانسجام والمبايعة والرضوخ معلنا صمته المكبوت ، ويعتبر ذكيا فاضلا معتدلا واقعيا بقدر ما يقتصر همه على مجرد الاستمرار والتعاون مع جلاديه . الاشياء تتراكم حول الانسان فيما يتقلص هو في الداخل حتى يكاد ينهار على ذاته . يزداد فقرا في حياته الداخلية فيما يتدفق الغنى من باطن الارض العربية ، ويتحول الى وسيلة وسلعة حتى يكاد البقاء أن يصبح بحد ذاته ومن اجل ذاته قيمة القيم .

بالدرجة الاولى ، الشعب العربي عاجز ـ عادة ـ تجاه مجتمعه بالذات . موارد مجتمعه ليست له بل للطبقة الحاكمة والدول المستعمرة . إنه فقير في وسط الغنى . إنه محاصر حصارا وثيقا في أرض واسعة والدائرة مغلقة باحكام فيستنجد بقوى خارج قواه الذاتية .

وهو **بالدرجة الثانية** ، عاجز ـ في اغلب الحالات ـ تجاه مؤسساته حتى اصبحت هي الخالقة وهو المخلوق ، فحصرت دوره بالمبايعة والموافقة دون تساؤل . الشعب العربي واقع تحت الاحتلال لا يحميه غير رضوخه .

الحركة الوطنية ، إذن ، مطالبة بتجاوز هذا الواقع المغرِّب وتكون ثورية بقدر ما تحرر الشعب من العجز فيصنع مصيره بنفسه ولنفسه ، وإن الشعب العربي مغلوب على أمره ولا بد له أن يتغلب .

٥ ـ الوحدة والتنوع

ان الحركة الوطنية مطالبة بتوضيح مفهومها للوحدة وللأسس التي يجب ان تقوم عليها . بين الأسس التي يجب أن تثبتها وتتمسك بها هي أن الوحدة لا تعني الغاء التنوع . الوحدة العربية لا تعني أن يصبح العرب كيانا ذا بعد واحد ، ولا تعني أن تفرض ثقافة الاكثرية على الاقلية أو العكس . في رأيي أن التنوع ـ في ظل وحدة يتم فيها التفاهم حول الاسس التي لا ينهض المجتمع بدونها ـ مصدر غنى واغناء للجميع .

من ناحية اخرى ، لا يجوز أن يعني القول بالابقاء على التنوع على أنه ابقاء على هذه الفسيفسائية التي تعطل الامكانيات العربية وتحول المجتمع العربي إلى مجتمع متناحر منصرف إلى معالجة خلافاته الجزئية الثانوية . ما يجب أن تصبو إليه الحركة الوطنية هو الاندماج الاجتماعي ، اي أن تكون لها رؤية تجاوزية بخلق وعي جديد وإقامة علاقات جديدة . حتى الآن كان المجتمع العربي يراوح بين مرحلتي التصادم والتعايش بين الجماعات التي يتكون منها دون رؤية مستقبلية للاندماج الاجتماعي . ليس المطلوب التعايش الذي لا يحوّل في الولاءات التقليدية القائمة بل يحافظ عليها ويعززها ويرسخ جذورها . المطلوب هو الاندماج الاجتماعي على أسس جديدة تكون الولاءات السائدة فيها هي الولاءات القومية والطبقية . الولاء للكل يجب ان يتقدم على الولاء للجزء في حالة التناقض بينهما ، أي عكس ما يحصل الآن في المجتمع العربي حيث يتقدم الولاء للجزء على الولاء للكل ، وحيث يفهم الولاء للكل بأنه فرض ثقافة تقليدية على ثقافة تقليدية منافسة لها .

صحيح أن لكل بلد من البلدان العربية وضعه الخاص وتاريخه وبنيانه وتركيبه المتفرد ، غير أن هذا التفرد لا يجوز أن يتخذ ذريعة للابقاء على التفكك والعزلة والعمل ضد المصلحة العربية العامة . ان التحدي الذي يواجه الحركة الوطنية هو وضع استراتيجية عقلانية واقعية لتجاوز الهوة التي تفصل بين الحلم والواقع . وسيكون من أهداف هذه الاستراتيجية تجاوز الولاءات التقليدية ، وإلا فإن المجتمع العربي سيظل يتراوح بين التصادم والتعايش دون أمل بالاندماج . التحدي في تحقيق الوحدة هو إقامة تنوع منسجم لا تنوع متنافر . أما كيف يمكن إقامة مثل هذا التنوع المنسجم فذلك لا يتم إلا من خلال النقاش الحرّ

بين الجماعات واشتراكها جميعا في صنع الثورة العربية .

هذه هي في رأيي أهم المهمات المستقبلية التي تواجه الحركة الوطنية العربية التقدمية . أدرك أن هذه العناصر الخمس ليست غريبة على الحركة الوطنية العربية وقد تدعي عدة منظمات بأنها تعتمد هذه المفاهيم . لا بأس . المهم أن تترسخ هذه القناعات وأن تصبح جزءا لا يتجزأ من الايديولوجية العامة . بذلك نتجاوز مرحلتي التصادم والتعايش إلى مرحلة الاندماج الاجتماعي الذي هو في أساس كل وحدة سياسية ناجحة . العلمنة ، الاشتراكية ، الديمقراطية ، الوحدة المتنوعة المتآلفة ، تجاوز حالة الاغتراب، كل هذه ليست مطالب منفردة مجردة مثالية. إنها برنامج للمستقبل نتبناه صادقين مع أنفسنا ومع الغير أو نرفضه معا وكليا . إن عناصر هذا البرنامج متشابكة متكاملة لا يمكن عزلها عن بعضها البعض او اختيار بعضها ورفض بعضها الآخر اذا أردنا تحقيق الاندماج الاجتماعي وتجاوز الواقع المرير الذي نعيشه ، فهي تمثل جوانب مختلفة لحقيقة واحدة وفي سبيل اندفاع واحد من أجل التحرير والتحرر .

إن الوضع الحاضر والمستقبل القريب معتمان حقا وهما يدفعان باتجاه مزيد من التشاؤم . ولكن الكفاح سيستمر تغذيه قناعة راسخة بأنه في المدى البعيد ليس لنا من بديل للتغيير الثوري إذا أردنا ردم الهوة بين الحلم والواقع . هنا التحدي الأهمّ والأجدى □

معوقات بنائية للتنمية الريفية في بعض المجتمعات العربية

د . عبد الباسط عبد المعطي
استاذ علم الاجتماع المساعد في جامعة عين شمس
والخبير المعار للمعهد العربي للتخطيط في الكويت

● اولاً : مدخل نظري ومنهجي

١ ـ فكرة البحث وهدفه

يمكن للمتتبع للبحوث والدراسات التي أنجزت حول قضايا التنمية ، سواء على المستوى العالمي أو العربي، أن يلحظ وجود اتجاهين أساسيين في هذه البحوث وتلك الدراسات. يهتم **الأول** بدراسة الأبعاد البنائية الأساسية المعوقة للتنمية ، سواء بصفة عامة ، أو من خلال مثال أو أمثلة محدودة ، ويركز **الثاني** على جملة الأساليب والمداخل التي تساعد في إحداث التنمية ، وتعظيم عوائدها ، أو ما يحلو للبعض بوصفه تكنولوجيا التغيير التنموي (١) .

ومع أن كلا الاتجاهين هامان بالنسبة للدول النامية ، ومع أنه من المفروض أن تكون بينهما علاقة جدلية تثرى كليهما ، فالمنطقي أن يرد إخفاق حدوث التنمية بالصورة المتوقعة المستهدفة إلى الاتجاه الأول ، بل ان انتقاء تكنيك تنموي دون آخر ، يمكن أن يستند على ما أتاحته دراسات وبحوث الاتجاه الأول من نتائج . فضلاً عن أن الدول النامية ، ومن بينها مجتمعاتنا العربية ، عليها بين الحين والآخر ، وأمام تحدي الزمن الاجتماعي ، أن تنظر إلى ما تمّ وكيف تمّ ، وهل حقق ما خطط له ، ولماذا حقق أو لم يحقق ، وما هي الأسباب الموضوعية التي أفضت الى ما آل إليه الحال ؟

لهذا أتصور أن محاولة تقديم إطلالة على بعض المعوقات البنائية للتنمية الريفية ، يمكن أن تسهم في توفير ولو معلومة لمخططي التنمية وصناع قراراتها . ونظراً لندرة الدراسات والبحوث نسبياً ، حول هذه المنطقة البحثية ، في مجتمعنا ، فليس بالإمكان إلا القيام بدراسة استطلاعية ، تطرح بعض التساؤلات ، وتمهد لدراسات أخريات أكثر عمقاً وأكثر شمولاً . ويمكن صوغ هدف البحث الراهن من خلال عدد من الاسئلة يمكن تركيزها على النحو التالي :

١ ـ ما هي أهم المعوقات البنائية للتنمية الريفية في مجتمعنا العربي ؟

---

(١) Theodor Bergmann, «Agrarian Reforms and their Functions in the Development Process,» **Land Reform** (FAO), no. 1, 1978, pp. 1-20.

٢ ـ كيف تعوق هذه الأبعاد البنائية إحداث التنمية الريفية ؟ وما هي مظاهر هذا وشواهده ؟

٢ ـ موجهات البحث ومحدداته

لا بد لكل بحث يريد أن يكون علمياً ، من توجه نظري ، ورؤية منهجية ، يسير في ضوئها تنظيم البحث وتحديد نقاط ارتكازه ، وإلا أضحى جهد الباحث كمن يتخبط في الظلام ، أو يلاحظ بلا فكر ، فيجمع كومة من البيانات ، قد تفيد أو لا تفيد ، وقد تصيب جوهر الموضوع المدروس وقد تخيب . وسوف نوضح أهم نقاط استناد البحث الراهن فيما يلي :

٢ ـ ١ مفهوم التنمية :

أحسبني غير متجاوز حدودي حين أزعم أنه لا يوجد مفهوم معاصر ، أثار نقاشاً وجدلاً متنائياً ، بل ومتناقضاً كما أثار مفهوم التنمية . ولا يرجع هذا التباين والتباعد بين المحاولات المختلفة ، إلى التباينات الفكرية والنظرية للباحثين والمفكرين فقط ، وإنما أيضاً إلى تباين المضمونات والغايات الآيديولوجية المتعمد تحميلها للمفهوم . فثمة نفر من الباحثين يتعمد التجهيل والتسطيح ، فيعرف التنمية من خلال النمو ، والنمو من خلال التغير ، وجميعهم من خلال التغيير والتحسين والتقدم ، وما إلى ذلك من مفهومات توقع الباحث في حلقة مفرغة ، ربما كان سعيها تتويه باحثي العالم الثالث في رحلة اللاعودة ، أو على الأقل تزييف وعيهم ، حتى تظل الأمور على ما هي عليه . ولعل من بين الأمثلة على توضيح هذه الأزمة :

(أ) الإصرار على أن مفهوم التنمية مفهوم معياري ، نسبي ، لا يمكن وضع حدود موضوعية له [٢] .

(ب) الاكتفاء باعتبار التنمية ، زيادة في فرص حياة الناس في المجتمع كما فعل ك . وارنر [٣] .

(ج) التركيز على النمو الاقتصادي * واعتباره جوهر مسألة التنمية وإغفال الشروط والعمليات غير الاقتصادية ، مع إدراك حتى الاقتصاديين لأهميتها ، وتأخُر الباحثين الغربيين في علم الإجتماع في إبراز العوامل والأبعاد الاجتماعية ، سواء بوعي أو بلا وعي ، نتيجة لانشغالهم بالدراسات والبحوث التي تدعم النظم القائمة وتحافظ على توازنها ، كما فعل الوظيفيون، فأغفلوا كل الأبعاد الدينامية في المجتمع البشري ، بما في ذلك قضايا الصراع والتغير والتنمية .. الخ [٤] .

وإذا تجاوزنا المحاولات المتسرعة ، والمزيفة للواقع ، ووقفنا أمام أكثرها جدية والتزاماً ، لوجدنا أن معظمها يكاد يتفق على أن التنمية تعني إحداث تغيير مخطط ومقصود ، سعيه تحقيق أهداف آنية وأخرى مستقبلية . وبعد ذلك يفترق الباحثون ، كل يركز على بعد أو بضعة أبعاد تحتاج التغيير قبل

---

(٢) Kong - Dong Kim, «Toward a Sociological Theory of Development,» **Rural Sociology**, v. 38 (1973), no. 4, pp. 463 - 475.

(٣) K. Warner, «Structural Matrix of Development,» in **Sociological Perspectives of Domestic Development**, ed. George M. Beal, Ronald C. Powers and E. Walter Coward, Jr. (Ames: Iowa State University Press,[1971]), pp. 99 - 115.

* Economic Growth.

(٤) Kong - Dong Kim, «Toward a Sociological Theory of Development.»

غيرها . فهناك من يركز على البطالة ، أو الأميّة ، أو الزيادة الطبيعية في السكان ، أو الاستهلاك أو القيم ، أو العناصر السلبية في الشخصية .. الخ [٥] . ويرجع تركيزهم على مثل هذه الوصفات ، إلى تركيزهم على بعض المؤشرات ، التي يستخلصون بعدها ما إذا كان هذا البلد نامياً أو متقدماً ، وأمثلة هذا ، التركيز على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، أو عدد الاسرّة لكل ألف مواطن ، أو عدد الأطباء ، بالنسبة لعدد السكان أو نسبة الأمية .. وما إلى ذلك من مؤشرات .. [٦] .

وإذا كان الطرح المذكور ، يبدو متسقاً مع التشخيص السابق عليه ، فذلك لأن التشخيص الخاطىء ، لا ينجم عنه إلا طرح خاطىء . فهؤلاء الباحثون الذين يهيمون بالمؤشرات ، يدرسون ظاهرة التخلف بعد حدوثها وفي صورتها الراهنة ، ولهيامهم بالأمبريقية الفجة ، لا يقدرون ، تحت تأثير تعقد الواقع وتداخل جوانبه ، على التفرقة بين محددات الظاهرة أو مسبباتها ، وبين مؤشراتها ، أو مصاحباتها المترتبة عليها . فزيادة السكان الناجمة عن زيادة المواليد وارتفاع نسبة الأمية ، وتدني الصحة ، وانتشار الأمراض ، كلها مصاحبات لعدم تكافؤ الفرص ، وصور الظلم والاستغلال الاجتماعيين ، داخل المجتمع سواء بين طبقاته ، أو بين قطاعاته البنائية ، قرية ومدينة ، أو بين المجتمع ككل ومجتمعات أخرى ، ذوات توجه رأسمالي امبريالي ، يصوغ نظاماً عالمياً قائماً على الاستغلال والاحتكار .

لذلك ، وطالما كانت التنمية الشاملة عملية تغيير اجتماعي مقصود ، فإن توجهنا نحو المتغيرات الأساسية والعوامل البنائية الفاعلة للتخلف ـ تجاوزاً ـ كان التغيير جوهرياً وكان بالإمكان صوغ تنمية حقيقية . والذي تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد ، أنه سواء كان التغيير سطحياً أو جذرياً ، ثورياً أو اصلاحياً ، فإن هذا أو ذاك لن يكون مؤاتياً ، دون آيديولوجية تنموية عامة تحدد على وجه التحديد : التنمية لمن ؟ والتنمية كيف ؟ والتنمية بمن ؟ فقضية التنمية في البداية والنهاية قضية اختيار اجتماعي ، وبالتالي يعني الزعم بوجود تنمية محايدة ، محاولة للإمعان في التزييف .

لكل هذا وبناء عليه ، يقترح البحث الراهن مفهوماً للتنمية ، يحسبه أكثر اتساقاً مع الواقع العربي ، تاريخه وحاضره ، ودواعي تشويه بناءاته الفرعية وبنائه الاجتماعي العام . وفيه يذهب البحث إلى أن التنمية الشاملة :

« تحريك علمي وسياسي وجماهيري متفاعل ومتسق ومستمر يسعى إلى إحداث تغييرات جذرية في العلاقات الاجتماعية الأساسية التي تأتي في مقدمتها العلاقات الإنتاجية والتوزيعية داخل الأساس الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع ، بقصد تعظيم الإنتاج الاجتماعي ، وتوزيع عوائده توزيعاً عادلاً ، يحقق فرصاً متكافئة في إشباع الحاجات الأساسية ، بما في ذلك المشاركة الجماهيرية الفعالة وتنمية الوعي الجماهيري ، وإنضاجه بصوره المختلفة » .

وإذا كان هذا المفهوم يبدو عاماً فتوضيحه يأتي من أن التنمية الحقيقية هي التي تأخذ بالمدخل الشامل المتكامل الذي :

---

(٥) E. Havens, «Quest for Social Development,» in **Sociological Perspectives of Domestic Development**, ed. Beal, Powers and Coward, Jr., pp. 70 - 93.

(٦) M. L. Qureshi, **Problems and Prospects of Development and Economic Cooperation Among Islamic Countries** (Islamabad: Pakistan Institute of Development Economics, 1974), specially chap. 1.

أ ـ يهتم بالأبعاد الإنتاجية والاجتماعية والثقافية .

ب ـ ويركز على الاعتماد المتبادل بين مدخلات ومخرجات المستويات الأفقية والرأسية في التخطيط للتنمية . كالاعتماد المتبادل بين التنمية الريفية والتنمية الشاملة على المستوى القومي ، والتخطيط على مستوى المنطقة * والتخطيط القطاعي ** ، والتخطيط القومي والاقليمي والمحلي ، بل والاعتماد المتبادل بين المشروعات الإنتاجية والخدمية ، كأن تصب بعض مخرجات المشروع الإنتاجي ، في المشروع الخدمي ، وتصب بعض مخرجات المشروع الخدمي ـ كمحو الامية ، أو التدريب ـ في المشروعات الإنتاجية .

جـ ـ ويتعامل مع الموارد تعاملاً شاملاً سواء على المستوى الاقليمي أو مستوى المنطقة ، على أن يكون جدلي العلاقة بالمستوى القومي (٧) .

د ـ أما التحريك العملي، فيعني الاستناد على المنهج العلمي، والبحوث العلمية طبيعية وانسانية ، لتحليل الواقع وفهمه ، وتحديد الموارد ، وطرح بدائل حلول المشكلات ، بما يتسق مع الإمكانات المتاحة والمتوقعة ، وخبرة المجتمع ، وخصائصه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (٨) .

هـ ـ والتحريك السياسي يعني تعبئة الجماهير وتحقيق مشاركتها في التخطيط للتنمية ، وتنفيذ برامجها ، ومراقبتها ، وتوزيع عوائدها ، ذلك لأن مثل هذا التحريك ، وإن كان يضمن إستمرار العمليات التنموية ، وتصحيح مساراتها ، فهو يتيح الممارسة الحقيقية التي تفسح الطريق أمام إنضاج وعي الجماهير . ومثل هذا التحريك ، لن يكون مؤاتياً ، دون آيديولوجية تنموية واضحة ، متسقة ، ودون إرادة تنموية ، ودون قيادات سياسية واعية ، تنموياً ، ومقتنعة بأدوار الجماهير وقدراتها .

و ـ والتحريك الجماهيري ، يعني إشباع حاجات الجماهير ، ووضعها أمام طريق مشاركتها الحقيقية في التنمية . ولن يكون هذا مضموناً دون تحديد أكثر الجماهير حاجة الى التنمية ، أو بعبارة أخرى ، أي الطبقات تحتاج تحريكاً في مستوى معيشتها ، وفي فرصها المتاحة ، وفي عدالة ربط إسهامها في التنمية ، بما يعود إليها من خيرات التنمية وعوائد مشروعاتها .

ز ـ والتغيير إن لم يكن جذرياً ، وإن لم يتوجه مباشرة نحو العلاقات الإنتاجية والتوزيعية ، فستبقى التناقضات على ما هي عليه ، وتحافظ الطبقات المسيطرة على أوضاعها ، وتغلق كل فرص الصعود الجماعي أمام الطبقات المضطهدة ، مما يسم البناء الاجتماعي بالجمود ، إن لم يكن بالعقم، وبالتالي تنعدم فرص المشاركة ، والتحريك والتعبئة والتوظيف الاجتماعي لعناصر الإنتاج

---

* Area Planning

** Sectoral Planning

(٧) انظر لمزيد من التفصيل حول مضمونات التكامل التنموي :

Ian Livingston, «On the Concept of Integrated Rural Development in Less Developed Countries,» **Journal of Agricultural Economy,** v. 30 (January 1979), no. 1, pp. 49 - 53.

(٨) انظر في هذا المعنى :

اسماعيل صبري عبد الله ، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٦ .

والخدمات ... الخ [٩] . فكل إصلاح ، كما يفصح عن ذلك اسمه وهويته ، هو ترميم وترقيع يزيد المكونات البنائية تشويها ، ويمتص كل إنجاز تنموي ، بل يخلق بناء اجتماعياً اقتصادياً مزدوجاً . ولعل خير مثال على ذلك الجمع بين الرأسمالية التقليدية ورأسمالية الدولة وبين القطاع الخاص والعام في نمط تنموي واحد .

ح ـ وتعظيم الإنتاج الاجتماعي ، يعني التعامل الشامل ، مع الموارد المادية والانسانية ، وتطوير الفن الإنتاجي . وألا يكون منطلق الانفاق التنموي ، منطلقاً استثمارياً فقط . فبالرغم من أن الإنفاق الاستثماري على مشروعات الهياكل الأساسية شرط أساسي لمساندة عمليات الاستثمار المنتج للسلع والخدمات ، فإن الاكتفاء بهذا وحده لا يعد كافياً ، بل يجب أن يتسق معه إنفاق إنتاجي يحرك قطاعات الإنتاج والخدمات ويعظم عوائدها [١٠] . والتأكيد على استمرار العمليات التنموية ، خاصة الجوهري منها ، أمر يفرضه الواقع . فحدوث التناقضات من أي نوع أمر وارد ، تفرضه طبيعة التطبيق وحالة البناء الاجتماعي . لذلك إن لم يوضع في الحسبان التوجه المستمر لتناول هذه التناقضات والعمل على حلها وتجاوزها يمكن أن تهدر كل عوائد التنمية ويؤول المآل إلى سالف الحال .

وقد يلاحظ القارىء أننا لم نفرق هنا بين تعريف عام للتنمية ، وتعريف آخر للتنمية الريفية ، لأن ما ينسحب بنظر البحث الراهن على الكل ، ينسحب على الجزء ، وإن تبدت بعض الفروق فهي تكنيكية تختلف باختلاف هذه القرية أو تلك من حيث خصائصها النوعية ، في الإنتاج والسكان ، والعلاقات .. الخ . فالقرية التي تنتج مزروعات معينة تقتضي مشروعات تتسق وما هو متاح ، إلى أن يتم إحداث تغيير في تركيبها المحصولي على سبيل المثال . والقرية التي تزداد نسبة أمية سكانها ، تقتضي تعاملاً على هذا المحور أكثر كثافة من تلك التي توجد بها نسب أقل وهكذا . والتأكيد مرة أخرى على عدم صوغ تعريف خاص للتنمية الريفية ، يأتي من أن هذه التنمية لا تتم في فراغ ، بل هي تتبنى توجهات التنمية العامة للمجتمع ، وتحاول أن تربطها بالظروف النوعية للمجتمع القروي الذي هو وحدة من بناء أكبر. هذا من جانب ، وإن صوغ مفهوم للتنمية الريفية، وإن كان سيحمل تكرار المعنى الكلي ، فإنه أيضاً يوقع البعض في منزلق استراتيجي وتكتيكي ، بل وتنظيمي ، فما زال البعض يتحدث عن التنمية الزراعية والتخطيط الزراعي ، كبديل للتنمية الريفية وهو بذلك يختصر التنمية ، ويحصرها في بعد إنتاجي ، وبتوجه كلاسيكي محافظ ، فلا يوجد حتى تخطيط زراعي مطلق ، لأنه في اعتماد متبادل مع مستويات التخطيط الأخرى ، وهو في أشد الحاجة لأن يتم من خلال توجه تنموي للقطاع الريفي ، الذي يضع الانسان في الاعتبار ، وليس مجرد المنتج الزراعي الذي يهتم به دارسو الاقتصاد الزراعي المرتبطون بالمدرسة الغربية .

٢ ـ ٢ بعض معوقات التنمية الريفية :

بإمكان من يترك نفسه مع معوقات التنمية، سابحاً في مياهها، أن يجد عشرات من هذه المعوقات، تبدأ من السلوك الفردي للقروي الواحد، وقيمه ونظرته للحياة ، حتى تحط بنا أمام النظام

---

(٩) Kong - Dong Kim, «Toward a Sociological Theory of Development,» pp. 468 - 469.

(١٠) عصام خوري ، « انماط التخطيط الوطني بين منطلقات الانفاق الاستثماري وتوزيع عوائد التنمية في بلدان آسيا ، » في الحلقة الدراسية عن التخطيط الوطني وادماج المرأة في التنمية ، دمشق ، ١٠ ـ ١٩٧٩/١٢/٢٣ ، **اعمال الحلقة الدراسية** .

الاقتصادي العالمي . وعلى القارىء أن يتبين ما بين هذين الحدين من متغيرات تلعب دور المعوقات ، كالجماعات الانسانية ، ومنها بالطبع الأسرة ، بناء ووظائف ، والمجتمعات المحلية ، وعلاقات الجوار ، والطبقات ، ومكونات البناء الفوقي وعلاقة القرية بالمدينة ، والمجتمع الكبير ، وما تحويه مكوناته من نمط إنتاجي وبناء فوقي ، ونمط التنمية المطروح ، وعلاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى والعلاقات الدولية ... الـخ .

لكن ما يطرح قضايا المعوقات بهذا الشكل السردي ، أحسبه غير ملم بأبسط قواعد البحث العلمي . فالبحث العلمي لا يسير هكذا بل لا بد له من عدد من المسلّمات التي تسمو منهجياً إلى مستوى البديهيات :

١ ـ فالتصنيف نقطة أساسية ومقدمة ضرورية في أي بحث علمي . على أن يسعى هذا التصنيف إلى تحديد ما هو جوهري وما هو ثانوي في الموضوع المدروس ، وما هو مطرد وما هو طارىء ، وما هو عام ، وما هو خاص ، على أن يدرك العلاقات الجدلية بينها ، وأن فهم الثانوي والطارىء والخاص ، مسعاه فهم الجوهري والمطرد والعام (١١) .

٢ ـ لا بد للباحث من أن يحدد متغيراته الاستراتيجية والتكتيكية ، أي جملة المتغيرات المستقلة والوسيطة والتابعة . حتى يفرق بين محددات الظاهرة ، ومصاحباتها ، أو مجرد المؤشرات ، التي يكون بينها وبين الظاهرة ، تلازم في الوقوع مرده إلى الصدف (١٢) .

والسؤال الذي قد يسأله سائل ، كيف يحدد الباحث هذا ، وما هي معاييره ؟ والإجابة ، لن تأتي إلا من منطلق نظري ، علمي ، محدد ومتسق منطقياً ، وواقعياً .

وقبل أن نحدد أهم معوقات تنمية القرية العربية ، يمكن أن نقف إلى عدد من الملاحظات يمكن ايجازها على النحو التالي :

(١) يذهب البعض إلى اعتبار خصائص الشخصية القروية ، مسؤولة عن التخلف الحاصل ، فالقروي من وجهة نظر هذا البعض شخص غيبي وقدري يقاوم الجديد ، وتحكمه العادات والتقاليد ... الخ ، وبذلك يعزون التخلف إلى خصائص سيكلوجية (١٣) . وعندما نسعى إلى مناقشة مثل هؤلاء ونقول ، هل هناك مَن وُلد غيبياً أو قدرياً أو سلبياً أو منغلقاً على ذاته ، نجدهم يتوارون توا ، فالشخصية الانسانية نتاج لظروفها الاجتماعية الاقتصادية ، التي تعد إطاراً أساسياً لفهم هذه الشخصية ، بالاضافة إلى أن سيكلوجية التخلف نفسها ليست إلا سيكلوجية الانسان المقهور ، تأتي نتاجاً لعلاقات قائمة على القهر والتسلط والاستغلال (١٤) .

---

(١١) Grigori Efimovich Glezerman, **The Laws of Social Development**, ed. M. Perelman, trans. M. Saifulin (Moscow: Foreign Languages Publishing House, [1962?]), pp. 69 - 75.

(١٢) Harold Fallding, **The Sociological Task** (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, [1968]), pp. 24 - 27.

(١٣) من انصار هذه النزعة على سبيل المثال :
David Clarence McClelland, **The Achieving Society** (Princeton, N.J.: Van Nostrand, [1961]).

(١٤) مصطفى حجازي ، **التخلف الاجتماعي : مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور** ([بيروت] : معهد الانماء العربي ، [١٩٧٦]) ، ص ٧ ـ ١٢ .

(٢) يميل نفر آخر من الباحثين إلى تعليق هموم التنمية ، بل ومثالب السياسات التنموية ، على مشجب « المسألة السكانية » ، بدعوى أن الزيادة الطبيعية المطردة في السكان ، هي العقبة الكؤود أمام تخطي أعتاب التخلف . ومع أن المشكلات السكانية أكثر وضوحاً في المجتمعات النامية عنها في المتقدمة ، فإن البحوث العلمية ، قد أوضحت أن زيادة معدلات المواليد ، ترجع إلى أسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية ، كتدني الوعي والفقر ، والأمية ، وما إلى ذلك . ومن يدقق في مثل هذه المتغيرات ، يجدها ذات تأثير لا في مسائل السكان وحدها ، بل في كثير من المصاحبات والمؤشرات الأخرى ، كتدني الدخل والصحة وما إلى ذلك . ومعنى هذا أن مسائل السكان نتاج للتخلف وليست سبباً له . ويكاد هذا المدخل يسقط من كلوله ، إذا ما عرفنا أن الكم السكاني وحده ليس سبباً في مشكلات السكان ، لأن هذا الكم لو أحسن تدريبه ، ووظف تنموياً ، لعوض الكثير من العجز في رؤوس الاموال ، فهناك تجارب تنموية ، قدر لها النجاح ، في ظل ما يسمى بوجود فائض سكاني [١٥] .

(٣) وأما أنصار تفسير « التخلف » بعوامل ثقافية ، سواء كانت القيم أو المعتقدات أو الاتجاهات أو العادات أو ما إلى ذلك ، فهم يجهلون كيف ولماذا تتغير وتتطور ؟ إن الأصل هو اجتماع بني الإنسان أولاً ثم تفاعلهم سوياً ، ثم إبداع ثقافة تيسر هذا التفاعل . ثم لماذا تختلف الثقافات الفرعية ، حتى داخل المجتمع الواحد ، بين ريفه وحضره ، وطبقاته ، وجماعاته المهنية ... ؟ لا شك أن ثمة عوامل فاعلة في الثقافة نفسها سواء كانت « متخلفة » أو « متقدمة » « ثقافة وطنية » أو « ثقافة تبعية » . فالقيم في القرية المصرية مثلاً ، تدور في فلك الارض والماء والحيوان ، بوصفها وسائل الإنتاج الأساسية في القرية [١٦] وموضوعات الصراع الاجتماعي بين القوى الاجتماعية داخل مجتمع القرية المصرية . كما كان الحال في الجزيرة العربية حيث تركز الحياة الاجتماعية حول الماء والنار والكلأ . هذا يعني ، أن نمط الانتاج السائد هو نقطة البدء الاساسية التي يجب أن توضع في الاعتبار ، عند كل تحليل .

لذلك فالبحث الراهن يرى في نمط الإنتاج السائد في المجتمعات القروية العربية ، المدخل الأساس لتفسير التخلف ، وفهم معوقات التنمية في الوقت نفسه . وإذا كان مثل هذا المدخل يعد ملمحاً كشافاً يسهم في توضيح دور العلاقات الاجتماعية ، وفي مقدمتها العلاقات الانتاجية ، ودور الطبقات الاجتماعية بوصفها محور كل بناء اجتماعي ، ودور الفن الإنتاجي المستخدم ، في إعاقة التنمية ، فالبحث يضع في الحسبان أيضاً دور مكونات البناء الفوقي ، وفي علاقاتها الجدلية مع النمط الإنتاجي ، في إطار الظروف التي تمر بها القرية العربية الآن . ويخص من هذه المكونات آيديولوجيات التنمية المطروحة ، والتنظيم السياسي للمجتمع الذي يحدد مصادر اتخاذ القرارات التنموية ، وتوجهاتها وانتماءاتها وأيضاً تركز السلطة وانحسار المشاركة الشعبية ، أو توسيع نطاق الديموقراطية وتوزع السلطة ، على جماهير الشعب .

ويمكن التدليل على صدق هذا المدخل من خلال ما يلي :

---

(١٥) Yhi - Min Ho, «Development with Surplus Population: The Case of Taiwan,» **Economic Development and Cultural Change** , v. 20 (January 1972), no. 2, pp. 210 - 234.

(١٦) محمد عاطف غيث ، **دراسات في علم الاجتماع القروي** (الاسكندرية : دار المعارف ، ١٩٦٧) ، ص ٥٧ وما بعدها .

أ ـ إذا كانت التنمية تعني في جوهرها إحداث تغييرات أساسية في العلاقات الإنتاجية ، فهذا لن يكون مؤاتياً دون فهم وتحليل نمط الانتاج السائد في القرية العربية باعتبار هذه العلاقات مكوناً أساسياً من مكونات هذا النمط، وبوصفها ذات علاقات دالة بالتقسيم الاجتماعي للعمل ، وبالعلاقات التوزيعية داخل المجتمع (١٧) .

ب ـ إن تنظيم الإنتاج الاجتماعي للمجتمع ، لا يمكن التخطيط له ، دون معرفة أنماط الملكية ، والفن الانتاجي المستخدم ، بل والدراسة العلمية الملتزمة ، للموارد الطبيعية والبشرية للمجتمع على السواء ، وهي كلها مكونات لنمط الإنتاج ، وذوات علاقات جدلية بالعمليات الاجتماعية الأساسية في المجتمع من جانب ، والبناء الفوقي لهذا المجتمع أو ذاك من جانب آخر .

جـ ـ يؤكد بعض الباحثين من أمثال ديفد ريدل ، ومرجريت كوكسون على أن الفهم الموضوعي للمجتمع الإنساني ، ومحاولة التنبؤ بمساراته ، لا تتأتى إلا بفهم ديناميات الجماعات الطبقية داخل المجتمع ، فهي المدخل الضروري ، لفهم أنماط العلاقات وتوزيع الثروة ، والسلطة (١٧) . بل إن نظام الطبقات يرتبط بعلاقات وثيقة لسائر النظم الاخرى في المجتمع . وهذا ما أكده « كلير » في دراسته عن « نظام الوسط في البلدان النامية » ، والتي أوضح فيها تأثير البناء الطبقي في التنمية ، بل وفي اتخاذ القرارات ، وإدارة الدولة بصفة عامة (١٩) .

٢ ـ ٣ مصادر جمع البيانات :

نظراً لندرة الدراسات والبحوث الملتزمة علمياً على الأقل ، حول المنطقة البحثية التي يهتم بها البحث الراهن ، ونظراً لأن معد البحث الراهن ، لم يقدر له أن يختبر قضاياه امبريقياً ، فلا مفر من استخدام بيانات جاهزة ، جمعها باحثون آخرون ، ولخدمة أغراض بحثية أخرى كبعض المعطيات التاريخية ، والإحصاءات والنشرات وبعض البحوث ، التي قد تفيد في بناء هيكل ومضمون البحث الحالي .

٢ ـ ٤ طريقة تحليل البيانات :

نظراً للطبيعة الاستطلاعية للبحث الراهن ، ولطبيعة مصادر بياناته فسيعتمد على ما يسمى بالتحليل الثانوي * الذي يتعامل مع بيانات جاهزة ، ثم يعيد تركيبها بما يخدم أغراض بحث آخر (٢٠) . وأما المعيار الأساسي في توضيح المعوقات فينطلق في جوهره من المفهوم المطروح للتنمية .

---

(١٧) عبد الباسط عبد المعطي ، **توزيع الفقر في القرية المصرية** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩) ، الفصل ٢ .

(١٨) ديفد ريدل ومرجريت كولسون ، **مقدمة نقدية في علم الاجتماع** ، ترجمة غريب سيد وعبد الباسط عبد المعطي (القاهرة : دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢) ، ص ٩٩ .

(١٩) محمد الجوهري ، « نحو اطار نظري لدراسة الطبقات الاجتماعية في البلاد النامية مع اشارة خاصة للمجتمع المصري ، » مقدمة **الطبقات في المجتمع الحديث** ، تأليف بوتومور ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون (القاهرة : دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢) ، ص ٤٢ ـ ٤٤ .

* Secondary Analysis.

(٢٠) لمزيد من التفصيل انظر :

غريب سيد وعبد الباسط عبد المعطي ، **البحث الاجتماعي** ، الجزء ٢ : **التصميم والاجراءات** (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٦) .

٢ ـ ٥ حـدود البيـانـات والتعميمات :

لا يزعم الباحث أنه يملك كل مصادر البيانات سواء على مستوى المجتمع العربي ، أو على مستوى أقطاره . لذلك لا بد من التعامل الحذر مع ما يحتويه البحث من معطيات ، وتعميمات ، أعترف بأنها محاولة محدودة ، أرادت أن تقدم إطلالة سريعة على بعض معوقات التنمية الريفية في العالم العربي .

● ثانياً : أهم ملامح نمط الإنتاج السائد في القرية العربية

قبل إصدار أي حكم على النمط الإنتاجي السائد في القرية العربية في عموميتها ، ومع تجاوز بعض الاستثناءات ، لا بد وأن نقف إلى بعض الخصائص العامة والمشتركة ، التي تسهم في إصدار هذا الحكم وتعلي من مصداقيته . والمحلل لهذه الخصائص بوسعه أن يلاحظ ما يلي :

١ ـ يعد النمط الخاص في الملكية ، هو النمط الأكثر شيوعاً في الزراعة العربية . وباستثناء بعض الانماط الأخرى ذوات التوجه الاشتراكي في العراق والجزائر مثلاً . والتي تأتي في مرتبة أقل من القطاع التقليدي ، على الأقل من حيث المساحة الموظفة اجتماعياً [٢١] . نجد أن معظم قوانين الإصلاح الزراعي التي صدرت في البلدان العربية ، افتتحت مواد هذه القوانين بالنص على تحديد الملكية الزراعية ووضع حد أقصى لها، ومعنى هذا أن النية باتت على تهذيب العلاقات الإنتاجية ، لا إحداث تغييرات جذرية فيها [٢٢] ولو أخذنا مصر مثلاً على ذلك لأمكن لنا ملاحظة أن إحداث تغييرات كيفية في بناء الملكية الزراعية لم تكن في يوم من الأيام هدفا من أهداف الآصـلاحات الزراعية التي قدر لها أن تحدث [٢٣] .

٢ ـ وإذا تحركنا خطوة من نمط الملكية السائد إلى شكل التقسيم الاجتماعي للعمل ، ومضمونه ، لوجدنا أن العمل المأجور في الزراعة يكاد يكون ملمحاً مشتركاً بين معظم البلدان العربية . فالمعدمون أولا هم الاغلبية في معظم القرى العربية ، والعمالة المأجورة تتجه نحو الزيادة أو قل هي قائمة ، كدليل على نمط العلاقات الإنتاجية . ففي حدود البيانات المتاحة خلال الستينات نجد أن العمال الأجراء يقتربون من الثمانمائة ألف في الجزائر ، وقريب منها في المغرب ، وتشارف على المليون في سوريا وهذه الأعداد يخرج منها ، من يعملون بأجور عينية ، كمن يعملون لدى ذويهم أو في أعمال خدمية أخرى بعيداً عن العمليات الإنتاجية في الزراعة [٢٤] وأما عن العمالة المأجورة في مصر فهي تتجه نحو الزيادة ، لا النقصان ، فقد وصلت الى ما يقارب من ٤٠,٧٪ في ضوء بيانات ١٩٦٦ من مجموع قوة

---

(٢١) فالقطاع العصري في الزراعة الجزائرية والذي يقوم على أساس التسيير الذاتي لا يعطي سوى ثلث مساحة الارض المزروعة في الجزائر . انظر :
لطفي حميد جواد ، « دراسة في واقع الملكية ومسائل الاصلاح الزراعي في الجزائر ، » **مجلة البحوث الاقتصادية والادارية** (العراق) ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ ، ص ٧٢ ـ ٩٣ .

(٢٢) انظر نصوص هذه القوانين في :
عبد الوهاب مطر الداهري ، **اقتصاديات الاصلاح الزراعي** (بغداد : مطبعة العاني ، ١٩٧٠) ، ص ٢٩٩ وما بعدها .

(٢٣) عبد المعطي ، **توزيع الفقر في القرية المصرية** ، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٢٤) عبد المنعم الغزالي ، « ملاحظات حول الطبقة العاملة العربية ، » **الطليعة** ، السنة ١٠ (تموز(يوليو) ١٩٧٤) ، العدد ٧ ، ص ٦١ ـ ٦٩ .

العمل بالزراعة ولو أضفنا إليها من يعملون بأجور عينية لوصلت النسبة إلى الثلثين تقريباً [٢٥] .

٣ ـ ثمة ظاهرة ، هامة شائعة في البلدان العربية ، وهي وإن كانت لصيقة بوجود الملكية الخاصة ، فهي تسهم في تشخيص العلاقات الإنتاجية السائدة ، أقصد بها ظاهرة الملاك الغائبين الذين يقيمون في المدن غالباً ، يزرعون أرضهم على الذمة باستغلال العمل المأجور ، أو بالتعامل مع الأرض كسلعة من خلال تأجيرها للغير وهذه الظاهرة ، ليست وقفاً على بلد معين ، بل هي تكاد تكون قائمة في العراق ومصر وسوريا والسودان [٢٦] . والأكثر أهمية أنه يصاحب هذه الظاهرة تحويل فائض الانتاج من الريف إلى المدن ، الأمر الذي يبقي القوى متخلفة في الغالب .

٤ ـ من خصائص الانتاج الزراعي العربي ، أنه انتاج وحيد الجانب ، أو قل هو معتمد على سلعة زراعية أساسية واحدة كالقطن مثلاً [٢٧] ويلاحظ أن مثل هذه السلعة تسمى سلعاً نقدية رأسمالية ، بل إن انتاجها تاريخياً كان وثيق الصلة بالرأسمالية الانكليزية التي نهبت كثيراً من إنتاج بعض البلدان العربية . ومع أن هذه المحصولات ذوات توجه رأسمالي ، فالملاحظ بجانبها ، وجود نمو في محصولات رأسمالية أخرى كالخضروات والفاكهة ، فهي سريعة العائد ، مرتفعة الربح ، وتحتاج إلى تكلفة إنتاجية لا يقدر عليها إلا المالك الكبير نسبياً . وهي في الوقت نفسه توجه الى المستهلك الذي يعيش في المدن غالباً ، وتمتص جزءاً لا بأس به من دخله .

٤ ـ ١ فبجانب ازدياد المساحة المزروعة قطناً في السودان وسوريا ، ومصر مثلاً نجد ازدياداً في مساحة الأرض المزروعة « بالسمسم » من ١١٨٤ ألف فدان بالسودان سنة ١٩٦٣ الى ٢٨٠١ ألف فدان سنة ١٩٧٣ وازدياد مساحة الفول السوداني من ٨٤٧ ألف فدان سنة ١٩٦٣ الى ١٥٥٨ ألف فدان سنة ١٩٧٣ وبالنسبة لسوريا نلحظ ازدياد المساحة المزروعة بالخضروات من ٣٤ ألف هكتار سنة ١٩٦٣ الى ١٢٨ ألف هكتار سنة ١٩٧٣ . وبالمقابل ازدادت مساحة الفاكهة من ٢٣٨ ألف هكتار سنة ١٩٦٣ الى ٣٢٨ ألف هكتار سنة ١٩٧٣[٢٨] .

٤ ـ ٢ تشير البيانات الخاصة بتطور الزراعات الرأسمالية ، كالفاكهة في مصر إلى ازدياد المساحات المزروعة منها فقد ارتفعت من ٦٤ ألف فدان عام ١٩٥٢ الى ١٩٥ ألف عام ١٩٦٦ ولتصل الى ٣١٣ ألف عام ١٩٧٦ [٢٩] هذا فضلاً عن ارتباط مثل هذه المزروعات بحجم الحيازة الزراعية كما سوف نوضح في موضع لاحق .

والذي يمكن استخلاصه مما سبق أن العلاقات الإنتاجية الأكثر شيوعاً هي العلاقات الإنتاجية الرأسمالية ، والتي توجد بجوارها أنماط أخرى ، في بعض المجتمعات العربية ، تقوم على التوجيه والتخطيط ، والأقرب الى رأسمالية الدولة .. فالحكومات تحدد التركيب المحصولي ، وتحدد مستلزمات الإنتاج ، وتطرح بعض نظم التجميع الزراعي ، والتسويق التعاوني ، الأمر الذي يعني وجود ازدواج

---

(٢٥) عبد المعطي ، **توزيع الفقر في القرية المصرية** ، ص ٤٣ .

(٢٦) جواد ، « دراسة في واقع الملكية ومسائل الاصلاح الزراعي في الجزائر ،» ص ٧٢ ـ ٩٣ .

(٢٧) بديع القدو وانتصار الواعظ، « مشاكل ومعوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ، » **مجلة البحوث الاقتصادية والادارية** (العراق)، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ ، ص ٣٦ ـ ٦١ .

(٢٨) **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية** ، نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ، الملحق الاحصائي ، ص ١٨٢ ـ ١٨٤ .

(٢٩) عبد المعطي ، **توزيع الفقر في القرية المصرية** ، ص ٣٤ .

في نمط الانتاج ، تحدث داخله صراعات وتناقضات ، يوضحها الصراع بين القطاع العام والقطاع الخاص في الإنتاج العربي . مما يؤثر في الكفاءة الإنتاجية ، حيث الفرصة ما زالت قائمة للصراع بين قوانين السوق الرأسمالي ، وقوانين الاقتصاد المخطط ، هذا بجانب أن الاصلاحات الزراعية التي تمت في الوطن العربي أتت في معظمها حلاً بورجوازياً للمسألة الزراعية ، لأنها في الوقت الذي قضت فيه على العلاقات الاقطاعية أو كادت ، أفسحت الطريق لنمو العلاقات الرأسمالية في الزراعة العربية (٣٠) .

● ثالثاً : النمط الإنتاجي الرأسمالي ومعوقات التنمية

إذا كان من أبرز خصائص النمط الإنتاجي الرأسمالي التناقض البين في توزيع وسائل الإنتاج وفي التقسيم الاجتماعي للعمل ، فأول ما يفرزه بناء طبقياً قائماً على الاستغلال ، وعلى تناقض العلاقات التوزيعية وفرص الحياة . فمن يملكون أكثر ، يستغلون عمل من لا يملكون ، وبالتالي يعمل من لا يملك ، ويمكن تقديم بعض الامثلة على التناقض الطبقي القائم من خلال ما يلي :

١ ـ ففي الجزائر مثلاً تصل نسبة من يحوزون أكثر من ٢٠ هكتاراً سنة ١٩٧٣ ٧٪ فقط من جملة الحائزين ، في حين أن ما يحوزونه من الأرض يصل إلى ٤٨,٧٪ . أما من يحوزون أقل من خمسة هكتارات فتصل نسبتهم إلى ٦٨,٨٪ في حين أن ما يحوزونه من الأرض لا يتجاوز ١٣,٣٪ (٣١) .

٢ ـ ومع أن متوسط نصيب الفرد في العراق (٠,٤٤ هكتاراً) ، أعلى منه في الجزائر (٠,٣٥ هكتاراً) ، ومع أن الانحرافات والتشتتات عن المتوسط أقل حداً في العراق عنه في الجزائر ، إلا أن توزيع الحيازات الزراعية في ضوء بيانات ١٩٧٠ يوضح أن من يحوزون أكثر من مائتي هكتار في العراق لا يتجاوزون ٠,٣٪ من الحائزين ، وأن ما يحوزونه من الأرض يصل إلى ١٥,٣٪ . في حين أن من يحوزون أقل من خمسة هكتارات يصلون إلى ٤٩,٥٪ من الحائزين ولا يحوزون الا ٧,٨٪ فقط من الارض (٣٢) .

٣ ـ وأما في مصر ، فمن يحوزون أقل من خمسة أفدنة تصل نسبتهم إلى ٩٤,٩٪ يحوزون ٤٨,٨٪ من الأرض ، في حين أن من يحوزون عشرين فداناً فأكثر يصلون إلى ١٪ فقط في الوقت الذي يحوزون فيه ٢٩,٥٪ من الأرض الزراعية (٣٣) .

٤ ـ يترتب على النمط الرأسمالي في الإنتاج ، وخضوع الأرض والعمل المأجور لقوانين السوق ، خاصة العرض والطلب ، زيادة حدة التناقض والاستغلال ووجود حراك اجتماعي S.Mobility هابط يأخذ معه صغار الحائزين وأشباه الحائزين . فمن يحوزون حيازات قزمية يضطرون إلى بيع أراضيهم تحت سطوة المنافسة الشديدة من جانب ، وتحت اغراءات المضاربة على الأرض الزراعية ، والتي يتم البيع فيها لصالح من يملكون أصولاً رأسمالية أكبر . لذلك نجد نسبة العمال الأجراء ، متجهة نحو

---

(٣٠) كاظم حبيب ، « التنمية الزراعية في اقطار الوطن العربي : افكار اولية ، » **المستقبل العربي** ، العدد ٦ ، اذار (مارس) ١٩٧٩ ، ص ١٢٣ ـ ١٣٢ .

(٣١) N. Khan, **Patterns of Agricultural Development in Arab Countries** (Kuwait: The Arab Planning Institute, 1979), p. 165.

(٣٢) Ibid., p. 149.

(٣٣) عبد المعطي ، **توزيع الفقر في القرية المصرية** ، ص ٣٦ .

الزيادة ، وكذلك نسبة أشباه الحائزين ، خاصة بعد تطبيق بعض نظم « الدورة الزراعية في بعض المجتمعات العربية » .

واذا انتقلنا من هذا التناقض الطبقي الى افرازاته المعوقة للتنمية الريفية يمكن رصد الملاحظات التالية :

١) أنماط التنمية المطروحة :

تؤكد النظريات التنموية العلمية ، وأيضاً تجارب الشعوب ، ومن بينها الأقطار العربية بطبيعة الحال ، على أن اتجاهات التنمية ، أو آيديولوجياتها في هذا القطر العربي أو ذاك ترتبط بطبيعة التركيب الطبقي للمجتمع (٣٤) الذي يؤثر على تحديد عناصر التنمية الأساسية ، خاصة التنمية لمن ؟ وبمن ؟ وكيف ؟ بل أن المرء يمكنه الذهاب إلى أن القوى الاجتماعية التي تملك صناعة القرارات التنموية ، تؤثر ليس في نمط التنمية فقط ، بل في مدى اتساق مكوناتها ، والاتساق بين ما يعلن منها على مستوى الشعارات الفوقية ، وبين ما يمارس على أرض الواقع . لقد صاحب وجود سلطة بورجوازية في بعض الأحيان تشويه البناء الاجتماعي سواء بوعي أو بلا وعي من خلال وجود علاقات رأسمالية تقليدية ، وأخرى موجهة . ومن خلال التوجه نحو الحضر أكثر من الريف ، فزادت الهوة بين الاثنين ، ويصير التشويه واضحاً حيث الميل إلى تحديث قطاع على حساب آخر ، يظل على تقليديته . والمثال الاقرب إلى الأذهان هو أن قوانين الإصلاح الزراعي ، أتت حلاً بورجوازياً للمسألة الزراعية ، كما ذهب إلى ذلك ايريك دفيز E. Davis (٣٥) فلو أخذنا الاصلاح الزراعي في مصر على سبيل المثال يمكن ملاحظة أن ٤٩,٩٪ من الحائزين لا يحوزون إلا ٤٨,٨٪ من الأرض المحازة ، كما تشير إلى ذلك بيانات ١٩٧١ ، هذا في الوقت الذي يحوز فيه ٥,١٪ ٥١,٢٪ من الأرض(٣٦). ويضاف إلى ذلك أن كل الأسر التي أفادت من الإصلاح الزراعي لم تزد على تسعمائة ألف أسرة . وإذا قارنا الأوضاع الطبقية في مصر ، خاصة توجهات القيادة السياسية قبل ١٩٧٠ ، وبعدها لتبين لنا الدور الذي تلعبه القوى الاجتماعية في صوغ آيديولوجيات التنمية ، فبعد أن كانت الاشتراكية إطاراً ، أصبحت الرأسمالية انموذجاً يحتذى ، وبعد أن كانت بعض القوانين تصاغ من أجل العمال والفلاحين ، تحولت لصالح أصحاب الأرض من الرأسماليين ، فأعيد تقنين العلاقة بين المالك والمستأجر ، وردت بعض الأرض لأصحابها ، وصدر قانون بنك القرية الذي ضرب التعاونيات في قلبها . إن الانفتاح على النظام الرأسمالي الحاصل في مصر الآن ، مقابل الاعتماد على الذات قبل العام السبعين من القرن الراهن ، هو الفرق الناجم عن طبيعة التركيبة الطبقية المسيطرة في كلا المرحلتين . المهم في الأمر أن عدم حدوث تغييرات حقيقية في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية ، صاحبه استغلال أقل كفاءة للموارد ، وتوزيع بعيد عن العدالة في وسائل الانتاج كالأرض ، أو خيرات المجتمع من سلع وخدمات . والعجيب في الأمر أن معظم الحكومات ، كانت ولا تزال تلجأ إلى ترميم العلاقات القائمة ، وطلائها بقوانين مزركشة ، تمس الأمور من سطحها ، كدعم بعض السلع ومستلزمات الإنتاج ، والتجميع الزراعي ، وغير ذلك من قوانين يفيد منها كبار الحائزين ،

---

(٣٤) حبيب ، « التنمية الزراعية في اقطار الوطن العربي : افكار اولية ، » ص ١٢٣ ـ ١٣٢ .

(٣٥) E. Davis, «Political Theory and the Study of Social Change in Egypt,» **Review of Middle East Studies,** no. 1, 1975, pp. 41 - 61.

(٣٦) عبد الباسط عبد المعطي ، « التركيب الطبقي وتنمية القرية المصرية ، » **دراسات عربية** ، السنة ١٤ (نيسان (ابريل) ١٩٧٨) ، العدد ٦ ، ص ٣٣ ـ ٤٩ .

وتطبق على صغارهم ، فتصير الحرية الإنتاجية والاختيار الانتاجي في صالح الكبار ، الذين يستطيعون التهرب من الضرائب ومخالفة الدورة الزراعية ، تساندهم بعض فئات الموظفين ، ذوي الوعي الزائف ، الذين يتسابقون على إرضاء الحكومة وتنفيذ القوانين التي تم صوغها من أجل مصالح البورجوازية المسيطرة (٣٧) .

٢) التركيب الطبقي وبناء القوة :

في ظل العلاقات الرأسمالية ، غالباً ما يسيطر أصحاب الاصول الرأسمالية ، على بناء القوة ، سواء الرسمي أو غير الرسمي . وإذا كانت القوة تعني القدرة على التحكم في البيئة الاجتماعية ضبطاً وتوجيهاً بما تشتمل عليه هذه البيئة من أشخاص ومواقف وأحداث وقرارات ، فمعنى هذا أن الطبقة المسيطرة ، بسيطرتها على مصادر القوة في المجتمعات تؤثر في القرارات التنموية تخطيطاً وتنفيذاً (٣٨) ويمكن التدليل على صحة هذه الدعوى ، من خلال بيانات واقعية ، شملتها دراسة ، انجزها معد البحث الراهن ، في قرية مصرية عام ١٩٧٧ ، تذهب بياناتها إلى أن أياً من المعدمين بالقرية لم يصل إلى التنظيمات الرسمية بالقرية في حين أن ممثلي ملاك الأرض الزراعية شارفت نسبتهم على ٣٠٪ ، والباقين كانوا من حائزي أصول رأسمالية غير الأرض الزراعية ، كالتجار ، وبعض الموظفين الذين يحوزون أرضاً زراعية . وبمحاولة معرفة ملامح وعي حائزي القوة من خلال بعض القضايا ، نجد أنهم يطالبون برفع القيمة الايجارية للأرض . وطرد المستأجر ، والغاء قوانين الاصلاح الزراعي والمطالبة بترك أمور الزراعة حرة (٣٩) .

٣) التركيب الطبقي والمشاركة الشعبية في التنمية :

تكاد تجمع معظم الدراسات المهتمة بالتغييرات التنموية في البلدان النامية ، على أن المشاركة الشعبية في التنمية ، تعد بعداً هاماً من أبعاد إنجاح هذه التنمية (٤٠) وعدم وجود هذه المشاركة يعد بعداً تفسيرياً من الأبعاد المفسرة لفشل التنمية . وتذهب بعض تقارير السكرتارية العامة للأمم المتحدة ، منها التقرير رقم ٢ ـ ١٩٧٨ إلى أن الحركة التعاونية القائمة في كثير من بلدان العالم الثالث ، لم تفد أولئك الذين قامت هذه الحركة من أجلهم ، كالعمال والفلاحين والصيادين بل أفادت الاغنياء الذين صاغوها لكي تخدم مصالحهم . ويذهب بعض الباحثين المهتمين بقضايا المشاركة في التنمية إلى أن طبيعة القوى الاجتماعية والاقتصادية المسيطرة في المجتمع المحلي ، تؤثر في السلطة السياسية ، وتجعلها أكثر توجهاً نحو خدمة مصالحها . وإذا كنا قد أشرنا في مواضع سابقة من البحث الراهن إلى أن نمط التنمية المطروح في هذا القطر العربي أو ذاك يتأثر بالبناء الطبقي ، فنفس الأمر وارد أيضاً بالنسبة لنمط المشاركة السائد ، حيث يتحدد بطبيعة القوى المسيطرة . لقد ترتب على هذه الأوضاع في

---

(٣٧) N. Newiger, «The Role of Rural Organization in Promoting Participation - Review and Analysis of Past Experiences,» **Land Reform** (FAO), no. 2, 1978, pp. 58 - 63.

(٣٨) J. Williams, «The Ecological Approach in Measuring Community Power Concentration,» **American Sociological Review**, v. 38 (1973), no. 2, pp. 230-241.

(٣٩) عبد الباسط عبد المعطي ، « بعض ملامح الوعي لدى حائزي القوة في قرية مصرية ، » في **المؤتمر الدولي للاحصاء والبحوث الاجتماعية ، الرابع ، القاهرة ، ٢٥ ـ ٢٩/٣/١٩٧٩** ، ص ٨٩ ـ ١٢٤ .

(٤٠) Gunnar Myrdal, **Asian Drama; an Inquiry into the Povery of Nations,** 3 vols. (New York: Pantheon, 1968), v. 3: pp. 850 - 851.

علاقتها الجدلية وجود نمط غالب للسلطة ، هو في جوهره ـ بغض النظر عما يطرح ـ ضد المشاركة ، فالحاصل أن معظم البلدان العربية تميل للأخذ بأسلوب الحاكم الواحد والحزب الواحد ، وقد يحدد هذا التوجه الرسمي نحو المشاركة ، وينعكس هذا على التنظيمات القائمة على أمر التنمية الريفية ، حيث النظر إلى هذه التنظيمات كأدوات لتنفيذ السياسات الحكومية ، وليس أدوات في يد الجماهير تخطط من خلالها ، وتشارك في إدارة التنمية وتوزيع عوائدها ، وبالتالي إنضاج وعيها من خلال الممارسات اليومية الحقيقية (٤١) .

٤) التـركيـب الطبقـي واستغلال الموارد المتاحة :

غالباً ما نسمع شعارات اشتراكية ترفع هنا أو هناك ، في نفس الوقت الذي يبقي فيه حاملو هذه الشعارات على نمط العلاقات الرأسمالية . لقد ترتب على قوانين الاصلاح الزراعي كما سبقت الاشارة ، الإبقاء على الملكية الخاصة ، وتوزيع الأرض على صغار المزارعين ، الأمر الذي ترتبت عليه عدة ظاهرات ، من المؤكد أنها تعوق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة :

٤ ـ ١ تفتت الأرض الزراعية : لقد صاحب توزيع الأرض على صغار الحائزين ، تقسيم الأرض الزراعية ، والإمعان في تفتيتها ، مما ساعد على مزيد من الفاقد من الأرض ، بفعل الحدود . وأيضاً زيادة الفاقد من المياه التي تستخدم في الري . ويفضي ثالثاً الى وضع تحديات أمام الإرتقاء بالفن الإنتاجي المستخدم ، حيث ترتفع تكلفة التكنولوجيا أياً كان مستواها ، في ظل تفتت الحيازات . وبالتالي يصعب إيجاد مجرد تنظيم علمي للإنتاج ، نتيجة لسيطرة الميول الفردية ، ومحاولة ربط الإنتاج بالعرض والطلب ، مما يترتب عليه نقص في محصولات ، وتحول عن أخرى قد يحتاجها المجتمع ، والمبالغة في تسعير بعض ثالث ، مما يتيح مناخاً مؤاتياً لأنماط استغلال متباينة ، تصب ولا شك في نهاية المطاف في قاع المجتمع ، أعني فقراءه من العمال والفلاحين . والذي تجدر الاشارة إليه أن مسألة تفتيت الارض هذه ليست وقفاً على قطر عربي دون آخر ، بل هي تكاد تكون ملمحاً مشتركاً بين هذه الأقطار ففي العراق مثلاً في سنة ١٩٧٠ نجد الحيازات أقل من ٠,٢٥ من الهكتار ٨١٪ منها في قطعة واحدة ، ١٧٪ في قطعتين . وبالنسبة للحيازات التي تتراوح بين الربع والهكتار الصحيح نجد ٦٦٪ منها قطعة واحدة ، ٢٩٪ قطعتين . والحيازات مثلاً ما بين ٢,٥ ـ ٥ هكتارات منها ٥٥٪ قطعة واحدة ، ٣٢٪ قطعتين والتي تتراوح بين ٥ ـ ١٠ هكتارات ، منها ٦٤٪ في قطعة واحدة ، ٢٥٪ قطعتين ، ٧٪ ما بين ٤و٥ قطع ، ٣٪ ما بين ٦ و ٩ قطع ، ١٪ ١٠ قطع فأكثر (٤٢) . وفي مصر لا يختلف الأمر كثيراً حيث وصلت نسبة الأرض المفتتة إلى ٦٠٪ من الأرض الزراعية (٤٣) .

حقيقة أن تفتيت الارض الزراعية ، قد ارتبط بعدة عوامل ، منها التوريث والضغط السكاني ، وتوجهات قوانين الإصلاح الزراعي، إلا أن كبار الحائزين كانوا أكثر قطفاً لثمار الظروف، فبفعل المضاربة ، والمنافسة وارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج غالباً ما يتم بيع الأرض من قبل صغار

---

(٤١) Newiger, «the Role of Rural Organisation in Promoting Participation Review and Analysis of Past Experience,» pp. 58 - 63.

(٤٢) Food and Agricultural Organization of the United Nations, «Report on the World Census of Agriculture,» **Census Bulletin**, no. 8, December 1974.

(٤٣) عبد الباسط عبد المعطي ، « تفتيت الارض الزراعية ، » **دراسات اشتراكية** (مصر) ، تموز (يوليو) ١٩٧٣ ، ص ٢٥ ـ ٢٩ .

الحائزين ، لفئات اجتماعية أخرى من بينها كبار الحائزين بالطبع .

٤ ـ ٢ استغلال العمل المأجور : تحت وطأة تفتيت الحيازة الزراعية ، وقسوة شروط الحياة ، كثيراً ما يجمع الحائز الصغير ، وشبه الحائز ، بين العمل في أرضه ، والعمل لدى الغير بأجر نقدي ، لكي يحافظ على الحد الأدنى من شروط بقائه وبقاء ذويه . ويصاحب هذا اتساع دائرة العمال ، وزيادة المعروض منهم عن المطلوب ، خاصة في بعض المواسم الزراعية ، مما يوقع العمال في دائرة استغلال أصحاب الأرض، وفرض شروطهم عليهم، وبالتالي إهدار القوة العضلية والصحية والنفسية لهؤلاء العمال ، مما يعرضهم للاصابة بالامراض ، ويحول بينهم وبين تعليم أبنائهم في المدارس ، أو في حرف أخرى . فنسب التسرب في المرحلة الابتدائية في مصر تشير إلى أن أكثر الأطفال تسرباً هم أبناء العمال والأجراء .

ويمكن أن يضاف إلى ما سبق ، أن وجود عامل أجير ، بأجر محدود قد يكون أقل تكلفة من استخدام وسائل إنتاجية مختلفة ، الأمر الذي يستتبعه ، استغلال الموارد الطبيعية والبشرية ، استغلالاً غير رشيد ، مما يؤثر في الدخل القومي من الزراعة في نهاية التحليل .

والأمر الذي يجدر بنا التأكيد عليه ، هو أن البناء الطبقي ، في علاقته الجدلية بنمط التنمية المطروح ، كليهما يعوق استغلال الموارد المتاحة استغلالاً كفؤاً سواء الطبيعية أو البشرية ، خاصة في ظل الأنماط التنموية القائمة على الازدواج بين علاقات رأسمالية مختلفة تقليدية وأخرى رأسمالية ، متقدمة نسبياً ، يأتي تقدمها من وجود بعد توجيهي فيها فقط .

٤ ـ ٣ التركيب الطبقي والاستئثار بالثروة : يمكن للمرء أن يلحظ أن رأس المال يساعد على مزيد من تراكم رأس المال ، كما أن الفقر يساعد على تكثيف المزيد من الفقر . هذه العبارة ، تصدق على أحوال الأغنياء والفقراء في الريف العربي . ويمكن التدليل عليها من خلال ما يلي :

(أ) هناك علاقة طردية بين حيازة الأرض الزراعية وحيازة القوة الميكانيكية المستخدمة في الزراعة . ففي القطر العراقي تشير البيانات المتاحة عن عام ١٩٧٠ ان نسبة من يحوزون هذه القوة تتجه نحو الارتفاع كلما اتجهت فئة الحيازة الى الارتفاع أيضاً. فالحائزون لأقل من ٠,٢٥ من الهكتار لا يحوز منهم قوة ميكانيكية سوى ١٣٪ ، ويحوز منهم قوة حيوانية ٢٤٪ ، في حين أن من يحوزون خمسة هكتارات لأقل من عشرة تصل نسبة من يحوز قوة ميكانيكية منهم ٥٠٪ ، ترتفع الى ٦٩٪ في حالة من يحوز فوق خمسين هكتاراً لأقل من مائة، ولتصل النسبة إلى ٩٠٪ في حالة من يحوزون ٥٠٠ هكتار فأكثر[٤٤] . ويمكن ملاحظة الشيء نفسه بالنسبة للزراعة المصرية، حيث نصيب من يحوزون أقل من خمسة أفدنة من الجرارات ٧٪ ، في حين أنه يصل الى ٢٥٪ لدى من يحوزون مائة فدان فاكثر ، في ضوء بيانات ١٩٦١ [٤٥] . وتعني هذه الارقام عدة أمور ، منها أن كبار الحائزين أكثر استخداماً للميكنة ، وبالتالي وجود فرص أكبر لزيادة انتاجيتهم ، بجانب توفير الحيوان لإنتاج الألبان واللحوم ، وهي مصادر دخل إضافية لا تكون متاحة أمام صغار الحائزين الذين ينهكون هم وحيواناتهم . وحتى من يحاول منهم استخدام الميكنة ، فإنه في اوقات الذروة يضطر إلى تأجيرها من كبار الحائزين ، وبأثمان وصلت إلى عشرة جنيهات بالنسبة لحرث الفدان الواحد في كثير من القرى المصرية .

---

(٤٤) Khan, **Patterns of Agricultural Development in Arab Countries,** p. 175.

(٤٥) محمود عبد الفضيل ، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) ، دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ، ص ٦٩ .

(ب) يكاد يوازي خط علاقة حيازة الأرض بالميكنة ، آخراً ترتبط فيه حيازة الماشية ، بحيازة الأرض الزراعية . وفي هذا الشأن توضح بعض البيانات المتاحة عن الزراعة في القطر الجزائري عام ١٩٧١ انه في الوقت الذي يحوز فيه أصحاب الحيازات أقل من هكتارين رأسين من الماشية في المتوسط و٥,٨ رأساً من الأغنام ، نجد النسبة تواصل ارتفاعها حتى تصل الى ٨,٤ رأساً من الماشية في المتوسط ، و١٠٣,٥ رأساً من الأغنام في حالة من يحوزون أكثر من مائتي هكتار [٤٦] . ونفس الشيء يلاحظ في العراق (١٩٧٠) حيث يرتفع نصيب الحيازة الواحدة من ٢,٥ رأساً من الماشية في المتوسط في حالة الحائزين لأقل من هكتار لترتفع إلى ٩٠,٤ رأساً في المتوسط في حالة الحائزين لخمسمائة هكتار فأكثر [٤٧] وهذه البيانات تعني بين ما تعني ، وجود فرصة أخرى ، أكبر ، وأكثف أمام ذوي الحيازات الزراعية الكبيرة .

(ج) وإذا انتقلنا إلى زراعة الفاكهة والخضروات ، وهي أكبر ربحاً وأسرع عائداً ، وتخرج عن كثير من قوانين الدورة الزراعية ، والتجميع الزراعي ، سنجد أن فرص كبار الحائزين هنا أيضاً أعظم من صغار الحائزين . فبيانات التعداد الزراعي الذي أجري في مصر عام ١٩٦١ ـ وهي الوحيدة المتاحة حتى الآن ـ توضح أن التوزيع النسبي لمساحة حدائق الفاكهة المثمرة كان نصيب الحائزين لأقل من فدانين منها في عام ١٩٥٠ هو ٥٪ فقط ارتفع إلى ٧٪ ، عام ١٩٦١ في حين أنه كان لدى من يحوزون خمسين فداناً فأكثر ٥١٪ عام ١٩٥٠ ، وظلت النسبة على ما هي عليه عام ١٩٦١ [٤٨] ونتوقع أنها اتجهت نحو الزيادة في السبعينـات . وهذه تعني مرة اخرى ، فرصاً أخرى متاحة أمام كبار الحائزين ، وحرية أكبر في الاستثمار .

(د) يترتب على ما سبق كنتيجة منطقية مصاحبة ، تتمثل في توزيع الدخل الزراعي ، توزيعاً غير عادل ، يسير في اتجاه ذوي الحيازات الكبيرة . فآخر البيانات المتاحة عن الدخل القومي من الزراعة في مصر تشير إلى أن صغار الحائزين ـ ثلاثة أفدنة فأقل ـ يحصلون فقط على ٢٩,٨٪ من الدخـل القومي من الزراعة ، في الوقت الذي تحصل فيه بقية الحائزين على ٥٢٪ من هذا الدخل . وأما النسبة الباقية فتذهب إلى عمال الزراعة[٤٩] .

● رابعاً : انعكاسات النمط الرأسمالي على البناء الفوقي

إذا كان النمط التنموي المطروح هنا أو هناك ، يعكس حالة العلاقات السائدة ، والمسيطرة ، يؤثر فيها ويتأثر بها ، متفرز نمطاً يعتمد على الترميم لا التغيير الجذري ، وعلى قوانين السوق ، لا التخطيط الموجه . وما إلى ذلك من قضايا هامة ترتبط بالتنمية ، فإن هذا يجعل النمط التنموي المطروح ، معوقاً للتنمية البنائية الحقيقية ، ومعضداً للفوارق القائمة ، ومحافظاً على الأوضاع . إذا كان ذلك واقعاً، فثمة مصاحبات أخرى ، تظهر في البناء الفوقي ، مما يدعم حالة الركود والتشويه البنائي . ومن الأمثلة على هذا ما يلي :

---

(٤٦) Khan, **Patterns of Agricultural Development in Arab Countries**, p. 182.

(٤٧) Ibid., p. 173.

(٤٨) عبد الفضيل ، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) ، دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر** ، ص ٧٤ .

(٤٩) عبد المعطي ، **توزيع الفقر في القرية المصرية** ، ص ٧٦ ، والبيانات الواردة به مأخوذة عن : مصر ، وزارة التخطيط ، **بيانات الخطة الخمسية ٧٨ ـ ١٩٨٢** (القاهرة : وزارة التخطيط) ، المجلد ١، ص ٣٥/١ .

أولاً : التنظيمات التنموية :

إذا كانت التنمية ، تحتاج إلى تحريك علمي وسياسي ، فهذا التحريك لن يكون مؤاتياً دون وجود تنظيمات قائمة على أساس علمي وسياسي لتحقيق الأهداف التنموية الآنية ، والمستقبلية . واذا أردنا توضيح كيف أن التنظيمات القائمة تعوق التنموية ، فلن تعوزنا الحجة ، والبيانات . فالتعاونيات التي أنشئت في القرى العربية ، كإطار ـ بين آخر ـ لتنظيم العمليات التنموية ، وصل حالها إلى أن أضحت :

١ ـ تعاونيات خدمية وليست إنتاجية .

٢ ـ أداة لتنفيذ السياسة الحكومية ، وليس التعبير عن إدارة الجماهير .

٣ ـ واقعة في إطار سيطرة ذوي الحيازات الكبيرة ، وليس صغار الحائزين كما قصد من إنشائها . وذلك لأن بعض قوانين التعاون كما في مصر ، أخرجت المعدمين ، والأميين ، من الانتخابات ، فضلاً عن سيطرة أصحاب الأرض على المستأجرين ، والضغط عليهم للتصويت في صالحهم ، أو في صالح من يرشحونهم .

وتدلل على كل هذه النتائج بعض الدراسات الميدانية ، ومنها واحدة أنجزها معد البحث الراهن عن بناء القوة في عشر قرى مصرية ، تبين من خلال نتائجها إرتباط العضوية ومرات النجاح في مجالس إدارات التعاونيات بحجم الحيازة ، بل ان ثمة رؤساء لهذه الجمعيات من كبار الحائزين ظلوا محتفظين برئاستهم وسطوتهم على بعض الجمعيات منذ إنشائها وحتى الآن ، فضلاً عن التزوير في الانتخابات واتخاذ قرارات في صالح إدارة الجمعية ، وكبار الحائزين ، كما أوضحت ذلك عمليات تحليل مضمون محاضر اجتماعات مجالس الادارة في القرى المذكورة (٥٠) .

وإذا انتقلنا من التنظيمات التعاونية التي قتلت فيها حتى مبادىء التعاون كديموقراطية الإدارة ، لنطل على التنظيمات التعليمية نجدها ، وتحت وطأة الإهتمام بالتعليم في الحضر ، أكثر من الريف ، تخدم أبناء الطبقات الغنية المسيطرة . فالمتسربون من المدارس ، هم أبناء العمال الأجراء وذوي الدخل المحدود . ومضمونات العمليات التعليمية ، تركز على قيم الفردية والانانية ، وتجرد التعليم عن الحياة اليومية للجماهير ، سواء ما يتعلق بعملهم أو علاقاتهم الاجتماعية داخل الوحدات البنائية وخارجها ، ولا تعمل شيئاً من أجل القيم التنموية التي من المفروض أن تؤكد عليها التنظيمات التعليمية والتربوية ، حتى باتت العملية التعليمية بمختلف مستوياتها معوقة للتنمية ، ومتاحة لأبناء الطبقات المسيطرة . وتدعم مثل هذه الاستنتاجات الدراسات القليلة والنادرة في مصر ، حول العلاقة بين التركيب الطبقي وتعليم الأبناء . ففي دراسة أنجزت في مصر عام ١٩٦٦ تبين منها أنه في الوقت الذي كانت فيه نسبة أبناء ملاك الأرض وأصحاب المشروعات الخاصة في جامعتي القاهرة والاسكندرية على التوالي هي ٢٩,٣٪ ، ١٩,٦٪ كانت نسب أبناء العمال ٥,٦٪ ، ٧,٢٪ (٥١) .

---

(٥٠) لمزيد من التفصيل انظر :

عبد الباسط عبد المعطي ، « بعض ملامح بناء القوة في قرى مصرية ، » في **المؤتمر الدولي للاحصاء والبحوث الاجتماعية ، الثاني ، القاهرة ، نيسان (ابريل) ١٩٧٧** .

(٥١) Mahmoud A. Abdel - Fadil, «Educational Expansion and Income Distribution in Egypt 1952 - 1977,» in **The Princeton - Egypt Income Distribution Portugal Conference, 31 October - 4 November 1979.**

ثانياً : النمط الثقافي الشائع :

لقد صاحبت الفن الإنتاجي ، والاعتماد في الزراعة على الأرض والماء ، في صورها الطبيعية ، وسيطرة العلاقات الرأسمالية ، صاحبت كل هذا أنماط قيّمية تسعى إلى :

١ ـ نشر القدرية والفكر الغيبي ، وبالتالي محاصرة الفكر العلمي .

٢ ـ التأكيد على الفوارق الطبقية وتبريرها من خلال شبكة من الأعراف والأمثال الشعبية *

٣ ـ التأكيد على تفضيل الذكر على الانثى ، وسيطرته عليها ، نتيجة لاعتماد الزراعة المتخلفة على الجهد العضلي ، الذي تفوق فيه الرجل القروي بفعل الظروف والخبرات التاريخية التي اتيحت له دون المرأة **.

٤ ـ نتيجة لتبعية الانسان القروي للطبيعة ، في ظل الإنتاج المتخلف شاعت قيم السلبية واللامبالاة ، والخوف من المجهول وغيرها من القيم القدرية ، التي تتوارى من خلالها إرادة الانسان ، التابع للطبيعة ***.

ثالثاً : تزييف وعي جماهير الفلاحين :

إذا كان وعي الناس يأتي نتاجاً لوجودهم الاجتماعي ، فثمة متغيرات وسيطة تدخل دوماً ، لتحول دون تأثير هذا الوجود في الوعي . ولو أردنا أن نحصر هذه المتغيرات ونعددها ، فقد يضيق المقام ، لكننا سنركز على بعض منها :

١ ـ **التبعية الثقافية** : من أبرز ما خلفه الاستعمار في المنطقة العربية ، تأكيده على بعض القيم ، والأفكار ، التي قد تشكك في قدرات الانسان العربي عامة . لذلك ونحن نخطط للتنمية الشاملة ، علينا ان نحدد بشكل واضح عناصر الثقافة الوطنية التي خلقها الشعب في نضالاته مع الطبيعة ومع الانسان ، وتلك التي فرضت على الشعب والتي لا تزال تعمل على تأكيد تبعيته . والذي تجدر الاشارة إليه أن هذه التبعية الثقافية ، هي نتاج لصنوف أخرى من التبعية الاقتصادية والسياسية ، بوصف الاقتصاد والسياسة وجهي عملة واحدة . ولا تأتي تبعية الثقافة القروية من التبعية الثقافية من قبل المجتمع لآخر فقط ، ولكن من تبعية ثقافة القرية لثقافة المدينة أيضاً، حيث يسيطر سكان المدن على أجهزة الإعلام والتربية والتثقيف ، ويفرضون انتماءاتهم على القرية .

٢ ـ **انحسار الديموقراطية** : من الأمور الواضحة على مستوى الفكر العلمي الاجتماعي ، انه لا إنضاج لوعي الجماهير ، بغير ممارسة حقيقية في إدارة الشؤون اليومية . لذلك فتركز القوة والسلطة في المجتمع العربي ، وانحسار الديموقراطية ، وتغليف التنظيمات الجماهيرية والتنموية بغلاف من

---

* من هذه الامثال في مصر : « المين ما تعلاش على الحاجب » ـ « لما انا امير وانت امير ، من يسوق الحمير » ـ « الفرن فرن ولو بنى في الجرن » ـ « اللي يبص لفوق يتعب » ـ « الناس مقامات (منازل)» ـ « ان كان يطلع من الخشب ماشه (اداة لمسك النار) ، يطلع من الفلاح باشا».

** ومن الحكم والامثال الشعبية :التي تدعمسيطرة الرجل على المراة :« النساء خلقن من ضلع اعوج » ، « موت البنات ستر »(اي ستر من الله) ، « من كثرت بناته صارت الكلاب صهاراته (اي صاهر الكلاب) » .

*** ومن الامثلة على هذا: « ربنا ما ساوانا الا بالموت » ، « الباب المترجل يحوش القضاء المستعجل » ، « اصرف ما في الجيب يأتي ما في الغيب » ، « احيني اليوم واقتلني غدا » .

البيروقراطية ، ووجود ما يسمى بالطبقة الجديدة ، كل ذلك من بين الأمور التي تحول دون إنضاج وعي الجماهير ، لإنها تلقي بها بعيداً عن الممارسة .

٣ ـ **تناول ظاهرة الأمية** : إذا تجاوزنا التجارب النوعية في محو الأمية في هذا القطر العربي أو ذاك ، فإن التعميم على مستوى القرى العربية يطرح بعض القضايا الهامة التي من بينها :

٣ ـ ١ إن منابع الأمية ما زالت تلقي في المجتمع أميين جدد ، وهذا يرتبط بالظروف المادية للطبقات الفقيرة، من جانب ومن المقررات الواردة في النظم التعليمية من جانب آخر .

٣ ـ ٢ إن التدرج من الأمية الهجائية، إلى الوظيفية، قتل الكثير من الوقت وأضاعه، وكان يجب التوجه إلى محو الأمية الشاملة ، هجائياً ، ووظيفياً ، وحضارياً وسياسياً وارتباط تناول ظاهرة الأمية بالحياة اليومية للجماهير ، بتنوعها وثرائها ومشكلاتها تفسيراً وتحليلاً وتجاوزاً .

٣ ـ ٣ إن تناول ظاهرة الأمية ما زال يغلب عليه الطابع المظهري الكمي ، دون الكيفي ، ويغلب على تنظيمات مكافحة الأمية الطابع البيروقراطي الذي لا يضع الزمن الاجتماعي في حسبانه .

٤ ـ **الاعلام وتزييف الوعي** : لا يزال الإعلام العربي ، يحمل خصائص المناطق الحضرية أكثر من القروية ويحمل قيم الطبقات العليا ، أكثر من الطبقات الشعبية . ومع أن وسائل الإعلام تتميز بالإبهار وجذب الجماهير فما زالت تعتمد في كثير من الأحيان بجانب الخصائص السابقة على التسلية وقتل الفراغ ، واستيراد الفن الغربي ، بما تحمله مضموناته من قيم الفردية والأنانية والسلبية والتبعية (٥٢) .

رابعاً : النمط العائلي الممتد

يحلو للبعض في عالمنا العربي ، أن يعتبر نمط العائلة الممتدة * معوقاً للتنمية . لكنه كثيراً ما يعجز عن تفسير وجود هذا النمط وما يحمله من قيم تفضي إلى العصبية والحسب والنسب والوساطة ، والنظرة للمرأة نظرة دونية (٥٣) ، واشاعة النمط الأبوي الباتريارکي في التفكير والمناقشة . والمدقق لهذا النمط العائلي يجده نشأ مرتبطاً بالنمط الإنتاجي الذي كانت العائلة من خلاله وحدة انتاجية ، تقوم بالزراعة والحرف ، ويقسم العمل من خلاله على أساس النوع ـ ذكر وانثى ـ وعلى أساس أن رب العائلة بوصفه مالك الأرض ومستلزمات الانتاج ، هو صاحب القرار . فكأن هذا النمط يأتي نتاجاً لأسلوب إنتاجي زراعي متخلف ، ويكاد يكون صورة مصغرة ، لنظم الحكم « الديكتاتورية المستنيرة » التي قد تعتمد على حاكم واحد ،أو حزب واحد ، ولذلك فتغيير جوهر النمط الانتاجي ، من المؤكد أنه سيفضي إلى تغيير النمط العائلي القائم ، وتكفي مقارنة سريعة بين العائلة القروية والحضرية ، للتدليل على صحة ما نذهب اليه .

---

(٥٢) انظر دراسة تحليلية حول الاعلام المصري : عبد الباسط عبد المعطي، **الاعلام وتزييف الوعي** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٩) ، وفيها تحليل للقيم والافكار التي تبثها الاذاعة والتلفزيون، وما يعبر عنه حملة بعض الافلام الصحفية ، الذين يعتمدون على تبرير الاوضاع ، وتسكين الجماهير وتخديرها .

* Extended Family.

(٥٣) صفوح الاخرس ، « ادماج المرأة في التنمية هدف من اهداف التخطيط الوطني ـ الاسس والمبادىء ، » في **الحلقة الدراسية للتخطيط الوطني ، ادماج المرأة في التنمية ، دمشق ، ١٠ـ ٢٣/ ١٢/ ١٩٧٩** .

خاتمة واستخلاصات

من العرض السابق يمكن التركيز على الاستخلاصات التالية :

أولاً : في محاولة تحديد معنى التنمية ، لا بد أن يحمل المفهوم في طياته جوهر عملية التنمية ، التي تتركز في إحداث تغيير جوهري في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية ، ويحمل أيضاً توجهات التنمية ، أي التنمية لمن ؟ وبمن ؟ وكيف ؟.

ثانياً : في بحث معوقات التنمية علينا أن نحدد على نحو قاطع المعوقات الأساسية ، والثانوية ، والمطردة، والطارئة ، فهذا يسهم في تحديد المتغيرات الاستراتيجية والتكتيكية للبحث ، ولن يكون هذا مؤاتيا دون توجه نظري موضوعي ، يحمل في طياته الشروط الموضوعية في النظرية العلمية كالوضوح والدقة والاتساق ، والقابلية للاختبار والتنبؤ.

ثالثاً : في مسعى الأقطار العربية نحو إحداث تنمية قروية ، لم تتمكن هذه الأقطار من إنجاز ما خطط له لعوامل يتفاوت وضعها في الحسبان بين مجتمع عربي وآخر ومنها :

(١) عدم وجود نمط تنموي متسق ، سواء على المستوى المعلن ، أو الممارس ، أو على مستوى قطاعات المجتمع .

(٢) إن التغييرات التي تمت لم تسبقها الشروط الضرورية للتغيير ، فأتت القوانين والتنظيمات التنموية ، محملة بفكرة الاصلاح ، وحبلى بتوجهات التسكين والترميم .

(٣) إن حالة القوى الاجتماعية المسيطرة ، أجهضت المضمونات التقدمية للتنمية ، نتيجة لحرصها على إنقاذ ما يمكن انقاذه :

أ ـ فتخلصت من العلاقات الاقطاعية ، وأتاحت الفرصة لنمو العلاقات الرأسمالية .

ب ـ أوجدت ازدواجاً في النمط الإنتاجي لم يتح فرصة متكافئة للقطاع العام في صراعه مع القطاع الخاص .

جـ ـ إعتبار التنظيمات التنموية أداة في يد الحكومة، وليست أداة في يد الجماهير تعبر عن مصالحها.

د ـ الاعتماد على التنظيمات البيروقراطية ، أكثر من التوجه نحو المشاركة الشعبية ، فأفرزت التنظيمات موظفين، غير ملتزمين، يهمهم تنفيذ القوانين، وإرضاء حائزي القوة في المجتمعات المحلية القروية.

هـ ـ اختلال النموذج التنموي لصالح القطاعات الحضرية، مما صاحبه إهدار في الموارد القروية، الطبيعية والبشرية، وترييف المدن من خلال الهجرة، بدلاً من إحداث نقلات حضرية في الريف .

و ـ جزئية المشروعات التنموية القروية ، وعدم وضع الاعتماد المتبادل بين مدخلاتها ومخرجاتها في الاعتبار ، سواء على مستوى الاستثمارات الإنتاجية أو الخدمية .

ز ـ لم تحدث عمليات متابعة ومواكبة مستمرة للعمليات التنموية ، لتصحيح مساراتها ، وإدارة الصراع معها إدارة علمية ، بما يمكن من تجاوز التناقضات المعوقة للتنمية القروية .

ح ـ التركيز على التخطيط المركزي ، وعدم مراعاة الشروط النوعية للوحدات القاعدية ، التي من المفروض أن تقوم بينها وبين الخطة المركزية علاقة أخذ وعطاء وتأثير وتأثر □ .

التغير الاجتماعي في الوطن العربي

إسماعيل سرور شلش

باحث في معهد البحوث والدراسات العربية ، له مؤلفات في النظم الادارية والتشريعية ، وفي الشؤون الاسرائيلية .

يتسم عالمنا المعاصر الذي نعيش فيه ، كما يجمع العاملون في ميادين الفكر والمعرفة ، بانه عالم سريع التغير ، عالم يتفاعل محتواه البشري والمادي في إطار من التأثير المتبادل بينهما مما يؤدي الى حركة تغير مستمرة من العسير الوقوف على نقطة محددة فيها ، بيد انها تسعى في ظل تطلعات وآمال العنصر البشري ، وحسن استخدامه لامكاناته المادية والبشرية ، نحو تحقيق امله في حياة افضل . ان التغير التلقائي لم يعد يرضي طموح الانسان لا سيما في الدول النامية ، وفي عالم قصرت فيه المسافات وتوجد فيه الدول مضطردة التقدم ، والأخرى النامية التي تتطلع الى تعويض ما فاتها وتسعى الى حقها في الوجود والحياة ، مما جعل التغير التلقائي عملية متخلفة عن متطلبات العصر ولا تفي بآماله ، وفتح الطريق امام عملية التغيير الموجهة نحو العنصر البشري ونحو البيئات المادية والفكرية والاجتماعية التي نعيش فيها .

إن التطلعات الشخصية والإجتماعية نحو التغيير ليست تلقائية ولا عشوائية بل تنبثق اساسا عن عدد من الاتجاهات الحديثة في حياتنا الجماعية الحالية والتي نلمسها كمحرك غير مباشر للتغيير تستهدف التحسين والتجديد في المجتمع البشري المعاصر . فهناك حقيقة ان الانسان ينتهز باستمرار الفرص واية إمكانيات جديدة لتطوير استخدامه للموارد الطبيعية الموجودة في البيئة والاساليب التكنولوجية المتوافرة فيها والتي أوجدها هو نفسه في صراعه ومحاولاته لتطويع الحياة لارادته وحل ما يواجهه من مشكلات .

هذا الجهد البشري المتواصل يواجهه في عصرنا الحالي مشاكل ذات درجة عالية من التعقيد تتطلب تخصصا دقيقا في مجالات المعرفة والمهارة مما كانت محصلته هذه الجهود الكثيرة التنوع التي نلمسها في الأساليب الحديثة لحل المشاكل والتي أظهرت الحاجة الى تنظيم التعاون بين العاملين في كافة التخصصات والوحدات . والحاجة الى ايجاد انماط جديدة للعمل بجانب الحاجة الى أنماط أخرى جديدة للقيادة والاتصال . كما أظهرت حاجة الانسان الى الاستفادة من التحسين والتجديد الناتج ، والتكيف مع التغيرات التي يخلقها باستمرار واطراد ، مما تتضح وتظهر معه حقيقة المرونة في هذا الاتجاه ، اذ ليس في الكون ما هو جامد : فالتحسين ممكن دائما شريطة الاستقرار والاتفاق على نوعية التحسين المطلوب إرتباطا بالزمان والمكان ودون انفصال عنهما . ولا شك في ان مجرد الاقتناع بفكرة إمكانية تحسين ظروفنا وبيئتنا العربية يعتبر في حد ذاته قوة كامنة دافعة نحو التغيير للتحسين .

كما أن هناك اتجاهات أخرى تنبع اساساً من عمليات المقارنة بين أنفسنا ومجتمعاتنا وبين الآخرين ومجتمعاتهم ، وهي عملية طبيعية وضرورية ولازمة اذ هي تمثل في أقرب وأبعد مداها حافزاً قوياً للتغيير ، لما توفره من رغبة ودافع للنظر الى الأمام والتقدم نحو اكتشاف طرق جديدة ، أو تغيير وسائل وطرق الأداء التقليدية المألوفة . وهناك أيضاً التصدع والمعاناة التي تنشأ عن اكتشاف أن الوسائل التي كانت مألوفة لم تعد تصلح لأبعد من ذلك في بيئة أو ظروف جديدة ، أو أخرى تغيرت الأمر الذي تصبح معه المعاناة والتصدع رغما عن آثارهما السلبية محركا اضافيا قويا نحو التغيير .

ولئن كانت المحركات غير المباشرة المؤثرة في المجتمعات ، وسيرها على طريق التغيير لها أثرها الواضح في تطور هذه المجتمعات ، الا ان هذه المحركات وحدها تقصر عن تحقيق آمال وتطلعات المجتمعات في المدى المرغوب في عالم يتسم بالفوارق المذهلة والسرعة البالغة ، والترابط والتعقيد بين مكوناته ، مما حتم ظهور ووجود عمليات التغيير المخطط كأسلوب من الأساليب التي تتفق مع حاجة الانسان تحقيقا لتطلعاته ، ويسير بعمليات التغيير بطريقة علمية بعيدة عن العفوية والصدفة نحو تحقيق ما يبغي المجتمع من غايات في المدى الزمني المحدد لبلوغها . وليس التغيير المخطط من السهولة الى الحد الذي يمكن تطويعه وفق الارادة والهدف دون أن يتغير الناس أنفسهم ، اذ من البديهي أن تحقيق رفاهيتنا المتبادلة والحفاظ عليها يحتم على الأفراد أن يكتسبوا امكانية لم يتعودوا عليها للتغيير اذا ما كانوا يتطلعون الى ايجاد علاقة بناء مع العالم الحديث .

إن العمل على كشف المجالات الواسعة للتغيير الممكن في الفرد وفي الجماعة والمجتمع يسلك طريقه الطبيعي الصحيح اذا ما ارتكز على العلم في اطار ديمقراطي للمشاركة الواسعة على كافة المستويات ، مستوى اتخاذ القرارات ، ومستوى التنفيذ ومستوى اختبار نتائج التنفيذ ، ومن البديهي ان كل هذه الأنواع من الاتجاهات والمحركات المباشرة وغير المباشرة ، الساعية والموجهة للتغيير في المجتمعات المعاصرة ، وما يلازمها من استشفاف مجالات التغيير ، تظهر أهمية التخطيط للنمو الاجتماعي في الدولة المعاصرة ، لأنه لو استمرت معدلات النمو الاجتماعي الحالية خلال العشرين سنة القادمة فانه من المعتقد أن يعيش ثلاثة أرباع سكان العالم ، مكدسين في المناطق الحضرية . إن مثل هذه الصورة المتوقعة تدفعنا الى التفكير في أساليب وطرق جديدة لمواجهة هذا الموقف ، لأن الأساليب والطرق المألوفة لن تصبح لها الفاعلية او التأثير المطلوبين .

وأوضح مثال على ذلك ما واجهته اللجنة التي شكلت منذ سنوات للتخطيط لاحتياجات مدينة طوكيو في اليابان على أساس تقدير ان عدد سكانها سيصل في عام ١٩٨٠ الى عشرين مليون نسمة ، اذ وجدت اللجنة فور مباشرتها لعملها انه ليس لديها ولا لدى الخبرة البشرية بأكملها ، اية أساليب أو طرق سبق استخدامها أو معرفتها تصلح لمواجهة نوع المشاكل المتوقعة التي ستصاحب هذا التركيز الهائل للسكان في مدينة طوكيو بعد عشر سنوات فقط .

ومن هنا تبرز اهمية دراسة التغير الاجتماعي دراسة علمية أصيلة وتطبيقاته على وطننا العربي .

فلسفة التغير الاجتماعي

التغير حقيقة وجودية ، فضلا عن أنه ظاهرة عامة وخاصية أساسية تتميز بها نشاطات

ووقائع الحياة الاجتماعية ، بل إنه ضرورة حياتية للمجتمعات البشرية ، فهو سبيل بقائها ونموها . فبالتغير يتهيأ لها التكيف مع واقعها ، وبالتغير يتحقق التوازن والاستقرار في أبنيتها وأنشطتها ، وعن طريق التغير تواجه الجماعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتجددة .

إن النظرة التتبعية لأي تنظيم إجتماعي كفيلة بأن تكشف النقاب عن مدى ما أصابه من تغيير كمي وتطوير نوعي ، فلقد اعتمدت المجتمعات التقليدية على الأسرة والمؤسسة الدينية في تحقيق مطالبها الحياتية ، وتنظيم شؤونها العمرانية ، وتنسيق أنشطتها الاجتماعية ، ولم يكن تنظيمها السياسي قائما على سلطة مركزية . وفيما يتعلق بمظاهر انتاجها واستغلالها للموارد الطبيعية ، فلقد استطاع ملايين البشر ــ عبر العصور التاريخية المتلاحقة ــ أن يغيروا من نمط معيشتهم ، فتغيرت أدوات ومظاهر وعلاقات الانتاج ، وتطورت وتنوعت الأفكار ، وتبدلت القيم والمعايير الأخلاقية والاجتماعية ، وتزايدت ونمت المهارات الانسانية ، وامتازت الحياة بالحركة والدينامية .

ولزيادة الأمر وضوحا يكفي أن نرتد الى الجماعات البدائية التي عاشت في ترابطات متعاونة لسد احتياجاتها الغذائية والدفاعية متنقلة من حياة جمعية تعتمد على قطف الثمار والصيد البري والبحري والرعي والزراعة البدائية الى مرحلة استقرار تتميز بتنظيم شؤونها العمرانية التي أمدتها بحقائق ومعلومات وتجارب وخبرات عن أستئناس الحيوان وتكوين مدخرات وصناعة أدوات منزلية ودفاعية وهكذا الى أن ظهر نظام الملكية ــ ملكية الأرض والأتباع ــ واستقرت بصورة مستقطبة في ظل النظم الإقطاعية التي أخذت تتداعى بعد أن نشأت وتقدمت الحركة الصناعية التي انبثقت عنها طبقة البورجوازية الرأسمالية ، والتى اختفى في ظلها نظام القنانة والعبودية . ولكن ازدهر في كنفها صراع طبقة البروليتاريا التي أقامت بناء اجتماعياً جديداً في اطار الاشتراكية المعاصرة .

وغني عن البيان أن هذه التغيرات لا يمكن أن تحدث بمنأى عن الناس باعتبار انهم عنصر أساسي في القوى المنتجة . يتغيرون ويتطورون بتغير أدوات الانتاج وتطورها ، من حيث خبراتهم في الانتاج ، وعاداتهم في العمل والتشكيلات التي تنظم وجودهم الاجتماعي ، فاهتز كيان المجتمع القروي الذي لم يعد يقوم بدور قيادي في النظام الاقتصادي ، وارتد دور النسق القرابي والعائلي في التنظيم الاجتماعي ، وتأثر النسق الديني بتزايد الفعالية الوظيفية للتشريع العلماني والتخطيط العلمي . وأسرع التغيير الى الميدان الانتاجي الاقتصادي والمجال السياسي والاجتماعي والاداري .

بيد أن هناك بعض القضايا الهامة التي اثارها الأستاذ الدكتور محيي الدين صابر والمتصلة بالبداوة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للحياة البدوية ، فاعتبر البداوة تمثل مرحلة من مراحل التحول في علاقة الانسان بالحيوان . وهذه الصلة ــ بشطريها ــ تضعف كلما تطورت الوسائل الفنية والتكنولوجية التي تفطم الانسان اقتصاديا واجتماعيا عن البيئة الطبيعية ، والتصاق الانسان في مرحلة البداوة تجعل كثافة تجمعاته رهينة بالموارد المتاحة في المنطقة التي يمارس فيها نشاطاته ، وتختلف باختلاف مواسم توفر تلك الموارد ، وتنعدم فكرة الاستفادة المادية في اقتصاديات البداوة ، وما ترتبط به هذه الاقتصاديات التقليدية بالممارسات الطقوسية . ومن الملاحظ كذلك ان البداوة المعاصرة ظلت في صورة الرعي أكثر منها في صورة الصيد ، وقد ارتبطت البداوة الرعوية في الأذهان بالصحراء وخاصة في المنطقة العربية . والواقع ان البداوة ليست وقفا على الصحراء ، كما أنها ليست وقفا على العرب ، بل أن المشاهد أنه حتى في المنطقة العربية من شمال افريقيا وعلى ساحل البحر الاحمر ــ توجد جماعات بدوية لا تنتسب الى العرب انتسابا بطريق الدم ، مثل قبائل البربر والطوارق الملثمين وقبائل البيجة شرق السودان ، ومع ذلك فانه يجمع بينها ارتباط يرجع الى أن البداوة العربية

ظلت تمارس تأثيراً متصلا على الحياة الاجتماعية في المجتمع العربي ، فما يزال كثير من القيم البدوية تتعايش جنباً الى جنب مع القيم الحضرية ، وتكاد تنفرد بشخصيتها في بعض الجماعات المحلية المستقرة .

ويبرز لنا كذلك أهمية النسق القرابي للقبيلة العربية في الاحتفاظ بالوحدة الحضارية ، فولاء البدوي لا ينصرف الى المكان ، وانما يتجه الى الزمان ، ومن هنا جاء تمسكه بالعادات والأعراف والسنن والآداب العشائرية وحرصه على شجرة الأنساب ، وهي صفات لمجتمع البداوة قد ترتد الى عبادة الأسلاف في الديانات القديمة . ويسجل أيضا ملاحظة هامة عند تقييمه لعمليات التوطن في البلاد العربية ، فيذكر انه في السعودية يتخير العمال البدو في صناعة النفط اعمالا معينة يؤثرونها على غيرها ، وينفرون من بعض الأعمال الأخرى ، وفقاً لتصورهم لطبيعة العمل ومكانته بحسب القيم المرجعية لهم ، وليس طبقاً للجزاء الاقتصادي الذي يعود من العمل .

وثمة رأي آخر يراه الدكتور علي الوردي يتلخص في أن مركز البداوة الرعوية كان متميزاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وهذا هو السر في أن البدوي يحتفظ الى الآن بنظرة خاصة للحضري ولأسلوب حياته ، ويرى في مهنة الزراعة مهانة وذلة له . بيد أننا نرى أن مركز القوى قد انقلب أخيراً بعد التطور الفكري والسياسي وظهور الدولة الحديثة ، فاصبحت البداوة نمطا غير شائع من الحياة ، في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ، وخاصة بعد أن تمزقت الوحدة القبلية وتوزعت وحداتها البنائية بين مجموعات سياسية مختلفة . فهناك مثلا قبائل مشتركة تتقاسمها وفي إطاراتها السياسية ــ الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا والنيجر ومالي ، وقبائل اخرى مشتركة بين مصر والسعودية والسودان واليمن وليبيا والجزائر . هذا بالاضافة الى أن البداوة اصبحت تمثل جيبا متخلفا في مستواه الحضاري والاقتصادي ، اذا قيس بالقطاع الصناعي في الاطار السياسي ، وأصبحت البداوة تمثل مشكلة وطنية وقومية ، ولا سيما بعد أن اتسعت الهوة بين المجتمع البدوي والمجتمع الحضري . والى جانب هذا فان السمات الاجتماعية للبداوة أصبحت قلقة ، اذ لم تعد تمارس سننها الا في حدود متاحة بطريقة مشروعة من قبل الدولة ، واصبح البدوي مطالباً بموثقات ومحددات ثقافية مغايرة لما ألفه من صور سلوكه ، بالاضافة الى فقدانه لتماسكه وعدم امكانية تكامله أو اندماجه في المجتمع على المستوى الوطني .

وهناك دعوة الى التزام الدولة التخطيط من أجل تحقيق التئام القطاع البدوي في هيكل البناء السياسي على أن يوضع في الاعتبار أن التغير الذي عمله المجتمع السياسي والتقدم التكنولوجي في المجتمع البدوي تناول كل جوانب حياته ، فلم تعد الثروة البدوية تحتفظ بمفهومها التقليدي من حيث أن الحيوان يمثل قيمة اجتماعية كما كان الشأن من قبل ، بل أصبحت قيمتها أولا وأخيراً قيمة إقتصادية ، ثم انها لم تعد المورد الاقتصادي الذي يورث العزة والحياة ، ولم تعد الارتباطات القبلية والانساق القرابية تمثل شيئاً ذا بال في منطق الدولة ، بل تمركز ولاء الفرد لوطنه ، فصلة المواطنة ــ لا القرابة ــ هي قطب الرحى في العلاقات الاجتماعية ، واختفت صورة المسؤولية الجماعية والحماية العشائرية ، ولم تعد للأعراف التقليدية والقيادة السلفية أدوار ايجابية .

واذا كان العامل السياسي الوطني قد عمل على تقويض الاطار الحضاري للمجتمع البدوي ، فان العامل التكنولوجي كان له اثر النفاذ الى الهيكل البنائي في المجتمع البدوي ، فتأثير التكنولوجيا على المواصلات أدت الى عزلته ، وقلبت له ظهر المجن ، فاحالت أسباب قوته ضعفاً ، الأمر الذي أدى به الى

محاولة التكيف مع الوسائل الحديثة للمواصلات ، فأقبل البدو على شراء السيارات أو قيادتها . وفي الأبحاث الاستطلاعية التي أجريت بين عمال النفط من البدو ، تأتي مهنة قيادة السيارات في المرتبة الأولى ، كما احدث الراديو الترانزستور تأثيراً كبيراً في ربط تفكير البدوي بالعالم الخارجي، وبالنماذج والأنماط الحضارية . ولعل اقباله الشديد على اقتناء هذه الآلة وحرصه على ملاءمتها له ، يعتبر مؤشراً على مدى تقبله واستساغته لتأثيراتها . كما أن اقبال البدوي على الأغذية المعلبة في الدول التي ظهرت فيها الاستغلالات النفطية ، يمكن ان يتخذ دالة على مدى تأثير التكنولوجيا في بنائه الحضاري .

وهنا لا بد من وقفة خاصة للاشارة الى تأثير اكتشاف النفط واستغلاله في البيئات البدوية ، فقد تغير مفهوم البدوي عن الثروة ، فأصبح للتبادل النقدي أهمية نسبية عن المقايضة والمعاملات الإبلية والانعامية ، كما أثر على مفاهيم العمل ، والزمن في العلاقات الاجتماعية . وامتد تأثيره على المستويات والقوالب المعيشية وفي النشاطات والمتع المنزلية ، وان كانت لا تزال هناك مظاهر الازدواج والثنائية في القيم الاجتماعية . كما أدى استغلال النفط الى هجرة كثيفة من البيئات البدوية الى مراكز الانتاج ، الأمر الذي ساعد على نشوء طبقة من العمال المهرة الذين الفوا حياة الاستقرار بدل الظعن والترحال ، وزاد تبعية الدولة في بذل الخدمات الصحية والاجتماعية ، والخدمات العامة المتعلقة بمرافق النقل والاضاءة والاتصالات المادية والفكرية والحضارية .

وما من شك في أن الآثار التي أدخلتها الاستثمارات على الأوضاع الاجتماعية للبيئة البدوية ، يمكن أن تدخلها الصناعات التعدينية التي بدأت تزحف على البادية في شمال افريقيا ، وخاصة البيئات المتاخمة لمناجم الرصاص والفوسفات والحديد في الجزائر والمغرب العربي .

وفي الدراسة التقييمية التي قام بها الدكتور احمد أبو زيد لمشروع الزاندي ، قام بتحقيق التغيرات التي أحدثها المشروع في الحياة الاجتماعية للزاندي ، فقد ساعد على الانتقال من مرحلة الاقتصاد الذي يعتمد على توفير القوت فحسب الى الاقتصاد الذي يعتمد على فكرة التعامل بالنقد ، ولكن دون زوال النمط التقليدي أو اختفائه تماماً ، فالزراعة التي تستهدف توفير القوت لا تزال تلعب الدور الاساسي في حياتهم الاقتصادية ، كما أن النقد في نظرهم له قيمة اجتماعية بالاضافة الى قيمته الاقتصادية ، وتتمثل هذه القيمة الاجتماعية في عدم الميل الى انفاقها الا في الاشباع والسلع التي من شأنها رفع المكانة الاجتماعية ، مثل شراء الحراب التي تعد أثمن ما يمكن أن يقتنيه الرجل . ولا تزال فكرة العمل من أجل المال مرتبطة بمدى الحاجة الفعلية اليه ، ومن هنا فان الازاندى يعملون في المصانع حين يحتاجون الى النقود ، وينقطعون عنه في بعض الأحيان الى أن تنفد النقود من أيديهم .

ولقد كان لهذا المشروع آثاره في اضعاف المركز التقليدي لرؤساء القبائل ، وفي تغير علاقة الناس بهم ، وتخليهم عن كثير من مسؤوليات الوظيفة السياسية التي كانوا يمارسونها . وكانت هذه العلاقة تتكيف كرد فعل لما عاناه الناس من السلاطين والرؤساء من عنت اثناء تنفيذ المشروع ومتطلبات تهجير البعض ، وتوطين البعض الآخر قسراً ، او قهراً ، وان كان هذا المشروع قد قضى على نظام التسخير الذي كان يتبعه كل السلاطين مع أتباعهم . كما كان لهذا المشروع أثره في التنظيم العائلي التقليدي ، وبخاصة في العلاقات والروابط العائلية برئيس العائلة نتيجة الشعور بالقدرة على الاستقلال عنه مع ازدياد فرص العمل ، وفرص الحصول على أرض لزراعتها بالنقد ، والقدرة على الاستقلال بمسكن خاص مما أدى الى اتساع نطاق العلاقات الاجتماعية وتجاوزها نطاق الجماعات القرابية بالاضافة

الى الشخصية الفردية .

ويوضح لنا العلامة الانكليزي ايفانز برتشارد في دراسته عن التنظيم الاجتماعي لقبائل النوير في جنوب السودان ، ان التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية تساوقها تغيرات في العلاقات الاجتماعية والمجالات الاقتصادية والقرابية والسياسية . ففي اوقات الجفاف يتجمع سكان النجوع والقرى في مخيم واحد للرعي مما يساعد على تكثيف العلاقات والانشطة الاجتماعية بين مختلف الوحدات القرابية ، فتظهر وحدات اجتماعية اكبر من القرية ، تقوم على أساس المصالح الاقتصادية المشتركة ، في حين أن فصول المطر تساعد على العزلة بين القرى التي تؤلف فيما بينها وحدة قرابية بالاضافة الى أن القرية تمثل في آن واحد وحدة اقتصادية وسياسية وقرابية . وتحتم الظروف الايكولوجية لونا من التعاون داخل المخيم ، لا يتحقق في القرية المنعزلة أو المستقلة ، وآية ذلك ان الدورة الايكولوجية هي التي تتحكم في توزيع النوير في المكان ، وهي ايضا التي تساعد على نمطي الانشقاق والالتئام ، بما يصدر عنهما من تنوع وتباين في العلاقات .

ويجدر بنا التنبيه الى الطريقة التي تظهر بها آثار الدعوة الى التغيير ، وما قد يتعرض له التنفيذ العلمي من مزالق وأخطاء وانحرافات ، وخاصة اذا ما شعر المستهدفون للتغيير بالفرق الواضح بين النموذج المثالي والواقع التطبيقي ، ذلك ان عملية التغيير عملية مترابطة الحلقات متصلة التفاعلات ، فعلى امتداد العملية تبرز اختلافات وتناقضات بين مؤيدي التغيير ومعارضيه ، وقد يشتد في البداية حماس المنتفعين به ثم يفتر بعد ظهور نتائجه الأولى ، قد تسود الشائعات أثناء عمليات التحول ، وتصبح هذه الشائعات المصدر الأول للمعلومات في أوقات الأزمات ، وقد تأتي المبالغات بنتائج عكسية نتيجة الأحكام التقويمية . فقد يخطىء من يسرف في الثقة في الحكم على أعمال ومواقف من يؤيدون التغيير أو يتصدرونه ، بينما ينسب اليهم من يعارضونه كل النقائص والعيوب والنكسات التي كان يمكن ان تحدث بعيدة عن أي تحول مخطط .

ان التغيير لا يمكن أن نتصور وقوعه أو حدوثه ، الا من خلال مواقف متصارعة في الفئات والمنظمات الاجتماعية ، وان كان ليس لازما أن تتكشف مواقف التغيير عن عداوات ومشاحنات وتوترات ، بل قد تبذل الجهود لتحقيق عملية تحييد المواقف المتعارضة عن طريق مبدأ المشاركة الجماعية ، وعن طريق فنون الاتصال والتواصل التي تهدف الى إحداث التفاعل والفهم المتبادل(١) .

ديناميكية التغير الاجتماعي

عوامل التغير المؤثرة والايجابية

هناك مشكلتان أساسيتان في الدراسة النظرية للتغير . تختص الاولى بالعوامل أو « الميكانيزمات » التي يصدر عنها التغير . وتتعلق الثانية بالخصائص العامة لاتجاه التغير وسياقه ومداه . ويختلف العلماء في تصنيف النظريات وفقا لعوامل التغير ، فهناك نظريات تسمى نظريات العامل الواحد ، وأخرى تركز على كل العوامل . وهناك نظريات تهتم بالعوامل الاجتماعية ، وأخرى تهتم بالعوامل غير الاجتماعية كالعوامل البيولوجية أو الجغرافية ، وهناك نظريات حول العوامل الخارجية ، وأخرى حول العوامل الداخلية للتغير وهكذا . وبالرغم من تفاوت التركيز على عوامل التغير

---

(١) P. Baker, «The Application of Ecological The oryto Anthropology,» **American Anthropologist,** v.i 1964.

فسوف نورد معظم العوامل ، لنصفها ، حتى نتمكن من اعطاء بعض الأمثلة عليها ، وخاصة ما يرتبط منها بالمجتمع العربي .(٢)

اولا : عوامل اجتماعية تكوينية

وتنقسم الى عوامل ظاهرة ومقصودة ـ ومثال ذلك : الاختراعات والحركات الاجتماعية ـ ومن اهمها التغيير المخطط الذي لا يعتبر مجرد معالجة للمشكلات الاجتماعية ، وانما يمتد للتنبؤ والتوقع لما يمكن أن يحدث . وهذا يعني أن التخطيط للتغير أداة إرادية واعية . بحيث لا تترك مصير المجتمع لعمليات التغير التلقائي والمصادفة ، وانما تخضع للضبط والتحكم ، وتسيير النظم الى طريق مرسوم نحو غايات محددة منشودة . وهذا التغير المخطط يعد استمرارا للجماعات الاجتماعية وتقدمها نحو تحقيق أدهافها الإجتماعية . وهناك من يذهب الى أبعد من ذلك بالقول بأن التحديد الواقعي ، والتحديد المثالي لقوى المجتمع واحتياجاته هو الهدف الحقيقي للتغيير المخطط ذلك أن الهدف الاول هو استثمار القوى والموارد في شكلها الملموس أو في صورتها المعنوية المجردة بطريقة تضمن اكبر عائد في حدود الطاقة المجتمعية .

واذا أردنا توضيح دور التغير المخطط في بعض المجتمعات العربية فسوف نجد أن الأمثلة غير قليلة سواء في مصر أو في الجزائر أو في ليبيا أو الكويت أو السعودية أو في الامارات العربية . ففي كل تلك الدول يلحظ بوضوح وجود اهتمام ببرامج التخطيط الاجتماعي وفي كثير من مجالات الحياة الاجتماعية . واذا أخذنا مثالا واحداً من المجتمع الجزائري تقفز الى الذهن وسائل التخطيط التي طبقتها الدولة الجزائرية في مجتمع الطوارق وبخاصة في واحة «تامنراست» في الصحراء الجزائرية . ويلحظ على هذه المنطقة وجود ملامح واضحة للتغير البنائي تترك آثاراً على مجتمع الطوارق ، في تلك الصحراء من حيث نظام الأسرة ، ووظائف هذا النظام ، والمراكز والأدوار الاجتماعية وعادات الزواج ... فالتغيرات التي تمر بها الأسرة الطارقية لا تحدث مثلا بنفس المستوى في منطقة « الهجار » ولعل من أهم نقاط الانطلاق لدراسة التغير الاجتماعي في مجتمع الطوارق برامج الانعاش الاجتماعي التي تبنتها الحكومة الجزائرية الحديثة على أساس تخطيطي ، يهدف الى رفع مستوى الخدمات في منطقة « تامنراست » على سبيل المثال ، اذ تعتبر هذه الواحة « النواة » الأساسية لتحقيق ذلك ، وعن طريقها يصل المواطن الطارقي الى الترشيد الزراعي وتطوير وسائله وصيانة محاصيله ، وتنمية موارده عن طريق تعليمه ، وتربية ابنائه وعلاجه هو وأسرته ... ، ومن جانب آخر ، فان قطاع الخدمات المتضمنة في برامج الانعاش الاجتماعي في منطقة « الهجار » لا يمكن اعتبارها وسيلة كافية لتغيير الوضعية المتخلفة التي ورثتها الجماعات البدوية .(٣)

ولعل من أبرز العمليات التي ترتبط بهذه الخصائص : التطور والامتزاج السكاني ، تغاير كثافة السكان وهجرتهم وتهجيرهم ، تغاير التركيب السكاني .

ويعد التغير في الخصائص السكانية من المظاهر الهامة التي تؤثر في التغير الاجتماعي ، لأن السكان هم عصب التركيب البنائي للمجتمع ، وما يتصل بهذا التركيب من وظائف ونظم اجتماعية .

---

(٢) جمال الدين محمود حمدان ، **شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، [١٩٧٠]) ، ص ٢٩٤ ـ ٣١٦ .

(٣) D. Singer, «The Geography of Conflict,» **Journal of Conflict Resolution**, v. 4 (1960), no. 1.

والتغير في الخصائص السكانية ليس عملية بيولوجية ، أو حيوية بحتة لأن ذلك لا يتم الا في إطار المجتمع ونظمه الاجتماعية ، ذلك ان العمليات الحيوية السكانية كالمواليد والوفيات والهجرة من أبرز العمليات التي ترتبط بالتغير في الخصائص السكانية والتي قد تهم في التغير الاجتماعي ، أو تعوقه . وقد لعب عامل السكان دورا هاما في كثير من البلدان العربية . ونذكر هنا موجات الهجرة التي ترتبت على الاكتشافات النفطية في كثير من المناطق العربية . فلو اخذنا مثلا التركيب السكاني لمجتمع الكويت ، امكن ملاحظة ما يلي :

أ ـ يعتمد الاقتصاد الكويتي بالدرجة الأولى على قطاع النفط الذي بدأ انتاجه عام ١٩٤٦ وذلك لأن القطاعات الأخرى كالزراعة لا يمكن أن تقوم بدور هام في الدخل حيث أن تربة الكويت رملية ومالحة ، بالاضافة الى نقص المياه مما أدى الى انعدام الزراعة .

ب ـ يشكل المهاجرون الى الكويت من البلاد العربية المجاورة ٤٩,٦٪ من السكان ، حسب آخر تعداد اجري في ايار / مايو ١٩٦١ وهم كالاتي : ٣٠,٩٩٠ نسمة من الاردن وفلسطين ، ٢٧,١٤٨ نسمة من العراق ، ١٨,٢٤٨ من ايران ، ١٦,٧١٨ نسمة من مصر وسوريا ، ١٦,٢٤١ من لبنان ، وهم يشكلون ١٥٩,٧١٢ نسمة من مجموع السكان البالغ ٣٢١,٦٢١ نسمة .

ثانيا : التعديل في الهيئة الطبيعية

من العوامل التي تدخل في هذا الإطار :

(١) ـ التغير الطبيعي التلقائي في الهيئة الطبيعية بفعل قوانين الطبيعة . واذا كانت صور التغير الطبيعي كثيرة ومتعددة فمن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد ، التغير في « الطبوغرافيا » ، اي التغير في مساحة الأرض وشكلها الخارجي نتيجة لعوامل التعرية والتآكل ، وتأثير ذلك على الانسان ، وعدد السكان والاستثمارات الطبيعية كماً ونوعاً ، واستخدام وسائل النقل والاتصال وما الى ذلك . وهناك أيضا التغير في النواحي الفيزيوكيميائية للأرض ، أي التغير في التركيب الكيميائي للتربة وخواصها ، الأمر الذي يساعد أو لا يساعد على زراعة محصولات معينة . وهناك أيضا التغير في المصادر الطبيعية كظهور النفط أو بعض المعادن في منطقة معينة ، وقد شارفت على الانتهاء في أخرى[٤] .

وبصدد النفط في الوطن العربي فانه يقتضي التوقف برهة ، لأن انبثاقه من الأرض العربية قد أحدث ـ الى جانب الاثار الاقتصادية ـ آثاراً سياسية بالغة العمق. فصراع القوى العالمية يمكن أن نتبينه بجلاء من مطالعتنا لتقرير بعثة جامعة شيكاغو[٥] الى الوطن العربي سنة ١٩٥٣ ، وخاصة ما يرتبط من هذا التقرير ببعض الدلالات الهامة ، فيذهب التقرير الى القول بصراحة : « ان عاصمة انتاج النفط في العالم قد انتقلت من الولايات المتحدة الاميركية الى المنطقة العربية التي ما زالت بكراً ، والتي ما زالت أراضيها الشاسعة بلا ثمن ، والتي ما زالت يدها العاملة تقبل ما دون الكفاف . ويدخل ضمن هذه العوامل التقلبات البيئية والجوية والزلازل والبراكين .

وبالاضافة لما للتغيرات في البيئة لطبيعية من آثار ومصاحبات اجتماعية ، بمعنى ان ديناميات

---

(٤) Percy S. Cohen, **Modern Social Theory** (New York: Basic Books, 1968) ,p. 147.

(٥) John Eric Nordskog, **Social Change** (New York: McGraw - Hill, 1960).

البيئة تتبعها ديناميات اجتماعية ، فان هناك ايضا نتائج ترتبط بالبيئة الطبيعية في ثباتها النسبي ، ونقصد بذلك المظاهر شبه الثابتة من البيئة كرقعة الأرض والموقع والمناخ .

(٢) التغير المقصود في البيئة . يقصد بذلك ما يحاول الانسان أن يدخله من تعديلات في بيئته التي يعيش فيها ، واذا نظرنا الى المجتمع العربي نجد على ذلك أمثلة كثيرة ومتنوعة ، منها مشاريع السدود على الانهار وما يترتب عليها من آثار اقتصادية وسكانية ، ففي مصر ساعد السد العالي على استصلاح بعض الأراضي وتوليد الطاقة الكهربائية وزيادتها . وفي سوريا ساعد مشروع تحقيق مستنقعات « الدوح » بالقرب من « إدلب » الى ري اربعة آلاف هكتار من الأرض ، وتوليد القوى الكهربائية ، وهناك أيضا مشروع نهر بردى بالقرب من دمشق لري خمسة آلاف هكتار.وفي لبنان يحقق مشروع الكهرباء المائية المقام على نهر ابراهيم طاقة ثابتة قدرها (١٥٠٠ كيلو وات) وطاقة قصوى قدرها (٤٢٠٠ كيلووات) . وفي العراق يعتبر سد وادي الثرثار على نهر دجلة مصدرا هاما للطاقة الكهربائية تقدر بنحو (١٢٥ ألف كيلووات) . وهناك أيضا كثير من السدود في البلاد العربية كسد (سنار) على ارض النيل الازرق في أرض الجزيرة بالسودان . وكذلك مشروعات توطين البدو والتهجير الى أماكن جديدة مستصلحة كمديرية التحرير ، وابيس ، والنوبة الجديدة في مصر ، وتوطين البدو في منطقة (الجفر) في الاردن[٦] .

وقد أجريت عدة دراسات وبحوث لتفصيل وتوضيح بعض الآثار الاجتماعية المصاحبة لعمليات التهجير التي ترتبت على مشروع السد العالي . فمن المعروف أن النوبيين تمت لهم حركتان من التهجير احداها الى مصر والثانية الى السودان ــ ومن أهم نتائج هذه الدراسات ما يلي :

١ ــ حدوث بعض التغيرات في النظام العائلي وما يرتبط به من ظواهر .

٢ ــ توصلت الدراسات الى بعض النتائج في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية ، منها ما يتعلق بالانتاج والملكية ، وبعضها خاص بالاستهلاك والمعاملات التجارية ، كما توصلت الدراسة الى ظهور نظام الادارة لأول مرة في المجال الاقتصادي . فالانتاج عند النوبيين تحول من النمط المعيشي ، اي اقتصاد الاستهلاك الى الاقتصاد الحديث حيث استخدام الآلات الحديثة في الزراعة . كما تنوعت أنواع المحاصيل وكميتها مما ترك آثاراً على الاقتصاد ومستوى المعيشة .[٧]

٣ ــ وعندما تناولت بعض تلك البحوث دراسة الفنون ، لاحظت بعض التغيرات التي طرأت عليها . فالتغير في البيئة الاجتماعية والطبيعية أثرت في الفنون شكلا ومضمونا . ففن العمارة الحديث تبعه ممارسة في الزخرفة والرسم على الأبواب الخارجية ، وطرأت بعض التغيرات على الأمثال والحكم الشعبية .[٨]

ثانياً : وجود جماعات ضاغطة من داخل المجتمع أو خارجه ، كالاستعمار والجماعات

---

(٦) Kingsley Danis, **Human Society** (New York: Macmillan, 1967), pp. 631 and passim.

(٧) Joseph S. Himes, **The Study of Sociogy; an Introduction**, consulting ed. Wilbert E. Moore (Glenview, Ill.: Scott, Foresman, 1968), pp. 426 and passim.

(٨) رمسيس صادق وهبة ، **اقتصاديات البلاد العربية** ، مذكرة رقم ٧٧١ (القاهرة ، وزارة التخطيط ، شعبة المقارنات الدولية ، [د.ت.] ، ص ١٤٥ .

المتمردة ، وبعض الأقليات . وهذه الجماعات سواء كانت كبيرة أو صغيرة تؤثر في المجتمع . فالاستعمار مثلا كان له تأثير كبير وعميق في الوطن العربي . وهذا التأثير يستمر بضعة قرون من الزمان . فقد اهتم الاستعمار ألانجليزي في كثير من البلدان التي دخلها ، بضرب الاقتصاد وتحديده في أنشطة معينة تخدم اغراضه ، فقد جعل من مصر مثلا مزرعة للقطن ، ووضع دولة اسرائيل كي تكون شوكة في ظهر المجتمع العربي . كما أنه اهتم بالتركيز على عادات وقيم معينة كانت بمثابة معوقات للتغير الاجتماعي . هذا من جانب ـ كما أنه حاول ابراز أفكار هدف من ورائها الى احداث تفكك وانفصال بين المجتمعات العربية ، بل وداخل المجتمع الواحد كما فعل بشأن شمال السودان وجنوبه ، والبربر والجزائريين . فالاستعمار في المجتمع العربي كثيراً ما كان يستغل ما يسمى بالوعي العنصري في استنهاض المشاعر وتعميق الفوارق الاجتماعية بين البلدان العربية ، كما فعلت فرنسا في المغرب العربي حين لجأت الى احياء العادات البالية للأقليات البربرية .

ثالثا : التغير من خلال الاستعارة الثقافية

وهذا العامل يلفت النظر الى دور الثقافة بعامة ، وما يطرأ عليها من تغير ، وما تنطوي عليه من عمليات كالصراع الثقافي مثلا ، وعلاقة كل ذلك بالتغير الاجتماعي . فالانتشار الثقافي الواسع الذي نلحظه في عالمنا المعاصر يقيم الدليل على استعداد الثقافات للترحيب بالتأثير الخارجي . فهو يوضح ـ كما في حالة الاكتشاف والاختراع ـ اتجاه الميل الثقافي الى التغير،مع ملاحظة أنه مهما يكن الأمر فان تقبل العناصر الثقافية الخارجية لا يكون أبداً كلياً أو شاملا ، فهناك دائما اتجاه الى تعديلها واعطائها تفسيرات جديدة . وهذا يبين اتجاه كل مجموعة من العادات المتوافقة الى التمسك بنمطها ، وكلما توثق الاتصال بين شعبين خفت مقاومتهما للاقتباس ، وقلت حاجاتهما الى اعطاء تفسيرات جديدة متباعدة للعناصر المقتبسة . هذه الظاهرة واضحة ويمكن التعبير عنها بانه « **كلما تحددت المنطقة التي تدرس فيها الأشكال التي يتخذها عنصر ثقافي معين ، قل مدى التباين في العناصر المشتركة بين ثقافات المنطقة . وكلما اقترب شعب من ملتقى الحضارات إزداد تنوع موارده الثقافية ، ومهما يكن من أمر فان التغيرات تنعكس دائماً على العادات التي يألفها المجتمع** »[٩].

ويعتبر التنبؤ بالتغير الثقافي من الأهداف الرئيسية لدراسة العوامل الديناميكية في الثقافة ، ولا زلنا حتى الآن بعيدين عن تحقيق هذا الهدف ، بيد أنه قد تم صوغ مبادىء عامة نذكر منها بالأهم ما يلي :

١ ـ المبدأ البديهي الواضح الذي يقول بأن الشعوب التي يحتك بعضها بالبعض الآخر تتبادل اقتباس العناصر الثقافية .

٢ ـ ان الثقافات المتقاربة تتلاقى على الأغلب في عناصر مشتركة أكثر من تلك التي تتلاقى فيها الثقافات المتباعدة ، ولكن حتى بالنسبة لمبدأ بسيط ، كالمبدأ الثاني ، لا بد من وضع بعض التحفظات ، وذلك لأن التقارب مفهوم تاريخي ، بالاضافة الى أنه معطاة جغرافية . ولذلك فلا بد لنا من دراسة التباين والتقارب بين ثقافات المجتمعات العربية ، وأن نيسر من الاتصال الثقافي بينها وما يشمله من عناصر عملية وفكرية وأدبية ، بل وشعبية أيضا ، فهذا كفيل بتمهيد الطريق أمام تجانس الثقافات العربية التي تنتمي في نهاية المطاف الى منبع أساسي أصيل هو الثقافة الاسلامية .

---

(٩) محمد طلعت عيسى ، **فلسفة التغير المخطط** (القاهرة : دار الفكر العربي ، [د.ت.]) ، ص ١٧ .

رابعا : الصراع الإجتماعي والتناقضات داخل البناء الإجتماعي :

فالصراع في معظم الاحوال يلفت نظر البناء الاجتماعي الى الحاجة الى بدائل جديدة ، ومتطلبات جديدة تقتضيها المرحلة التاريخية التي يمر بها مجتمع من المجتمعات . ومن أمثلة علاقة الصراع بالتغير ، الثورات الاجتماعية التي حدثت في كثير من البلدان العربية ، والتي تعد من الناحية السوسيولوجية تجسيداً للصراع ، سواء كان بين أطراف داخلية تنتمي الى بناء المجتمع الواحد ، أو بين أطراف داخلية وأخرى خارجية كالاستعمار . ويكفي للدلالة أن نحلل نتائج بعض الثورات لنعرف دورها الواضح في التغير . وليس ادل على ذلك من أن نذكر هنا ثورة ٢٣ تموز / يوليو الام ـ والثورة الجزائرية ، والثورية الليبية فهي كلها ثورات أحدثت تغيرات جذرية وعميقة في مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الذي حدثت فيه وامتد تأثيرها الى خارج مجتمعها فشغلت مجتمعات اخرى وحذت حذوها قوى ثورية فيها (١٠) .

وهناك أشكال كثيرة للصراع الاجتماعي داخل المجتمع ، تبدأ بالصراع السيكولوجي الاجتماعي على مستوى الفرد وجماعته ، والصراع بين الجماعات داخل المنظمة الواحدة ، والصراع بين الأجيال ، والصراع بين الطبقات ، والصراع بين الريف والمدينة ، فالصراع اذن يعد اساساً من أبعاد الواقع الاجتماعي لا يمكن الغاؤه ، وإن كان من الممكن حله أو تعديله لكي يكون وظيفياً يدفع المجتمع الى التقدم (١١) .

خامسا : الخصائص السكانية واثرها في التغير الإجتماعي

من الصعوبة أن يشير الباحث الى أن ظاهرة ما أو عاملا ما سبب أو نتيجة لظاهرة أخرى . واذا كانت هذه العبارة عامة ومجردة ، فهي تشكل واضح جلي على الخصائص السكانية لأي مجتمع من المجتمعات . فالخصائص السكانية التي تشير الى التركيب السكاني للبناء الاجتماعي تؤثر في التغير الاجتماعي ايجاباً أو سلبا أو هما معا ، كما أنها تتأثر بهذا التغير ، وخاصة ما يطرأ من تغير على المواليد والوفيات والهجرة باعتبارها العناصر الأساسية التي تؤثر في نمو السكان وتغيرهم زيادة أو نقصاناً . (١٢)

فمن الثابت علمياً أن عدد السكان لا يبقى في أي بلد على حال واحدة من الاستقرار ، بل يتغير دائماً . والتغير في السكان هذا له أهميته العلمية في تحديد المشاكل السكانية ، ومحاولة مجابهتها ورسم السياسات الانمائية اجتماعياً وصحياً وثقافياً وسياسياً .

وهناك جانب مهم في التغير السكاني يتعلق بتوزيعهم في المناطق أو المساحات ، وارتباط هذا التغير في التوزيع بالموارد الطبيعية . فالعلاقة بين أعداد السكان وموارد الغذاء هي التي تحدد الى حد ما مقدار الرفاهية الاقتصادية للانسان . واصبحت هذه العلاقة بين الموارد والسكان موضوعاً يدور حول

---

(١٠) R. Dynes, «Disaster as a Special Science Field,» **المجلة الاجتماعية القومية** ، العدد ١ ، ١٩٦٦ ، ص ٨٥ ـ ٩٤ .

(١١) هـ.ل. شابيرو ، « المجتمع والانسان البيولوجي ، » **في الانثربولوجيا وأزمة العالم الحديث** ، اعداد رالف لينتون ، ترجمة عبد الملك الكاشف (بيروت ؛ صيدا : المكتبة العصرية ، ١٩٦٧) ، ص ٦١ ـ ٦٢ .

(١٢) عيسى ، **فلسفة التغيير المخطط** ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ . **انظر تفصيلات هذه المشاريع في البحوث التي قدمت لمؤتمر الاستيطان في الارض الجديدة ، القاهرة ، ١٩ ـ ٣٠/ ٩/ ١٩٧١** .

العديد من الأسئلة أبرزها : ما هي العلاقة بين رفاهية المواطن وتوزيع السكان ؟ وما هي معايير الرفاهية الانسانية ؟ وما هي علاقة هذا التوزيع بقضية السلام العالمي ، وخاصة اذا ما فاقت الزيادة السكانية الزيادة في موارد الثروة الغذائية ؟

إن ترك الامور دون تخطيط سكاني ، يعني بالضرورة قيام معوقات لبرامج التنمية تتضح من ضغط السكان على إنتاج الأرض والعمل ورأس المال باعتبارها عناصر أساسية في الاقتصاد . فالأرض الزراعية مثلاً تتأثر بعدد السكان ، ومقدار ما يؤخذ منها للسكنى واقامة المنشآت ومرافق الخدمات . كما أن البطالة على اختلاف درجاتها ترتبط بنمو السكان الذي لا تستوعبه فرص العمل والموارد . هذا بالاضافة الى أن نمو السكان يعني ارتفاعاً في معدلات الاستهلاك وبالتالي[١٣] خفض قيمة الاستثمارات التي هي حجر الأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

سادسا : الهجرة وتغاير الخصائص السكانية

يقصد بالهجرة في مفهومها العام انتقال الأشخاص من منطقة جغرافية لأخرى بقصد الإقامة فيها . والذي يفيد في دراستنا هذه ليس توضيح انواع الهجرة وعواملها ، وانما تبيان آثار الهجرة في التغير السكاني من جانب ، وفي التغير الاجتماعي من جانب آخر .

في ضوء البيانات الاحصائية السكانية لقطاعات المجتمع العربي ، يمكن أن نخلص الى حقيقة ديموغرافية مؤداها : ان التركيب السكاني لهذا المجتمع العربي يعاني من التفاوت في الضغوط والكثافات السكانية فهناك مناطق تعاني نقصاً كبيراً في كثافتها السكانية بالنسبة للإمكانيات والموارد البيئية كليبيا والسودان والعراق وسورية مثلاً ، في الوقت الذي تعاني فيه قطاعات أخرى من المجتمع العربي من وفرة في الكثافة السكانية مثل مصر .

والامر الواضح أنه لو نظرنا إلى هذه الحقيقة نظرة تكاملية ، باعتبار ان هناك وحدة وظيفية متكاملة الفاعلية ، متجانسة الثقافة الروحية والمادية ، تجمع شعب المجتمع العربي ، فإننا لا بد ان نخلص إلى أننا لو جردنا الحدود السياسية المصطنعة من آثارها التجزيئية لتكاملت نسب التفاوت في الكثافة السكانية ، ولتيسر استيطان العرب وفقا لما تقتضيه معادلات الضغوط الديموغرافية المتفاوتة . كما أننا لا نوافق على معالجة المشكلة السكانية العربية في ضوء الفكرة « المالتسية » الداعية الى تحديد النسل بصفة مطلقة ، وذلك طالما أن هناك تفاوتاً في الكثافة السكانية بين منطقة عربية وأخرى . ولذلك فلا بد من وضع سياسة للهجرة على مستوى الاقطار العربية ، تجمع بين الكم والكيف وفقا لحاجة كل مجتمع وظروفه وذلك لتحقيق التكامل المنشود الذي يفضي بجانب غيره الى وحدة الامة العربية .

التغير ونذر الثورة الإجتماعية

من المؤكد أن فشل التنظيم الاجتماعي يؤدي الى سوء التكيف والتفكك في أواصر النسيج الاجتماعي ، وينعكس هذا في القلق النفسي والتذمر الذي ينتقل ويزداد شدة وعنفاً عن طريق رد الفعل الدائري للنقمة من الوضعيات السياسية والاقتصادية والخلقية والايديولوجية ، وفي الوقت نفسه تفقد

---

(١٣) احمد الخشاب ، « المدخل السيسو انثروبولوجي للتمييز العنصري ، » المجلة الاجتماعية القومية ، عدد خاص عن التفرقة العنصرية ، ايلول (سبتمبر) ١٩٧١ ، ص ٧ ـ ٤٢ .

القيم والرقابة الاجتماعية سطوتها ومكانتها في ضمائر الأفراد والفئات الساخطة . فتتهيأ بذلك الأسس النفسية للثورة باعتبارها المظهر التنفيسي والانقاذي للمشكلات المتأزمة .

تبدأ المرحلة الاولى للحركات الجماهيرية عادة بالنقد الفكري ، واظهار المتناقضات في تصرفات ومواقف السلطات الحاكمة ، وابراز قصور الأجهزة والمنظمات عن مقابلة واشباع رغبات الأفراد ، والفئات ، وإشعار الجماهير بوطأة أساليب القمع والكبت والاضطهاد والظلم والحرمان . وكثيراً ما يحدث في الفترة التي تسبق الثورة اختلال وزعزعة في وسائل السيطرة والرقابة الاجتماعية ، وتفكك في جهاز الدولة حتى يصل الحاكمون الى نقطة يشكون عندها في قدرتهم وامكاناتهم للهيمنة والسيطرة الا عن طريق الاجراءات الشاذة الرادعة ، فان وصلت الحال الى هذه المرحلة ، أصبح في مقدور أية فئة منظمة تعبئة الجماهير وتوجيهها بغية إحداث انقلاب أو تمرد أو ثورة عامة على النظام القائم .(١٤)

وتبدأ الحركة الجماهيرية المنظمة عادة ، بمجموعة من الآراء والمفاهيم التي تبلور خطاً ايديولوجياً ديناميكياً يغذي الحركة بقوة دافعة ويجهزها بالأمور التالية :

١ ــ مجموعة من المبادىء التي تستغل كعوامل مبررة لقيام الحركة وأهدافها والأغراض التي تعمل على تحقيقها .

٢ ــ مجموعة من القواعد النقدية ، والأساليب الجدلية التي تكشف عن متناقضات النظام القائم الذي تعمل الحركة على تغييره ، والتخلص من آفاته ومساوئه ، والمبالغة في إبراز أخطاء الفئات التي بيدها زمام الأمر في تصرفاتهم وفي رعاية مصالحهم الذاتية ، أو الطبقية .

٣ ــ جهاز من الأساليب الفنية والعمليات التي يمكن أن تجابه بها الحركة المواقف ، وتقترح بها حل المشكلات والمعضلات ، وتخمد بها أنفاس القوى الرجعية التي يحتمل قيامها بمناهضتها حرصا على كيانها .

٤ ــ بعض الشعارات والرموز التي تعبر عن اتجاهات الحركة والتي تجتذب بها القوى الجماهيرية .

وفي فترات القلق الاجتماعي ، يصارع الايديولوجي الجديد الايديولوجي القديم ويحاول أن يجهز عليه ، وبطبيعة الحال تكتب الغلبة للأول حين يجد الناس فيه استجابة واقعية للوضعية الاجتماعية المتوترة . وفي هذه المرحلة تشك الجماهير في كل ما يصدر عن الطبقة الحاكمة من تصرفات وتتوجس خيفة من مواقفها المعادية . وتنتشر الاشاعات والمبالغات والتهويل في تفريط أصحاب السلطة في مصالح وحقوق المواطنين ، ويستولي على قلوب الناس اليأس والقنوط من الاصلاح ، وتزداد الحواجز النفسية والاجتماعية بين الحاكمين والمحكومين .

التكيف الاجتماعي

تتطلب ظاهرة التغير الاجتماعي من أفراد المجتمع أن يكيفوا سلوكهم في مواجهة ما يطرأ على

---

(١٤) ملفيل وهرسكوفتن ، « عمليات التغير الثقافي ، » في **الانثربولوجيا وازمة العالم الحديث** ، اعداد لينتن ، ص ٢٥٣ ـ ٢٩٧ .

المجتمع من تغيرات . ولقد وضح لنا فيما تقدم أن الإخفاق في عملية التكيف يؤدي الى بعض المظاهر الانحلالية ، وظهور كثير من المشكلات المختلفة . فمثلا لقد كان من أثر المدنية على الفرد أنها قوت من أثر البيئة الاجتماعية ، وأضعفت من أثر البيئة الطبيعية في حياة الفرد . اذ نقلته من الريف الى المدن ، أي نقلته من الحقل الى المصنع ، وكان من آثار المدنية أنها خلقت له مشاكل في بيئته الحضارية الجديدة تتعلق بمدى توافقه أي تكيفه وانسجامه معها . ومن هنا كانت عملية التكيف الاجتماعي من العمليات الهامة التي يتم عن طريقها الملاءمة بين الارادات الفردية المتصارعة ، والموافقة بين الهيئات والجماعات المتعارضة في مصالحها الطائفية ، أو المهنية أو الجماعية بصفة عامة ، والمؤالفة بين موجات إجتماعية متباينة ، أو عادات وتقاليد قديمة ، وعادات وتقاليد مستحدثة داخل الإطار الاجتماعي ، والمطاوعة الفردية والجماعية لمظاهر البيئة الاجتماعية ، وأوضاعها السياسية والاقتصادية . ونماذجها الثقافية والحضارية ونظمها التربوية ومعاييرها الخلقية والفنية والذوقية .

وترتكز عملية التكيف على وجود حد أدنى من التشابه بين الظروف البيئية الاجتماعية التي تواجه جميع أفراد الجماعة بحيث يستطيعون القيام بفاعليات مختلفة . ولكن بحد أدنى من التصادم والمقاومة . ويتضمن التكيف تبدلات في العادات والتقاليد والمواقف والنماذج الثقافية المتصلة بها ، والتي تنتقل وتسري نتيجة التعلم والتجربة الاجتماعية ، ولذلك تعد الانماط والنماذج الثقافية نتيجة لازمة لعمليات التوافق والتكيف التي يقوم بها الافراد نحو محيطهم الاجتماعي أو بيئتهم بعامة .

وينطوي التكيف كذلك على طبيعة دينامية ، ذلك لأن كل توافق يعتبر وقتيا ونسبيا في المستوى الاجتماعي الذي يتحقق فيه التوازن الاجتماعي بين القوى والعوامل المتنافرة أو المتصارعة ، بل ان التوازن الاجتماعي ينطوي في جوهره على مجموعة من التكيفات المؤقتة ، فحين يتم التكيف بعد عملية من التوازن المؤقت سرعان ما يختل التنظيم الاجتماعي فيتطلب الأمر إحلال أنواع جديدة من التكيف لتحول دون حدوث مصادمات أو منازعات أو ثورات اجتماعية عنيفة .

ولذلك فإنه من الضروري أن يدرك المسؤولون عن الاستقرار الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات أهمية احتمال وتوقع حدوث منازعات في محيط المنظمات والهيئات والجماعات والفئات نتيجة لعمليات الملاءمة والتوافق والتكيفات المؤقتة . ومن ثم فلا بد من أن يمهد الزعماء والقادة السبل لقبول مجتمعاتهم لأساليب جديدة للتكيف والتوافق بين التبدلات الاجتماعية الكامنة فيما وراء المنازعات المتوقعة بقصد تفادي أو القضاء على الفتن والمشاحنات بين فئات المجتمع .

***

ينبغي أنن أن يوضع نموذج تصوري للتغير المخطط والهادف الى تحقيق تحريك الواقع نحو المرمى الاجتماعي المرتجى ، وفي حدود الامكانات المادية والقوى البشرية ، والطاقة الفنية المتوافرة لدى المجتمع ، على أنه من الأهمية بمكان أن يكون ذلك النموذج التصوري ذا أصالة ، بمعنى ألا يكون مستوردا أو وافدا أو مقلدا بكامله أو بجزئياته النماذج المتواجدة في المجتمعات الأخرى ، حتى تلك التي أثبتت التجربة نجاحها ، فنحن نؤمن بالنسبة الاجتماعية ، فلكل مجتمع أوضاعه ومتوارثاته وتراثه ، وما الى ذلك من الأمور التي توضع موضع الاعتبار عند صياغة وتشكيل النموذج التصوري للتغيير الاجتماعي . ومن ثم فهناك خطر المحاكاة المطلقة ، فقد يكون من الخير اختيار صورة اكثر ملاءمة للامتداد الهيكلي والوظيفي للبناء الاجتماعي تحقق الهدف النهائي . □

نحو دور جديد للمرأة في المجتمع العربي

د . صفية سعادة
دكتوراه في التاريخ من جامعة هارفارد.
استاذة في الجامعة اللبنانية (تاريخ) .

إن كل بحث في مشاكل المرأة في الوطن العربي يؤدي بالضرورة إلى بحث مشاكل العالم العربي ذاتها ، فمسألة المرأة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسألة أعمّ وأشمل ، وهي مسألة الانسان العربي فرداً وجماعة ، والمجتمع العربي في واقعه وتطلعاته وآماله .

وقبل أن نبدأ البحث عن **دور** المرأة في المجتمع العربي لا بدّ من الاشارة هنا إلى ضرورة البدء في تحليل واستكشاف **صورة المرأة** في المجتمع العربي . الصورة التي تكونها عن ذاتها والصورة التي يرسمها لها المجتمع ككل . كما يجب ايضاً استجلاء **وضع المرأة** في المجتمع ، وذلك في كل الميادين وعلى جميع الأصعدة ، ليتسنّى لنا ، فيما بعد ، التحدث عن دور المرأة ، الدور الذي تقوم به في الواقع ، والدور الذي يحسن ويجب أن تقوم به في المجتمع العربي .

ودور المرأة في العالم العربي كان حتى بداية القرن العشرين ، دوراً تقليدياً للغاية (أي وضع المرأة فيما يختص بالبيت وتربية الأطفال) بالرغم من بعض الشواذ الذي لم يكن الا ليؤيد القاعدة العامة ، فلقد تفرّدت بعض النساء في الخلق والابداع في القرون الوسطى ، وكانت هنالك « محدثات » وصوفيات وشاعرات وحاكمات ، لكن أنْ نعطي أولئك النساء كمثل بأن المرأة العربية متحررة منذ القدم لهو نوع من العبث . فالقاعدة العامة لم تكن في فتح مجالات الحياة للمرأة بل كان العكس هو الصحيح . فدور المرأة الأساسي في كل المجتمعات الأبوية التي نشأت في الشرق وفي الغرب (عكس المجتمعات الأموية التي تواجدت في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية قبل دخول البيض اليها) انحصر في دور واحد فقط وهو أن تلد الأطفال وتقوم بمهام البيت . وفي هذين المضمارين كان يُسمح لها أن تبرع وتتفوق بقدر ما تشتهي ، وكان المجتمع يستصوب ويشدّد على هذا الدور ، وينتقد بل ينبذ المرأة التي كانت ترفض الإذعان والقبول بدورها التقليدي .

ولا نحتاج هنا لإدراج الاحصاءات للدلالة على هذا المنحى . فنحن لسنا بالغرباء وكل امرأة عربية تشعر بهذا الضغط الشديد إن هي حاولت الإفلات من هذا الدور التقليدي . وللأسف ، فإن غالبية نسائنا لم تصل بعد إلى درجة كافية من الوعي تمكنّها من تكييف ذاتها بما يتناسب مع مؤهلاتها وطموحاتها ، فالمرأة هنا لا تزال تتخبط في حالة ضياع ، لا تدري ما تريده ، وما الدور الذي تصبو إلى

أن تلعبه ، فهي مهيأة منذ الصغر لدور أوحد ، وتشعر بالذنب والغربة إن هي حاولت تغيير الأدوار ، ونستطيع القول بأن صراع المرأة يتجلّى على صعيدين : الصعيد الإجتماعي الخارجي ، والصعيد النفسي الداخلي ، وهذا الأخير لا يزال العقبة الأولى التي لم تتخطاها بعد .
وليس هناك أكثر من الأدلة على ذلك ، فالمجتمع العربي ينبذ المرأة العاقر ، وتتكالب العوامل ضدها ، فيتضامن زوجها مع عرف المجتمع ، ويبرر لنفسه موقف الزواج من امرأة أخرى إن كان مُسلماً أو طلاقها إن كان مسيحياً لأنها لا تلد ، وبدلاً من أن تثور المرأة على هذا الوضع نجدها تسلّم به وتبرره على أنه سنة الحياة . وهناك مثل آخر أدرجه أستاذ في الجامعة اللبنانية كتب دراسة حول وضع المرأة الشيعية في جبيل . فلقد أخبرته إحدى النساء أن زوجها طلقها لأنها ولدت له طفلة ، ثم انتهت إلى القول بأن لزوجها الحق كله في طلاقها وأنها أغمي عليها لمدة طويلة حين علمت أنها انجبت بنتاً لا صبياً ! فهذه الأمثلة تدل على نظرة المجتمع للمرأة ، ففي المثل الأول يظهر جلياً دور المرأة ـ الأم ـ الأساسي الذي إن هي عجزت عن أدائه فهي كالشجرة اليباب التي يجب أن تُقطع ، وفي المثل الثاني تظهر جلياً دونية المرأة واحتقار الرجل لجنسها .

والسؤال الذي يُطرح علينا بإلحاح اليوم هو كيف وصلنا إلى هذه الحال وكيف وصلت المرأة إلى وضعها هذا ؟ وللإجابة على هذا السؤال علينا العودة إلى الوراء والبحث في أسس المجتمع الأبوي والأصول التي ينبع منها . وسأعطي لمحة سريعة عن المراحل التاريخية لنشوء الأسرة وعن القيم التي نتجت عن هذه التركيبة .

في **المرحلة الأولى** لم تكن هناك تفرقة ما بين الرجل والمرأة ، وكانت الجماعات البشرية تأكل من الشجر دون أيّة معرفة في أصول وكيفية الزراعة . وفي **المرحلة الثانية** أخذ الصيد يشكل عنصراً حياتياً مهماً ، وهنا بدأ التمييز في الأدوار ما بين الرجل والمرأة ـ إذ أن المرأة كانت تضطر للبقاء في الكهوف أو تحت الخيم أيام الحبل وما بعد الولادة ، وأصبح الرجل أكثر حرية في التنقل من مكان إلى آخر ، ثم أنه بدأ باختراع الآلات التي تساعده في اقتناص الحيوانات . إذن من جهة كان الرجل أكثر حرية ، ومن جهة أخرى أصبح أكثر قوة من المرأة بفعل الآلات التي اقتناها . ولكن حتى في هذه المرحلة بالذات لم تكن المرأة عالة ، بل كانت تخيط ، تطهو ، وتقوم بأعمال أساسية كثيرة ـ كما تدلّ دراسات علماء الأنثروبولوجيا **كمارغريت ميد** مثلاً التي درست عن كثب أنماط القبائل البدائية . (١)

أما في **المرحلة الثالثة** ، فلقد ظهرت الزراعة ، أي المجتمعات المستقرة على بقعة من الأرض، والتي أخذت تتعاون فيما بينها لمكافحة الطبيعة وتكييفها بما يتلاءم مع مصالح المجتمعات الاقتصادية ـ المادية . وساهمت المرأة في الزراعة كما ساهم الرجل ، إلا أننا نبدأ بملاحظة تقسيم الأدوار ما بين الرجل والمرأة . والتقسيم هنا أساسه اقتصادي ، فللمرأة مسؤوليات وللرجل مسؤوليات أخرى حسب ظروفهما المعيشية ، وكذلك نلاحظ بلورة مفهوم العائلة ، إذ كانت العائلة النواة الأساسية التي يتشكل منها المجتمع، والتي نشأت بنشوء مفهوم الملكية ، فالعائلة هي التي تملك الأرض ، والعائلة هي التي ترث . وربما مشكلة الوراثة هي التي أدت إلى ترسيخ المجتمع الأبوي . فإما أن يرث الأولاد

---

(١) انظر ايضا : Margaret Mead, **Male and Female, a Study of the Sexes in a Changing World** (New york: W.Morrow, 1949), p.153f.

Idem, **Coming of Age in samoa; a Psychological Study of Primitive Youth for Western Civilization** (New York: Blue Ribbon Books, [1936]).

أباهم أو أمهم ، وكان الاختيار للأول في بلادنا ، بينما كانت هناك قبائل في أفريقيا أخذت منحى آخر ، وهو أن يرث الولد أمه ، أو يرث قبيلتها .

وتميزت **المرحلة الرابعة** التاريخية بنشوء المدن ، ونشوء طبقة بورجوازية تبوأت السلطة ، وخلعت طبقة الإقطاعيين بعد أن تملكت وسائل الانتاج ، وظهرت قيم جديدة حلت محل القيم القديمة وإن بقيت الإثنتان متلازمتين لفترة من الوقت . وأود هنا الإشارة إلى بعض الاختلافات ما بين هذه المرحلة والتي سبقتها فيما يختص بالمرأة :

(١) لقد كانت المرأة تعمل مثلها مثل الرجل في المرحلة الثالثة إلا بعض النساء الارستقراطيات اللواتي كن بغنى عن العمل. فالعبيد أو الأجراء كانوا من الرجال والنساء على السواء ، لذلك كان يهم الرجل العامل حين اختياره امرأته أن تكون قوية الساعد ، نشيطة وتستطيع أن تشاركه أعباء المعيشة . ومن المؤسف أننا نغفل عن هذه الظاهرة ، لان كل ما كتب ، ووصلنا من أدب وشعر عن تلك الفترة ، إنما هو محصور في الطبقة الحاكمة لا الطبقة المحكومة . أما بالنسبة للمرحلة الرابعة فلقد أخذت الطبقة البورجوازية بعض قيم الطبقة التي سبقتها ، وغيّرت البعض الآخر كي يتناسب مع وضعها الجديد . فلقد حُصرت اهتمامات المرأة في البيت وكرُست للبيت نهائياً في هذه المرحلة ، ولم تعد المرأة فرداً من أفراد العشيرة ، كما كان الأمر في السابق ، بل أصبحت تحت رحمة رجل واحد ، الأب أو الأخ الأكبر إذا توفي الأب أو الزوج بعد زواجها . إذن ، انتقلت السلطة في هذه المرحلة من العشيرة ، من مجموعة ، إلى فرد واحد هو الرجل .

(٢) عُمّم هذا الوضع الجديد للأسرة ـ الوحدة (nuclear) على الطبقات الأخرى .

(٣) بما أن السلطة أصبحت في يد الزوج ضمن مؤسسات العائلة ، فلقد أصبحت الزوجة تابعة له ، لا لعشيرتها ، وكذلك الأولاد . فالأولاد يُسمون باسم الأب وكذلك يرثونه . والمشكلة التي نشأت هنا هي تأكد الأب من ابوّته ، فهو لا يريد أن يرث أبناء ليسوا من دمه ، والحل الوحيد في هذه الحالة (إن استطعنا عدّ ذلك حلاً) هو التأكد من عذرية الفتاة قبل زواجها ، فذلك يضمن للرجل أن احداً غيره لم يمتلكها ، وإن هي انجبت الأولاد فهم أولاده .

(٤) غيّرت الطبقة البورجوازية نظرتها نحو عدد الأولاد المفروض إنجابهم ، وحاولت حصر هذا العدد ، إذ أنها بذلك تؤمن للعائلة الرفاهية المادية بما يتناسب مع وضع المدن والمختلف اختلافاً كلياً عن وضع الريف . ففي الريف من المستحسن إنجاب العدد الأكبر من الأطفال لأن هؤلاء يصبحون اليد العاملة المهمة في الزراعة . أما في المدن فمن الأفضل حصر الورثة إلى اقل عدد ممكن ، لذلك درجت العادة في أوروبا القرون الوسطى ـ مثلاً ـ على نقل الإرث إلى الابن الأكبر فقط حتى لا يتجزأ رأس المال ما بين أفراد العائلة .

وتجدر الملاحظة أن الطبقة الشعبية كانت ولا تزال حتى يومنا هذا تنجب العدد الأكبر من الأولاد ، حتى لو انتقلت إلى المدينة . والمهم في هذا الأمر الدلالة على أن تغيرّ الوضع الاقتصادي لا يغير تلقائياً الوضع الاجتماعي . فالقيمة التي أعطيت للأولاد في مجتمع زراعي لا تزال قائمة حتى مع تغير الأحوال الاقتصادية ولكن سرعان ما تزول الفجوة في الجيل الثاني أو الثالث من الأبناء .

ومما يساعد التركيبة الفوقية في المحافظة على قيم لم تعد تتناسب والأوضاع المعيشية الجديدة ، المؤسسات التي كانت مسؤولة عن هذه القيم . فهي لا تريد أن تتغير الاوضاع الإجتماعية إذا أن

تغييرها يؤدي إلى تقويض هذه المؤسسات وإنشاء اخرى تتجانس مع الأوضاع المستجدة . فمؤسسة العائلة ، والمؤسسات الدينية ، والمؤسسات الاقتصادية كلها تتضافر وتتساند للوقوف سداً منيعاً أمام أي تغيير قد يحصل .

ومنذ اليوم الذي تولد فيه المرأة يبدأ تدريبها وتهيئتها لدورها التقليدي المحدّد وتلعب مؤسستا العائلة والمدرسة دوراً أساسياً في ترسيخ هذا المبدأ . ففي البيت تباشر الأم بتقسيم الأدوار ما بين الصبي والفتاة وتهيئتهما للعب هذه الأدوار بدقة حين يكبرا ، فتُعطى مثلاً اللعبة المصنوعة من الجفصين للطفلة سنة بعد أخرى كي تتمرس على دور الأم وتُمنع هذه اللعبة بالذات عن الصبي ويُعنف إن هو جرّ عربة اللعبة بقولهم : إنك صبي . وتتراكم الألعاب وكلها تقع تحت تقسيم ما هو للصبي يختلف عمّا هو للصبية : أدوات المطبخ والطبخ ، والتمسيح والفرن والمكواة تُعطى للأخيرة ، والألعاب التي تتطلب جهداً فكرياً ومهارة يدوية أو الألعاب الخشنة ، والعنيفة أحياناً ، للصبي . وتربي الأم طفلها على قيم معينة وطفلتها على قيم أخرى : فالفتاة يجب أن تكون مرتبة وأن تساعد أمها في البيت ، ولا يجب أن تعترض إن كان الصبي لا يقدم مثل هذه المساعدة . وإن لم تدخل الفتاة المدرسة فهذه هي كل الثقافة التي تحصل عليها ، وإن كانت محظوظة وانخرطت في الدراسة فالحالة في مؤسسة المدرسة ليست أفضل من المؤسسة الشقيقة : العائلة . فالقيم التي تهيمن في البيت تتكرر وتُرسخ في المدرسة التي غالباً ما تكون مدرسة غير مختلطة : مدارس للفتيات وأخرى للصبيان ، أي تحريم المخالطة ما بين الصبي والفتاة بعد عمر معين . وتُتابع عملية غسل الدماغ من خلال الكتب المدرسية ، فمثلاً يقرأ الطفل :

البابا يذهب إلى العمل
الماما تبقى في البيت

حسن يلعب بالكرة
ريم تلعب باللعبة

حسن يحب أن يساعد أباه في عمله
ريم ترتب الطاولة مع أمها (٢)

ومن خلال البرامج فساعات تطريز وخياطة للبنات لا تُعرض للصبي ، وكذلك من خلال الانتقادات اللاذعة التي غالباً ما توجهها المعلمات ،وتكرس التفرقة في الأدوار : زياد لمَ تبكي ؟ أنت صبي . يا للعيب . أما إذا بكت الفتاة فيقال لها : يا حبيبتي ، أرني ما حدث ، وتهدهدها حتى تسكت . واللائحة التي تضم مثل هذه الامثلة طويلة .

وكل هذه النماذج المسلكية تطبع ذهنية الطفل والطفلة بشكل يصبح معه من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل تغييرها عند الكبر .

والموضوع المطروح حالياً في الوطن العربي هو :

هل نحن بصدد تنشئة جيل من الفتيات والفتيان العاجزين عن مواجهة التحديات الجديدة لأننا

---

(٢) للمزيد من الامثلة ، راجع : الهام كلاب ،**صورة المرأة في الكتب المدرسية في لبنان**(بيروت : كلية بيروت الجامعية ، سيصدر) .

المصدر نفسه ، « صورة المرأة في الكتب المدرسية اللبنانية ، »**الرائدة** ،العدد ٤ ، ايار (مايو) ١٩٧٨ ، ص ٦ ـ ٨ .

نمرنّهم على أدوار أصبحت بالية ، ونضعهم في قوالب لا يستطيعون الإفلات منها ؟

ومن الواضح أن دور المرأة في الغرب تغيرّ بفضل العوامل الاقتصادية ، بالرغم من أن دور المرأة في الغرب في القرون الوسطى لم يكن بأفضل منه في الشرق . غير أن الثورة الصناعية قلبت مفاهيم الانتاج برمتها وأصبحت العائلة كوحدة إقتصادية عاملة عاجزة عن منافسة الآلات التقنية الأوتوماتيكية فاضطرت النساء إلى الخروج من البيت حين أصبح العمل في البيت غير مُجدٍ ، وحين اضطر المجتمع للإستعانة بيد المرأة العاملة للزيادة في الانتاج وبالتالي زيادة الأرباح .

وخروج المرأة من البيت إلى المجتمع كانت له نتائج بالغة الأهمية :

١) المجتمع الصناعي الجديد دفع المرأة نحو التعلّم :

فهذا الوضع الجديد عنى أن المرأة الأمية لا تستطيع أن ترتقي مادياً . فالأمية لم تكن تشكل بالنسبة للمرأة مشكلة يوم كانت تساعد زوجها في الحراثة والزراعة وتقوم بمهام البيت وتربية الأطفال . أما اليوم فمجالات العمل المغرية مفتوحة لغير الأميين، والأمي أو الأميّة بالكاد يستطيعان العيش على الأجر الزهيد الذي يتلقيانه من جراء عملهما ، لذلك اندفع الجميع نحو التعلّم وكرُست ديمقراطية التعليم فاستفادت منها المرأة أيضاً .

٢)إعادة النظر في مهام العائلة :

اضطر المجتمع الجديد بشكل أو بآخر إلى التصدي لهذا التغيير الذي بدأ يؤثر في الأدوار التي يلعبها أفراد العائلة . ففي السابق كانت الأم تعلّم أولادها وتلقنهم ما تعرفه ، ثم ينتقل الصبي بعد السابعة أو الثامنة ، إلى تعلم صنعة أبيه وتبقى البنت في البيت تساعد امها الى ان يحين زواجها . أما اليوم ، فهذا النوع من التربية قد أصبح غير كافٍ لمواجهة وإدارة المهام الاقتصادية المعقدة ، فأنشئت المدارس لإعطاء الأطفال التربية اللازمة وتهيئتهم للمستقبل ، ففتحت الجامعات للجميع بعد أن كانت النخبة فقط تحلم بولوج عالم العلم والمعرفة .

٣) تحرر المرأة الاقتصادي :

إن دور المرأة التقليدي في تربية الأطفال والإهتمام بالبيت هو من الأعمال التي لا يقابلها أجر مادي ، أي أن المرأة تضحي بوقتها لأنها ربُيت أن تكون في خدمة الرجل الذي يعولها . ولكن تعلّم النساء من جهة وإرسال الأولاد إلى المدارس من جهة أخرى ، أعطى المرأة وللمرة الأولى الفراغ الكافي الذي تستطيع ان تستغّله حسبما تـشاء ، فخرج العديد من النساء للعمل وبدأن الحصول على أجر لقاء عملهن ، وتحررن بعض الشيء من سيطرة الرجل المادية .

٤) بعض المساواة ما بين الرجل والمرأة :

وبما أن الثورة الصناعية تعتمد على التقنية والمعرفة لا على قوة الجسـد فلم تُعد هذه الأخيرة ميزة يتفوق بها الرجل على المرأة ، وأصبحت مجالات العمل مفتوحة للرجال والنساء على السواء إلا في بعض الحقول القليلة كالعمل في المناجم مثلاً .

٥) التحديات الناشئة :

هذه الحرية الجديدة التي اكتسبتها المرأة لها نتائج سيكولوجية وسوسيولوجية لم يُسبر غورها حتى

الآن ، ولم يجرؤ المجتمع الغربي على توضيح التغييرات الجذرية التي حصلت والتي ستنتج عن هذا النمط الجديد في العلاقات .

أسئلة كثيرة تراودنا ، منها : هل لا تزال العائلة اليوم تلعب دوراً إجتماعياً أو إقتصادياً مهماً ؟ وما هو هذا الدور ؟ هل نحن بحاجة لمؤسسة العائلة التقليدية ، وهل الظروف الجديدة تعني حتمية تلاشي هذه المؤسسة ؟ ما هو مصير الأطفال ؟ هل الحضانات هي الجواب ؟ وأي نوع من الحضانات ، الحضانات التي نعرفها أم أخرى تتناسب مع الأوضاع المستجدّة؟ وما هي نتائج تحرر المرأة ؟ هل تتابع دورها التقليدي وتوفق ما بينه وبين العمل خارج البيت ؟

كل هذه الأسئلة تظل دون حلول ملموسة وموضوعية ، فالمجتمع الغربي لا يزال في حالة من القلق التي تعبرّ عن اضطراب في التفكير وخوفٍ من المستقبل ، ومن كل ما هو جديد ومجهول .

وبالرغم من أن الموضوع المطروح هو حول دور المرأة في الوطن العربي فلقد تطرقت إلى بعض ما يحصل في الغرب لسببين هامين :

أولهما : أن كل مقارنة ما بين نظرتين أو أكثر مفيدة جداً لفهم وضعنا ومشاكلنا بطريقة أفضل ، أعمق وأشمل .

وثانيهما : وطننا العربي ما زال آخذاً بتقليد الغرب ، كما أنه في تفاعل دائم معه ، والثورة الصناعية بكل ما تعنيه على جميع الأصعدة ستعمّ وطننا آجلاً أو عاجلاً ، وعلينا تقع المسؤولية في استشفاف المستقبل والاختيار ما بين الحلول ، وليس ان نتقبل الحلول المفروضة علينا فرضاً بطريقة عشوائية . ولدور المرأة أهمية خاصة في هذا المجال ، فإن هي لم تستفد من الوضع المتغيّر لتحسين حالها ، والمطالبة باحترامها كشخص له استقلاليته وقائم بذاته لا بغيره ، ستحصل التغييرات على حسابها .

أعود الآن إلى وضع المرأة في الوطن العربي ومناقشته من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

١ ـ وضع المرأة الإجتماعي

أ ـ وضع المرأة التعليمي

بدأت نسبة الأميّات تتراجع في السنوات الأخيرة بعد أن رسمت بعضُ أقطار الوطن العربي سياسة للتعليم الإجباري ، أقلّه على المستوى الابتدائي . ففي العراق وسوريا مثلاً ، التعليم إلزامي في المرحلة الابتدائية ، وفي لبنان نسبة الأميات متدنية بالرغم من عدم وجود قوانين في هذا الصدد ، وبالرغم من رداءة مستوى المدارس الحكومية عندنا ، وهي مدارس مجانية يستطيع الشعب أن يؤمها بكافة فئاته وطبقاته .

وإن كانت نسبة الأميات قد انخفضت في الآونة الأخيرة ، إلا أن مشكلة متابعة المرأة دراستها لا تزال عالقة ، وتبرز هذه المعضلة بشكل عنيف وصارخ حين تقررّ المرأة متابعة دراستها الجامعية ، ففي هذه الحال تقف الغالبية في وجه هذه الدراسة وتعتبرها غير ضرورية للمرأة لعدة اسباب ، منها :

أولاً ، إن النساء ينتهين باكراً بالزواج وهذا النوع من الدراسات هامشي بالنسبة لدورها الأساسي في البيت علماً بأن هذا الدور يُعطى الأولوية .

ثانياً ، النساء اللواتي يحصلن على درجة عالية من الثقافة يبتعد عنهن الرجال لخوفهن من سلطتهن وتحررهن .

ثالثاً ، تُزجر النساء اللواتي يظهرن اهتماماً في العلوم كعلم الفيزياء والحساب والهندسة الخ ، وتنفّذ الجامعة رأي المجتمع ، فلم ترحب بقبول النساء حتى وقت قريب في كليات ومعاهد الهندسة والفيزياء[٣] .

رابعاً ، تعتبر هذه الفئة ان المرأة في طبيعتها غير مؤهلة للدراسات العليا ، فهي أصلاً متقلبة وعاطفية وغير موضوعية ولا تستطيع أن تنمي عقلها بشكل يتساوى مع عقل الرجل .

وكل هذه التفسيرات تعود إلى اعتبار القيم التقليدية قيماً ثابتة لا تتغير ، موجودة منذ البدء وتبقى حتى النهاية .

ب ـ وضع المرأة الشخصي والقانوني

وضع المرأة على الصعيد الشخصي في حالة مزرية ومهينة للغاية ، فوضعها كالطفل وتُمارس عليها الوصاية منذ ولادتها وحتى وفاتها ، فلا هي حرة التصرف بنفسها ولا بجسدها . والرجل يرفض أن يرفع وصايته عنها يسانده في ذلك القانون ، العرف الإجتماعي واجتهادات رجال الدين المتأثرة بوضع المجتمع الأبوي .

وبما أن المرأة كانت حتى وقت قريب لا تعمل خارج البيت فلقد أخذت بكارتها مقاييس ضخمة لدرجة اصبحت فيها قيمة المرأة تكمن في بكارتها وحسب ، وليس أدل على ذلك من جرائم الشرف التي نطالعها يومياً في صفحات الجرائد غسلاً للعار ، وكأن شرف العائلة بل العشيرة أجمع متعلق ببكارة فتاة .

وفي لبنان حيث تكثر الملل الدينية تواجه المرأة مشكلة وضعها القانوني ، فكل امرأة لها وضعها الخاص العائد إلى طائفتها ، فالمرأة المسلمة تقع تحت سلطة المحاكم الشرعية الاسلامية من سنية وشيعية ، الخ ... والمرأة المسيحية تقع تحت سلطة المحاكم الشرعية المسيحية من موارنة وروم أرثوذوكس وكاثوليك وبروتستانت الخ .

إلا أن عاملاً واحداً يجمع ما بين كل هذه الجهات فيما يختص بالأحوال الشخصية ، وهو وضع القوانين بما يتناسب ويشددّ على المجتمع الأبوي . لنأخذ كمثل حضانة الأطفال فيما إذا حصل طلاق ، ففي الملل كلها يعود الأطفال إلى الأب ويُعتبر هذا حقه الطبيعي ، ويؤخذ الأطفال من الأم بعد سنة معينة تختلف باختلاف الملل . وحتى الآن لم يظهر قانون واحد بنص صريح يقول ان الاطفال مهما كانت أسباب الطلاق يجب أن يبقوا مع الأم .

---

(٣) وعلى سبيل المثال :

الفتاة الأولى التي تخرجت من الجامعة الأميركية في **الهندسة** كان عام ١٩٧١ (وكلية الهندسة أفتتحت في الجامعة عام ١٩٥١)

والفتاة الأولى التي حصلت على شهادة ليسانس بالزراعة من الجامعة ذاتها كان عام ١٩٦٦ (وكلية الزراعة افتتحت عام ١٩٥٢)

راجع سجلات الجامعة الاميركية في بيروت .

ثم هنالك إشكالات الطلاق التي يمارسها القانون في الاقطار العربية أجمع وحيث تُتاح للرجل فرص الطلاق أكثر مما تتاح للمرأة . فالأسباب التي على أساسها يستطيع الرجل الطلاق ليست الأسباب ذاتها التي تستطيع أن توردها المرأة .

وفي كل القوانين نرى هذه النزعة إلى النظر إلى المرأة على أنها دون الرجل ، ويتضامن رجال الدين مع المجتمع وقوانينه ، سواء إذا تعلق الأمر بزواجها(مثلاً إذا حبلت فتاة من رجل ولا تريد أن تتزوجه يسارع رجال الدين إلى حملها على الزواج خوفاً من الفضيحة) . أوكان يتعلق بحياتها الخاصة ضمن الزواج (عليها طاعة الرجل) ، أو فيما يتعلق بطلاقها وحتى مسيرتها بعد الطلاق .

وإذا كانت القوانين التي تنظم الحياة المجتمعية في أشكالها المختلفة غير إلهية ، فلقد حان الوقت لتغييرها بما يتلاءم والمعطيات الجديدة .

٢ ـ وضع المرأة العربية الإقتصادي

أما على الصعيد الإقتصادي ، فلقد باشرت المرأة في المشاركة في مسؤولية بناء المجتمع . وتقدمّها هنا ملموس أكثر مما هو في المضمار الإجتماعي . أقول هذا بالرغم من أن المرأة مستغلّة حتى في هذا الحقل . فالنساء العاملات يعطين إجمالاً الأعمال الروتينية والتي مكافأتها المادية هزيلة ، ولقد ساهمت المرأة في هذا الاستغلال إذ أنها بدلاً من تأليف النقابات التي تحميها أخذت تقبل أي عرض يُقدّم اليها حتى ولو كان دون مستوى شهاداتها .

فالمرأة العربية لا تزال تشعر وكأن عملها من الكماليات ، وأن ما تجنيه هو بالاضافة لعمل الرجل الأساسي سواء أكان أباً ، أخاً أو زوجاً ، أو حبيباً . وبكلمات أخرى ، لا تزال تتكل نفسياً وبطريقة لا واعية على الرجل . فالرجل مثلاً يرفض القبول بأي عرض يأتيه ويفضل البقاء عاطلاً عن العمل لفترة حتى يؤمن ما يرضيه . أما بالنسبة للمرأة فإن هي حصلت على عمل ما ، أي عمل ، فالملاحظات التي تسمعها عادة « عظيم ، ما الذي تريدين أكثر من ذلك ؟؟ » ويخالجها هي الشعور ذاته وكأن عملها هو هبة يقدّمها لها المجتمع ولا تستأهلها .

وإن حصلت المرأة على العمل الذي يرضيها فإنها غالباً ما تجد أن المكافأة التي سُتدفع لها أدنى مما كان سيدفع لرجل لو أخذ مكانها وإن كانا في ذات المستوى الثقافي . بل إن هنالك الكثير من المراكز الحساسة التي تُرفض فيها المرأة ويؤخذ الرجل لأنها مراكز قوة ، كإدارة بنك مثلاً .

ولقد استغل المجتمع هذا الوضع وأمعن في استخدام المرأة بدلاً من الرجل ، لأنها اليد العاملة الأرخص ، فأصبحت المرأة تنافس الرجل بدلاً من أن يتساندا لتوفير مستوى اعلى من المعيشة .

٣ ـ وضع المرأة السياسي

لا يزال وضع المرأة السياسي في غاية التخلف اذ أن المرأة لم تبدأ بممارسة حقوقها السياسية ، وقد أعطيت حق الانتخاب منذ أمد قريب مما يجعلها حديثة في هذا الحقل .

وانخراط النساء في الأحزاب قليل ، فالمرأة لا تزال تخاف هذا النوع من الالتزام السياسي ، ثم أن التركيبة الأبوية لا تزال تسيطر على الاحزاب كافة ، أكانت يمينية ، معتدلة أم يسارية .

وهنا أيضاً يمارس المجتمع ضغوطات على المرأة ويمنعها من احتلال المراكز الحساسة ، فمن

النادر تعيين وزيرات أو نائبات أو حتى سفيرات إلى الخارج بالرغم من أن الكثيرات مؤهلات لاحتلال هذه المناصب .

خاتمة

لقد تحدثت عن وضع المرأة العربية مستعرضة مشاكلها وملمحة من خلال انتقادي لوضعها إلى بعض الحلول بالنسبة لدورها في المستقبل وتطلعاتها .

فإن كنا نؤمن بالمساواة ، وبأن كل كائن بشري له الحق في حريته ، في حرية تصرفاته واختياراته ، فإن ما يتبع ذلك بالنسبة للمرأة هو التالي :

أولاً ، وكما قلتُ سابقاً ، القِيَمُ ليست أزلية بل هي نسبية تتغير بتغير الاحوال الإقتصادية والإجتماعية ، إذن ، القيم التقليدية التي كانت تُحددّ شخصية المرأة يجب أن يُعاد النظر فيها .

ثانياً ، على الصعيد العملي ، يعني ذلك ، أنه يتوجب علينا معاملة أطفالنا على قدم مساواة ، فلا تفرقة ما بين الفتى والفتاة في التربية ، وتقديم الفرص ذاتها لكليهما بما يتناسب مع مؤهلاتهما الذاتية لا من قيم خارجة عنهما . فإذا كان الصبي يجب أن يتعلّم الطبخ فلا بأس أن يتعلم ذلك .

ثالثاً ، على الصعيد التعليمي علينا تقديم البرامج ذاتها لكلا الجنسين ، وعلينا التفكير في خلق مناهج جديدة تنمي الشخصية بدلاً من طمسها في قوالب جامدة . فلا نشجع الصبيان على العلوم ، والفتيات على الخياطة وما شاكل . ثم التشديد على المدارس المختلطة التي تعطي الحرية بمخالطة الجنس الآخر دون خوف او وَجَل .

رابعاً ، أما فيما يختص بمجالات العمل فالفرص يجب أن تكون متكافئة للجميع دون استثناء ، والا تضطر المرأة للحصول على أجر دون أجر الرجل .

وإعطاء المرأة فرصة متكافئة في مجالات العمل يعني الكثير . فلكي تستطيع المرأة أن تقوم بهذه المهام بنشاط وجدية على المجتمع أن يحلّ مشكلة حضانة الأطفال ومسؤوليات البيت الكثيرة . وهنا الحلول متوافرة ومختلفة ، ونستطيع مناقشتها .

خامساً ، على المرأة ان تخرج من اتكاليتها وتدخل باب السياسة لأن مراكز القوة تكمن هناك . ورفضها التدخل في الأمور السياسية هو كسياسة النعامة التي تخبىء رأسها في الرمل □

مستقبل المعونات العربية

د . إبراهيم شحاته

المدير العام لصندوق الأوبك .

لم تعد المعونات العربية لدول العالم الثالث تلك الظاهرة المتواضعة التي بدأت في مطلع الستينات كمحاولة من الكويت ، بعد استقلالها مباشرة ، لمساعدة بعض الدول العربية الأخرى ضمن اطار مؤسسيّ لتمويل مشروعات إنمائية في تلك الدول . فقد جاوزت الظاهرة في حجمها الكميّ ، وتنويعاتها المالية ، وأبعادها الجغرافية ، وآثارها السياسية ، كل التوقعات التي صاحبت بدايتها . وأصبحت هذه المعونات الآن عاملاً مهما في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وجانباً ذا أثر في الدور المالي ، بل والسياسي ، الذي تلعبه الأقطار العربية في عالم اليوم .

وليس من المقبول أن تستمر ظاهرة بهذه الخطورة بعد حوالي عقدين من بدايتها ، دون النظر في مستقبلها ، ضمن إطار فكري ، يستهدف البحث عن تحقيق أكبر عائد إقتصادي وسياسي من ورائها للأقطار العربية التي تقدمها ، وبما يضمن في النهاية أن تصبح أداة فعّالة في تحقيق مصالح الدول النامية عامة . وتبدو أهمية هذا الاطار الفكري ، في أنه يرمي إلى أن يتم تحقيق الهدف الأبعد والأعم ، (مصالح العالم الثالث)عن طريق تحقيق المصالح الذاتية للدول العاطية ، ليس فقط كمقابل معقول لما تقدمه هذه الدول من تضحية ، وإنما أيضاً كضمانة أساسية لاستمرار الظاهرة نفسها .

مميزات المعونات العربية

تتميز المعونات العربية بسمات أساسية يحسن إيضاحها منذ البداية :

(أ) فالمعونات العربية تشكل الآن مبالغ هائلة ، خاصة إذا ما قورنت بالناتج القومي ، أو حتى بالثروة القومية للدول العاطية . ففي حين تبلغ المعونات الرسمية التي تقدمها الولايات المتحدة ، أغنى دول العالم حوالي ٠,٢٢٪ سنوياً من ناتجها القومي الاجمالي، نجد أن هذه النسبة تجاوزت ١٠٪ في حالة بعض دول الخليج العربي . وفي حين عجزت الدول الغربية في مجموعها عن تحقيق المعدل الذي وضعته الامم المتحدة منذ نيّف وعشر سنوات لتدفق الأموال الرسمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية (١٪ سنوياً من الناتج القومي الاجمالي، يقدم ٧٠٪ منها في شكل ما يسمى «بمساعدات التنمية الرسمية» أي التدفقات المالية الرسمية التي تتضمن عنصر إعانة لا يقل عن ٢٥٪) ، نجد أن جميع الأقطار العربية العاطية تقريباً قد جاوزت هذا المعدل في السنوات الأخيرة ، بل إن أربعة منها قدمت أضعافاً

(الجدول رقم ١)
نسبة المعونات التي تقدمها الأقطار العربية الى ناتجها القومي الاجمالي ١٩٧٣ - ١٩٧٦ (في المائة)

أ - الارتباطات

القطر	١٩٧٣			١٩٧٤			١٩٧٥			١٩٧٦		
	ت	غ	م	ت	غ	م	ت	غ	م	ت	غ	م
الامارات المتحدة	٥,١٩	٤,٥٢	٩,٧١	٩,٦١	٤,٣١	١٤,٠٧	١٣,٧٢	٢,٩١	١٦,٦٣	١١,٣٦	٤,٩٢	١٦,٢٨
الجزائر	٠,٤٣	٠,٠٥	٠,٤٩	٠,٦٥	٠,٠٧	٠,٧٢	٠,٥٣	٠,١٦	٠,٦٩	٠,٥٤	٠,٠٢	٠,٥٦
الجماهيرية الليبية	١٢,٣٩	٤,٤٨	١٦,٨٧	٢,٤٠	١,٥٣	٣,٩٣	٣,١٦	٢,٩١	٦,٠٨	٠,٨٦	٠,٦٠	١,٤٦
العراق	٢,٦٣	—	٢,٦٣	٥,١٧	٠,٧٥	٥,٩١	٣,٠٧	٠,٢٦	٣,٣٣	٠,٥٣	٠,٠٣	٠,٥٦
العربية السعودية	٧,٠٩	١,٤٣	٨,٥٢	٦,٠٤	١٠,٦٢	١٦,٦٦	٨,٩٠	٦,٥٣	١٥,٤٣	٦,٦٩	٣,١٥	٩,٨٥
قطر	١٦,٠٥	٣,٣٨	١٩,٤٣	١٢,٧٠	٢,٢١	١٤,٩١	١٧,١٤	٥,٧٧	٢٢,٩١	٨,٠٧	١٤,٥٥	٢٢,٦٢
الكويت	٧,٨١	٧,٢٦	١٥,٠٨	٩,٥٢	١٠,٢٢	١٩,٧٣	٧,٨١	١٢,٩٠	٢٠,٧٢	٤,١٣	١٢,٦٩	١٦,٨٢

ب - المدفوعات الفعلية

القطر	١٩٧٣			١٩٧٤			١٩٧٥			١٩٧٦		
	ت	غ	م	ت	غ	م	ت	غ	م	ت	غ	م
الامارات المتحدة	٣,٦٦	٠,١٠	٣,٧٦	٦,٨٣	٣,١٦	٩,٩٩	١٢,٠١	٣,٤٨	١٥,٤٩	١٠,٢٠	٢,٠١	١٢,٢٢
الجزائـــر	٠,٣١	٠,٠٥	٠,٣٦	٠,٤٣	٠,٠١	٠,٤٣	٠,٣٠	٠,٠١	٠,٣٠	٠,٤١	٠,٠٧	٠,٤٨
الجماهيرية الليبية	٣,٣٨	٣,٠٣	٦,٤١	١,٢٣	٠,٥٩	١,٨٣	١,٧٣	١,٢٦	٢,٩٩	٠,٨٨	٠,٨٢	١,٧١
العـــراق	٠,٢١	—	٠,٢١	٣,٩٥	٠,١٧	٤,١٢	١,٧٨	٠,٤٠	٢,١٨	٠,٥٣	٠,٠٤	٠,٥٧
العربية السعودية	٣,٨٤	٠,٣٧	٤,٢١	٤,٦٥	٥,٨٦	١٠,٥١	٦,٢٢	٥,٤٢	١١,٦٥	٥,٧٢	٣,٣٧	٩,٠٤
قطـــر	١٥,٦٤	—	١٥,٦٤	١١,٠٢	١,٦٥	١٢,٦٧	١٣,٧٠	٣,١٨	١٦,٨٨	١٠,٣٠	٨,٥٢	١٨,٨١
الكويـــت	٦,١٤	٣,٤٩	٩,٦٢	٥,٧٤	٦,٨٠	١٢,٥٢	٦,١٠	٨,٠٥	١٤,١٥	٣,٨٣	٨,٠٢	١١,٨٥

ت = تدفقات تساهلية ميسرة الشروط (نسبة عنصر الاعانة فيها تجاوز ٢٥٪) .
غ = تدفقات غير تساهلية . م = مجموع التدفقات (ت+غ) .

المصدر :

United Nations Conference on Trade and Development, **Financial Solidarity for Development Efforts and Institutions of the Members of OPEC 1973 - 1976 Review,** TD / B / C.7 /13 (New York: U.N., 1979).

ويلاحظ أن هذا المصدر يختلف عن مصدر البيانات الواردة في الجدول رقم ٢ وهو تقرير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الذي استخدم كأساس موحد للمقارنة الواردة في الجدول رقم ٢ والتى تشمل الدول الصناعية أيضاً .

مضاعفة له، كما يتبين من الجدول رقم (١) . ونتيجة لذلك احتلت الأقطار العربية العاطية منذ عام ١٩٧٤ المكانة العليا في قائمة الدول العاطية في العالم قاطبة ، بالنظر إلى نسبة ما تعطيه لناتجها القومي الاجمالي (الجدول رقم ٢) . بل وأصبح بعضها يحتل مكانة عالية جداً ، إذا اعتبرنا المبالغ المقدمة على أساس مجموعها المطلق وليس فقط على الأساس النسبي (الجدول رقم ٣) . فالمملكة العربية السعودية قدمت في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ مبالغ لم تفقها إلا المبالغ التي قدمتها الولايات المتحدة . والكويت أعطت في سنة ١٩٧٧ ، أكثر مما أعطته اليابان أو المانيا ، وهكذا . هذا رغم الفارق الهائل في حجم وطبيعة الدخل القومي لكل من هذه الدول . ويكفي لوجه المقارنة أن نلاحظ أن الناتج القومي

(الجدول رقم ٢)

قائمة الدول العشر ذات أعلى معدل للمعونات الميسرة الشروط والمدفوعة فعلا منسوبة الى الناتج القومي الاجمالي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨

١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨*	
الدولة	المعدل٪	الدولة	المعدل٪	الدولة	المعدل٪	الدولة	المعدل٪	الدولة	المعدل٪
١) قطر	٩,٢٦	١)قطر	١٥,٦٢	١) الامارات	١١,٠٢	١) الامارات	١٠,٦	١) الامارات	٥,٣٧
٢) الامارات	٧,٥٧	٢)الامارات	١٤,١٢	٢) قطر	٧,٩٥	٢) الكويت	١٠,٠٨	٢) الكويت	٤,٥٣
٣) الكويت	٥,٧١	٣) الكويت	٨,١١	٣) السعودية	٥,٧٣	٣) قطر	٧,٨٣	٣) قطر	٣,٤٨
٤) السعودية	٤,٤٦	٤) السعودية	٥,٤	٤) الكويت	٤,٣٥	٤) السعودية	٤,٣٠	٤) السعودية	٢,٣١
٥) العراق	٣,٩٨	٥) جماهيرية ليبية	٢,٣١	٥) العراق	١,٤٤	٥) السويد	٠,٩٩	٥) السويد	٠,٩٠
								٥م) النرويج	٠,٩٠
٦) جماهيرية ليبية	١,٢٣	٦) العراق	١,٦٥	٦) ايران	١,١٣	٦) هولندا	٠,٨٥	٦) هولندا	٠,٨٢
٧) ايران	٠,٨٨	٧) ايران	١,١٣	٧) السويد	٠,٨٢	٧) النرويج	٠,٨٣	٧) جماهيرية ليبية	٠,٧٧
				٧م) هولندا	٠,٨٢				
٨) السويد	٠,٧٢	٨) السويد	٠,٨٢	٨) النرويج	٠,٧٠	٨) جماهيرية ليبية	٠,٦٢	٨) الدانمارك	٠,٧٥
٩) هولندا	٠,٦٣	٩) هولندا	٠,٧٥	٩) جماهيرية ليبية	٠,٦٣	٩) الدانمارك	٠,٦٠	٩) فرنسا	٠,٥٧
						٩م) فرنسا	٠,٦٠		
١٠) فرنسا	٠,٥٩	١٠) النرويج	٠,٦٦	١٠) فرنسا	٠,٦٢	١٠) كندا	٠,٥٠	١٠) كندا	٠,٥٢
								١٠ م) بلجيكا	٠,٥٢

* المعلومات عن سنة ١٩٧٨ هي معلومات أولية لم يتم التحقق منها بصفة نهائية .

المصدر :

Organization for Economic Cooperation and Development, **Development Cooperation 1975** (Paris: OECD, 1975).

Idem, **Development Cooperation 1976** (Paris: OECD, 1976).

Idim, **Development Cooperation 1977** (Paris: OECD, 1977).

Idem, **Development Cooperation 1978** (Paris: OECD, 1978).

Idem, **Development Cooperation 1979** (Paris: OECD, 1979).

(الجدول رقم ٣)

قائمة الدول العشر التي تقدم أكبر قدر من المعونات للدول النامية (بالمليون دولار أميركي للمبالغ الصافية المدفوعة فعلا) ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨

١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨ *	
الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ	الدولة	المبلغ
١) الولايات المتحدة	٣٤٣٧	١) الولايات المتحدة	٤٠٠٧	١) الولايات المتحدة	٤٣٣٤	١) الولايات المتحدة	٤١٥٩	١) الولايات المتحدة	٤٨٥٧
٢)فرنسا	١٦١٦	٢)فرنسا	٢٠٩٣	٢) السعودية	٢٤٠٧	٢)السعودية	٢٤٠١	٢) فرنسا	٢٦٨٩
٣) المانيا	١٤٣٣	٣) السعودية	١٩٩٧	٣)فرنسا	٢١٤٦	٣) فرنسا	٢٢٦٧	٣) اليابان	٢٢١٥
٤) اليابان	١١٢٦	٤) المانيا	١٦٨٩	٤) المانيا	١٣٨٤	٤) الكويت	١٤٤٢	٤) المانيا	١٩٨٤
٥) السعودية	١٠٢٩	٥) اليابان	١١٤٨	٥) اليابان	١١٠٥	٥) اليابان	١٤٢٤	٥) السعودية	١٤٥٤
٦) المملكة المتحدة	٧١٧	٦) الامارات	١٠٤٦	٦) الامارات	١٠٦٠	٦) المانيا	١٣٨٦	٦) المملكة المتحدة	١٢٢٦
٧) كندا	٧١٢	٧) الكويت	٩٧٥	٧) كندا	٨٨٦	٧) الامارات	١٢٢٩	٧) هولندا	١٠٧٢
٨) الكويت	٦٢٢	٨) كندا	٨٨٠	٨) المملكة المتحدة	٨٣٥	٨) كندا	٩٩٢	٨) كندا	١٠٥٣
٩) الاتحاد السوفياتي	٦٠٠	٩) المملكة المتحدة	٨٦٣	٩) هولندا	٧٢٠	٩) المملكة المتحدة	٩١٤	٩) الكويت	٨٥٥
١٠) الامارات	٥١١	١٠) هولندا	٦٠٤	١٠) الكويت	٦١٤	١٠) هولندا	٩٠٠	١٠) السويد	٧٨٣

* المعلومات لسنة ١٩٧٨ هي معلومات أولية لم يتم التحقق منها بصفة نهائية .

المصدر : Ibid.

الاجمالي لليابان وحدها مثلا (٦٤٢ بليون دولار في سنة ١٩٧٧) يعادل ستة أضعاف الناتج القومي للسعودية والكويت والامارات وقطر وليبيا والعراق مجتمعين (١٠٩ بليون دولار في السنة ذاتها) . أما الناتج القومي للولايات المتحدة فقد جاوز ١٧ ضعفاً الناتج القومي الاجمالي للأقطار العربية المذكورة كلها .

(ب) والمعونات العربية تختلف في نواح كثيرة ، عن المعونات التي تقدمها الدول الصناعية ، باعتبار أن الأولى نُتَدَم من دول تعاني هي نفسها من التخلف الاقتصادي ، وتستمد قدرتها على العطاء من ظرف وقتي ، وليس من ثراء حقيقي ، ينجم عن طاقة انتاجية كبيرة ومتجددة . وعلى ذلك فالمعونات العربية تمثل تضحية أكبر بالنسبة لمن يقدمها ، عن التضحية التي تتمثل فيما تقدمه الدول الصناعية من معونات . فمن ناحية تقتطع المعونات من دخل هو في حقيقته بديل نقدي لثروة طبيعية ناضبة ، وليس مورداً متجدداً مع السنين . ومن ناحية أخرى فإن الدول العاطية عندما تبحث هي نفسها عن تمويل خارجي على أسس تجارية ، سواء في الوقت الحاضر ـ كما هو حال الجزائر مثلا ـ أو في المستقبل ، كما يتوقع لأقطار عربية أخرى ، فانها تدفع كلفة لهذا التمويل تجاوز ما تدفعه الدول الصناعية عند اقتراضها الخارجي ، باعتبار أن الأخيرة أكثر ملاءة في الواقع . وفي جميع الأحوال فإن المعونات العربية لا تقدم ، إلا فيما ندر ، تشجيعاً للصادرات من الدول التي تعطيها ، بل هي تستخدم في الأغلب لتمويل مشتريات من دول ثالثة ، هي في العادة الدول المتقدمة ، أي أن هذه المعونات تمثل تدويراً مضاعفاً للاموال بنقلها أول مرة للدول الصناعية التي تقبض مقابل ما تصدره للدول النامية المستفيدة من بضائع أو خدمات ، ثم بالانتقال العيني لهذه البضائع والخدمات للدول المتلقية للمعونات . وعلى ذلك يمكن القول بأن المعونات العربية تفيد على وجه اليقين الدول المتقدمة ، بقدر ما تخلقه من فرص للعمالة والتصدير أمام هذه الدول ، كما أنها قد تفيد الدول النامية الاخرى ، بقدر ما تستفيد به هذه الدول بالفعل مما تتلقاه من خدمات وبضائع . وليس للدول العربية اختيار كبير في هذه المسألة ، ما دامت هي نفسها تفتقر إلى القدرة الانتاجية ، وتعجز عن تقديم المساعدة العينية للدول النامية الاخرى في شكل بضائع وخدمات من إنتاجها . ولهذا السبب أيضاً فان المعونات العربية تمثل تضحية أو عبئاً إقتصادياً اكبر مما تتحمله الدول المتقدمة عند تقديم المعونات ، لتستخدم في الواقع في تمويل صادرات من هذه الدول ، وتعتبر بالتالي جزءاً من الهيكل الانتاجي للدول العاطية نفسها ، وعاملاً مساعداً على تنشيط حركة التصدير منها .

(ج) ورغم التنوع الكبير في أشكال المعونات العربية منذ عام ١٩٧٤ ، فقد تميزت اعتباراً من ذلك الوقت ، ببروز جانب الدعم العام للميزانيات وموازين المدفوعات في المساعدات المقدمة ، حيث شكّل هذا الجانب ثلثي المبالغ المدنوعة في عام ١٩٧٥ ، وحوالي ٤٠٪ من المبالغ المدفوعة في العام التالي ، في حين كانت نسبة ما قدمته الدول الغربية مثلاً من هذا النوع من المساعدات في اجمالي ما قدمته في الفترة نفسها حوالي ١١٪ سنوياً . ولم يكن هذا بالضرورة تفضيلاً من جانب الأقطار العربية العاطية لهذا الشكل من أشكال المساعدة ، بقدر ما كان استجابة للطلبات العاجلة والمتكررة من جانب الدول المستفيدة ، لدعم سريع لا يتوقف تحقيقه على تنفيذ مشروعات يحتاج تنفيذها حتماً لكثير من الوقت . وعلى ذلك كان جزء مهم من المساعدات العربية ، ولا يزال ، يوفر للدول المستفيدة قدراً كبيراً من حرية الاختيار في أوجه استخدام الاموال الى جانب ما يوفره لها من حرية الاختيار في الاستيراد من أنسب المصادر .

(د) كذلك تميزت المعونات العربية في السنوات الاخيرة بتنوع واضح في المجال الجغرافي للدول

المستفيدة ، حتى أنها تغطي الآن حوالي ٧٥ دولة ، بعد أن كانت مقصورة قبل عام ١٩٧٤ على بعض الأقطار العربية . وأكثر من ذلك ،فقد وصلت معونات مباشرة إلى دول لا تربطها بالأقطار العربية العاطية أية مصالح مباشرة اقتصادية أو سياسية ، مثل دول الجزر المنتشرة في المحيط الهادي ، أو في البحر الكاريبي. وهنا أيضاً يختلف الوضع كثيراً عن صورة المعونات المقدمة من الدول العاطية الأخرى ، والتي تقتصر في العادة على الدول التي تربطها بمصدر المعونة مصالح واضحة ذات طابع اقتصادي ، (أسواق للمنتجات أو مصادر للمواد الأولية) أو ذات طابع سياسي (الحفاظ على نفوذ سابق أو محاولة اكتساب نفوذ جديد ضمن ارتباطات سياسية محددة ، أو على الأقل الحيلولة دون خضوع الدول المعانة لنفوذ جهات معادية) .

(هـ) وتتميز المعونات العربية أيضاً بأن جزءاً كبيراً منها يتم ايصاله الى الدول المستفيدة عن طريق مؤسسات ليس للأقطار العربية العاطية دور كبير في إدارتها ، مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . فالمبالغ التي قدمتها الأقطار العربية في شكل قروض إلى هذه المؤسسات ، تعتبر بمجرد اقتراضها ، ملكاً للمؤسسات المقترضة ، ويتم التصرف فيها بعد ذلك بقرارات من المسؤولين عن إدارة هذه المؤسسات ، حيث لا تملك الأقطار العربية تصويتاً مؤثراً في مجالس الادارة ، أو دوراً بارزاً في أجهزة الادارة . وكثيراً ما جاوزت هذه المبالغ في حجمها ما قدمته الأقطار العربية العاطية نفسها لمؤسسات تملكها بالكامل ، أو تسيطر عليها بالفعل [١] . وإذا كان هذا الوضع يجد تبريراً بالنسبة للمبالغ التي تقدم في شكل قروض للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي كثيراً ما تعتبر ، من وجهة نظر الدول العاطية ، بمثابة استثمار مضمون لأموالها السائلة ، فإن التبرير يصبح أصعب بالنسبة لما يقدم كمساهمات ليس لها عائد مالي ، مثل الاسهام في موارد مؤسسة التنمية الدولية ، أو صندوق التنمية الافريقي ، الخ . اللهم إلا بالاستناد إلى أن الاسهام في موارد هذه المؤسسات ، يعطي للدول المساهمة ، نفوذاً فيها وإن لم يتمثل هذا النفوذ في حجم التصويت في المجالس الحاكمة . وهناك على أي حال تطور في هذا الاتجاه يظهر في مشاركة الأقطار العربية العاطية بمساهمات كبيرة في مؤسسات دولية عالمية أو إقليمية ، لها فيها دور رئيسي ، إن لم يكن الدور الرئيسي ، مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (١٩٧٥) ، وصندوق الأوبك (١٩٧٦) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (١٩٧٦) .

(و) غير أن من أهم ما يميّز المعونات العربية ، وما يبرر كتابة هذه المقالة أصلاً ، هو أنها قد خضعت منذ عام ١٩٧٤ لتغيرّ جذري في فلسفتها ، وآثارها ، بطريقة تكاد تكون مفاجئة ، لم يسبقها ، أو يعقبها ، بحث متأنّ لأبعاد هذا التغير وآثاره . وقد بدأ هذا التطور إستجابة لتغير في الأوضاع العالمية ، ولضغوط متعددة من خارج العالم العربي ، أي أنه لم يكن نتيجة تطور طبيعي لحركة المعونات العربية ، كما بدأت أول مرة ، أو نتيجة تخطيط مرسوم لما ينبغي أن تتجه اليه هذه الحركة في المستقبل . وإنما يكاد أن يكون هذا التغير قد اكتشف اكتشافاً بأبعاده الكبيرة ، بعد أن حدث بالفعل .

وكما بدأت المعونات العربية في إطار مؤسسي بإنشاء الصندوق الكويتي في سنة ١٩٦١، فقد بدأ

---

(١) يلاحظ مع ذلك أنه نظراً لضخامة ما تحصل عليه المؤسسات المستفيدة من موارد ، فإن المبالغ التي قدمتها الأقطار العربية لها لا زالت تشكل ، رغم حجمها الكبير ، نسبة صغيرة من الموارد الاجمالية لهذه المؤسسات ومن مجموع ما تحصل عليه في كل سنة من مساعدات أو قروض ، وذلك باستثناء صندوق النقد الدولي الذي شكلت القروض العربية ٤٤,٣٪ من الموارد التي وفرها لما يسمّى بالتسهيل البترولي وحوالي ٣٢٪ من موارد « التسهيلات الاضافية » .

هذا التغير الجذري عندما تحولت مهمة هذا الصندوق في سنة ١٩٧٤ من مؤسسة لتمويل المشاريع في الأقطار العربية ، إلى مؤسسة لتمويل الانماء في العالم النامي ككل ، مع مضاعفة رأسماله خمسة أضعاف . وفي السنة نفسها خضع صندوق أبو ظبي لتغير مماثل من حيث النطاق الجغرافي ، وتغير أقل شأناً من حيث زيادة رأس المال . ثم أنشيء الصندوق السعودي للتنمية ، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية ، ليتوليا منذ البداية مهمة تمويل المشاريع في الدول النامية عامة . وما لبثت الأقطار العربية أن اتجهت بعد ذلك إلى تمويل مؤسسات جماعية ، لم يقتصر الأطراف فيها أو المستفيدون منها على الأقطار العربية ، بل واشترط في بعضها ألا تكون الأقطار العربية من بين الدول المستفيدة (كما هو الحال في المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا) . وصاحب ذلك توسع كبير في المعونات المباشرة بين الحكومات ، والتي تم كثير منها أيضاً دون دراسة مسبقة للاحتياجات النسبية لكل دولة ، والأهداف التي تخدمها المعونات المقدمة ، وأنسب الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف . ولم يكن هذا التطور مجرد توسع في عدد الدول المستفيدة من المعونات ، وإنما ترتب عليه في الحقيقة تغير أساسي في فلسفة المعونة . فبعد أن كانت ظاهرة عربية خالصة تمثلت في محاولة بعض الأقطار العربية التي تتوافر لديها موارد سائلة في مساعدة الأقطار العربية الأخرى في تحقيق تنمية أسرع بصرف النظر عن أي اعتبار آخر ، وبناء على الروابط والمشاعر المشتركة بين مصدر المعونة والمستفيدين منها ، أصبحت المعونات العربية جزءاً من قضية التعاون المالي بين الدول النامية ، وارتبطت في مفهوم الكثيرين ، ودون رغبة من الدول العاطية ، بمسألة ارتفاع أسعار النفط ، وتخفيف الآثار الناجمة عن ذلك . ولم يبق بين مؤسسات التمويل العربية ما يقتصر نشاطه على العالم العربي سوى « الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي » وهو مؤسسة لم تتمكن من تجديد مواردها في الأوقات وبالمستويات التي تسمح لها باستمرار نشاطها بنفس الفعالية السابقة .

وليس المهم هنا بحث ما إذا كان ما حدث هو أنسب الاختيارات المتاحة في حينها ، أم أنه كان من الأنسب لو ظلت الصناديق العربية على اختصاصها العربي وأوكلت مهمة مساعدة الدول غير العربية إلى مؤسسات أخرى تستحدث لهذا الغرض سواء على المستوى الوطني أو على مستوى جماعي . إنما المهم إبراز حقيقة أن الصناديق العربية عندما كانت تعمل في إطار عربي محض ، كانت لا تفرق كثيراً بين مصلحة الدولة العاطية ، ومصلحة الدولة المستفيدة ، أو كانت تفترض تطابقاً مستمراً بين هاتين المصلحتين ، ولم تكن بالتالي تجد في تحقيق المصلحة الذاتية للدولة العاطية قضية تستحق البحث عن أنسب الحلول . وقد تغيّر هذا الوضع بعد التوسع الكبير في المجال الجغرافي لنشاط الصناديق العربية وامتداده لدول لا يمكن تبرير اعانتها إلا على أسس مجردة في غيبة مصالح محددة للدولة العاطية وبالتدريج فقدت الفكرة التي بدأت بها ظاهرة المعونات صفتها الغالبة كنوع من التكافل العربي ضمن الاعتبارات الاخلاقية ، والسياسية ، التي تحكمها العلاقات العربية ، بعد أن أصبح العدد الأكبر من المستفيدين من المعونات يقع خارج هذا النطاق .

ومن ناحية أخرى أدت الزيادة السريعة والمتعاقبة في عدد المؤسسات ، وفي الاشكال التي تم انتقال الاموال العربية عن طريقها ، مع عدم خضوع ذلك في بعض الأحوال إلى تنسيق مسبق بين الدول العاطية ، بل وأحياناً بين المؤسسات المعنية داخل كل دولة ، إلى جانب الاسهام في مؤسسات لا تخضع في كل الأحوال لسيطرة الأقطار العربية ، أدى ذلك إلى نوع من التشتت ، أضعف من الآثار المبتغاة من وراء المعونة ، خاصة أنه لم يعد من الجائز الافتراض بأن المعونة مفيدة على أي حال وأن مصلحة المستفيد هي بالضرورة من مصلحة مصدر المعونة ، اللهم الا إذا اتجه الدارس إلى القول ، تطرفاً ، بأن

مجرد تحويل الأموال الى دول نامية أخرى يحقق مصلحة للقطر العربي الذي يقدم هذه الاموال أياً كانت الظروف ، أو الى القول ، خطأ ، بأن المعونات ما هي الا تعويض عن ضرر المستفيدين منها نتيجة ارتفاع اسعار النفط الذي يستوردونه من الأقطار العربية .

المعونات العربية وقضية أسعار النفط

ولأن التوسع في المعونات العربية قد بدأ بعد زيادة قدرة الدول العاطية على تقديمها نتيجة لزيادة دخلها النفطي بعد أحداث ١٩٧٣ ، فقد ساد شعور لدى الكثيرين ، بأن العلاقة بين الدخل النفطي والمعونة لا تقتصر على كون هذا الدخل عاملاً مساعداً على استمرار المعونات ، وإنما أصبحت المعونة في مفهومهم مجرد تعويض لمستهلكي النفط من الدول النامية عما أصابهم نتيجة ارتفاع أسعاره . وزاد من هذا الشعور أن مبادرات بتقديم أشكال جديدة من المعونات ، أو بزيادة حجم المعونات القائمة ، قد أعلن عنها في نفس المناسبات التي أعلنت فيها زيادة أسعار النفط .

غير أن من السهل إثبات خطأ هذا الادعاء :

○ فمن الناحية التاريخية ، ظهرت المعونات العربية ، كما رأينا في أوائل الستينات ، أي قبل ارتفاع أسعار النفط بوقت طويل ، بل إنها بدأت في الواقع في وقت كانت أسعار النفط تتجه فيه الى الهبوط . وقد قدمت المعونات العربية ، ولا تزال تقدم ، الى دول لا تستورد النفط أصلاً . وحتى وقت قريب كان جزء مهم من المعونات العربية ، يخصص لمصر وسوريا ، وهما دولتان لا تدخلان في عداد الدول المستوردة للنفط . ولا زالت المعونات تتدفق أيضاً من صناديق عربية ، أو شبه عربية ، على دول مثل الجمهورية التونسية وعمان والبحرين والملايو واندونيسيا وبوليفيا ، وكلها دول مصدرة للنفط .

○ كذلك فإن المعونات العربية تركزت بصورة خاصة على الدول الافريقية والآسيوية ، ولم تصل الى أميركا اللاتينية إلا في حالات قليلة ، تم أغلبها عن طريق صندوق الاوبك . هذا بالرغم من أن دول أميركا اللاتينية تمثل أكثر من ٣٥٪ من مجموع واردات الدول النامية من النفط . ويرجع ذلك إلى أن المعونات العربية أعطت أولوية للدول الأفقر والأقل تنمية ، وهذه الدول تستهلك بطبيعة الحال وقوداً أقل مما تستهلكه الدول النامية المستوردة للنفط ، مثل دول أميركا اللاتينية . وقد أثبتت الدراسة ، أن من بين الدول النامية المستوردة للنفط تقوم ثماني دول فقط [٢] باستيراد أكثر من ٧٠٪ من المجموع (جدول رقم ٤) ، ومن بين هذه الدول الثماني ، لم تتلق سوى بعضها معونات محدودة من الأقطار العربية لأن معظمها دول ذات دخل مرتفع نسبياً ، وتعتبر من وجهة نظر عدالية عامة ، أقل استحقاقاً من الدول الأفقر في أفريقيا وآسيا . فالبرازيل مثلاً تستورد وحدها من النفط حوالي ربع ما تستورده الدول النامية في مجموعها ، وثلاثة أضعاف ما تستورده الدول الثلاثين التي اعتبرتها الأمم المتحدة أقل الدول نمواً ، وأكثر مما تستهلكه القارة الافريقية كلها . ولو كانت المعونات العربية تعطى تعويضاً للزيادة في أسعار النفط ، لاتجه جزء كبير منها إلى البرازيل ، وهو ما لم يحدث على الاطلاق . وقد أوضح تحليل نشرته منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، أن المعونات المقدمة من دول الأوبك بصفة عامة ، ومعظمها معونات عربية ، تعادل جزءاً كبيراً من قيمة الواردات النفطية لمجموع الدول التي تلقت المعونات ، بل وتجاوزت هذه القيمة في بعض السنين (الجدول رقم ٥)[٣] . وأثبت تحليل قام به

---

(٢) وهذه الدول هي بالترتيب : البرازيل ، كوريا الجنوبية ، تركيا ، الهند ، تايوان ، الفلبين ، تايلاند ، سنغافورة .

(٣) اذا استبعدنا الواردات النفطية للبرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان والارجنتين والهند التي تشكل أكثر من ٥٠٪ من المجموع . ويلاحظ ان الدراسة المذكورة قد بنيت على افتراضات معينة قد لا يسلم بها الجميع .

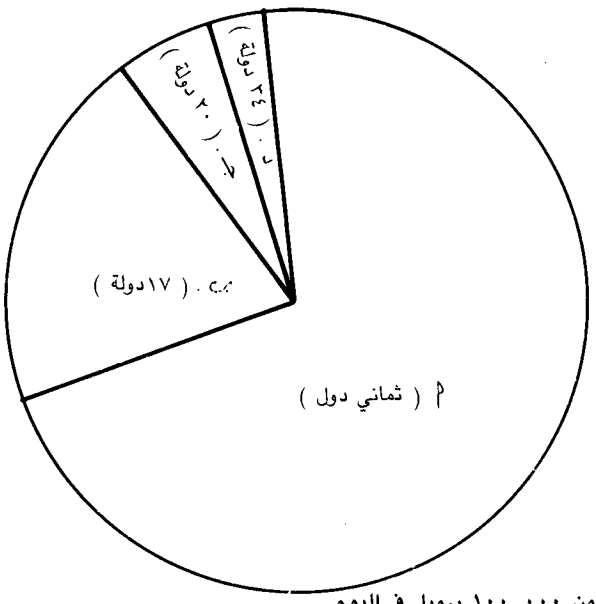

(الجدول رقم ٤)

صافي واردات النفط للدول النامية غير الاعضاء في الاوبك ، ١٩٧٧
المجموع ٣,٨٤٨,٦٠٠ برميل في اليوم

أ) = ٧٠,٧٪ الدول التي تستهلك أكثر من ١٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم .
ب) = ١٩,١٪ الدول التي تستهلك بين ٢٠,٠٠٠ و١٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم .
ج) = ٧٪ الدول التي تستهلك بين ١٠,٠٠٠ و٢٠,٠٠٠ برميل في اليوم .
د) = ٣,٢٪ الدول التي تستهلك أقل من ١٠,٠٠٠ برميل في اليوم .

« مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) » إنتفاء العلاقات بين ما تتلقاه كل دولة من معونات من دول الاوبك ، وما تدفعه الدولة المعانة ، كزيادة لقيمة وارداتها النفطية ، حيث جاوزت المعونات في حالة الدول الافقر ، قيمة الزيادة في أسعار النفط ، وعجزت في حالة الدول الاغنى نسبياً ، عن تغطية جزء يسير منها (الجدول رقم ٦) .

○ ولو كانت المعونات العربية تعطى على سبيل التعويض ، لتوقفت في السنوات التي لم تشهد زيادة في أسعار النفط ، ولتدنت في حالة الدول التي ظلت تبيع بأسعار أقل من غيرها . غير أن شيئاً من ذلك لم يحدث ، بل بالعكس زادت المعونات في أوقات لم تزد فيها الأسعار ، وبلغت المعونات أوجها في عام ١٩٧٥ ، وهو عام لم يشهد زيادة في الأسعار . أكثر من ذلك ، فمن المعروف ، أن أسعار النفط لم تشهد زيادة في قيمتها الحقيقية في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨ ، بل اتجهت الأسعار الحقيقية إلى الانخفاض في هذه الفترة ، نتيجة زيادة معدل التضخم وانخفاض قيمة الدولار (كمايتبين من المقارنة الواردة في الجدول رقم ٧) . وقد اعتبرت الزيادة الكبيرة نسبياً في اسعار النفط في حزيران / يونيو ١٩٧٩ في ذاتها ، من قبيل التعويض عن الانخفاض الذي أصاب القيمة الحقيقية للنفط المصدر في الفترة السابقة . ولو كانت المعونات تعطي تعويضاً للعبء الإضافي الذي أصاب المستهلكين ، لما كان إذن لزيادتها أو حتى لوجودها في الأصل مبرر مقنع .

○ وأخيراً ، فإن اعطاء المعونات لمن يستوردون النفط فقط ، وبنسبة استيرادهم ، وهو ما لم يحدث ، يعتبر ، إن حدث ، عملاً من الصعب تبريره على أسس عقلانية . فالدولة التي تستورد النفط ،

(الجدول رقم ٥)

نسبة المساعدات المالية المقدمة من دول أوبك للدول النامية (باستثناء دول أوبك) إلى الاعباء المالية * التي تحملتها الدول النامية بعد تصحيح اسعار النفط عام ١٩٧٣(مليون دولار)

السنة	المساعدات المالية				الدول النامية					الدول النامية (باستثناء خمس منها **)				
	دول أوبك		دول أوبك العربية		الاعباء المالية	دول أوبك		دول أوبك العربية		الاعباء المالية	دول أوبك		دول أوبك العربية	
	الالتزامات	المسحوبات	الالتزامات	المسحوبات		٪ الالتزامات الى الاعباء المالية	٪ المسحوبات الى الاعباء المالية	٪ الالتزامات الى الاعباء المالية	٪ المسحوبات الى الاعباء المالية		٪ الالتزامات الى الاعباء المالية	٪ المسحوبات الى الاعباء المالية	٪ الالتزامات الى الاعباء المالية	٪ المسحوبات الى الاعباء المالية
١٩٧٤	٤٧٩٢,٧	٣٤٤٥,٦	٣٨٥٩,١	٢٩٦٣,٢	٨٣٩١,٦	٥٧,١	٤١,١	٤٦,٠	٣٥,٣	٤٥٣٢,٧	١٠٥,٧	٧٦,٠	٨٥,١	٦٥,٤
١٩٧٥	٧٦٩٠,٤	٥٥١٥,٩	٦١٩٤,٥	٤٨٧٧,٩	٨٧٣٨,٧	٨٨,٠	٦٣,١	٧٠,٩	٥٥,٨	٤١٩٢,٣	١٨٣,٤	١٣١,٦	١٤٧,٨	١١٦,٤
١٩٧٦	٦٠٣٨,٠	٥٥٨٦,٨	٥٣٥٤,٣٠	٤٦٥٥,٥	١٠٧٨٨,١	٥٦,٠	٥١,٢	٤٩,٦	٤٣,٢	٥٠٥٣,٠	١١٩,٥	١١٠,٦	١٠٦,٠	٩٢,١
المجموع	١٨٥٢١,١	١٤٥٤٨,٣	١٥٤٠٧,٨	١٢٤٩٦,٦	٢٧٩١٨,٤	٦٦,٣	٥٢,١	٥٥,٢	٤٤,٨	١٣٧٧٨,٠	١٣٤,٤	١٠٥,٦	١١١,٨	٩٠,٧

* المقصود بالاعباء المالية للدول النامية هي الفروقات بين قيمة صافي استيراداتها النفطية عند تقييمها بالاسعار السنوية السائدة بعد عام ١٩٧٣ وبين قيمتها عند تقييمها باسعار ١٩٧٣

** الدول المستثناة هي : الارجنتين ، البرازيل ، الهند ، كوريا الجنوبية ، وتايوان .

المصدر : « العلاقة بين المساعدات المالية لدول أوبك والاعباء المالية للدول النامية الناجمة عن تصحيح اسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ ، » اعداد الادارة الاقتصادية في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، **نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول** ، السنة ٥(تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩) ، العدد ١٠ ، ص ٢٥ .

(الجدول رقم ٦)

صافي الواردات النفطية لبلدان نامية مختارة واجمالي ايراداتها من مصادر الأوبك

الاقليم	صافي الصادرات النفطية			الزيادة منذ ١٩٧٣		مجموع ما تم تلقيه من مصادر الاوبك		مجموع ما تم تلقيه كنصيب في الزيادة في صافي الواردات النفطية	
	(بملايين الدولارات)							(في المائة)	
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٥
شمال افريقيا(أ)	٥٥	٢٢٧	٢٢١	١٧٢	١٦٦	١٧	١١٣	١٠,٠	٦٨,٢
البلدان الافريقية النامية الأخرى (ب)	٣٦٤	٨٨٢	٩٩٦	٥١٨	٦٣٢	٥٢٢	٧٠٢	١٠٠,٧	١١١,٠
(عدا السودان)	(٣٤٠)	(٧٩٧)	(٩٠٠)	(٤٥٧)	(٥٦١)	(١٥٩)	(٤٠٦)	(٣٤,٩)	(٧٢,٥)
آسيا :الشرق الأوسط (ج)	٦	١٦	١٧	١٠	١١	٨٩	١٤٨	٨٩٣,٠	١٣٤٧,٣
البلدان الآسوية النامية الأخرى (د)	٢٢٢٨	٥٥٦٣	٦٥٧٢	٣٣٣٥	٤٣٤٤	١١٦٨	١٥٣٢	٣٥,٠	٣٥,٣
أميركا النامية (هـ)	١٢٨١	٤٦١٢	٤٥٦٩	٣٣٣١	٣٢٨٢	٢٣١	٦٠٦	٦,٩	١٨,٥
الجملة (و)	٣٩٣٤	١١٣٠٠	١٢٣٧٦	٧٣٦٦	٨٤٤١	٢٠٢٧	٣١٠٢	٢٧,٥	٣٦,٧
منها :									
بلدان غير ساحلية (ز)	٥٣	١١٥	١٣٩	٦٢	٨٧	١٠	٤٨	١٦,٩	٥٥,٢
بلدان من البلدان الأقل نمواً (ح)	١٢٧	٣٣٤	٣٧٢	٢٠٧	٢٤٥	٥٧٤	٦١٧	٢٧٧,٣	٢٥١,٩
بلدان من البلدان الأشد تأثراً (ط)	١٢٩٨	٢٤٨٠	٢٨٢٧	١١٨٢	١٥٢٩	١٦٨٥	٢٠٢٣	١٤٢,٥	١٣٢,٣
أعضاء في جامعة الدول العربية (ي)	٨٦	٣٢٨	٣٣٤	٢٤٣	٢٤٨	٤٦٨	٥٥٧	١٩٣,٠	٢٢٤,٠

(أ) المغرب .

(ب) ١٦ بلداً هي : امبراطورية افريقيا الوسطى ، بوروندي ، توغو ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ،السنغال ، السودان ، سيري ليوني ، غانا ، كينيا ، ليبيريا ، ملاوي ، موريشيوس .

(ج) الجمهورية العربية اليمنية .

(د) ١٢ بلداً منها : باكستان ، بنغلاديش ، ترينداد ، جمهورية كوريا ، سري لانكا ، سنغافورة ، الفليبين، ماليزيا ، نيبال ، الهند .

(هـ) ١٣ بلداً هي : الارجنتين ، اوروغواي ، باراغوي ، البرازيل ، بنما ، بيرو ، جامايكا ، السلفادور ، شيلي ، غواتيمالا ، نيكاراغوا ، هندوراس .

(و) ٤٣ بلداً . (ز) ٥ بلدان . (ح) ٨ بلدان . (ط) ١٩ بلداً . (ي) ٣ بلدان .

المصدر :

United Nations Conference on Trade and Development, Intergovernmental Group of Experts, 2d Session, Geneve, 5- 16 December 1977, **Report of the Intergovernmental Group of Experts on the External Indebtedness of Developing Coutries,** TD/B/ 685/ Add. 1 (New York: U.N., 1977).

Idem, **Financial Solidarity for Development Efforts and Institutions of the Members of OPEC 1973 - 1976 Review,** p. 50.

(الجدول رقم ٧)

تطور اسعار النفط ٧٢ ـ ١٩٧٩(بالدولار الامريكي للبرميل)

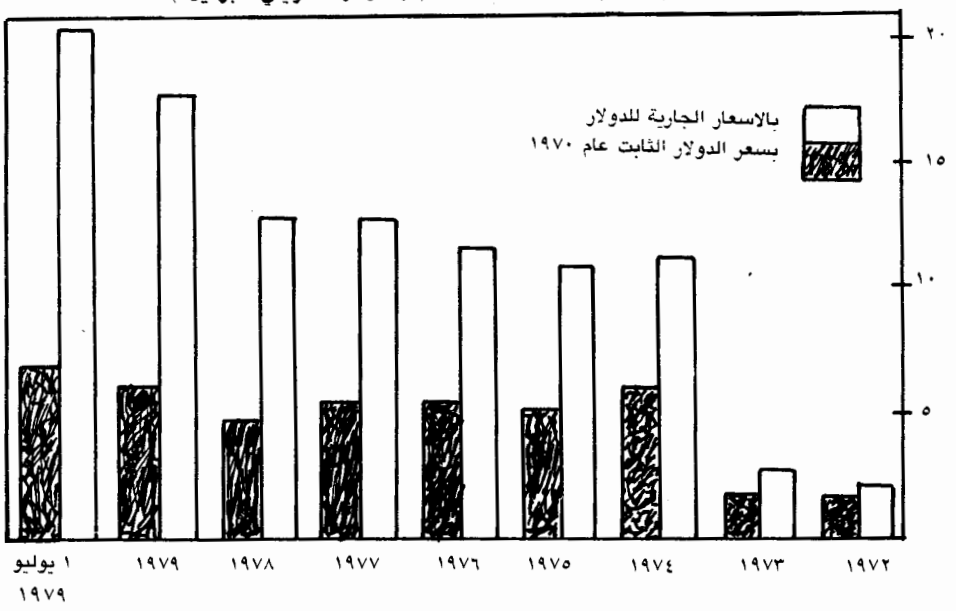

المصدر : International Bank for Reconstruction and Development, **World Development Report 1979** (Washington, D.C.: I.B.R.D., 1979), p. 11.

قد تصدر أشياء أخرى كثيرة ، مما يوفر لها فائضاً يجعلها في غير حاجة الى المساعدة أصلاً ، كما أن الدولة التي لا تستورد النفط ، قد تكون في وضع تضطر فيه الى استيراد أشياء أخرى كثيرة تجعلها في عجز تستحق معه المساعدة ، خاصة وأن المواد التي تستوردها ترتفع أسعارها أيضاً ، ويعود هذا الارتفاع في بعض الأحوال بصورة غير مباشرة إلى ارتفاع أسعار النفط نفسه . أي أن الحاجة إلى المساعدة لا يصح أن ترتبط ضرورة بآثار استيراد سلعة واحدة ، وانما بمجمل الوضع المالي والاقتصادي ، لكل دولة . وقد يؤدي الربط بين سعر النفط ، ومقدار المعونة ، إلى خلل في العلاقات التجارية الدولية ، بادخال مبدأ يصعب تبريره ، إن طبق على مادة واحدة كالنفط ، ويثير تطبيقه على كل المواد المصدرة إرتباكات لن يقبلها أحد .

وواضح من ذلك كله أن المعونات العربية لم تقدم في الماضي ، كما أنها لا تقدم الآن ، للتعويض عن الزيادة في قيمة واردات النفط . ومن الخير أن ذلك لم يحدث . لأنه لو تم ، لذهبت المعونات في معظمها لأكثر الدول النامية تصنيعاً وتقدماً ، ولظلت الدول الأشد تخلفاً ، والأقل استيراداً للنفط بالتالي ، محرومة من المساعدة، ولأصبح للدول المستوردة للنفط حافز على التبذير في استهلاك النفط ، ما دامت تستورده في الواقع بأسعار أدنى من سعر السوق .

وواضح مع ذلك أن الزيادة في الدخل النفطي قد لعبت دوراً كبيراً في زيادة القدرة على العطاء ، وفي توسيع دائرة المستفيدين من الدول غير العربية ، وزيادة الحجم الاجمالي للمعونات . وقد روعي أحياناً في اختيار الدول المستفيدة ، الحاجة النسبية لهذه الدول ، ووضعها المالي ، والاقتصادي بصورة عامة ، بما في ذلك العبء الناجم عن استيراد النفط ، دون أن يكون هذا العبء هو المعيار الوحيد . وهناك بالطبع حالات باعت فيها أقطار عربية نفطها لدول نامية أخرى بالتقسيط الميسر ، أو على سبيل المقايضة . كما أن هناك حالات راعت فيها مؤسسات التمويل العربية ، إختيار المشروعات التي تقلل

من اعتماد الدول المعانة على استيراد النفط ، كمشروعات الطاقة الكهرمائية وما اليها . بل ان من الواضح بصورة عامة ، أن زيادة اسعار النفط ، قد خلقت مناخاً جديداً ، وأدت بالمعونات العربية الى أن تلعب بعد تطورها ، دوراً في التخفيف من العجز الناجم عن تدهور ميزان المدفوعات لبعض الدول النامية في السنوات الأخيرة . أي أن هناك في النهاية ، وبالتأكيد ، علاقة بين ارتفاع أسعار النفط ، وحجم المعونات العربية ، ولكنها علاقة تمثلت في الجوانب المذكورة ، وليست علاقة التعويض ، أو السببية التي يتصورها الكثيرون ، والتي لم يقل بها أحد بشأن أية سلعة أخرى ، بما في ذلك السلع التي تصدرها الدول الغنية حقاً ، والتي ترتفع أسعارها أيضاً باستمرار .

استمرارية المعونات العربية

وإذا كانت المعونات العربية لم تقدم تعويضاً عن ارتفاع أسعار النفط ، فإن ارتفاع الأسعار ، وزيادة دخل النفط زيادة مفاجئة تبعاً لذلك ، كان بغير شك ، العامل الأهم الذي ساعد على التطور السريع لهذه المعونات ، حتى وصلت إلى أبعادها الحالية ، خاصة وأن زيادة الدخل قد أتت بصورة متلاحقة لم تتمكن معها معظم الأقطار العربية المصدرة للنفط من استخدام العائدات كلها لمواجهة احتياجاتها الآنية ، مما أدى الـى تراكم أصول سائلة يشار اليها في العادة ، ودون تمحيص لطبيعتها ، بلفظ « الفوائض » المالية . وهذه « الفوائض » بطبيعتها لا تدوم ، إذ تتناقص بالضرورة مع زيادة قدرة الدولة المالكة لها على استيعابها في اقتصادها المحلي ، خاصة إذا لم يتم تغذيتها عن طريق زيادات كبيرة أخرى في سعر النفط تسمح باستمرار تراكم الأصول السائلة (٤) .

وتثير هذه الحقيقة مخاوفاً في الدول المنتجة للنفط ، والتي ترى في هذه « الفوائض » شكلاً آخر لنفطها الناضب، كما تثير مخاوفاً في الدول والمؤسسات التي أصبحت تعتمد كثيراً على المعونات العربية ، والتي ترى أن هذه المعونات سوف تزول بالتدريج مع اختفاء ظاهرة « الفوائض ». وقد عكس تقرير حديث « للانكتاد » هذه المخاوف ، ودعا الدول الصناعية الى الاستعداد منذ الان لملء الفجوة التي سوف تنجم عن توقف المعونات من دول الاوبك بصفة عامة مؤكداً أنه :

« إذا ما توقفت بلدان الأوبك عن أداء مهمتها الادخارية الكبرى هذه مع استمرار تزايد الطلبات الاستيرادية الخاصة بها ، فسوف يتعين ملء الفراغ الناشىء عن ذلك من خلال المتبرعين التقليديين،أي من خلال البلدان الصناعية ، أو على الأقل من خلال تلك التي سوف تظل من بينها تعاني من فوائض كبرى في ميزان مدفوعاتها . وسوف يتعين تهيئة السياسات المالية وسياسات المعونة لتلك البلدان للقيام بهذا الدور تهيئة مبكرة بالقدر الكافي ، للحيلولة دون حدوث ارتباكات خطيرة في عملية التنمية لعدة بلدان أصبحت تعتمد في السنوات الأخيرة على مصادر الاوبك للتمويل »(٥) .

غير أن المسألة لا يصح أن تترك لهذا التعميم المبسط . فمن المعونات العربية ما يقدم عن طريق

---

(٤) طبقاً للتقرير السنوي لصندوق النقد العربي (١٩٧٨) انخفض فائض الميزان التجاري للأقطار العربية النفطية الى أدنى مستوى له في عام ١٩٧٨ ليصل الى ٣٢,١ بليون دولار بعد أن كان ٤٠,٨ بليون دولار في العام الذي سبقه ، كذلك انخفض رصيد الميزان الجاري ال ١٤,٤ بليون دولار عام ١٩٧٨ بعد أن كان حوالي ٢٧ بليون دولار في عام ١٩٧٧ ، وقد أضاف التقرير على ذلك قوله « وهكذا تأكد ما كشفت عنه تطورات عام ١٩٧٨ ، حيث وضح خطأ التنبؤات التي روّج لها الكثيرون في منتصف السبعينات من أن الفوائض سوف تظل سيلا لن ينقطع » . صندوق النقد العربي ، **التقرير السنوي ١٩٧٨** (ابو ظبي : الصندوق ، ١٩٧٨) ، ص ٧ .

(٥) United Nations Conference on Trade and Development, **Financial Solidarity for Development Efforts and Institutions of the Members of OPEC 1973 - 1976 =Review (Summary).** والترجمة العربية ص ١٧ .

مؤسسات قائمة ، لها رأسمالها ، ومواردها ، وليس من شأن هذه المؤسسات ، وعملياتها ، أن تختفي بمجرد إختفاء صافي الأصول السائلة للدولة أو الدول التي تتبعها . بل إن هذه المؤسسات أنشئت لتبقى ، وسوف تستمر في عملياتها ، حتى إذا لم تحصل على موارد جديدة في المستقبل ، إعتماداً على أصولها القائمة وربما أيضاً على الاقتراض من الأسواق المالية . كذلك فإن توقف صور المعونات الأخرى ، دون مقدمات ، لن يكون أمراً سهلاً من الناحية العملية ، بالنظر لتعدد المصالح التي نتجت عن الوضع القائم ولما يمكن أن يحدث من ارتباكات هائلة في الدول النامية في حالة التوقف المفاجيء للمعونات العربية .

ومن هنا تبرز أهمية البحث عن الاطار الذي يجعل من مصلحة الدول العاطية الاستمرار في العطاء ، باعتبار أن ذلك هو الضمان الحقيقي لاستمرارية الظاهرة التي نمت ، كما ذكرنا دون تخطيط مدبر في السابق .

تصورات للمستقبل

وإذا أخذنا النقطة الأخيرة منطلقاً لتصور الخطوات التي يجدر اتباعها في المستقبل ، تتضح لنا ثلاث دوائر للدور الذي يمكن أن تلعبه المعونات العربية ، لتحقق أكبر قدر من العائد الاقتصادي للدول العاطية ، في الوقت الذي تفيد به الدول التي تتلقى المعونات :

اولاً ـ المعونات كمقدمة للاستثمارات (ذات الطابع التجاري) من الدول العاطية :

لا شك في أن الطريق الطبيعي للتعاون الاقتصادي بين الدول النفطية والدول النامية الأخرى ، هو الطريق الذي يحقق **نفعاً متبادلاً** للطرفين ، خاصة إذا تذكرنا أن الدول الغنية بالنفط هي في العادة فقيرة في مواردها الأخرى ، بل وأفقر في بعض الحالات من الدول التي تطالبها بالمساعدة . وتبعاً لذلك ، فإن استثمار موارد الدول النفطية في الدول النامية الأخرى بقصد الربح ، هو النمط الطبيعي للتعاون الذي يمكن أن يحقق مصلحة الطرفين ، بعكس إعطاء المنح والقروض الميسرة الشروط الذي يمثل خسارة مالية للدولة العاطية ، وكسباً صافياً للدولة المتلقية للمعونة . كما أن استثمار هذه الأموال في عدد من الدول النامية يفتح للدول النفطية مجالاً أوسع لتنويع استثماراتها ولتوزيع المخاطر بالتالي .

وبالرغم من الحجج الكثيرة التي يمكن أن تساق دفاعاً عن الاستثمار في الدول النامية ، فمن المعروف أن جزءاً صغيراً من أموال الدول العربية النفطية قد تم استثماره في دول نامية أخرى ، وأن معظم الاستثمارات الخارجية لهذه الـدول لا زال يتم في الدول الصناعية الغربية . ويرجع ذلك الى سببين واضحين ، أولهما الشعور العام بأن احتمالات المخاطر السياسية هي أكبر في الدول النامية منها في الدول المتقدمة (وهو شعور لا يجد دائماً ما يبرره) ، وثانيهما ضعف قدرة الدول النامية على استيعاب الاستثمارات بسبب النقص الواضح في البنية الاساسية اللازمة ، سواء في ذلك التسهيلات المادية أو الاطار المؤسسي والتشريعي .

وهنا يبرز دور مهم يمكن أن تلعبه المعونات العربية التي تتم عن طريق مؤسسات **وطنية** ، مثل الصندوق الكويتي والسعودي والعراقي وصندوق أبو ظبي ، وهو **تطوير البنية الاساسية في الدول**

نشر أيضاً في : « ملخص تقرير الانكتاد عن معونات دول الاوبك ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ ، » **النفط والتعاون العربي** ، المجلد ٥ (١٩٧٩) ، العدد ٣ ، ص ١٣١ ، ١٣٦ ـ ١٣٧ .

التي تهتم الدول العاطية بتنفيذ استثمارات فيها . في هذه الحالة سوف يصبح من المهام الأساسية للمؤسسة الوطنية للمعونة ، توفير التسهيلات الضرورية لتمكين دولتها والمستثمرين الآخرين فيها من الاستثمار في الدول النامية المتلقية للمعونات ، وذلك عن طريق مساعدة هذه الدول في تنفيذ مشروعات البنية الاساسية كالموانىء والطرق والكهرباء والاتصالات والتعليم الفني ، مع تقديم المعونة الفنية لهذه الدول ، لتطوير أجهزتها ، الادارية والمالية والاطارات التشريعية والمؤسسية فيها . وواضح ما لهذا من أثر في اختيار « الدول » المستفيدة وفي اختيار « القطاعات » المتلقية للتمويل . وواضح أيضاً ، ما يستتبع هذا الاتجاه من تنسيق مستمر بين أجهزة المعونة ، وأجهزة الاستثمار في الدولة العاطية ، حيث تصبح الاجهزة الاخيرة صاحبة مصلحة مباشرة في استمرار المعونات ومصدراً مستمراً للمطالبة بدعم المؤسسات الوطنية للمعونة .

ويلاحظ أن تركيز الصناديق العربية على مشروعات البنية الأساسية هو حقيقة واقعة ، ليس بناء على فلسفة تربط المعونات بالاستثمارات المستقبلة ، أو نتيجة التنسيق المستمر مع أجهزة الاستثمار في دولها ، وإنما كأثر مباشر للتمويل الميّسر الشروط الذي تقدمه ، والذي يناسب بطبيعته مشروعات البنية الاساسية التي يصعب تمويلها بالوسائل التجارية. وعلى ذلك فإن التغيير المطلوب يقتصر في معظمه على ، ترشيد الاتجاه الحالي بتركيز الاعانة على الدول التي يتوقع توجه الاستثمارات اليها ، وتنسيق العمل في هذا المجال مع الأجهزة القائمة بالاستثمار . وسوف يترتب على ذلك بغير شك ، ظهور أنواع من المشروعات تتلقى في الوقت ذاته تمويلاً ميسر الشروط من الصناديق العربية ، وتمويلاً تجارياً من أجهزة الاستثمار العربية ، بحيث تحقق في مجموعها كسباً مشتركاً لجميع الاطراف .

ومن ناحية أخرى ، يمكن أن تلعب المعونات دوراً مهماً في **التخفيف من المخاطر السياسية المدعى بها عن طريق تقديم الضمانات للمستثمرين الجادين ضد هذه المخاطر** . ومن المعروف أن « المؤسسة العربية لضمان الاستثمار » قد أنشئت لهذا الغرض منذ عام ١٩٧٤ . ولكن من المعروف أيضاً أن هذه المؤسسة لم تحظ في أي وقت بالموارد التي تمكنها من القيام بدور كبير في مجالها ، بالرغم من أنها تعتبر عملاً ناجحاً حتى إذا تم الحكم عليها بمعيار الربح والخسارة المباشرين . ولا يزال الباب مفتوحاً لتطوير هذه المؤسسة ، بزيادة مواردها زيادة كبيرة (وهي زيادة لن تحتاج المؤسسة على أي حال إلى جزء كبير منها في شكل رأسمال مدفوع) ، مع إمكانية التوسع في النطاق الجغرافي لعملها ، لتشمل البلدان النامية الأخرى التي يكون للدول العربية رغبة في الاستثمار فيها ، والتي ترغب في استضافة الاستثمارات العربية وشمولها بضمان المؤسسة .

أي أن المطلب الأول هنا هو ، أن تتجه أموال المعونة العربية التي تقدم على أساس ثنائي ، كلما كان ذلك ممكناً من الناحية العملية ، إلى خدمة الاستثمارات العربية في الدول النامية ، وهي استثمارات يغلب عليها الطابع الحكومي ، عن طريق توفير التسهيلات الضرورية ، وتحقيق مناخ أفضل للاستثمار في هذه الدول . وسوف يساعد ذلك في النهاية على تحقيق أمل الكثيرين بأن تزداد استثمارات الدول العربية النفطية في الدول النامية الأخرى ، وأن يغلب هذا النمط من التعاون في العلاقات بين هاتين الفئتين من دول العالم الثالث ، باعتباره النموذج الأكثر توازناً للتعاون المالي فيما بينها .

ثانيا ـ المعونات كعامل دعم للصادرات العربية وللتعاون الاقتصادي بين الدول النامية :

لم تلعب المعونات العربية كما ذكرنا دوراً يذكر في تشجيع الصادرات من الدول التي تقدمها . غير أنه مع اتجاه بعض هذه الدول الى التصنيع ، وهو تصنيع من أجل التصدير في حالات كثيرة ، فسوف

تنشأ ، ، إن عاجلاً أو آجلاً ، الحاجة إلى دعم الصناعات الوطنية في مجهوداتها التصديرية ، خاصة وهي تنافس صناعات الدول المتقدمة التي تتمتع بوفورات خارجية كثيرة ، وتحصل غالباً على دعم مالي من مؤسسات حكومية في دولها في عمليات التصدير للدول النامية . ويمكن لكل قطر عربي نفطي أن ينشيء بصورة منفردة ، جهازاً لدعم الصادرات ، عن طريق الائتمان الطويل والمتوسط الاجل عندما تنشأ فيه الحاجة إلى ذلك . كما يمكن أيضاً أن تتضافر جهود الأقطار العربية ، في تحقيق **جهاز عربي لائتمان الصادرات** ، يتولى تقديم التمويل الذي يمكّن المستوردين في الدول النامية ، من الحصول على الائتمان اللازم للاستيراد من الأقطار العربية بشروط ميسرة . وسوف يعتبر الاتجاه الثاني (العمل الجماعي) بمثابة خطوة كبيرة في فتح أسواق جديدة للصادرات العربية بصورة عامة . وليست هناك حاجة ضرورية إلى إنشاء مؤسسة عربية جديدة لهذا الغرض ، إذ يمكن تطوير « المؤسسة العربية لضمان الاستثمار » لكي تتولى مهمة تقديم تمويل ائتمان الصادرات ، إلى جانب مهمة ضمان المخاطر غير التجارية ، كما هو الحال في كثير من المؤسسات المشابهة التي تعمل على أساس ثنائي في الدول الصناعية المتقدمة .

ومن ناحية أخرى ، فإنه مع نمو حركة التصنيع العربي ، خاصة في مجالات مثل صناعة الاسمدة والمشتقات النفطية ، فإن الصناديق العربية الوطنية للمعونة يمكنها أن تطور سياسات التوريد التي تطبقها في المشاريع الممولة منها ، بما يعطي **أولوية للعطاءات المقدمة من موردين في الدولة المقدمة للمعونة أو في الأقطار العربية بصفة عامة أو حتى في كل الدول النامية** . وسوف ينجم عن هذا أيضاً ، فتح مجالات جديدة أمام الصادرات العربية على حساب الصناعات في الدول المتقدمة ، التي تتمتع أصلاً بمزايا غير متكافئة ، كما يحقق بصفة عامة المزايا المرجوة من التوسع في التعاون الاقتصادي بين الدول النامية . وإذا كان هذا الاتجاه قد يبدو لأول وهلة مجافياً لما تطالب به الأوساط المتحررة ، بالنسبة للمعونات الغربية ، من ضرورة تحريرها من القيود المتعلقة بمصدر التوريد ، فإن التشدد المطلوب هنا مبُرر بمصلحة الدول النامية خاصة تلك التي تضحّي بتقديم المعونات ، كما أنه يتفق مع الاتجاه الذي بدأ يسود في الاتفاقيات المنشئة للمؤسسات المالية الدولية الجديدة ، مثل اتفاقية انشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حيث يعطي تفضيلاً واضحاً للبضائع والخدمات التي يكون منشأها دول نامية حتى ترتبّ المعونة ، إن أمكن ، فوائد لأكثر من دولة واحدة في كل حالة .

ولا شك أن من شأن اتخاذ خطوات كهذه ، توسيع الاسواق امام المنتجات العربية ، وفتح المجال بالتالي أمام انشاء حركة تصنيع في الأقطار العربية على أسس تنافسية ، مما يدفع حركة التكامل الاقتصادي العربي الى الامام ، باعتبار أن جانباً كبيراً من تخلفها يعود في المقام الاول الى عدم توافر العرض الكافي للسلع العربية في السوق العربية المتنامية .

كما أن دعم « الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي » بصورة خاصة ، وتمكينه من المشاركة في رؤوس أموال المشروعات المشتركة ، ومن تخطي دور الممول ليقوم أيضاً بدور مساعد في التخطيط للتنمية العربية وفي تبنّي المشروعات وإعدادها مع توفير الاجهزة اللازمة لذلك على المستويين الاقليمي والوطني ، هو مجال مهم لاسهام المعونات العربية في حركة التكامل الاقتصادي العربي .

ثالثاً ـ المعونات كضمانة لتزايد الدخل النفطي في المستقبل :

وأخيراً ، فإن من شأن تقديم المعونة لدولة ما أن يجعل لهذه الدولة مصلحة مباشرة في استمرار قدرة الدولة العاطية على العطاء . ولأن هذه القدرة تستمد في حالة الأقطار العربية النفطية، بصورة كلية

أو شبه كلية ، من دخلها النفطي ، فإن المعونات العربية تخلق لبعض دول العالم الثالث مصلحة في ارتفاع اسعار النفط ، على الأقل بالقدر الذي تقدّر فيه أنها سوف تحصل على معونات تفوق ما تتحمله نتيجة ارتفاع الأسعار . ويعيدنا هذا الى ما سبق أن ذكرناه ، من أن أقل الدول تقدماً قد تلقت في مجموعها من المعونات العربية ما يفوق قيمة وارداتها النفطية كلها ، وليس فقط قيمة الزيادة في السعر ، كما أن بعض الدول الأخرى قد تلقت معونات سنوية جاوزت العبء الناجم عن ارتفاع الاسعار [٦] . وفي هذه الأحوال جميعاً تبدو الاقطار العربية وكأنها تقوم بدور في اعادة **توزيع الدخل على المستوى العالمي** عن طريق تقاضي مبالغ من الدول الصناعية وشبه الصناعية ، يتم توزيع جزء منها على الدول غير الصناعية والفقيرة . ويمكن إستخدام هذا الدور بصورة إيجابية ، لا بالنظر إلى المعونة على أنها تعويض عن ارتفاع الأسعار ، إنما بتأكيد دورها كأداة لتطوير النظام الاقتصادي الدولي على أسس أكثر توازناً يلعب فيها النفط ، بصورة جزئية وغير مباشرة ، دور الضريبة التي تفرض على الدول الغنية لتوزع حصيلتها على الدول الأفقر .

غير أن قيام المعونات بهذا الدور يفترض الوعي الكافي لدى الدول المتلقية لها ، بأن ما تتلقاه عن طريق الدول النفطية يصلها من هذه الدول بعينها ، ونتيجة لاستمرارها في تحقيق عائد أكبر لمبيعاتها النفطية . ويفقد هذا الدور كثيراً من فعاليته عندما تصل المعونة إلى الدولة التي تتلقاها ، عن طريق مصادر لا تحمل من اسم الدول العاطية شيئاً ، بل يغلب عليها طابع مجموعات أخرى من الدول . ولعل أكثر الوسائل فعالية لتحقيق هذا الدور ، هو تقديمها بصورة متكررة عن طريق المؤسسات التي ارتبطت في الأذهان بزيادة دخل الدول النفطية ، نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، ويبرز هنا بصورة خاصة دور الصناديق الوطنية وصندوق الاوبك . وقد تمكن الصندوق الاخير من إبراز هويته كأداة للتضامن بين الدول النامية لتوزيع جزء من الدخل النفطي على أكثر الدول احتياجاً ، وليس لتعويض مستوردي النفط عن العبء الناجم عن ارتفاع الاسعار . ووجهت معظم قروض هذا الصندوق الى أقل الدول تقدماً ، وأكثرها تأثراً بالازمات الاقتصادية ، والتي تلقت مجتمعة حتى الآن حوالي ٧٥٪ من مجموع قروض الصندوق ، في حين أنها لا تستورد الا حوالي ٢٠٪ من مجموع الواردات النفطية للدول النامية ، ولم تفد من هذا الصندوق ، إلا قليلاً ، الدول شبه الصناعية ، التي تتمتع بدخل مرتفع نسبياً ، وان كانت تستورد كميات كبيرة من النفط[٧] .

وتبعاً لذلك نجح صندوق الأوبك ، إلى حد ما ، في أن يخلق جبهة عريضة من الدول النامية ، تمثل أغلبيتها العددية، تنظر الى ارتفاع أسعار النفط ، كمناسبة لدعم موارد الصندوق وبالتالي لاستمرار إفادتها منه ، أي كحدث إيجابي تتطلع اليه باستمرار . وفي مثل هذا الوضع ، تصبح الاعانة المقدمة من الدول النفطية ، عاملاً مساعداً في تمكين هذه الدول من الاستمرار في زيادة دخلها النفطي ، مؤيدة

---

(٦) قد لا يتحقق هذا الوضع مع ذلك في عام ١٩٧٩ الذي شهد زيادة كبيرة نسبياً في ارتفاع إسعار النفط لم تصحبها زيادة مماثلة في الحجم الكلي للمعونات المقدمة من الدول العربية أو من الدول المصدرة للنفط بصفة عامة .

(٧) ولا يعني هذا بالطبع أن صندوق الأوبك يتجاهل العبء الذي تتحمله الدول النامية نتيجة ارتفاع اسعار النفط المستورد ، فبالرغم من ان الصندوق يركز عملياته على الدول الأفقر نسبياً . فقد امتد نشاطه الى الدول الاغنى التي تعاني من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها وتتحمل عبئاً خاصاً في استيراد النفط، مثل تركيا وجاميكا . كما أنه يراعي في تحديد المبلغ الذي تتلقاه كل دولة مدى اعتمادها على استيراد الطاقة ، ويعطي الصندوق أولوية لتمويل المشروعات التي تقلل من اعتماد الدولة المقترضة على النفط المستورد .

في ذلك من جانب عدد كبير من الدول النامية الأخرى . ومن الطبيعي أن استمرار هذا الوضع سوف يتوقف على التطورات الخاصة بدعم موارد هذا الصندوق في وقت تتزايد فيه اسعار النفط بصورة متكررة .

ومن ناحية ثانية ، فإن اتجاه مؤسسات التمويل العربية وشبه العربية الى إعطاء أولوية لتمويل المشروعات التي تقلل من اعتماد الدول النامية على النفط المستورد ، كما يفعل صندوق الأوبك ، سوف يساعد على إخراج بعض الدول الأخيرة من دائرة الدول التي تضار من إرتفاع أسعار النفط ، وضمها الى عداد الدول التي تفيد فائدة صافية من ازدياد قدرة الدول النفطية على العطاء ، مما ييسر من قبول قرارات ارتفاع الأسعار من جانب الدول النامية عامة .

خاتمة :

والخلاصة أن المعونات العربية قد بلغت حجماً ومجالاً يقتضيان إلقاء نظرة جديدة وشاملة تستهدف ترشيد هذه الظاهرة ، وضمان استمرارها في الثمانينات ، بما يخدم المصلحة المشتركة للدول التي تقدمها ، والدول التي تتلقاها .

ولعل أنسب وسائل تحقيق هذه الغاية ، هي النظر الى هذه المعونات في حجمها الكبير الراهن ، كوسيلة لاعادة توزيع الدخل على المستوى العالمي لصالح الدول الأفقر ، تقوم بها الدول النفطية نتيجة ما تحصل عليه من عائد بيع صادراتها للدول المستهلكة للنفط ، وهي في الأساس الدول الصناعية وشبه الصناعية . وتقوم المعونات العربية ، في هذا التصور ، بدور تاريخي في تحقيق التضامن بين دول العالم الثالث سوف يعطيها ، إذا برز بصورة فعالة ، مركزاً أكثر أهميةً في إطار السياسة .

وتأكيداً لهذا الدور ، يجدر أن تقدم المعونات الجماعية عن طريق عدد محدود من المؤسسات التي ترتبط في الاذهان بالدول النفطية العاطية ، وتقدم المعونات مباشرة للدول المستفيدة، أو تسهم في المؤسسات الأخرى باسم الدول العاطية ، وبطريقة تؤكد دور هذه الدول بصورة فعالة ، على نحو ما حدث مثلاً عندما أسهمت دول الأوبك في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن طريق صندوق الأوبك .

أما المعونات الثنائية ، فيجدر توجيهها بما يخدم المصالح المتبادلة للدول العاطية ، والدول المستفيدة ، عن طريق تمويل مشروعات البنية الأساسية في الدول التي تصلح بصورة خاصة مجالاً لاستثمارات الدول النفطية ، مع تخصيص جزء منها لتمويل ائتمان الصادرات من الاقطار العربية ، ولتحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية التي من مصلحة الأقطار العربية الاستثمار فيها ، تنويعاً لاستثماراتها الخارجية وتحقيقاً لتعاون أكثر توازناً فيما بين الدول النامية .

ومن المهم أن تحدد الاقطار العربية العاطية مفهومها للمعونات الخارجية ، وما تستهدفه من ورائها من غايات ، سواء ضمن الإطار المقترح ، أو في أي إطار آخر تراه محققاً لسياستها العامة ، وأن تستتبع ذلك بأخذ زمام المبادرة في تطوير مساعداتها نحو الاهداف المتفق عليها ، وفي أوسع الحدود التي تُقدر أنها قادرة عليها في السنوات القادمة . أما ان تركت زمام المبادرة للآخرين ، فسوف تبدو المعونات العربية ، مهما بلغ حجمها ، كأنها مجرد استجابة لضغوط خارجية ، يرتبط توقيتها ، وحجمها بممارسة هذه الضغوط ومداها ، وهو ما يفتح الباب لممارسات غير مستحبة في العلاقات الدولية تجد الأقطار العربية نفسها فيها ضحيةً لمزيد من الضغوط ، رغم أنها البادية بالعطاء والمستمرة فيه ، على نحو لم يُعرف له من قبل مثيل □

التعاون المالي بين العرب وأوروبا في مواجهة الاحتكار الأمريكي للعلاقات (*)

بقلم : ميشيل لولار
ترجمة : د . هشام متولي

اجتمع في السابع عشر من شهر تشرين أول / اكتوبر من عام ١٩٧٣ في الكويت ممثلون عن البلدان الاعضاء في « منظمة البلدان المصدرة للنفط » وقرروا الزيادة الأولى في أسعار النفط التي بلغت ٧٠٪ ، كما أنهم قرروا ، في الوقت ذاته ، خفض الإنتاج بنسبة ٥٪ شهرياً ما دامت « المجموعة الدولية لا تجبر إسرائيل على الإنسحاب من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ » . وتفاقمت الأمور إثر ذلك بحيث منع تصدير بعض المنتجات - وكان هذا التدبير أكثر التدابير شدة ، ولكن سريعاً ما أزيل - وفرضت زيادات جديدة في أسعار النفط حتى بلغت أربعة أمثال ما كانت عليه . وهكذا فإن المبادرة الأولى نحو إقامة الحوار الأوروبي - العربي قد واكبت زمنياً الصدمة النفطية لأنها طرحت في السادس من شهر تشرين أول/اكتوبر ١٩٧٣ .

وكان للأحداث التي تلت ذلك أهمية بالغة : فقد ساد الإضطراب في علاقات الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له ، وبالتالي في علاقات الدول المتطورة مع الدول النامية ، وكذلك بين الولايات المتحدة و أوروبا ، وبين الغرب والعالم الثالث . وتجاوز هذا الإضطراب مجال العلاقات التجارية ليؤثر في نطاق العلاقات الإقتصادية ، وبخاصة العلاقات المالية . فالبلدان المصدرة للنفط وجدت نفسها أمام زيادة هائلة في موازين العمليات الجارية بحيث ازدادت التحويلات المالية من ثلاث مليارات من الدولارات عام ١٩٧٣ الى ٦٢ ملياراً في العالم التالي، في حين أن البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية وجدت في الوقت ذاته أن فائضها الذي كان حوالي ٢ مليار دولار قد تحول الى عجز بلغ ١٢ مليار دولار[١] .

هناك سبل متعددة لتأمين تحويل هذه المقادير الضخمة من الأموال ، خاصة وأن عملية التحويل

(*) البحث للأستاذ ميشيل لولار عنوانه في الأصل « **التعاون المالي في مجال الحوار العربي الاوروبي** » وقد نشر في :

Jacques Bourrinet, **Le dialogue Euro - Arabe** (Paris: Editions Economica, 1979).

وترجم الى العربية بإذن من الكاتب الذي يعمل استاذاً في المركز القومي للبحوث في فرنسا . اما المترجم فيعمل مديرا لمصرف سوريا المركزي ، نشر مجموعة من الكتب والابحاث في الاقتصاد الدولي والعربي والتعاون الاقتصادي العربي .

(١) يلخص الجدول التالي تبدلات وآثار ارتفاع أسعار النفط (بمليارات الدولارات) =

يمكن أن تتجدد سنوياً . وفي كل الأحوال ترىٰ البلدان المستوردة للنفط نفسها تجاه حلول ثلاثة :

ـ إما أن تدفع، أي أن تسوي نقداً ثمن مشترياتها التي تحتاجها من النفط وعلى أساس السعر الجديد . وهذا الحل هو الأبسط ، والوحيد الممكن التحقيق في مجابهة عملية رفع الأسعار . وما على البلدان المستوردة والحال هذه إلا أن تسحب على احتياطياتها النقدية . ولكن لا يمكن لهذا الأمر أن يستمر . ذلك بالإضافة الى أن التسديد على هذا الشكل كان بالنسبة لبعض هذه البلدان أمراً مؤقتاً .

ـ وإما أن تلجأ الدول المستوردة للنفط إلى إعادة توازن عملياتها الخارجية ، أي أن تقلص مشترياتها (وذلك بأن تنقص خاصة استهلاكها من النفط) وتزيد مبيعاتها (وخاصة للبلدان المصدرة للنفط) . ولكن هذا الخيار يتطلب توفر أسواق جديدة لمنتجاتها ، وأن تتوفر أيضاً « قدرة استيعابية » كافية لدىٰ الدول النفطية المستوردة . كل هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن عملية إعادة التوازن هذه لا بد وأن تكون متدرجة .

ـ وإما أن تلجأ هذه الدول إلى الإقتراض بغية الحصول على العملات الأجنبية الضرورية لدفع قيمة النفط المستورد . ولكن المبالغ موضع الاقتراض هي كبيرة لدرجة أن تأمينها يتطلب تنظيم عملية التمويل . وتكون هذه العملية ممكنة بالقدر الذي ستحتاج فيه الدول النفطية لتوظيف الجزء الأكبر من فوائضها المالية . ويمكنها أن تحقق ذلك إما بصورة مباشرة بشراء سندات على الحكومة البريطانية أو سندات على الخزانة الامريكية ، أو بصورة غير مباشرة باللجوء الى المؤسسات المتخصصة .

وهذا ما اصطلح على تسميته بإعادة تدوير الدولارات ـ النفطية . ستكون عملية إعادة التدوير هذه ، في مرحلة أولى، رسمية: فصندوق النقد الدولي يؤمن لديه تنظيم ما سمي « بالآلية النفطية »، تضع الدول المصدرة للنفط بموجبها تحت تصرف الصندوق ٨,٥ مليار دولار يمكن للدول المستوردة للنفط والأعضاء في الصندوق أن تقترض منه تحت شكل سحوبات على حساب هذه الآلية . وستكون عملية إعادة التدوير هذه أيضاً غير رسمية أو ضمن نطاق القطاع الخاص : فالمصارف التجارية ستقترض من الدول النفطية وتقرض البلدان المستوردة للنفط . وأطلق على عمليات المصارف بهذا الخصوص اسم إعادة تدوير الفوائض النفطية عن طريق المصارف الأوروبية أو المقيمة في أوروبا * ، أو كما سميت أيضاً ، عن طريق الأسواق النقدية والمصرفية في أوروبا (٢) .

ميزان العمليات الجارية

	١٩٧٣	١٩٧٤	التبدلات
البلدان النفطية	+ ٣	+ ٦٢	+ ٥٩
بلدان المجموعة الأوروبية	+ ١,٦	ـ ١٢	ـ ١٣,٦
بقية بلدان الغرب	+ ١,٤	ـ ٢١	ـ ٢٢,٤
البلدان النامية	ـ ٩	ـ ٢٤	ـ ١٥
البلدان الشرقية	ـ ٣	ـ ٦,٥	ـ ٣,٥
بلدان أخرى	+ ٦	+ ١,٥	ـ ٤,٥
الفرق	ـ ٣	ـ ٦٢	ـ ٥٩

* Euro - Banques.

(٢) Euro - marchés إننا نتكلم عن سوق ، وما نقصده في الواقع هو قيام نظام متكامل بخصوص العمليات التي تقوم بها هذه المصارف . ذلك أنها لا تقتصر على توفير طلب مقابل عرض لرؤوس الأموال ، بل إن عمليات هذه المصارف تؤدي الى خلق النقود ، شأنها شأن أي نظام نقدي ، كما أنها مسؤولة جزئياً عن زيادة السيولة النقدية الدولية . انظر تفصيل ذلك في مقالي المؤلف :

هذا، وغالباً ما يبدو اللجوء الى الإقتراض على أنه الحل الاسهل. وتفضله بصورة خاصة البلدان التي تعتمد على الإقتراض في تأجيل اتخاذ تدابير التصحيح الإقتصادي لديها ، هذه التدابير التي تكون حكماً ذات طابع قسري ، بالإضافة الى أن تقبلها هو دوماً أكثر صعوبة (٣) . وتعتبر إعادة تدوير الاموال النفطية بصورة غير رسمية أو التي يقوم بها القطاع الخاص أفضل وأسهل وسيلة لتأمين التمويل وفقاً للطريقة المذكورة . ذلك أن تدخل وسيط في عملية تمويلية من شأنه في الواقع تسهيل الاجراءات التي تواجهها عقود أو اتفاقات القروض الثنائية الطرف ، كما أنه يسمح بتجاوز الحدود القصوى التي تصطدم بها عادة مثل هذه الإتفاقات ، بالإضافة الى أن تدخل وسيط يقوي من عامل الضمانة . وعندما يكون هذا الوسيط من القطاع الخاص ، فإن إجراءات عقد الإقتراض تكون أكثر سهولة وتبسيطاً ، كما أن سقوف الإقتراض تكون أكثر مرونة بالنسبة للبلدان المقترضة ، ومن هنا يمكن إدراك السبب في أن هذه الطريقة في تأمين عمليات التمويل كانت الأكثر استعمالاً وانتشاراً(٤) .

التوظيفات المالية لفوائض البلدان النفطية « بمليارات الدولارات »

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
تمويل مباشر(٥)				
- لأجل طويل	١٧	٢١,٥	٢٣,٢	٢١,٩
- لأجل قصير	١٣,٧	٠,٣	٢	٠,٣
إعادة التدوير				
- مؤسسات رسمية	٣,٥	٤	٢	٠,٣
- الأسواق الأوروبية	٢٢,٨	٩,١	١٢,٦	١١,٩
المجموع	٥٧	٣٥,٢	٣٥,٨	٣٣,٨

(**المصدر** : السنوي لمصرف التسويات الدولية لعام ١٩٧٨ . ص٩٥) .

= «La multiplication des dollars en Europe,» **Revue Banque,** Novembre Decembre 1976.

و :

«Les euro - banques créent- elles des euro - dollars?» **Le Monde,** 15 Juin 1977.

(٣) يلاحظ أن عملية الاستعاضة بهذه الطريقة في التمويل عن عمليات التصحيح الاقتصادي قد انتشرت كثيراً وتعتبر هذه الظاهرة التمويلية من عناصر التغيير الرئيسية على المسرح المالي الدولي .

(٤) انظر بهذا الصدد : Jean Denizet, in **Le Monde,** 15 Janvier 1974,

حيث يقول : « اذا كانت أوروبا ترغب في استمرار بقائها ، فعليها ان تستقطب تحت شكل توظيفات مباشرة أو غير مباشرة أكبر مقدار ممكن من أموال البلدان العربية المنتجة للنفط . »

(٥) يتضمن التمويل الطويل الأجل التوظيفات في السندات وكذلك في الأسهم والعقارات (موجودات حقيقية) . بالاضافة الى مختلف أشكال القروض والهبات الممنوحة خاصة للبلدان النامية . أما التمويل القصير الأجل فيتضمن الودائع بالدولارات في الولايات المتحدة ، وبالاسترليني في لندن ، كما أنه يتضمن التوظيفات بسندات على الخزانة الامريكية والخزانة البريطانية .

فالبلدان النفطية وظفت إذن على أساس هذا الجدول وبواسطة المصارف العاملة في الأسواق الأوروبية مقدار ٤٠٪ من فوائضها المالية في السنة الأولى . وإذا كانت هذه النسبة قد انخفضت في السنوات التالية لصالح التوظيفات ذات الأجل الطويل ، فإنها ظلت في حدود ٣٥٪ كل سنة ، وهي نسبة معتبرة[٦]. وبتعبير آخر، فإن هذا يعني ان اوروبا تحتل مركزاً هاماً في عملية إعادة تدوير الأموال النفطية التي هي بمعظمها أموال عربية [٧] . وهذا يعني بالتالي أن الحوار العربي ـ الأوروبي يمكن أن يعتمد في الوقت الحاضر ولسنوات تالية على اعتبارات مالية مشتركة بين البلدان صاحبة العلاقة .

وبما أن الفوائض المالية النفطية تتجه نحو التناقص سنة بعد أخرى ، فإن إعادة تدويرها تظل حلاً مؤقتاً . وهذه الأموال لها آمادها ، ويجب إعادة توظيفها ، والفوائد عليها تتراكم . لذا ، لا بد من إيجاد حلول تمتاز بصفة الديمومة ، ولا بد من طرحها بشكل واضح . وعلى هذا الأساس يجب ألا يمنعنا اتخاذ عملية إعادة تدوير الأموال النفطية شكلا رسمياً من طرح المشاكل الحقيقية بأبعادها . وهكذا تتبين لنا معالم إمكانية قيام تعاون مالي أوروبي ـ عربي .

١ ـ حدود إمكانية أوروبا على إعادة تدوير رؤوس الأموال العربية

يدفع ثمن الجزء الأكبر من مشتريات النفط بالدولار ، إذ أن مركز الجنيه الاسترليني كعملة دولية في تقلص مستمر ، حتى في منطقة الخليج العربي . وعلى العكس من ذلك فإن الدولار هو العملة الرئيسية في العالم ، وهو أداة التسوية الأكثر شيوعاً واستعمالاً . فمقابل كل برميل نفط تشتريه الشركات النفطية هناك حساب دائن أو مدين ، بحسب الحال ، في مصرف في نيويورك أو شيكاغو . ويكون حساب الشركة المشترية للنفط ، سواء أكانت أمريكية أم أوروبية أم أفريقية أم آسيوية ، حساباً مديناً . وبالمقابل ، يكون حساب الشركة البائعة للنفط ، سواء أكانت ايرانية أم جزائرية أم اندنوسية ، حساباً دائناً .

على أن الملاحظ في وقتنا الحاضر أن المصارف المقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية ليست هي الوحيدة التي تفتح الحسابات أو تتلقى الودائع بالدولارات . فمنذ عام ١٩٥٦ بدأت المصارف الكائنة خارج الولايات المتحدة ـ وهي ما تسمى بالمصارف العاملة في أوروبا ـ القيام بعمليات بالدولار . على أن هذه الظاهرة لم تتطور وتأخذ مجالها النازع نحو التوسع إلا اعتباراً من عام ١٩٦٦ . والملاحظ بهذا الصدد أنها تكاد تكون محصورة في أوروبا . وذلك بسبب أن البلدان الأوروبية كانت تمتلك الجزء الأعظم والأكبر من الدولارات الكائنة خارج الولايات المتحدة . وأيضاً بسبب توفر نظام مصرفي متطور جداً في هذه البلدان ، وخاصة في لندن التي تظل ، بفضل الجنيه الاسترليني ، مركزاً مالياً دولياً من الدرجة الأولى .

---

(٦) بلغ المجموع المتراكم للموجودات الصافية في الخارج للبلدان المصدرة للنفط في نهاية عام ١٩٧٧ مقدار ١٦٠ مليار دولار ، ٦٠ مليارا من أصلها اتخذت شكل ودائع في الأسواق الأوروبية ، وهذا يساوي نسبة ٣٧.٥٪ .
انظر : **Euromoney**, May 1978, p. 36.

(٧) من الصعب التقسيم بدقة . فليست كل البلدان المصدرة للنفط عربية ، كما أنه ليست كل الاقطار العربية مصدرة للنفط . ومن الجدير بالملاحظة أن بعض البلدان النفطية هي ذات قدرة استيعابية كبيرة وقادرة على أن تمتص هي ذاتها فوائضها المالية (ايران ، العراق ، الجزائر ...) ، في حين أن هذه القدرة الاستيعابية ضعيفة لدى بلدان أخرى (العربية السعودية ، الكويت ...) . ويلاحظ أن الفئة الأولى من هذه الأقطار أصبحت شيئاً فشيئاً مقترضة لرؤوس الأموال .

وعندما ازدادت موارد البلدان النفطية بالدولارات زيادة كبيرة وهامة ، لجأت لإيداعها في المصارف الكائنة في نيويورك وشيكاغو ، بالإضافة الى الموجودة في لندن وزوريخ وفرانكفورت . وأخذت هذه المصارف بدورها في استعمال هذه الأموال ، أي أنها أقرضت هذه الدولارات الى الشركات والمؤسسات ... واتجهت عملية الإقراض هذه بصورة خاصة للبلدان التي كانت بحاجة لهذه الدولارات لسد جوانب العجز في موازين مدفوعاتها ، التي تفاقمت بصورة خاصة بسبب ارتفاع أسعار النفط .

تلك هي الآلية التي ساهمت عن طريقها المصارف العاملة في أوروبا في إعادة تدوير الدولارات - النفطية ، أو بالأحرى الدولارات - العربية ، ما دامت غالبية البلدان النفطية التي تحقق لديها الفائض المالي هي بلدان عربية (٨) . أيمكننا الآن ، حيال هذه الصورة ، أن نقول إن تعاوناً عربياً - أوروبياً حقيقياً قد ظهر لعالم الوجود ، وإن كان مقتصراً على القطاع المصرفي ؟ إننا ، من جهتنا ، لا نعتقد أن تعاوناً نموذجياً قد تحقق إذا ما اقتصر على هذا المستوى .

أطلقت تسمية المصارف العاملة في أوروبا ، في الأصل ، على المصارف الموجودة على الأرض الأوروبية . ولكنها تجاوزت اليوم الحدود الأوروبية لنجدها تطلق على المصارف المتعاملة بالدولار في كندا وبيروت وطوكيو ، وعلى المراكز المالية التي تقوم بعمليات «خارج نطاق الأنظمة المحلية * » في جزر الكاريبي ، في هونغ - كونغ ، في سينغافورة ... أو البحرين (٩) . وقد احتفظ بالتسمية « المصارف العاملة في أوروبا » لأسباب احصائية : « فمصرف التسويات الدولية » هو المصدر الرسمي للمعلومات المتعلقة بالعملات المتعامل بها في أوروبا ، وهو يجمع لديه هذه المعلومات مما يرد اليه من المصارف التجارية العاملة في تسع بلدان أوروبية (١٠) . ثم أخذ هذا المصرف ، منذ عدة سنوات ، يجمع معلومات عن ومن مصارف تعمل في كندا واليابان وبعض المراكز المالية الدولية . على أن هذه المعلومات المجمعة لا تشكل أكثر من إحصاءات ناقصة عن عمليات سوق « الأورو - دولار » . وبناء على ذلك من الصعوبة بمكان معرفة حجم تعامل البلدان النفطية مع المصارف الموجودة في أوروبا . على أنه يمكن التقدير أن الجزء الأهم من تعامل هذه البلدان بالدولارات إنما يتم مع المصارف العاملة في أوروبا (١١) .

إن علاقة التعامل بين المصارف العاملة في أوروبا والأقطار العربية ليست بالضرورة مثلثة

---

(٨) لعله من المستحسن التمييز بين الدولارات النفطية ، أي تلك التي تمتلكها البلدان المصدرة للنفط ، والدولارات - العربية التي تتميز بأنها مملوكة لمؤسسات موجودة في الأقطار العربية أي في المراكز المالية لمنطقة الشرق الأوسط (بيروت ، الكويت ، البحرين ...) ، شأنها في ذلك شأن الدولارات الأوروبية ، أي الموجودة في المصارف والأسواق الكائنة في أوروبا ، أو الدولارات الآسيوية الموجودة في المصارف والأسواق الكائنة في آسيا .

انظر في ذلك : F. Rau, «A propos du recyclage des surplus financiéres arabes,» **Revue Euré pargne,** Septembre 1974.

* Off - Shore .

(٩) قرر مجلس النقد في البحرين في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٥ السماح للمصارف الأجنبية أن تفتتح فروعاً لها لقيام بعمليات مع غير المقيمين . وقدر أن لهذا ميزات متعددة أهمها الميزة المالية . انظر :

B. Narpati, «Bahrein, place financiére,» **Revue Banque,** Juin 1977.

(١٠) بعض بلدان السوق الأوروبية المشتركة مضافا اليها سويسرا والسويد وباستثناء الدانمارك وإيرلندة .

(١١) انظر تفصيل ذلك في :

Bank of International Settlements, **Annual Report (1 April 1977-31 March 1978),** no 48 (Basel: The Bank,1978).

الإتجاهات . من الممكن الافتراض أن البلدان النفطية تودع جزءاً من دولاراتها في المصارف الموجودة في أوروبا التي تقوم بدورها بإقراض البلدان العربية غير النفطية . أما من الناحية العملية ، فكانت الأمور تتم كما يلي : في ٣١ كانون أول /ديسمبر عام ١٩٧٧ كانت المصارف العاملة في تسعة بلدان أوروبية ملتزمة أو مدينة بمبلغ ٥٤ مليار دولار للبلدان النفطية ، ودائنة لها بمقدار ١٦ ملياراً . لم تستعمل المصارف المشار اليها الفارق في تقديم تسهيلات مالية للأقطار العربية غير النفطية . ذلك أن هذه الأقطار أودعت دولارات في المصارف العاملة خارج الولايات المتحدة أكثر مما استدانت منها(١٢) . وفي الواقع يلاحظ أن الأموال التي يودعها هذه القطر العربي أو ذاك يمكن أن تقرض لليابان أو الولايات المتحدة في حين أن أموالاً مقرضة لقطر عربي آخر يمكن أن يكون مصدرها البرازيل أو النرويج . وبتعبير آخر ، إن عمليات إعادة تدوير الدولارات ـ النفطية من قبل « المصارف العاملة في أوروبا » لا تتميز بصفات خاصة بها ، بل إنها ، وبشكل طبيعي ، تدخل ضمن إطار الدورة العالمية لرؤوس الأموال .

غالباً ما تعتبر « المصارف العاملة في أوروبا Euro - Banques » كمصارف أوروبية بحتة . ولكن واقع الأمر ليس كذلك . إذ هي مصارف مقيمة في أوروبا أو بصورة عامة خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنها تقوم بعملياتها بالدولار . فالضابط المميز في هذا المجال هو أن يؤخذ بعين الإعتبار الموقع الجغرافي للمصرف ، وليس جنسية مدرائه أو مصدر أمواله .وعلى هذا الأساس يمكن « للمصارف العاملة في أوروبا » أن تكون فروعاً لمصارف أمريكية . وقد انتشرت هذه الفروع بكثرة في أوروبا ، وخاصة في لندن ، عندما تمكنت في عام ١٩٦٦ ، ثم خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ ، من القيام بعمليات بشروط أفضل مما لو قامت بها داخل الولايات المتحدة . كذلك فإنها انتشرت حيثما توسع التعامل المصرفي : في جنوب شرقي آسيا ، في الشرق الأوسط ، وفي جزر الكاريبي . هذا ، ويجب التذكير بأن « المصارف العاملة في أوروبا » يمكن أن تكون فروعاً لمصارف يابانية أو كندية ... بل وحتى سوفياتية : ألم يكن فرعا بنك Gosbank (مصرف الدولة أو المصرف المركزي السوفياتي) في باريس ولندن أول من قاما ، لدى اندلاع الحرب الكورية ، بسحب ودائعهما بالدولارات من المصارف في نيويورك وإيداعها المصارف الاوروبية ؟(١٣) .

تكاد تكون كافة أشكال التعامل المتقدمة الذكر بالدولار . وبقدر ما يكون هذا التعامل بالدولار هاماً وكبيراً ، بقدر ما يكون للولايات المتحدة الامريكية من هيمنة ونفوذ. فسوق« الأورو ـ دولار » ، أو الدولارات الأوروبية ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدولار الامريكي . ولم يكن لهذه السوق أن تولد وتتطور إلا بالقدر الذي اقتنيت فيه الدولارات خارج الولايات المتحدة . وبهذا المعنى قدر أن سوق « الأورو ـ دولار » هي امتداد للسوق النقدية الامريكية . وتكون البلدان النفطية ذات خيار في إيداع أموالها في المصارف داخل الولايات المتحدة أو لدى المصارف العاملة في أوروبا ، وفي كل الأحوال يمكنها تحريك ونقل هذه الودائع في أي وقت مع احترام الأجل الذي تم الإيداع على أساسه . وغالباً ما تكون هذه

---

(١٢) لا تتوفر احصاءات دقيقة عن الودائع لدى المصارف العاملة في أوروبا . ولكن من المعروف أن هذه المصارف أقرضت ٣ مليارات من الدولارات للأقطار العربية غير المنتجة للنفط التي اودعت لديها سبعة مليارات .

انظر : Ibid., pp. 108 - 109.

(١٣) عندما اندلعت الحرب الكورية عام ١٩٥١ ، خشي الاتحاد السوفياتي أن تقوم الولايات المتحدة بتجميد الدولارات العائدة له والمودعة في المصارف الامريكية ، فنقلها من مصارف نيويورك الى مصارف لندن ، وهكذا ولد أو نشأ ما يسمى بالأورو ـ دولار أو الدولارات المتعامل بها في أوروبا ، أو كما سميت مؤخراً « الدولارات الغريبة Xéno - Dollar » . المترجم .

الودائع لأجل قصير ، لذا فإن المصارف الأوروبية تخاطر بفقدان مليارات الدولارات بين يوم وآخر .

أيمكن القول ، ضمن إطار الشروط والمعلومات المذكورة ، إن تعاوناً مصرفياً عربياً ـ أوروبياً يمكن أن يتحقق بصورة فعلية ؟ . إننا لا نعتقد ذلك . فإعادة تدوير رؤوس الأموال العربية عن طريق المصارف العاملة في أوروبا لا تشكل مجموعة من معاملات ذات طابع خاص بها بحيث يمكن للأوساط المالية الأوروبية والعربية أن تتعاون على أساسها بشكل وثيق. ذلك أن «المصارف العاملة في أوروبا» ليست هي دوماً ـ كما أسلفنا ـ مصارف أوروبية بحتة ، وبالتالي فإن سوق « الأورو ـ دولار » ، أو الدولارات المتعامل بها في أوروبا ، إذا كانت ذات طابع أوروبي ، فإن هذا لا يغير جوهر الموضوع من حيث أنها تظل بعملة الولايات المتحدة الأمريكية .

وجملة القول، إنه ما دامت العملة الأمريكية هي العملة الدولية الرئيسية، وما دامت المصارف التجارية الخاصة تمارس عملية خلق الدولار ، فلن يكون هناك من مكان لتعاون مالي حقيقي بين البلدان الأوروبية والأقطار العربية . ولكن ، لنتساءل : أيمكن لما يبدو مستحيلاً اليوم ، أن يصبح ممكن التحقيق في الغد ؟ .

٢ ـ سبل التعاون المالي العربي ـ الأوروبي

يشكل النظام النقدي الدولي الإطار الضروري لكل محاولة لإعادة تنظيم العلاقات المالية بين بعض البلدان أو مجموعات من البلدان . ونجد بهذا الصدد أن النظام النقدي الدولي الذي وافقت عليه ١٣٠ دولة في « بريتون ـ وودز » عام ١٩٤٤ قد تطور بحيث تركزت آلية التعامل على أساسه على محورين : المصارف الدولية والعملة الامريكية . ذلك هو الوضع القائم اليوم في مجال العلاقات النقدية الدولية . ولكن كون هذا الوضع قائماً ومقبولاً اليوم ، لا يعني استمراره بالضرورة .

فتطور أسواق النقد الأوروبية أكد ووسع وجود المصارف التجارية الكبيرة الخاصة . والمعاملات والصفقات التي تقوم بها هذه المصارف هي في ازدياد مستمر دون أن تخضع لأية قاعدة ، أو أية سلطة ، أو أي إكراه اللهم إلا عامل المزاحمة أو المنافسة التي هي بدورها غير منظمة ولا منتظمة (١٤) . ولقد تطور حجم هذا التعامل من سنة لأخرى بحيث أصبح من الصعب تصور استمراره دون قيود أو حدود . ولكن معالم هذه القيود أو الحدود أخذت تتوضح مؤخراً : إذ نجدها في تخوف المصارف الدولية الذي تبرره الزيادة المتفاقمة في سيولتها ، ونجدها في ملاءة الطرف المدين ، وخاصة بعض البلدان النامية ، ونجدها في مسؤولية السلطات النقدية التي لا يعرف إلى أي حد ستسير في التزاماتها .

ليس هناك من مجال ، في الوقت الحاضر ، لإثارة الشكوك حول سيادة الدولار في صلب النظام النقدي الدولي . ولكن التاريخ علمنا أنه ليست هناك من سلطة مطلقة قد حظيت بالديمومة والاستمرار . إذ ما السلطة النقدية إلا انعكاس للسلطة السياسية : فهي تتآكل ، وتنتهي بمجابهة ردود فعل ذات فعالية وضوابط صحية للتغيير . وعملة الولايات المتحدة الامريكية ليست بمأمن من ظهور عملة منافسة ، التي يمكن أن تكون المارك الالماني ، أو أية عملة أوروبية أخرى ، أو احتمال عملة عربية ... ولم لا نقول الذهب، أو على الاقل، وبصيغة ما، النفط؟ أليست هناك من أصوات ترتفع الآن منادية،

---

(١٤) يمكن القول إن سوق « الأورو ـ دولار » أو الدولارات المتعامل بها من خلال المصارف العاملة في أوروبا ، شأنها شأن السوق الأوروبية التي تتعامل بأية عملة أخرى ، تمثل عملة « خارج حد القانون » . وإن كل التساءول ينحصر في معرفة ما إذا كانت عملة ما يمكن أن تستمر على هذا الوضع في حين أنها تقوم وترتكز بالضرورة على القانون .

حتىٰ من داخل الولايات المتحدة ، من أجل أن تساهم البلدان النفطية والبلدان الأوروبية والبلدان النامية مساهمة فعالة في إصلاح حقيقي للنظام النقدي الدولي ؟ .

وإذا ما تحققت مثل هذه الشروط ، فليس هناك ما يمنع امتداد آفاق الحوار العربي ـ الأوروبي إلى تنظيم علاقات مالية بين الطرفين . وبالتالي ، ليس هناك ما يمنع من التساؤل حول الصيغ التي يمكن أن يجسدها هذا التعاون . نعتقد أنه يمكن للجهود التي تبذل في هذا السبيل أن تسير في اتجاهين:

(أ) يتعلق الاتجاه الأول بدور المصارف . إنها بالدرجة الأولى مؤسسات نقدية تساهم في خلق النقود وتقصر نشاطها ، في غالب الأحيان ، على العمليات ذات الآجال القصيرة . من المؤكد أنها وسعت آفاق تعاملها بحيث أخذت تتلقى ودائع ادخار وتمنح تسهيلات مصرفية لآجال متوسطة وأحياناً طويلة . ولكنها لم تتخصص في تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الصناعية ، كما أن أخطار التعامل المصرفي ، وخاصة ملاءة المدين ، ظلت معيار نشاطاتها . وبتعبير آخر فإن نشاطها المالي البحت ظل محدوداً جداً . وهذا ما يؤدي بنا الى القول بأنه من المشكوك فيه أن تصبح المصارف التجارية ذات التعامل المصرفي التقليدي مؤسسات مالية ذات قدرة وفعالية نشيطة لاستيعاب عملية إعادة تدوير رؤوس الأموال ، باستثناء قيامها بعمليات التحويل أو التأمين والضمان المصرفي .

لذا ، فإنه من الضروري إحداث مؤسسات « مالية » يمكنها استيعاب الموارد المالية الهامة التي تمتلكها البلدان النفطية ، واستعمالها في تمويل عمليات الاستثمار الانتاجي ، ومشاريع التنمية ، أي ، بتعبير آخر ، تحويل رؤوس الأموال من مجال المضاربة الى ميدان تمويل الصناعة . ولا تتوفر مؤسسات مالية بهذه الصفات في الأقطار العربية ، وأوروبا لا تعرف إلا القليل منها ، وحيث لم يعد هناك من تمييز بين مصارف الأعمال ومصارف الودائع ، كما هو الحال في غالب الدول الصناعية .

يمكن القول إنه جرت بعض المبادرات بهذا الصدد ، فقد تشاركت بعض المصارف العربية وبعض المصارف الأوروبية وأحدثت « فروعاً » مشتركة تهدف الى تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه (١٥) . والحقيقة إن إحداث مثل هذه المؤسسات المالية الجديدة يتميز بمجموعة من الميزات : إذ يتيح قيام التعاون المجدي بين الطرف الذي يملك فنون المعرفة في مجال التعامل المصرفي ، وبين الطرف الذي يملك المال وبغزارة . كذلك يتيح توزيع المخاطر ، وهو أمر مرغوب فيه دوماً . إن إحداث مثل هذه المؤسسات يؤدي إلى إيجاد طرق وصيغ جديدة أكثر ملاءمة لظروف بلدان الشرق الأوسط بحيث تتاح الفرص أمام بلد من هذه البلدان ليستثمر أمواله في مشاريعه الداخلية . وإذا ما نظرنا الى الموضوع من زاوية مجموعة الأقطار العربية ، فإنه يبدو لنا أنه من الضروري أن يؤدي توفر المال لدى البعض الى المساهمة في رفع مستوى المعيشة لدى البعض الآخر ، وأن يصار الى قيام تعاون متين ووثيق ، هذا التعاون الذي يظل من أهم القيم بالنسبة لشعوب الأمة العربية (١٦) .

---

(١٥) أنظر :

Michel Chatelus, **Stratégie pour le Moyen - Orient** (Paris: Calmann - Levy, 1974), appendix.

(١٦) احدثت بعض البلدان العربية النفطية صناديق تنمية خاصة بكل منها . ولم تشارك أوروبا بهذه المبادرات العربية . يرجى الرجوع بصدد ذلك إلى :

T. Rifai, «Les Fonds Arabes du développement et leurs impact sur le Tiers - Monde,» **Tiers - Monde,** Juillet - Septembre 1977.

لعله من الغريب والمستغرب أن يظل تحقيق هذه الأهداف محدوداً جداً . إنها ولدت ، في مرحلة أولى ، من رغبة المصارف في توسيع شبكة نشاطها وتعاملها . أما الآن ، فلا بد للحكومات المعنية ذاتها من العمل على تجهيز الإدخار القومي وتوظيفه وتثميره في مشاريع التنمية . ولبلوغ ذلك لا بد من حدوث تبدل في العادات ، وتطور وتطوير في السلوك ، وبالتالي تغيير في العقليات وأصول محاكمة الأمور لدى شعوب هذه المنطقة من العالم . إذ أن أحداً لا يجهل في يومنا هذا أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إنما يقوم بالدرجة الأولى على توفر وتوفير المعلومات والتأهيل البشري ، أي أن الانسان ذاته هو المحور الرئيسي لصنع التنمية . وضمن هذا المنظور للأمور ، يمكن التأكيد أن تعاوناً أكثر شمولاً بين البلدان الأوروبية والأقطار العربية سيعطي الثمار المأمولة والمطلوبة .

(ب) أما الاتجاه الثاني فيما يتعلق بالتعاون المالي العربي ـ الأوروبي فيختص بالعملة ذاتها . وفي هذا المجال يمكن للسلطات النقدية في كل من أوروبا والأقطار العربية أن تحاول معاً تنسيق سياساتها تجاه الدولار . فيمكنها مثلا تنظيم عملية الرقابة على تحركات رؤوس الأموال ، وترتيب عملية اللجوء لأسواق النقد في أوروبا أو التدخل في أسواق الصرف ، بل قد يذهب التعاون بهذه السلطات الى حد إقامة شبكة من « اتفاقات الدعم » أو المقايضة يجري بموجبها تبادل القروض القصيرة الأجل فيما بين المصارف المركزية وكذلك بين المصارف العادية SWAPS ، الأمر الذي قد يبلغ مرحلة وضع الاحتياطيات النقدية للطرفين بصورة مشتركة . على أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أنه إذا كانت هناك ثمة صعوبات في وجه تحقيق هذه الأهداف ، فإنها ليست « فنية » ، بل سياسية . ولو أن مواقف مختلف البلدان الأوروبية بالنسبة لعلاقتها بالسياسة النقدية الامريكية قد تقاربت ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للأقطار العربية . فالمملكة العربية السعودية مثلاً هي من أهم حلفاء الولايات المتحدة(١٧) . والتساؤل هنا : ألا يمكن لهذا التراكم بالدولار لاحتياطياتها النقدية أن ينقص من حريتها ، وبالتالي يزيد من ارتباطها ، في تعاملها مع الولايات المتحدة ؟(١٨) .

ورغم أن موضوع إحداث عملة عربية مشتركة قد طرح عدة مرات ، إلا أنه من الصعب تصور تحقيق ذلك اليوم . ومع ذلك فقد جرت عدة محاولات بهذا الصدد : فقد طرحت فكرة إحداث وحدة نقدية حسابية عربية رسمية تحدد قيمتها على أساس سلة من العملات العربية ، كما ذهب إلى ذلك مشروع جزائري ، في حين أن إيران اقترحت ضمان سعر صرف ثابت (١٩) . وقد أحدث مؤخراً الصندوق النقدي العربي لدعم عجز موازين المدفوعات لدى البلدان الأعضاء فيه (٢٠) . ولا بد أن

---

(١٧) اشارت : **International Herald Tribune,** 27 December 1977; ان الولايات المتحدة تعهدت للملكة السعودية بعدم نشر احصاءات عن موجودات هذا البلد الاخير الموظفة والمودعة في البلد الأول وكل ما يمكن تقديره أن حجمها كبير .

(١٨) يقدر الخبراء الماليون أن الكويت يتمتع بحرية أكبر من السعودية بخصوص وضعه المالي الدولي ، وخاصة باستعماله لعملته على صعيد دولي بإقراضها للمصرف الدولي وغيره .

(١٩) كان مصرف هامبروس Hambros في لندن أول من استخدم وحدة نقدية حسابية عربية Arab Currency Related Unit عام ١٩٧٤ بمناسبة إصداره قرضاً . وقومت في ٢٨ حزيران / يونيو من العام المذكور بدولار أمريكي . ومن ثم اتفق على تحديد سعرها بسلة من ثماني عملات : ١٢ عملة عربية ناقصاً عملتين الأكثر تذبذباً في سعرهما وعملتين الأقل تذبذباً في سعرهما أيضاً . واقتصر استخدام هذه الوحدة على القروض والديون . هذا ، ويمكن القاريء العربي الراغب بمعلومات اضافية حول هذه الناحية مراجعة :

هشام متولي ، « نحو تعاون نقدي عربي ، » في **ابحاث في الاقتصاد السوري والعربي** (دمشق : وزارة الثقافة ، ١٩٧٤) .

(٢٠) كان مترجم هذا المقال اول من اقترح انشاء صندوق نقدي عربي في محاضرة القاها في الجمعية المصرية للأقتصاد والتشريع والأحصاء في حزيران / يونيو ١٩٧٠ ، في القاهرة ونشرت هذه المحاضرة في : المصدر السابق .

يتطور دور هذا الصندوق في المستقبل [٢١] . بحيث يسعى إلى تسهيل عملية استخدام وحدة نقدية حسابية رسمية ، وإلى اجراء عمليات المقاصة فيما بين البلدان الأعضاء ، وإلى قيامه في يوم ما بدور مصرف مركزي اقليمي يهدف إلى إحداث عملة عربية مشتركة .

كانت البلدان الأوروبية قد انطلقت من منطلق مشابه لوضع مشروع توحيد نقدي أوروبي وإحداث عملة أوروبية مشتركة . والمشكلة الرئيسية ، هنا وهناك ، هي توفر الإرادة السياسية لوضع هذه الأهداف موضع التنفيذ ، وذلك لأنه ليس من الصعب إيجاد الصيغ والأدوات الفنية اللازمة . وإذا كانت هذه الإرادة غير متوفرة بالدرجة الكافية حتى الآن، فإن الأمور، من جهة ثانية، تسير وتتبدل بشكل سريع . فشبه الجزيرة العربية لم تكن تعرف إلا العملات المعدنية حتى قبل حوالي عشرين سنة خلت . والأوراق النقدية التي كانت في التداول ، وهي قليلة ، كانت تأتي من الهند . ولم تستحدث المصارف المركزية أو ما شابهها إلا منذ حوالي عام ١٩٦٠ [٢٢] .

إذا ما نظرنا إلى الأمور من هذه الزاوية ، فإنه يمكن للتبدلات النقدية التي حصلت منذ حوالي خمس سنوات ، إثر ارتفاع أسعار النفط ، أن تمثل عاملاً حاسماً من شأنه أن يؤدي إلى قيام وحدة نقدية بين البلدان العربية. وإذا كانت هذه التبدلات ـ بسببها المذكور ـ قد عرضت للخطر مسيرة أوروبا نحو إحداث عملة مشتركة ، فإنه يمكن لها ، مع الزمن ، المساهمة في إقامة توازن نقدي دولي جديد حيث يمكن للحوار العربي ـ الأوروبي أن يلعب دوراً هاماً في تشييده .

سبق أن ذكرنا مؤكدين أن هناك صعوبات عديدة في وجه إقامة الحوار العربي ـ الأوروبي . فتطور الإقتصاد الدولي منذ نهاية الحرب الثانية ، وخاصة منذ عشر سنوات ، قد اتجه في طريق من شأنه التقليل من فرص نجاح مثل هذا الحوار . ويتجلى ذلك في تحليل بعض النتائج التي قادت إليها إرادة الولايات المتحدة والمتعلقة بتوسيع نطاق حرية المبادلات وإعطاء الأولوية لقانون السوق أو قانون حرية العرض والطلب . فالتخفيف التدريجي للقيود على انتقال السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال أدى الى توسيع شبكة المبادلات الدولية ، وبالتالي الى « انفتاح » الاقتصاديات الضعيفة لبعض الدول على الأسواق الدولية ، ومن ثم إلى منع إقامة علاقات تجارية تفضيلية [٢٣] . أما الحوار الذي نحن بصدد الحديث عنه فإنه يذهب إلى إعطاء الأفضلية للمبادلات الثنائية ، وإلى عقد اتفاقات بين بلدان على درجة كبيرة من التفاوت في النمو ، وإلى عدم النظر إلى الأمر على أنه يتعلق فقط بموضوع التكامل الاقتصادي .

إن النظام النقدي الدولي الذي نحيا في ظله اليوم أصبح تحت « سيادة » عملة واحدة لبلد واحد يصدرها وفقاً لمصالحه ، وهذه العملة هي الدولار ، والبلد هو الولايات المتحدة الامريكية . إن من شأن الحوار العربي ـ الأوروبي أن يجعل بقية بلدان العالم تساهم في السيادة النقدية الدولية ، وأن يقيم بعض التوازن في صلب هذه « السيادة » ، وأن يعمل على عقد اتفاقات تعاون نقدي دولي تكون جزءاً لا يتجزأ من التعاون الاقتصادي فيما بين الأمم .

ولماذا لا يذهب بنا القول إلى أن من شأن الحوار العربي ـ الأوروبي معالجة موضوع السيولة

---

(٢١) O. Ismail, «The Future Role of the Proposed Arab Monetary Fund,» **Euromoney,** 1976.

(٢٢) حول تاريخ المؤسسات النقدية في شبه الجزيرة العربية ، انظر نشرات صندوق النقد الدولي في عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .

(٢٣) أنظر تفصيل ذلك في : Chatelus, **Stratégie pour le Moyen - Orient.**

النقدية الدولية والاحتياطيات النقدية الكبيرة لكل من المانيا الغربية والمملكة العربية السعودية في الوقت الذي يزداد فيه عبء الدين على البلدان النامية . والمعالجة التي يمكن للحوار الذي نحن بصدده أن يقدمها لنا هي إيجاد نوع من التوازن ، وذلك عن طريق البحث لإيجاد أفضل السبل لزيادة النشاط الاقتصادي الدولي بشكل متناسق .

أيمكن لمثل هذا التغيير أن يطرأ على العلاقات الاقتصادية الدولية ؟ وفي مثل هذا الوضع لا يتعلق الأمر ولا يكفي تطوير الأنظمة أو استبدال المؤسسات ، بل يتعلق أساساً بموضوع تغيير السلوك ، وتبديل العقلية ، والعودة إلى الكفاءة البشرية . وأوروبا والأقطار العربية ، ألا يملكان معاً إرثا حضارياً على درجة من الازدهار والغنىٰ يمكّن الحوار العربي ـ الأوروبي من طرح مثل هذا التحدي في مواجهة العالم ولصالح الانسانية ؟ ؟ □

تحليل مضمون الفكر القومي العربي

السيد يس *
مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ القاهرة.
أستاذ في معهد الدراسات والبحوث العربية ـ القاهرة.

في دراستنا لتحليل مضمون الفكر القومي تم تحديد أربع مراحل أساسية يتم تحليل الانتاج الفكري الذي ظهر خلالها وهي :

ـ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الاولى .

ـ مرحلة ما بين الحربين .

ـ المرحلة من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٦٧ .

ـ ما بعد نكسة ١٩٦٧ .

ويمكن القول من واقع خبرة أعضاء البحث ، أن الجمع بين المنهج التاريخي وتحليل المضمون أدى إلى نتائج مثمرة . ذلك أن الدراسة التاريخية التي قام بها فريق البحث التاريخي ، أعطت الباحثين في فريق تحليل المضمون الخلفية الاساسية لنشوء الفكر القومي العربي ، بالاضافة إلى إمدادهم بخريطة شاملة لمختلف التيارات الفكرية التي تصارعت وما زالت على الساحة العربية حتى الآن .

وتحليل المضمون أداة من أدوات البحث ، التي يمكن بتطبيقها على وسائل الاتصال الجمعي الحصول على بيانات بالغة الثراء . ذلك أن وسائل الاتصال الجمعي التي تأخذ صوراً متعددة كالجرائد والمجلات والكتب والبرامج الاذاعية والخطب السياسية ، تتميز بأن موادها عادة ما تكون جاهزة أمام الباحث العلمي ، وأهم من ذلك أنها تعكس قطاعاً عريضاً من المناخ الاجتماعي الذي انتجت في ظله . وما يحويه مضمون وسائل الاتصال الجمعي من مادة يصلح للإجابة على كثير من التساؤلات الخاصة بالمجتمع والثقافة . ودراسة المضمون تصلح لالقاء الضوء على جانب معين من جوانب ثقافة ما ، وتصلح للمقارنة بين الجماعات المختلفة بالنظر إلى جانب محدد أو جوانب متعددة ، وكذلك لدراسة التغير الاجتماعي ، وأخيراً لدراسة التطور الفكري العام لمجتمع معين ، أو التطور الفكري الخاص بفكرة محددة ، مثل فكرة القومية العربية .

---

* يعرض الاستاذ السيد يس نتائج بحث اشرف عليه ـ اعضاء فريق البحث الاساتذة : عبد العاطي محمد ، الفت آغا ، نجوى خليل ، د . السيد عليوة .

وهناك جملة تقليدية تصف عملية الاتصال في مجملها ، التي تتم عن طريق الجريدة أو المجلة أو الكتاب وغيرها من وسائل الاتصال الجمعي ، ومؤداها أن عملية الاتصال هي معرفة من الذي يقول ماذا ، ولمن ، وكيف ، وما الآثار التي تترتب على ذلك . ولو حللنا هذه الجملة لأدركنا أنها تكاد أن تحيط بالمباحث الكبرى في مجال تحليل مضمون وسائل الاتصال الجمعي ، على التفصيل التالي :

١ ـ فتحديد من الذي يقول مثلاً معناه تحديد هؤلاء المفكرين والكتاب الذين كتبوا وتواصلوا مع مجتمعاتهم ، من زاوية أصولهم الطبقية وتنشئتهم الاجتماعية ، وانتماءاتهم السياسية .

٢ ـ ولا يكفي أن نحدد موضع من « يقولون » في البناء الاجتماعي ، بل لا بد من تحليل ماذا يقولون ، بعبارة أخرى تحديد مضمون رسائلهم الفكرية والثقافية .

٣ ـ ومن ناحية ثالثة من المهم تحديد « الجمهور » الذي توجه له هؤلاء بالخطاب . معرفة سمات هذا الجمهور النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالغة الاهمية لفهم عملية التفاعل الاجتماعي والنفسي والسياسي بين من يصدر الرسالة الفكرية أو السياسية وبين من يتلقاها .

٤ ـ ومن ناحية رابعة ، لا يكفي تحديد ما سبق ، ولكن من الأهمية أن نعرف كيف يقول مرسل الرسالة ما قاله . فهناك وسائل شتى للتعبير عن الافكار والنظريات السياسية . تحديد الصور المختلفة والرسائل مسألة هامة .

٥ ـ ويبقى أخيراً أن نحدد ما هي الآثار التي ترتبت على وسائل الاتصال الجمعي . بعبارة أخرى هذه المشكلة تتعلق بتحديد مدى فاعلية الرسائل السياسية والفكرية والثقافية في المجتمع .

ويتم تحليل وسائل الاتصال الجمعي بتطبيق أسلوب محدد للبحث هو أسلوب تحليل المضمون الذي نعرض له عرضاً وجيزاً في الفقرة التالية :

أولاً : في المنهج

أسلوب تحليل المضمون

يعرف علماء مناهج البحث الاجتماعي تحليل المضمون بأنه : « أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال » (١) .

ويتمثل التطبيق العملي لهذا الأسلوب في تقسيم وتصنيف المادة التي تخضع للتحليل (مثلا الكتب التي صدرت عن المفكرين القوميين في حقبة ما) إلى فئات رئيسية وفئات فرعية .

وهناك فئتان رئيسيتان : فئة ماذا قيل ؟ ، وفئة كيف قيل ؟ .

فئة ماذا قيل ؟

يقصد بهذه الفئة تحديد ماذا قيل في المضمون الذي يخضع للتحليل . ونجد هنا عديداً من الفئات الفرعية :

ـ فئة موضوع الاتصال : علام تدور مادة الاتصال ؟

---

(١) هذا هو التعريف الذي وضعه برلسون ، وهو أحد الثقات في الموضوع . لمزيد من التفصيل عن أسلوب تحليل المضمون راجع : جمال زكي والسيد يس ، اسس البحث الاجتماعي (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٢) .

ـ فئة اتجاه المضمون : كيف عولج الموضوع ؟

ـ فئة القيم ، ما هي القيم المتضمنة أو الأهداف المرجوة ؟

ـ فئة الفاعليين Actors ، من هم الذين قاموا بأدوار أساسية لتنفيذ أفعال معينة ؟

ـ فئة المرجع ، من هو الشخص أو الجماعة التي تساق التعبيرات على لسانها ؟

ـ فئة المكان ، ما هو المكان الذي صدرت منه مادة الاتصال (مثلا المشرق العربي ، أو المغرب العربي) ؟

ـ فئة المخاطبين ، من هي الجماعة أو الجماعات التي توجه لها مادة الاتصال خصيصاً ؟

فئة كيف قيل ؟

تتضمن هذه الفئة ثلاث فئات فرعية :

ـ فئة نوع الاتصال (وسائل الاعلام المستخدمة : جرائد ـ أذاعة ـ كتب .. الخ) .

ـ فئة الشكل الذي يتخذه الموضوع . ما هو شكل العبارات التي ترد في المضمون (من الناحية اللغوية) وهل هي تعبر عن حقائق أو عن أماني يتمنى منتج المادة لو تتحقق ؟

ـ فئة الوسيلة ، ما هي الوسيلة التي يتبعها المضمون ، مثل التعميم أو الاستشهاد بمصادر كثيرة متنوعة لاقناع القارىء أو السامع بمدى ثراء المادة ، أو نسبة عبارات إلى أشخاص معروفين ، أو التسجيل الخاطىء للمراجع ، أو العرض الموضوعي المتزن ؟

وبالاضافة إلى ذلك هناك وحدات لتحليل المضمون ، على أساسها يتم التحليل الكمي للمضمون . ونفرق هنا بين وحدة التسجيل ووحدة السياق .

١ ـ وحدة التسجيل

هي أصغر جزء من المضمون يتضمن مرجعاً يتم عده (والمرجع هو ورود ذكر عنصر من عناصر المضمون لمرة واحدة) . ونجد هنا وحدات متعددة يمكن استخدامها مثل وحدة الكلمة (ورود كلمات محددة يمكن عدها) . ووحدة الموضوع (وهي عبارة عن فكرة تدور حول مسألة معينة ، وهي من أهم وحدات التحليل) ، ووحدة الفقرة أو الجملة ، ووحدة المفردة (ويقصد بها الوحدة الطبيعية التي يستخدمها منتج مادة الاتصال) . وقد تكون المفردة كتاباً أو مقالة أو قصة الخ ..

٢ ـ وحدة السياق

هي أكبر جزء من المضمون يمكن فحصه للتعرف على وحدات التسجيل . مثلاً : وحدة التسجيل يمكن ان تكون كلمة مفردة ولكننا إذا أردنا أن نعرف ما إذا كانت كلمة ما ورد ذكرها بطريقة ودية أو بطريقة عدائية ، فلا بد أن نضع في اعتبارنا كل الجملة التي وردت فيها الكلمة ، وتعد الجملة هنا وحدة سياق ويجوز أن تكون الجملة وحدة تسجيل في حين تكون الفقرة وحدة السياق . ويتوقف اختيار وحدات التسجيل ووحدات السياق على اعتبارين :

○ أي الوحدات أكثر ملاءمة لموضوع البحث ؟ ويمكن الاجابة على هذا السؤال في ضوء

الافتراضات الأولية للبحث وطبيعة البيانات .

○ الاعتبار الثاني هو الكفاءة ، بعبارة أخرى ، أي الوحدات تعطي نتائج مرضية بأقل التكاليف ؟

تحليل المضمون كما سبق عرضه يطبق في العلم الاجتماعي المعاصر في ضوء الفئات التي سبق أن أشرنا إليها بإيجاز .

غير أن هناك إجتهادات شتى في العلم الاجتماعي لتطوير أساليب وفئات تحليل المضمون ، وفيما يتعلق بدراسة الافكار السياسية على وجه الخصوص . ومن أقرب الدراسات الحديثة إلى موضوعنا ودراستنا الدراسة التي قامت بها الدكتورة مارلين نصر وموضوعها : « الايديولوجية القومية العربية في خطب جمال عبد الناصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ » (٢) وقد قدمت الباحثة لرسالتها بفصل منهجي عرضت فيه لاساليب تحليل المضمون المختلفة ، ونقدت فيه ما أسمته التحليل الموضوعي (نسبة للموضوع لا للموضوعية) للمضمون ، الذي غالباً ما يستخدم بشكل انتقائي ، لإثبات عدد من الفرضيات التي ينطلق منها الباحث .

ثم عرضت للاسلوب الذي اتبعته في تحليل المضمون ، والذي اقتبسته من مدرسة فرنسية حديثة (٣) تعمل أساساً في مجال تحليل المضامين السياسية والايديولوجية ، غير أنها كيفت الاسلوب بطريقة تتناسب مع موضوعها .

ويمكن القول أن المنهج الذي استخدمته مارلين نصر يعد تجديداً في أساليب تحليل المضمون . فقد طرقت منهجاً مثلث الجوانب كما يلي :

١ ـ **تحليل الأطر اللغوية** : يقوم هذا النمط من التحليل بالتركيز على فكرة محورية كالقومية العربية ، ودراسة كل الميدان الواسع المتشابك لهذه الفكرة ، بتحديد كل الكلمات المرتبطة بها أو الشروط المصاحبة لها ، أو الافكار المناقضة لها ، أو مترادفاتها .

٢ ـ **تحليل الأطر المرجعية** : ويقوم هذا النمط من التحليل على حصر وتحديد الاحالات المرجعية للنص سواء للأشخاص أو المؤسسات أو البلاد ، أو الاستشهاد بالتاريخ المعاصر أو الحديث أو القديم .

٣ ـ **تحليل طريقة التدليل** : ويقوم هذا النمط من التحليل على دراسة الطرق المختلفة التي يلجأ اليها منتج مادة الاتصال لكي يدلل على سلامة أفكاره التي يطرحها وصحتها فقد يستشهد بالتاريخ ، أو بالمعتقدات الدينية ، أو بالعوامل الاستراتيجية أو بالعوامل الحضارية .

وتحاول الباحثة من خلال تبني هذه المنهج المثلث الجوانب تلافي احتمال تفتت النصوص

---

(٢) هذه المدرسة ركزت على دراسة الثورة الفرنسية في معمل دراسة النصوص السياسية (سانت كلود) .
أنظر : Marlene Abou Chdid Nasr, «L'ideologie nationale arabe dans les discours de Gamal Abd- El- Nasser 1952- 1970» (Ph.D dissertation, Université de Paris, Sorbonne, 1979).

(٣) قدمت هذه الدراسة للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة باريس (السوربون) . ونعتمد هنا على مخطوطة الرسالة (على الالة الكاتبة) .

المدروسة وتجزيئها وإفقادها دلالالتها الحقيقية .

وهذا المنهج يحتاج إلى تأمل ودراسة نقدية ، لمقارنته بالمنهج التقليدي في تحليل المضمون ، لتحديد الاسهامات التي يمكن أن يحققها في الدراسة الموضوعية للنصوص السياسية . ولا شك أن الاهتمام بالمضامين السياسية للفكر القومي العربي ، من خلال تطبيق تحليل المضمون عليها - أياً كانت الطريقة التي نطبقها - يمكن إعتباره إنجازاً علمياً هاماً [١]. ذلك أنه يدفعنا إلى الدراسة التفصيلية المدققة لمكونات الفكر القومي العربي ، بدلاً من الدراسات الشاملة التي لا تستطيع أحياناً التمييز الدقيق بين الافكار والايديولوجيات المتنوعة .

في ضوء هذا العرض المنهجي ننتقل للحديث عن خطة البحث واداة التحليل .

ثانياً : خطة البحث وأداة التحليل

تهدف الدراسة إلى وصف وبلورة الاتجاهات الأساسية في الفكر القومي العربي كما ظهرت في الكتابات العربية التي تناولت فكرة القومية العربية ، ومسألة الوحدة العربية . واعتمدت الدراسة على أداة تحليل المضمون ، وذلك باختيار عينة من هذه الكتابات (وثائق ، مؤلفات ، مقالات) ، واخضاعها للقواعد الأساسية في الكتابات العربية في موضوع القومية العربية ، ومسألة الوحدة العربية . وقد توصل فريق البحث إلى هذه الفئات بمعونة من المناقشات حول تاريخ الحركة القومية العربية ، ثم بجهد مشترك يسعى إلى التأكد من أن هذه الفئات تمثل معظم وأهم الاتجاهات ، خاصة وأنه قد جرى تفريع لها إلى عدة فئات صغرى أو عناصر .

وكانت الخطوة التالية تحديد عينة ممثلة للكتابات موضع الدراسة ، وأما الخطوة الثالثة فكانت تقسيم مراحل تطور الفكر القومي إلى أربع مراحل هي : ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بين الحربين ، والفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٤ ، ثم الأخيرة ما تلي حرب ١٩٦٧ .

ومن واقع تطبيق الأداة اتضحت عدة مشكلات لم تمكن البحث تماماً من تحليل أغلب الكتابات العربية في الموضوع أو أن تحقق الغاية المثلى له ، فرغم أهمية أداة تحليل المضمون باعتبارها إحدى الادوات الاساسية التي يمكن تطبيقها على وسائل الاتصال الجمعي ، فإن الأداة ذاتها ومن طبيعتها أنها تتعلق فقط بالتعبير الظاهر فقط من المادة العلمية فهي تعرف بأنها أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال . وقد تغلبنا نسبياً على ذلك النقص بأن وضعنا المادة والنتائج التي توصلنا إليها في سياقها التاريخي وظروفها الاجتماعية .

مشكلة أخرى تتعلق بالعينة ، فلم يستطع البحث الوفاء والاتساق بكل شروطها حيث كان من المفترض أنها في كل مرحلة من المراحل الاربع يجب أن تغطي موضوعات في وثائق ، ومؤلفات ، ومقالات . مبعث هذه المشكلة من عدم توافر المصادر الرئيسية والمراجع الاساسية في الفكر القومي العربي . ومن ثم يجدر التنويه إلى أن نتائج البحث تندرج تحت ما يمكن تسميته بدراسة استطلاعية للاتجاهات السائدة في الكتابات العربية في موضوع القومية العربية .

---

(١) سبق لنا ان درسنا خطب عبد الناصر في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ لتحديد وتحليل وجهة نظره في الصراع الطبقي والصراع الاجتماعي ، والتغيير الاجتماعي ، مطبقين المنهج الكيفي في تحليل المضمون .

السيد يس ، « التوازن الطبقي في فكر النخبة السياسية بين الادراك والممارسة ، » **الفكر العربي** ، السنة ١ (١٥ ايلول (سبتمبر) - ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨) ، العدد ٤ - ٥ ، ص ١٢٩ - ١٥٤ .

إن الفئات الثماني عشرة التي استخدمها البحث هي :

١ ـ نشأة الفكرة القومية .
٢ ـ مبررات الفكرة القومية .
٣ ـ الانتقادات الموجهة للفكرة القومية .
٤ ـ ماهية الوحدة .
٥ ـ تصور أشكال الوحدة .
٦ ـ القوى التي تحقق الوحدة .
٧ ـ أساليب تحقيق الوحدة .
٨ ـ مراحل الوحدة .
٩ ـ الفوائد العامة للوحدة .
١٠ ـ الفوائد الخاصة للوحدة .
١١ ـ العقبات والتحفظات .
١٢ ـ تقييم محاولات الوحدة السابقة .
١٣ ـ أسس اتجاه الرفض .
١٤ ـ موقف الفكر القومي من الغرب .
١٥ ـ موقف الفكر القومي من الامبريالية والاستعمار .
١٦ ـ موقف الفكر القومي من التغيير الاجتماعي .
١٧ ـ موقف الفكر القومي من الأقليات .
١٨ ـ موقف الفكر القومي من الديمقراطية .

ثالثاً : مراحل تطور الفكر القومي العربي

المرحلة الأولى : ما قبل الحرب العالمية الاولى

يرتبط تاريخ « الحركة العربية » من الوجهة السياسية ارتباطاً شديداً بتاريخ العلاقات العربية العثمانية وبالذات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . فقد كان الواقع السياسي والاجتماعي للعرب في ظل الحكم العثماني يشير إلى ضرورة توفر هوية سياسية عربية تعبر عن مصالح العرب في وجه المصالح العثمانية . فمع سبعينات القرن التاسع عشر بدأ كبار الاعيان والتجار من العرب يتذمرون من السياسة العثمانية خاصة مع اتضاح سياسة السلطان عبد الحميد في تطبيق المركزية وتشديد قبضة السلطنة على الاوضاع الاقتصادية في المجتمعات العربية . وشارك المسيحيون ـ خاصة في جبل لبنان ـ المسلمين في الرغبة لتخفيف قبضة السلطنة .

لقد وجدت قوى كبار الاعيان والتجار وأبنائهم أن عليها أن تشد من أزر الحركات المضادة الداخلية في السلطنة ذاتها والتي كان يقودها الشباب التركي في الجيش والادارة ، ورأوا أن مصلحتهم هي تبني افكار الحياة النيابية والدستورية والاصلاح . واعتقدوا أن استمرار الامبراطورية العثمانية رهن إلى حد كبير بتحولها إلى ملكية دستورية يتمتع فيها بحقوق متساوية المسلمون وغير المسلمين ، والعثمانيون (الاتراك) وغير العثمانيين ، لتحقيق المساواة بين عناصر المجتمع .

في ضوء ذلك ظهرت التنظيمات والتجمعات السياسية التي تنادي بالاصلاح والحقوق العربية ، ونشطت الصحافة ، ومن خلال اتصال بعض المثقفين بمواقع الثقافة الغربية ازداد تمسكهم بالفكرة

القومية وتعمق وعيهم بها ويمكننا أن ننظر إلى محاولات عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٨ ـ ١٩٠٢) ، وما كان يكتب في بعض الصحف المصرية مثل التنكيت والتبكيت ، والمؤيد كأعمال ثقافية معبرة عن ذلك الاتجاه الفكري نحو القومية العربية . أيضاً فإن أعمال المؤتمر العربي الذي انعقد في باريس في عام ١٩١٣ تعد مثلاً لذلك الاتجاه .

هذه النماذج الثلاثة اخضعها فريق البحث للتحليل محاولاً التعرف على مضمونها وما تعبر عنه من اتجاهات . وكشف التحليل عن النتائج الآتية :

(١) غلبة الطابع العرقي على الطابع العلماني والديني بخصوص نشأة الفكرة القومية ، على أن يلاحظ أن كلمة الطابع العرقي انصرف معناها في كتابات الكواكبي إلى « أخلاقيات العرب وأعرافهم » ، وفرق كبير بين أن يشير معنى العرق إلى الدم أو الجنس وبين ن أن يشير إلى الأخلاقيات والأعراف .

(٢) الاتجاه إلى التحديات الداخلية كمبرر أساسي لتدعيم الفكرة القومية ، وهنا تشير التحديات إلى معارضة السياسات العثمانية الداخلية في المنطقة العربية الواقعة تحت سيادتها .

(٣) كان هناك خلط بين الهوية الاسلامية للفكرة القومية والهوية العربية التقليدية ، وكانت كتابات الصحافة المصرية تعكس ميلا أقوى إلى الجانب الاسلامي ، في حين كانت بقية الكتابات في الشرق تميل إلى تبني الهوية العربية التقليدية . ويرجع ذلك إلى اختلاف ظروف الاحتلال في المنطقتين فقد كان المصريون يرون أن التمسك بشدة بالسلطنة من شأنه أن يقوي شوكتهم ضد الاحتلال الانكليزي في حين كان العدو الأول ـ إن جاز القول ـ بالنسبة للشرقيين هو السلطنة العثمانية .

(٤) ظهور الاتجاه بالتأكيد على التصور الفيدرالي كشكل للوحدة ، وكتابات الكواكبي خير معبر عن ذلك فكثيراً ما أشار إلى بعض التجارب الأوروبية مثل المانيا ، وتجربة الولايات المتحدة التي أخذت به ، وأنه يلائم أحوال العرب . وربما كان تأكيد رجال المؤتمر العربي الأول بالدعوة إلى اللامركزية شيئاً أقرب إلى ذلك التصور الفيدرالي . وفي كلا الحالتين لم تكن هناك نية من العرب للانفصال الكامل عن السلطنة العثمانية (إصلاح في اتجاه اللامركزية) .

(٥) كان الاهتمام منصباً على الدعوة لفكرة العروبة والتأكيد على الهوية السياسية للعرب ضد العثمانيين، وهو أمر كان يحتاج إلى تعميق الاحساس والشعور بالقومية العربية . ومن ثم لم يكن هناك اهتمام بالنواحي التفصيلية للوحدة أو لخطواتها الاجرائية ، فلم تطرح تصورات قومية للقوى والأساليب التي تحقق الوحدة ولا تصور المراحل التي ستمر بها ، كما لم يظهر من يعارض أو حتى ينتقد أو يتحفظ على فكرة القومية والوحدة .

(٦) كان الاتجاه نحو التسامح مع الاقليات . وعكست أعمال المؤتمر العربي الأول ميلاً واضحاً نحو التسامح مع المسيحيين ، فقد كان عدد المسلمين من الأعضاء مساوياً لعدد المسيحيين . وذكر ندره بك مطران أحد أعيان بعلبك في حديثه أمام المجتمعين في المؤتمر « ربما قصد الذين اختاروا لهذا الموضوع خطيباً مسيحياً أن يصبوا معه مواضيع أخرى مهمة كبيان تضامن مسلمي ومسيحي العرب واتفاقهم على استمرار الارتباط بالدولة العثمانية » .

(٧) لو أردنا ترتيب الفئات حسب وزنها النسبي الذي احتلته في ذهن المفكرين (من واقع الكتابات موضع التحليل) لكان الآتي :

١ ـ المبررات المقدمة للوحدة	٪٣٢
٢ ـ نشأة الفكرة القومية	٪٢٧
٣ ـ تصور أشكال الوحدة	٪١٢
٤ ـ الموقف من الغرب	٪٨,٤
٥ ـ ماهية الوحدة	٪٧
٦ ـ العقبات والتحفظات	٪٤,٠٢
٧ ـ الموقف من الامبريالية والاستعمار	٪٣,٤
٨ ـ الفوائد العامة للوحدة	٪٢,٢
٩ ـ الموقف من الأقليات	٪١,٩
١٠ ـ القوى التي تحقق الوحدة	٪١
١١ ـ الموقف من التغيير الاجتماعي	٪٠,٩
١٢ ـ الموقف من الديمقراطية	٪٠,٦
١٣ ـ أساليب تحقيق الوحدة	٪٠,٣

نستطيع أن نصل إلى حقيقتين من واقع العينة موضع التحليل :

(١) إن الفكر القومي إلى قبل الحرب العالمية الأولى لم يكن قد وصل بعد إلى التأصيل لايديولوجية القومية العربية أو لم يصل إلى أن العرب بذاتهم يشكلون أمة لها مطالبها وطموحاتها النابعة من تناقضاتها الموضوعية ، سواء كانت لها جذور إسلامية أو غيره . نستثني من هذا التعميم أفكار نجيب عازوري (والتي لم تدخل في عينة التحليل نظراً لعدم الحصول على الترجمة العربية لكتاب يقظة الامة العربية والتي صدرت مؤخراً بعد إتمام الدراسة) فهو الوحيد في تلك الفترة الذي ذكر أن هناك أمة عربية واحدة تضم مسيحيين ومسلمين على السواء ، وأن المشاكل الدينية ما هي إلا مشاكل سياسية اصطناعية لقوى خارجية لها مصلحة فيها . أي أنه فصل بين القوى الدينية والقوى المدنية ، وقال إن هذا الفصل في مصلحة الاسلام ذاته وفي مصلحة الأمة العربية . دون افكار عازوري كان هناك خلط بين مفهومي الأمة الاسلامية والأمة العربية .

(٢)باءت بالفشل معظم المحاولات التي أرادت تطبيق شكل ما من أشكال التوحد العربي ، فقد خابت آمال رجال المؤتمر العربي الأول على ضوء تشدد موقف السلطنة ونكوثها في وعودها لهم . أيضاً تم إحباط جهود فيصل بن الحسين في العراق للاستقلال عن السلطنة وقيام شكل من التوحد العربي . وكانت اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ خاتمة المطاف في ذلك المصير المشؤوم بتجزئة المشرق العربي .

المرحلة الثانية : ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية

دخلت الحركة العربية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وبدايات العشرينات مرحلة جديدة من الناحيتين السياسية والاجتماعية . فقد احتلت فرنسا لبنان وسوريا وفرضت انكلترا حمايتها على كل من شرق الاردن والعراق وفلسطين . كما انتهت التنظيمات والاحزاب التي نشأت خلال الفترة ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ ، وقد اتسمت الجهود السياسية التي بذلها بعض زعماء العرب لاعادة الثقة واستمرار تيار الحركة العربية بالعمل القطري ، وانكفأت على مشاكلها الداخلية ، ومثلت تراجعاً عن زخم الحركة العربية واتجاهها الشامل الذي ظهر قبل الحرب .

وعندما وقع الاحتلال في أوائل القرن الحالي للشام كانت قيادة الحركة العربية في يد البرجوازية

التجارية وأشباه الاقطاع والعائلات الكبيرة العشائرية ، وبينما تعاونت مع الاحتلال كان لديها الاستعداد للتعاون مع أبناء البرجوازية الوسطى والدنيا للعمل الوطني . ومع التحول الاقتصادي الذي اصاب البنية الانتاجية حدث تطور هام في وضع البرجوازية التجارية حيث أخذت تميل إلى المشاركة في الاعمال المصرفية وإلى المبادرة بانشاء الصناعات الاستهلاكية ، وأدى ذلك الى الصدام بينها وبين الاستعمار .

ومع بداية الثلاثينات جمعت القضية الفلسطينية العرب مرة أخرى ، وظهرت من جديد التنظيمات السياسية والمؤتمرات التي تنادي برفض التجزئة ورفع الاحتلال الانكليزي عن بعض دول المشرق ومن بينها فلسطين . ومن أبرز مؤتمرات تلك الفترة المؤتمر الذي انعقد في قرنايل في لبنان في ٢٤ آب / اغسطس ١٩٣٣ الذي ضم بعض رجال الحركة العربية في سورية ولبنان وفلسطين والعراق ، وقد أصدر بياناً جاء فيه أن البلاد العربية بكليتها وطن عربي واحد ، ورفض التجزئة التي وضعها الاستعمار ونادى بإنشاء الدولة العربية .

إلا أن كل جهود بعث الحركة العربية على المستوى السياسي كانت محدودة الهدف ، وانتهى معظمها قبل أن يبدأ ، كما كانت فردية وقطرية ، إما بسبب ظروف الاحتلال الصعبة والمريرة وترسخ التجزئة ، وإما لعجز القيادات البرجوازية الكبيرة وشبه الاقطاعية عن الصمود للتحديات التي واجهت الحركة .

في ظروف الاحباط والاحتلال والتجزئة السابق الاشارة إليها ظهر رد فعل المفكرين العرب متركزاً حول التشديد على دعوة القومية العربية ، فانكفأوا على بيان الأسس الايديولوجية لها واجتهدوا في توضيح أسسها الموضوعية. ساطع الحصري (١٨٨٢ ـ ١٩٦٩) أبرز هؤلاء المفكرين وتعبر كتاباته عن مناخ وتطلعات المفكرين العرب تجاه القضية القومية العربية ، أيضاً كان من المفيد تحليل جانب من كتابات محمد عزة دروزة . ومن واقع تحليل جزء كبير من كتابات الحصري ، وكتاب « الوحدة العربية » لمحمد عزة دروزة اتضحت النتائج الآتية :

أ ـ رفض الأساس الديني للفكرة القومية العربية ، فقد صاحبت الفكر القومي بعد الحرب العالمية الأولى نزعة علمانية تهدف إلى فصل الدين عن الدولة أو فصل الاعتبارات الدنيوية عن تلك الدينية. ورغم ظهور اتجاه برفض العلمانية فإن هذا النوع من الرفض كان موجهاً إلى العلمانية بالمعنى الماركسي . على أن يلاحظ أن كتاب عزة دروزة كشف عن ميل واضح للأساس العرقي للفكرة القومية .

ب ـ التركيز الشديد على عامل المبررات وبالذات المبررات التاريخية ، وهنا كانت العوامل التاريخية لا تتعلق فقط بتجارب الماضي المشتركة ، وإنما تشمل أيضاً ما ارتبط بالتراث العربي من لغة وآلام مشتركة وصور قديمة للوحدة . إن العودة إلى التاريخ كانت عنصراً أساسياً من المنطق الذي تبناه كل من الحصري ودروزة .

ج ـ رغم ظهور الانتقاد للفكرة القومية بأنها خيالية أو مثالية فإن ذلك كان موضع تأييد ، أي دفاع عن خيالية ورومانسية الدعوة القومية العربية ، ويرجع ذلك إلى سيطرة العامل الايديولوجي على ذهن الحصري ودروزة ، فقد كانوا اصحاب دعوة تتعرض لانتكاسات سياسية كثيرة وفضلاً عن تصاعد التيار الاقليمي في مصر وهجومه على الدعوة القومية العربية .

د ـ إن أفضل شكل من أشكال التوحيد هو الاندماج ، أو نموذج الدولة العربية الواحدة ، مما يختلف مع الاتجاه الذي سبق أن وجدناه بالنسبة لكتابات المرحلة الأولى ـ ما قبل الحرب العالمية

الأولى - والذي طرح التصور الفيدرالي وأسلوب اللامركزية .

هـ - الاقليمية والاستعمار هما أشد العقبات التي تواجه الوحدة ، فقد حظت الاقليمية بنسبة ٣٧٪ وترادفت مع مقولة تناقضات المصالح ، فمثل هذه التناقضات هي انعكاس للنوايا الاقليمية . وأما العقبات الخارجية المتمثلة في الاستعمار فقد كانت بنسبة ٢٧٪ . هذا وقد عبر كتاب دروزة (الوحدة العربية) عن نوع محدد من العقبات أسماه بالعقبات الذاتية ، وعرفها بقصور الوعي القومي لدى الجماهير العربية أحياناً وعدم المشاركة الايجابية فيما أتيح لها من تجارب وحدوية . على أن يلاحظ أنه برغم الاتفاق على وجود مثل هذه العقبات فقد ساد الاعتقاد بأنها لا تشكل بالفعل عائقاً أمام الوحدة .

و - كل التجارب الوحدوية تبشر بمستقبل أفضل للوحدة لأنها تمهد لها ، ورغم الاقرار بأنها تجارب ليست عند المستوى المطلوب (الأمثل) فإنها تركت نتائج ايجابية في العمل الوحدوي .

ز - المضمون الاجتماعي يكاد يكون مختفياً في عينة البحث ، ولم يكن هناك أدنى اهتمام به، وقد حدث هذا أيضاً بالنسبة لكتابات المرحلة السابقة للحرب العالمية الأولى . وربما يرجع ذلك إلى أن النخب التي تبنت القضية القومية حتى الحرب العالمية الثانية كانت إما من كبار الملاك أو من أبناء البرجوازية العربية ، ولم يكن من صالحها ان تطرح مضموناً تقدمياً أو ثورياً لقضية التغير الاجتماعي أو أن تربط بين هذه القضية وقضية القومية العربية .

ح -لو أردنا أن نرتب الفئات التي ظهرت في العينة في هذه المرحلة بغية التعرف على تمركز أو وزن كل فئة في مجمل إهتمامات الكتابات القومية ، فإننا نضعها على النحو التالي :

١ - المبررات المقدمة لتدعيم الفكرة القومية	٢٧,٩٪
٢ - عقبات الوحدة	٢١٪
٣ - أسس الاتجاه الرافض	١٨٪
٤ - نشأة الفكرة القومية	١٤,٦٪
٥ - الفوائد العامة للوحدة	٦,٤٪
٦ - تصور أشكال الوحدة	٥,٧٪
٧ - تقييم محاولات الوحدة الماضية	٣,٥٪
٨ - الموقف من الاستعمار	١,٨٪
٩ - القوى التي تحقق الوحدة	٠,٩٪
١٠ - الانتقادات الموجهة للوحدة	٠,٧٪
١١ - أساليب تحقيق الوحدة	٠,٧٪
١٢ - ماهية الوحدة	٠,٥٪
١٣ - مراحل الوحدة	٠,٥٪
١٤ - الموقف من الأقليات	٠,٢٪

نستطيع من واقع التحليل والملاحظات السابقة أن نقدم الخلاصة الآتية :

١) - بعث التفاؤل في الحركة القومية العربية بعدما تعرضت للانتكاسة إثر تقسيم الشرق العربي واستمرار الاحتلال في الأقطار العربية الأخرى . وارتبط ذلك التفاؤل بنزعة ايديولوجية حادة

تهدف إلى بلورة المقومات النظرية في الفكرة القومية العربية ، بمعنى آخر السعي لتقديم ما يمكن وصفه بالايديولوجية القومية العربية .

٢) ـ القومية العربية تمثل ايديولوجية ملائمة للانسان العربي .

٣) ـ في إطار تقديم مقومات القومية العربية تعددت الاجتهادات بين تقديم تعريفات مختلفة للقومية وبيان العلاقة بين الاسلام والقومية ، وبين النظرة الشمولية .

الحصري يعرّف القومية بأنها حب الامة والشعور بارتباط باطني نحوها ، وهي ارتباط الفرد بجماعة من البشر تعرف بالأمة . وأما عناصر القومية فهي اللغة والتاريخ . وقد أضاف البعض إلى هذه العناصر التقاليد والمصالح ، والآخرون تحدثوا عن العرق والسلالة ، والحضارة ، وفريق ثالث أضاف البيئة.

أيضاً ظهر اتجاه بين كتابات المرحلة الثانية ينظر نظرة علمانية لحياة المجتمع العربي ، ولكن هذه النظرة لم تكن تعني الطلاق بين الاسلام والقومية وانما رؤية الاسلام من منطلق أنه أحد العوامل التي تشكل الرؤية القومية ، والذي لا يتعلق بجوهر القومية وإنما بالمناخ السياسي والاجتماعي الذي تتم فيه . بمعنى آخر ظهر التمييز بين التاريخ العربي والتاريخ الاسلامي دون توجيه النقد للثاني .

وأما الجانب الشمولي في هذه الكتابات فله بعض المؤشرات كأن يهتم الحصري بشدة بالتأكيد على أن الفرد لا بد أن يعني في المجموع ـ أي في أمته ـ وأن حريته من حرية الامة . كما أهتم البعض الآخر بالقول أن تحقيق القومية العربية يحتاج إلى زعيم قوى وعنيف ، يمكن أن يستخدم السلاح حسب تصور دروزة مثلا .

٤) ـ رغم تصاعد الاتجاه بالتأكيد على وجود القومية العربية ، فإن أحداً لم يقدم تصوراً عملياً لتحقيقها ، فقد نادوا بالدولة العربية الواحدة دون شرح كيفية الوصول اليها ، ولعل ذلك واضح من أن « فئة أشكال الوحدة » جاءت في الترتيب السادس في سلم اهتمامات كتاب المرحلة . بل إن المشروعات التي طرحها بعض السياسيين العرب في تلك الفترة باءت أيضاً بالفشل كمثل مشروع سوريا الكبرى الذي نادى به الملك عبد الله عام ١٩٤١ ، ومشروع الهلال الخصيب الذي نادى به نوري السعيد عام ١٩٤٢ . وحتى الجامعة العربية وبرغم أنها الصورة الايجابية الوحيدة آنذاك ، المعبرة عن إمكانية تطبيق الأفكار القومية، كانت عليها تحفظات كثيرة .

المرحلة الثالثة : ١٩٤٥ ـ ١٩٦٤

انتقل الموقف القومي في هذه المرحلة من مجال التنظير والدعوة للقومية العربية إلى محاولة التجسيد العملي في شكل تجارب وحدوية . وكان ذلك نتيجة تطور اجتماعي وسياسي أصاب البيئة العربية تبلور في ظهور قوى إجتماعية ذات صلة قوية ومباشرة بالجماهير العربية وكانت تعكس آمالها وتطلعاتها .

لقد ترهلت القيادات التقليدية العربية الحاكمة وعجزت عن قيادة الحركة العربية ، وكان فشلها في التصدي للاحتلال الصهيوني لفلسطين أبرز دليل على ضعفها . إن المرحلة التاريخية الجديدة تتجاوز قدرات هذه القيادات وتفتح ابوابها للطبقة الوسطى الجديدة ، تلك الطبقة التي بدأت تشغل نفسها لا بالنضال ضد الاستعمار والاحتلال الاجنبي فقط ، وإنما أيضاً بقضايا التغير

الاجتماعي . ولقد انتقدت بحدة نظمها وسياساتها الداخلية ، وأخذت تشكل تنظيماتها السياسية المناوئة للحكم بطرق علنية وسرية . كما تغلغلت في الجيش شيئاً فشيئاً ، تلك المؤسسة التي كانت موقعاً رئيسياً لظهور القيادات الجديدة أو حلفاً طبيعياً لمن كانوا خارجه ويعكسون الآمال القومية الجديدة .

فتح الجيش الطريق أمام القوى السياسية المدنية في سوريا لنشر الفكر القومي فكان عوناً رئيسياً لحزب البعث ، كما انتبه حزب البعث لأهمية الجيش فوطد صلته الايديولوجية والحركية بضباطه . وفي مصر استطاعت ثورة ٢٣ تموز / يوليو بقيادة الضابط الاحرار أن تبعث الانتماء القومي العربي لمصر قوياً وفعالاً ، فأدخلت مصر إلى قضايا العروبة بشكل حاسم وكبير ووضعت كل إمكانياتها لخدمة القضية العربية ، وكان وزنها الاستراتيجي الكبير في المنطقة يعني أن مكسباً كبيراً للقومية العربية قد تحقق .

قوة ثالثة إلى جانب حزب البعث ، وثورة ٢٣ تموز / يوليو (التيار الناصري) ظهرت إلى معترك الأحداث القومية عقب حرب ١٩٤٨ ، إنها حركة القوميين العرب ، تلك الحركة التي جعلت من القضية الفلسطينية جوهر تحركها في قضايا القومية العربية المختلفة . إن هذه القوى الثلاث لعبت دوراً بارزاً وهاماً في الحركة الوحدوية وقدمت منطلقات واتجاهات نظرية متميزة ، ودخلت في علاقات سياسية اتسمت بفترات من الوفاق وأخرى من الصراع وحددت محصلة التفاعل بينها مصير الحركة الوحدوية فكراً وعملاً إلى وقتنا الراهن . ومن خلال تحليل عينة من الكتابات المعبرة عن الاتجاهات الفكرية لكل واحدة من القوى الثلاث اتضحت النتائج الآتية :

١ ـ غلبة الأساس العلماني في النظرة لنشأة الفكرة القومية . وأصبحت العلمانية تعني اضفاء الطابع الانساني والعلمي أو الموضوعي على الدعوة القومية ورفض أي أساس عنصري . وتركزت النظرة إلى الدين الذي وضح أنه لا زال يحظى بجزء من تفكير العقل العربي ، فالاديان ، وخاصة الاسلام ، تعد جزءاً من التاريخ العربي ، يعتز به الانسان العربي . هنا ترتفع رؤية جديدة تتحدث عن « التاريخ العربي » بأنه تطور متميز له خصائصه المستقلة ، ويدخل فيه تراث الأديان ودورها .

٢ ـ انتهى الكتاب القوميون إلى أن الاحتياجات الاقتصادية وتطوير وتحديث المجتمع العربي سياسياً وأجتماعياً هو غاية الدعوة القومية .

٣ ـ ظهر عامل الخطر الصهيوني ، كسبب إضافي إلى جانب اللغة والتاريخ ، يتطلب الوحدة .

٤ ـ لم يكن هناك خلاف على أن الصورة الاندماجية للوحدة هي الصورة الأمثل ، ولكن ما طرح فعلاً كان الصورة الفيدرالية ، وحول هذه الصورة دار خلاف على توقيتها والمقومات التي ترتكز عليها . بينما أصر البعض على ضرورة التحقق السريع للاتحاد الفيدرالي (البعثيون) تحفظ آخرون بشدة ونادوا بالتمهل والتدرج (التيار الناصري) . وقد ميز البعثيون بين التنسيق السياسي القوي على المستوى الفوقي (الحكومي) وبين وضع الأسس الحقيقية لعملية اندماج اجتماعي على المستوى التحتي ، وبينما مالوا إلى المعنى الأول لم يتحمسوا أو يقدموا تصوراً محدداً للمعنى الثاني . وكثيراً ما حدث خلط بين المعنيين . وبصفة عامة كان هناك ميل أقوى إلى اتباع التدرج مع رفض صور التكتل الاقليمي .

٥ ـ كان هناك ميل قوي إلى إضفاء الطابع الشعبي أو الجماهيري على الحركة الوحدوية (الجماهير المنظمة) ، ويبدو في هذا تناقص مع التأكيد من زاوية أخرى على عامل الزعامة الفردية .

٦ ـ تعدد الأساليب التي يتم بها تحقيق الوحدة ، فقد ظهرت اتجاهات توافق على الثورة الشعبية (القوميون العرب) ، وأخرى تنادي بالانقلاب (ترادف في عرف البعثيين كلمة الثورة) وثالثة تركز على وحدة القيادة السياسية (الناصريون) .

٧ ـ حظيت العقبات التي تواجه العمل الوحدوي بأكبر قدر من الأهتمام ، وعكست الكتابات تعدداً كبيراً في مظاهرها حتى بلغت تسع عقبات رئيسية هي : التباين الحضاري ، إختلاف النظم السياسية ، تناقص المصالح ، عقبات خارجية ، الاقليمية ، التيارات المعارضة الأخرى ، الفرقة الذاتية بين القوميين ، الرجعية ، وعدم الثقة . وكان أقواها العقبات الخارجية (المؤامرات من الاستعمار وأعوانه) ٢٢٪ ، يليها إختلاف النظم السياسية ١٩٪ ، ثم التباين الحضاري . ومن الواضح أن تعدد هذه العقبات ما هي الا محاولة لنقد الذات نظراً لما كشف عنه التطبيق من أخطاء خاصة على ضوء نكسة الانفصال عام ١٩٦١ .

٨ ـ كانت نسبة الموافقين على فشل التجارب الوحدوية ٣٦٪ في حين رأى آخرون انها تمهيدية (٢٤٪) ، وفريق ثالث قال انها تجارب متعثرة (١٣٪) .

٩ ـ ظهر إهتمام بموقف الاقليات ـ وإن كان اهتماماً محدوداً ـ ولكن في جانب التسامح والاعتراف بوجودها (٤٤٪ ، ١٧٪) .

وكما سبق وأجرينا في المرحلتين السابقتين نعيد ترتيب وضع الفئات حسب الاوزان التي حصلت عليها من مجمل التكرارات وذلك لنتبين حجم الاهتمام بكل منها ، هذا يتم على النحو التالي :

(١) عقبات الوحدة	٢٠٪
(٢) مبررات الفكرة القومية	١٢٪
(٣) أساليب تحقيق الوحدة	٩٪
(٤) القوى التي تحقق الوحدة	٨٪
(٥) الموقف من التغير الاجتماعي	٨٪
(٦) الموقف من الديمقراطية	٧٪
(٧) الموقف من الاستعمار	٧٪
(٨) الفوائد العامة للوحدة	٦٪
(٩) تصور أشكال الوحدة	٦٪
(١٠) مراحل الوحدة	٦٪
(١١) نشأة الفكرة القومية	٤٪
(١٢) تقييم محاولات الوحدة	٣٪
(١٣) الموقف من الأقليات	٢٪
(١٤) الانتقادات الموجهة للفكرة القومية	١٪
(١٥) ماهية الوحدة	٠,٧٪
(١٦) الموقف من الغرب	٠,٧٪
(١٧) أسس الاتجاه الرافض	٠,٥٪
(١٨) الفوائد الخاصة للوحدة	٠,٢٪

إن تحليل كتابات المرحلة الثالثة يعطينا عدة نتائج :

١) ـ انتقال الموقف القومي بعد ١٩٤٥ ، وأكثر من أي وقت مضى ، إلى واقع التطبيق والبحث عن دولة الوحدة العربية ، أي أصبح الجهد منصباً على قضية عملية خاضعة كل يوم للتجريب والتصحيح ، فكان من الطبيعي إذن أن تظهر أخطاء وعثرات ومشكلات سياسية ، وليس من الصحيح أن تنسحب هذه الأخطاء على قضية تتميز عنها ـ وإن كانت غير منفصلة ـ هي آيديولوجية القومية العربية .

٢) ـ إن غالبية الكتابات الخاصة بالتراث الفكري الوحدوي هي في الحقيقة لسياسيين في الحكم أو قريبين منه ، ومن ثم حملت كتاباتهم عن الوحدة أوزار السياسة ومشكلاتها .

٣) ـ ضرورة التمييز بين مضمون الفكر القومي ومنهجه ، فالحقيقة أن معظم الكتابات كانت تعكس مضموناً ثورياً تحررياً شاملاً ، ولكن المنهج الذي اتبعته معظم القوى الوحدوية كان في مجمله يتسم بالبرجماتية ، والتوفيقية ، أي بينما كان المضمون ثورياً كان المنهج إصلاحياً .

٤) ـ لم تختلف هذه الكتابات عما سبقها فيما يتعلق بمبررات الوحدة ، ولكن الاضافات التي طرحتها كانت فيما يتعلق بمبادىء الحرية والاشتراكية والوحدة ، ومفهوم التجزئة ، ومفهوم القيادة في الحركة القومية ، وتصورات حول الطريق إلى تحرير فلسطين ، وفي كل هذا ثارت خلافات بين الناصريين والبعثيين والقوميين العرب . ولم تختلف القوى الثلاث حول مفهوم التجزئة ، ولكن التباين كان واضحاً بين موقف البعث والناصريين حول موضوع القيادة في الحركة القومية ، فبينما رأى البعث أن عليه يلقى الدور التاريخي لتحقيق الوحدة رفض عبد الناصر قيادة البعث المنفردة ، أو أن يكون له الدور الرائد وطرح ما أسماه بجبهة القوى الوحدوية في الوطن العربي .

٥) ـ إتسمت هذه المرحلة بعدة مشروعات وحدوية كان بعضها سلبياً والآخر إيجابيا فبعد قيام الجامعة العربية عام ١٩٤٥ حاول الملك عبد الله احياء مشروعه القديم عن سوريا الكبرى ، لكن المشروع فشل إثر معارضة رجال البرلمان السوري . محاولة فاشلة أخرى قادها نوري السعيد عام ١٩٤٩ للاتحاد بين سوريا والعراق فيدرالياً ، لأن مصر إستطاعت إستمالة حسني الزعيم إلى جانبها . وعندما أبدى الشيشكلي رئيس سوريا عام ١٩٥٠ إهتمامه بالوحدة طرحت مصر مشروع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في نطاق جامعة الدول العربية . وفي عام ١٩٥٨ قامت أول تجربة حقيقية للوحدة وكانت بين مصر وسوريا ولكن عوامل كثيرة أدت إلى الانفصال عام ١٩٦١ . ثم شهد عام ١٩٦٣ أهم محادثات للوحدة بين مصر وسوريا والعراق عكست تبايناً كبيراً في رؤية العناصر الأساسية في الوحدة بين الأطراف الثلاثة ، وفشلت هي أيضاً في تحقيق شكل من أشكال الاتحاد بينهم ، وكانت لها نتائجها السياسية على حركة حزب البعث ، وأيضاً على الموقف الناصري من مسألة الوحدة العربية .

المرحلة الرابعة : ما بعد نكسة ١٩٦٧

تطور تباين مواقف القوى الرئيسية البعث ، والناصرية ، والقوميين العرب في المجال النظري والتطبيق العملي لفكرة الوحدة إلى اختلافات سياسية أدت بدورها إلى فشل ونكسة التجارب الوحدوية التي وقعت في عام ١٩٥٨ ، وعام ١٩٦٣ .

وكان وقع الفشل قوياً على نفسية المواطن العربي ، كما أدى إلى خلق روح القطرية والنظرة

الانفصالية الجزئية داخل موقف كل قوة فانقسمت إلى أجنحة بين يمين ويسار ، وضعفت العلاقات بين مركز كل قوة وفروعها . وقد تلى ذلك الموقف انتشار روح النقد والتقييم لخبرة القوى الوحدوية ولم يخل المناخ الفكري من مؤشرات على روح الثقة في الوحدة والرغبة في إيجادها برغم ما لحقها من انتكاسات ، وقد فتحت روح النقد والمراجعة الباب لقوة جديدة من المثقفين غير السياسيين وهم فئة الخبراء والمتخصصين في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة ، ولا نبالغ كثيراً في القول أنه قد أصبح في المكتبة العربية تراث جديد خاص بأعمال من يمكن تسميتهم بالنخبة العربية المتخصصة إلى جانب أعمال الرواد والحرس القديم في فكرنا القومي .

وجاءت نكسة ١٩٦٧ والعمل القومي السياسي في محنة الانقسام والتشتت ، فخلقت بدورها تحديات جديدة أشد خطورة عما واجه ذلك العمل من قبل من تحديات . لقد وضعت النكسة القوة الناصرية في الميزان ، وأثارت الشكوك العربية حول مدى استمرار التمسك بالقيادة السياسية الناصرية وتجربتها الاجتماعية ، وأعادت الصلح بين النظم الراديكالية والتقليدية ، وتراجع مبدأ وحدة الهدف وترك موقعه لمبدأ التضامن العربي . وكان هذا يشير إلى تحول فكري في النظرة الاجتماعية للوحدة ، في ايجاز كان يعني حل الخلافات الاساسية والثانوية بين النظم العربية على حساب اتمام خطوات الثورة الاجتماعية .

ومن واقع تحليل عينة الكتابات التي اختيرت لتمثيل هذه المرحلة يمكن رصد أهم الاتجاهات التي عبرت عنها في الآتي :

أ ـ ظهر بالنسبة لفئة نشأة الفكرة القومية أنه لا زالت بعض التحليلات ترى أن الدين الاسلامي كان له دور كبير في تكوين فكرة القومية العربية . ووضح هذا من كتابات محمد عمارة .

ب ـ تنوعت الحجج التي طرحها اصحاب الكتابات موضع التحليل في مجال تبرير الدعوة القومية ، وبالذات بالنسبة لعنصر المبررات الخارجية والداخلية ، فكانت الاشارات واضحة إلى أن الاستعمار والصهيونية (٤٨٪) يعدان من العوامل الأساسية التي تفرض الوحدة بين الأقطار العربية . ويلاحظ أن الصهيونية ظهرت في هذه المرحلة بشكل أوضح من المرحلة السابقة لها ، ويعود ذلك إلى تعقد الصراع العربي الاسرائيلي واشتداد المواجهة مع اسرائيل ، وبسبب تبلور العمل الفلسطيني سياسياً وعسكرياً . وورد أيضاً عامل آخر ظهر لأول مرة هو ما أشارت إليه بعض الكتابات « بالحفاظ على الكيان القومي » .

ج ـ تركز الشكل المقترح للوحدة في الصورة الفيدرالية ، مع التروي والتحفظ في أية خطوات وحدوية .

د ـ كان هناك إتجاه عام لضرورة توفر التنظيم الشعبي الذي يحظى بثقة جماهيرية واعية كبيرة كوسيلة مناسبة لاتمام التوحيد . هذا مع أنه لم يتضح ما إذا كانت الدعوة هي إلى تنظيم عربي واحد أم إلى تنظيمات مختلفة لها اتجاهاتها القومية ولكن تعمل وفق واقعها الخاص .

هـ ـ حظيت فئة العقبات والتحفظات على العمل الوحدوي باهتمام كبير من الكتابات القومية ، ويتفق ذلك مع السمة الغالبة على هذه الكتابات في مراجعة تراث الفترة ما قبل ١٩٦٣ وتقييمها من كافة الجوانب .

و ـ يمكن ترتيب الوزن وموضع الاهتمام الذي حظيت به كل فئة من الفئات على النحو التالي :

١ ـ عقبات الوحدة ٤٩٪
٢ ـ القوى التي تحقق الوحدة ١٥٪
٣ ـ أساليب تحقيق الوحدة ١١٪
٤ ـ مبررات الفكرة القومية ٨٪
٥ ـ الموقف من الاستعمار ٧,٥٪
٦ ـ الفوائد العامة للوحدة ٧٪
٧ ـ تقييم محاولات الوحدة ٥٪
٨ ـ الموقف من الديمقراطية ٣٪
٩ ـ الموقف من التغير الاجتماعي ٢٪
١٠ ـ نشأة الفكرة القومية ٢٪
١١ ـ أشكال الوحدة ١٪
١٢ ـ مراحل الوحدة ١٪
١٣ ـ أسس الاتجاه الرافض ٠,٤٪
١٤ ـ إنتقاد الفكرة القومية ٠,١٪
١٥ ـ ماهية الوحدة ٠,٠٢٪
١٦ ـ الموقف من الأقليات ٠,٠١٪

ويمكن القول أن التحليل كشف عن النتائج العامة الآتية :

١) ـ أحد الدروس الهامة التي خرجت بها القوى الوحدوية في منتصف الستينات هو أن الوحدة كعمل سياسي لها من المتطلبات والشروط والخطط والاستراتيجيات ما يحتاج إلى مزيد من البحث والتدقيق، وأنه لا يكفي أن تكون الايديولوجية القومية مقنعة ومتكاملة نظرياً حتى تتحقق الوحدة تلقائياً ، وإنما يتوجب النضال المستمر مع ظروف الواقع الموضوعية في المنطقة العربية للوصول إلى الشكل الملائم والصالح للوحدة .

٢) ـ إن المضمون التقدمي للوحدة هو الخيار الأساسي أمام الحركة القومية العربية ، ففي ظروف المناخ الثوري يمكن حل معظم التناقضات التي قد تقع بين شخصية الأقطار وشخصية القومية ككل . ولكن حول هذا المضمون حدث خلاف بين أصحاب الفكر القومي ،وبالتحديد حول درجة التقدمية والخطوات المقترحة للتغير الاجتماعي .

٣) ـ بروز أسلوب التنسيق والتعاون بين الأنظمة العربية برغم اختلافاتها الايديولوجية ، وتفضيله على أسلوب الاندماج والعمل الثوري .

٤) ـ تصاعد منطق الدولة ضد منطق الأمة العربية والعروبة ، بمعنى أن الأقطار العربية باتت تفكر في كونها دول يسري عليها من الأوضاع والسياسات مثلما يسرى على أية دولة في العالم المعاصر ، وليس في كونها تكوين على طريق الدولة العربية الواحدة، أو لبنة من لبنات الأمة العربية ، وهذه إحدى المخاطر الأساسية التي استشعرها العقل القومي العربي وبات يواجهها بعد نكسة ١٩٦٧ □

الجـــزر العـــربيـــة الرئيسيـــة : ظروف البيئة وإمكانية تطوير استخدامها

د . محمد صبري محسن سليم

مدرس الجغرافيا في كلية الآداب ـ جامعة القاهرة .

يفتقر الوطن العربي الكبير رغم مساحته الواسعة ، إلى الجزر . وتتضح هذه الحقيقة ، إذا علمنا أن كل الأقطار العربية المطلة على البحر المتوسط والمحيط الاطلنطي تختفي من أمام سواحلها الجزر باستثناء جمهورية تونس ، التي تتبعها ثلاث جزر هي جربة وقرقنة الشرقية والغربية .

ورغم أن كلاً من الخليج العربي والبحر الأحمر فيهما معظم الجزر العربية ، إلا أن أغلب هذه الجزر صغيرة المساحة ، وصحراوية ، تخلو من موارد المياه ، والحياة النباتية والحيوانية ، والقليل منها يحتوي على بعض المياه ، والموارد الاقتصادية الأخرى ، وأكبرها جميعاً جزيرة البحرين ، والتي تعد الدولة الجزرية الوحيدة في الوطن العربي .

ويلاحظ كذلك ، أن جزر المحيط الهندي وبحر العرب ، رغم قلة عددها ، إلا أنها ذات أهمية حيوية ، كنقاط أمن لحماية السواحل العربية ، ومداخل البحر الأحمر ، والخليج العربي . وتتمثل هذه الجزر في سوقطرة التي تتبع جمهورية اليمن الديموقراطية ، وهي الجزيرة العربية الوحيدة بالمحيط الهندي ، وجزر خوريا موريا ، وجزيرة مصيرة في بحر العرب ، وتتبع سلطنة عمان .

وفي هذه المقالة يوجز الكاتب دراسة الظروف الطبيعية والبشرية لهذه الجزر ، وإمكانيات تحسين استخدامها ، للاستفادة منها كأجزاء من كيان الوطن العربي الكبير ، لم تستغل بعد الاستغلال المرجو ، رغم ما بها من ظروف وموارد إستمدتها أساساً من مواقعها كجزر في بحار تعتبر ، أهم البحار في العالم ، خاصة القريب منها من مضايق هذه البحار ، مثل جزر مضيق جوبال ، وجزيرتي بريم ومولية ، وجزيرة مسندم .

الجزر العربية الرئيسية في البحر الأحمر

يعتبر البحر الأحمر أكثر البحار العربية من حيث الجزر التي تتناثر فيه ، خاصة قرب سواحله . حيث تظهر في معظمها في صورة مجموعات تحف بالسواحل . وهي عادة مرجانية في أصلها ونشأتها ، وذلك لملاءمة الظروف الطبيعية بالبحر الأحمر لنمو التكوينات المرجانية بأشكالها المختلفة . والمعروف عن البحر الأحمر تميزه بالدفء ، لوقوعه في عروض مدارية ، وصفاء مياهه ، وعمقها قرب السواحل ، وعدم وجود أنهار رئيسية تصب فيه .

كل هذه الظروف ساعدت على نمو التكوينات المرجانية ، والتي منها ما يظهر ملاصقاً للساحل [الأطر المرجانية] Fringing Reefs ومنها ما يكون حواجز وجزر بعيدة عن الساحل ، ولكنها داخل ما يعرف بالرصيف القاري (١) .

وفيما يلي دراسة لمجموعات الجزر بالبحر الأحمر تبعاً لتبعيتها السياسية .

١ - الجزر التابعة لجمهورية مصر العربية في البحر الأحمر

تنتشر على طول ساحل البحر الأحمر بمصر مجموعات من الجزر ، أكبرها تلك المجموعة التي توجد عند الطرف الجنوبي الغربي لخليج السويس ، والتي يفصلها عن بعضها عدد من الممرات المائية العميقة . وتبدو هذه الجزر منتظمة في صفوف تقع على امتداد جبل الزيت ، ورأس جمسه ، وتتناثر بين هذه الجزر ، وحولها ، شعاب مرجانية بصورة واضحة ، بسبب قلة الأعماق ، وعدم انتظامها ، وإن زادت الأعماق خارج مناطق الشعاب إلى أكثر من تسعين متراً .

وتتبع الجزر في امتدادها ، الاتجاه العام لساحل البحر الأحمر . وتعتبر في مجموعها إمتداداً لظاهرات سطح الأرض على الساحل ، خاصة سلسلة الزيت، وسلسلة ملاحة العش . وأهم الجزر هنا أشرفي ، قيسوم الشمالية والجنوبية ، جوبال ، وجزيرة شدوان [شاكر] . كما تظهر على طول الساحل جنوب هذه المجموعة جزر مرجانية أخرى ، مثل جزيرتا جفتون الكبير والصغير والشورة ، والجزيرة الأخيرة تعتبر أهم الجزر التي تقع ما بين رأس جمسه ، والغردقة . ومن الجزر الأخرى التي تنتشر أمام الساحل جزر أبو رماثي ، وأم أجاويش ، وسعدان ، وطوبية ، وسفاجة . وتكاد تخلو المنطقة أمام خط الشاطىء ما بين سفاجة حتى رأس بغدادي من الجزر . وبالإتجاه نحو الجنوب الشرقي ، توجد جزر ، أهمها جزيرة وادي الجمال ، وقولان ، محابيس ، سيالة ، شواريت ، مكور وجزيرة الزبرجد ، وكلها تظهر في منطقة من مناطق إزدهار ونمو الشعاب المرجانية .

وتعتبر الجزر السابقة ، جزراً ساحلية ، تنتشر في المنطقة الساحلية الضحلة ، ترتبط في نشأتها ، وظروف تكوينها ، وتطورها الجيولوجي ، بالساحل المقابل لها . ولا يوجد من النمط المحيطي ، سوى جزيرتي الأخوين ، وأبو الكيزان (ديدالوس) ، ما بين خطي عمق ٥٠٠ و١٠٠٠ متر ، وهي من الجزر التي يتكون سطحها من شعاب مرجانية ، نمت فوق صخور نارية ناتجة أساساً من إندفاعات بركانية .

(أ) **جزيرة شدوان(شاكر)**: تعتبر أكبر الجزر المصرية مساحة . وهي طولية الشكل ،يبلغ أقصى طول لها من الشمال إلى الجنوب نحو أربعة عشر كيلومتراً . وعرضها لا يزيد على أربعة كيلومترات ، وبانتهاء الجزيرة في الجنوب ينتهي مضيق جوبال ، وتبدأ الأعماق الكبيرة للبحر الأحمر كما تعتبر أكثر الجزر ارتفاعاً ، حيث تنتشر على سطحها بعض التلال التي يزيد ارتفاع بعضها على ٣٠٠ متر . والسطح بصفة عامة يتميز بالتضرس ، والوعورة . ويرجع السبب الرئيسي في ذلك ، إلى التعرية الناتجة عن كثرة المجاري المائية التي تتميز بشدة انحدارها ، وعمق مجاريها . وتتميز سواحل الجزيرة بشدة انحدارها ، حيث تطل على اعماق كبيرة . ويبدو أثر التعرية البحرية ، في وجود شواطىء بحرية مرتفعة ، تزداد ارتفاعاً بالاتجاه نحو الداخل .

---

(١) المياه التي لا يزيد عمقها على ٢٠٠ متر .

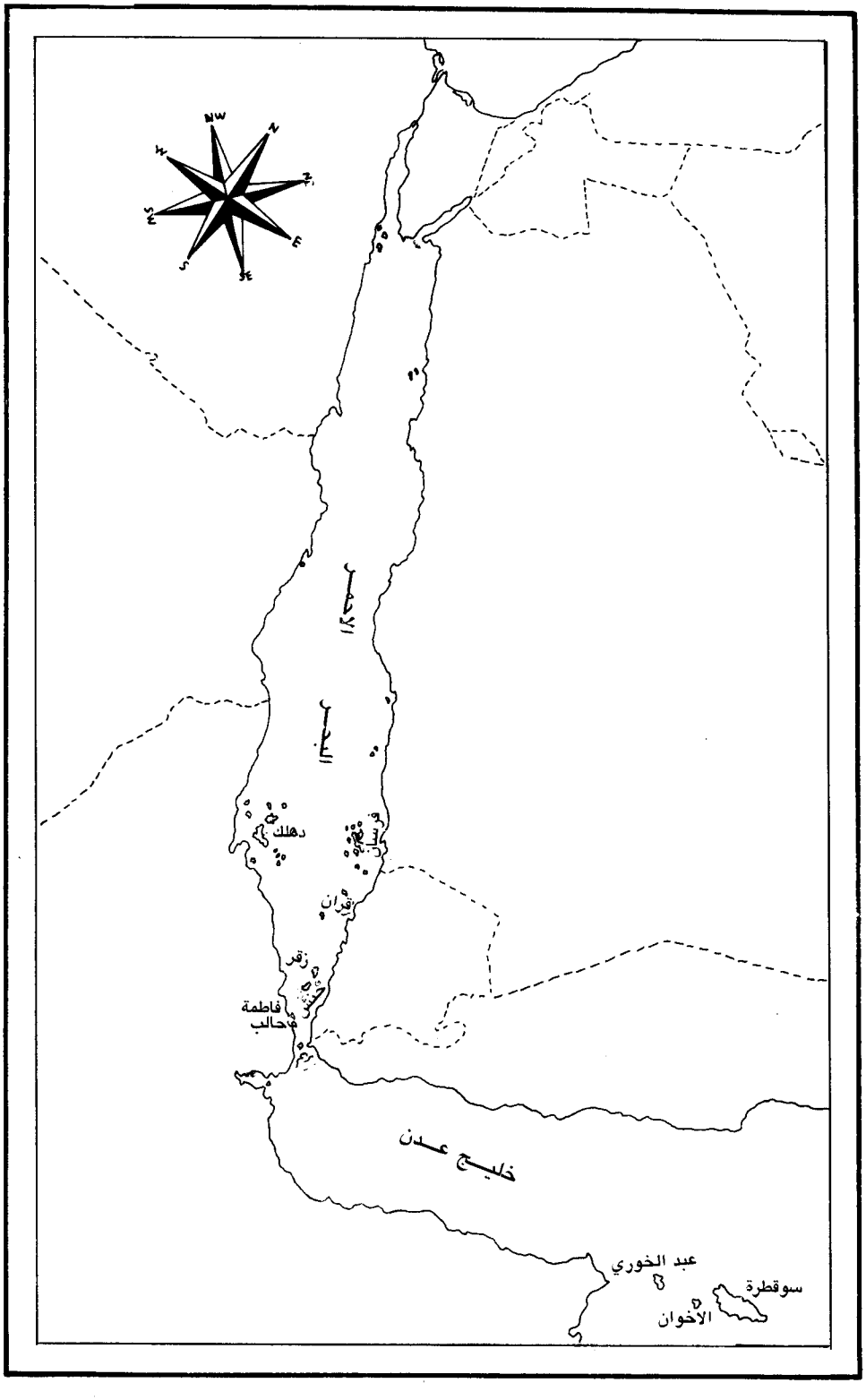
NW
N
E
SE
S
الأحمر
اليمن
دهلك
زقر
فاطمة
خليج عدن
عبد الخوري
سوقطرة
الأخوان

ويعتقد كثير من الجيولوجيين بأن هذه الجزيرة عبارة عن كتلة انكسارية ، من بقايا التواء محدب قديم في المنطقة الجنوبية من خليج السويس [٢] . وتعد جزيرة شدوان ، الجزيرة الوحيدة التي تظهر الصخور النارية على سطحها ، وذلك في الجزء الجنوبي الشرقي منها . كما تعتبر الجزيرة من الجزر الهامة في البحر الأحمر ، وذلك من حيث موقعها الجغرافي الهام قرب مدخل خليج السويس نحو قناة السويس . وقد كان لموقعها الاستراتيجي هذا أهمية كبرى ، خلال الحروب التي دارت بين العرب واسرائيل ، خاصة خلال حرب الاستنزاف ١٩٦٩ ، حيث كانت مركزاً رئيسياً للقوات المصرية ، وذلك لقربها من شاطىء خليج السويس ، حيث يمكن من خلالها التحكم في خليج السويس من الجنوب . كما تمر بجوارها ممرات مائية تتميز بالعمق ، ويمكن للسفن أن تمر عبرها نهاراً فقط ، وبالاتجاه نحو الشمال ، مسترشدة بأهل الخبرة . وقد أنشئت فوق الجزيرة منارة « شاكر » سنة ١٨٨٩ ، عند الطرف الجنوبي ، يبلغ ارتفاعها ١٧ متراً ، ويمكن رؤيتها من مسافة تربو على ٣٠ كيلومتراً ، وذلك لهداية السفن ، حيث يعتبر مضيق جوبال من مناطق النمو المرجاني الذي يعوق الملاحة .

(ب) **جزيرة الجفتون الكبير** : يتميز سطحها بوجود سلسلة من التلال الجرداء في الشمال والوسط . يصل ارتفاع بعضها نحو ١٢٠ متر فوق مستوى سطح البحر . ويتميز الجزء الجنوبي منها باستوائه ، وانخفاضه ، وهي طولية الشكل ، حيث تمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ، في مواجهة ساحل الغردقة . تحيط بسواحلها شعاب مرجانية ، وتشبه كثيراً جزيرة شدوان ، وإن كانت أقرب إلى الساحل .

وإلى الجنوب الشرقي منها ، تقع جزيرة صغيرة تسمى بالجفتون الصغير ، وهي غير مسكونة كسابقتها ، وتعتبر استراحة للصيادين خلال رحلاتهم في الصيد .

(جـ) **جزيرة أبو منقار [الشورة]** : جزيرة صغيرة ، مستوية السطح ، حيث يبلغ إرتفاعها حوالي مترين فوق مستوى سطح البحر . ويتكون سطحها من الرمال ، والمرجان ، وتنمو فوق سطحها نباتات ابن سينا البحري . وتقع بين الجزيرة ، وساحل الغردقة ، منطقة هادئة المياه تصلح لعبور السفن تسمى ممر أبو منقار . وتحيط بالجزيرة شعاب مرجانية ساحلية . ولا يمكن الوصول إلى الجزيرة بواسطة المراكب الكبيرة ، حيث الشعاب المرجانية الغاطسة تحت عمق نصف متر إلى مترين . وكثيراً ما تكون هذه الجزيرة إستراحة للصيادين ، لأنها لم تستغل حتى الان ، لعدم وجود موارد مائية بها ، وصعوبة الوصول إليها ، وإن كانت تتمتع بجمال طبيعي فريد ، بسبب الغطاءات النباتية فوقها وجمال شواطئها المرجانية وقربها من ساحل الغردقة[٣] .

(د) **جزيرة سفاجة** : تقع في مواجهة ساحل سفاجة ، وعلى مسافة قصيرة منه . تتراوح ما بين كيلومتر في أقصى الشمال ، وخمسة كيلومترات في الجنوب ، وقد كانت جزءاً من الساحل ، انفصلت عنه نتيجة للحركات التكتونية ، وعوامل التعرية البحرية ، خاصة وأن هناك تشابهاً واضحاً بين مظاهر السطح بها ، ومظاهر السطح على السهل الساحلي المقابل ، حيث يتميز سطحها بالإستواء والإنخفاض . وتتسع في الشمال إلى أكثر من ثلاثة كيلومترات وتضيق في الجنوب بوضوح . وقد كان

---

(٢) N.M. Shukri, «The Geology of Shadwan Island,» **Bulletin de la Société Géographique d'Egypte,** vol. xxvii, p. 85.

(٣) زارها الباحث مرتين خلال عام ١٩٧٦ ودرسها دراسة وافية .

لإحاطة الشعاب المرجانية ، والألسنة الرملية الضحلة ، بجميع سواحل هذه الجزيرة ، الأثر الكبير في صعوبة الوصول اليها . ويفصل الجزيرة عن الساحل الرئيسي ، قناة مائية ، يبلغ متوسط عرضها كيلومتر ونصف ، وهي قناة ضحلة ، يمتد عبرها حاجز مرجاني . وقد كان لوجود هذه الجزيرة أمام مدينة سفاجة ، أهمية في إضفاء صفة الحماية الطبيعية للمدينة . وقد اكتسبت المدينة الميزة الحربية ، حيث يمكن حمايتها بسهولة . كما منعت الجزيرة وصول الامواج العاتية إلى ميناء سفاجة . وقد فطنت قوات الاحتلال البريطاني لاهمية موقعها الجغرافي ، فاستخدمتها خلال الحرب العالمية الثانية ، ومدت اليها طرقاً برية وحديدية من الوادي[٤] .

(هـ) **جزيرة وادي الجمال** : تقع على بعد أربعة كيلومترات من الساحل ، جنوب شرق رأس بغدادي ، ويتميز سطحها بالانخفاض الواضح . وهي صخرية من جانبها الشرقي والجنوبي ، وإن ارتفع وسطها قليلاً . وتمتد في شمالها شعاب مرجانية . وتتراوح الاعماق حول الجزيرة ، ما بين ٣٠ و ٣٥ متراً . ويأتي اليها الصيادون بمراكبهم الصغيرة ، وهم ذو خبرة ودراية بالمنطقة ، وبأخطار الشعاب المرجانية .

(و) **جزيرة أبو الكيزان [ديدالوس)** : وتعتبر من نمط الجزر المحيطية ، التي تتكون على أعماق كبيرة ، إزاء تراكم طفوح بركانية ، تعلومنسوب سطح البحر . وقد نمت عليها شعاب مرجانية ، وهي شبه مستوية ، وتبعد عن الساحل بنحو ٦٠ كيلومتراً ، وليس لها أهمية سوى أنها تعتبر بحكم موقعها وسط مياه البحر الاحمر محطة للارصاد الجوية بالمنطقة . وتشبهها من خصائصها الطبيعية جزيرة الاخوان .

والواقع أن الجزر المصرية في البحر الأحمر لم تستغل بعد الإستغلال الأمثل ، رغم ما لها من مواقع جغرافية ذات أهمية كبرى ، سواء في أوقات السلم أم في اثناء الحرب . فموقع جزر مجموعة جوبال إلى الجنوب مباشرة من خليج السويس ، يجعلها تتحكم في الممرات المائية الممتدة بين البحر والخليج خاصة وأن هذه المنطقة تعتبر من أخطر مناطق البحر الأحمر الملاحية ، ولذلك اعتبر الكثير منها مراكز لانشاء علامات ومنارات بحرية لارشاد السفن العابرة ، وذلك مثل منارة الأشرفي ، ومنارة شاكر، وغيرهما . كما أن وجود هذه الجزر أمام المدن الساحلية ، أصبغ على هذه المدن الصفة الحربية . فالجزر التي تقع أمام الغردقة مثل جزيرة جفتون ، وأبو منقار ، تعتبر نقط ارتكاز ، Stepping Stones يمكن الانتقال منها إلى الساحل بسهولة . وقد ظهرت أهميتها كثيراً خلال حرب تشرين الاول / أكتوبر سنة ١٩٧٣ . وكذلك جزيرة سفاجة بالنسبة لمدينة سفاجة نفسها . كما يمكن إستغلال هذه الجزر كمراكز سياحية ، خاصة وأنها قريبة من المدن الساحلية ، وفيها من المناظر الطبيعية ما يضفي عليها صفة جمالية مميزة ، حيث تظهر حول كثير منها بلاجات طبيعية ذات رمال مرجانية بيضاء نقية . مثال شواطىء جنوب جزيرة شدوان . كما تحيط بها شعب مرجانية ، تتميز بضحولة المياه فوقها . فهي في الحقيقة تعتبر مجالاً خصباً للسياحة ، وأمامها فرصة كبيرة للمشاريع السياحية ، ويمكن مد أنابيب مياه إليها ، أو تحلية مياه البحر ، وإقامة فنادق ، خاصة مع زيادة أهمية المنطقة باستمرار .

---

(٤) محمد صبري محسن سليم ، « ساحل البحر الاحمر فيما بين رأس جمسه شمالاً ورأس بناس جنوباً دراسة في الجغرافيا الطبيعية » (رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩) ، ص ١٢٥ .

ورغم ندرة موارد المياه ، والفقر النباتي المدقع ، إلا أن هذه الجزر تعتبر مجالاً لنشاطات بشرية عديدة أخرى ، مثل إستغلالها كمرافىء طبيعية [حيث الثغرات التي توجد في الحواجز المرجانية المحيطة] . كما يمكن إعتبارها مراكز لتجمع الصيادين للراحة خلال رحلاتهم للصيد .

٢ ـ الجزر التابعة للمملكة العربية السعودية في البحر الأحمر [٥]

تتعدد الجزر التابعة للمملكة العربية السعودية في البحر الأحمر ممتدة من جنوب خليج العقبة حتى ساحل جيزان . وأهم هذه الجزر تيران ، وصنافير ، وبرقان ، وأم قصور ، وأكبرها جزيرة تيران ، حيث يقع ممر تيران الشهير بينها ، وبين الساحل الجنوبي الغربي لخليج العقبة ، الذي تعبره السفن التي تربط موانىء الخليج ببقية موانىء العالم المختلفة . ومن الجزر التي تقع أمام ساحل جيزان ، أروما ، شيبارة ، أبو علي ، زوبير ، زوقر ، سابا ، وفرسان . وكل هذه الجزر خالية تماماً من الحياة النباتية والحيوانية ، وموارد المياه ، فيما عدا جزيرة سابا ، التي تنمو فوقها بعض النباتات العشبية .

وفيما يلي دراسة تفصيلية لبعض الجزر السعودية في البحر الأحمر .

أ ـ جزيرة زوبير : تبدو مربعة الشكل ، وتظهر وسط المياه العميقة في البحر الأحمر . تمتد وسطها سلسلة تلية وسطى ، ممتدة من النهاية الشمالية للجزيرة ، حتى طرفها الجنوبي . يبلغ أقصى إرتفاع لها ٢٢٣ متر ، وهي خالية من النباتات ، وموارد المياه ، ويظهر السطح خالياً من التربة . ويمكن اتخاذها مركزاً للمراقبة ، حيث تقع في موقع وسط ، بالنسبة لسواحل البحر الأحمر . ويساعد على هذا أيضاً إرتفاع السطح خاصة قرب الطرف الجنوبي لها .

ب ـ جزيرة تيران : تقع هذه الجزيرة وسط مدخل خليج العقبة ، حيث تمثل الجانب الشرقي لمضيق تيران . يصل إرتفاع سطحها إلى ٥٢٣ متر ، حيث تقع قمة مرتفعة جنوب الجزيرة . أما بقية سطحها فهو رملي تتناثر عليه التلال . يوجد تلان رئيسيان في الجانب الغربي منها . ويمتد شمال الجزيرة شبه جزيرة ، تتصل بها بواسطة برزخ أرضي . ويتميز الجانب الجنوبي الغربي بتضرسه ، وشدة انحداره ، واحاطته بشعاب مرجانية . وتعتبر هذه الجزيرة ، رغم جفافها وتضرسها ، ذات أهمية حيوية بالنسبة لمدخل خليج العقبة في الجنوب . كما أن قربها من الساحل أضفى عليها أهمية حربية .

جـ ـ جزر فرسان : عبارة عن مجموعة من الشطوط ، والجزر الصخرية المحفوفة بالمخاطر ، حيث تنتشر الشعاب المرجانية التي تفصلها في بعض المناطق قنوات مائية عميقة . وتعتبر هذه المنطقة التي تنتشر عندها هذه الجزر ، من أخطر مناطق البحر الأحمر على الملاحة ، حيث من الصعب اجتيازها . وتقابلها على الساحل الشرقي مدينة جيزان ، قرب حدود السعودية مع اليمن .

٣ ـ جزر الجمهورية العربية اليمنية في البحر الأحمر

تمتد على طول ساحل اليمن ، مجموعة من الجزر التي تشبه بقية جزر البحر الأحمر ، وإن

---

(٥) يبلغ عدد الجزر التابعة للسعودية بالبحر الأحمر ١٤٤ جزيرة أهمها جميعا جزر فرسان .

(٦) تابعة أساساً للسعودية وقد اتفقت مصر على احتلالها منذ سنة ١٩٥٠ للتحكم في مضايق تيران والآن تحت السيطرة الاسرائيلية منذ سنة ١٩٦٧ .

تميزت بكبرها نسبياً من حيث مساحتها . ومن هذه الجزر زقر وحنش الكبرى والصغرى ، ومعظم هذه الجزر بركانية ، تغطيها وتحيط بها الشعاب، والتكوينات البركانية .

أ - جزيرة زقر : جبلية متضرسة ، تبدو مع ما يحيط بها من جزر ، وجزيرات صغيرة ، كقمم جبلية ، وسط مياه البحر الأحمر ، حيث تبدو فوقها ، قمم بركانية ، داكنة اللون ، مما يدل على أصلها البركاني . وتحيط بها شعاب مرجانية . وهذه الجزيرة خالية من السكان ، وإن كان يزورها صيادو الأسماك ، وذلك في الفترة من أول شهر حزيران / يونيو حتى أواخر شهر شباط / فبراير .

ب - جزيرة حنش الصغرى : تقع جنوب جزيرة زقر . وبينهما توجد قناة ملاحية خالية من الأخطار . وتتميز هذه الجزيرة بارتفاعها ، وتضرسها ، كما تكثر فوقها الحشائش . وأعلى جزء فيها ، يصل إرتفاعه نحو ١٩٠ متر . وتوجد جزيرة حنش الكبرى ، قريبة منها ، تشبهها في خصائصها الطبيعية ، وإن كانت أكبر منها مساحة .

٤ - جزر جمهورية اليمن الديموقراطية

أ - جزيرة كمران : كانت تابعة لبريطانيا منذ سنة ١٩١٥ . وتبلغ مساحتها ٧٠ ميلاً مربعاً . وهي تتكون من الصخور ، والرمال ، وتبدو في معظمها منخفضة ، ورملية . وإن ارتفعت قليلاً في الجنوب ، حيث تظهر أربعة تلال ، أعلاها تل اليمن ، حيث يصل ارتفاعه نحو ٢٤ متراً . وتمتد منها رؤوس في مياه البحر مثل رأس عين، ورأس هرم ، والأخيرة منخفضة تغطيها نباتات المانجروف .

ب - جزيرة بريم : تقع في باب المندب . تتميز باستواء سطحها ، وهو صخري ، عار . وأعلى أجزاؤها يقع في الشمال الشرقي منها ، ويبلغ إرتفاعه ٦٨ متراً ، كما توجد فيها منارة بحرية لإرشاد السفن . وتقطع سطح الجزيرة ، مجار مائية . وهي مكونة من صخور بازلتية ، تظهر فوق سطحها جلاميد ، وكتل صخرية ، وتخلو من النبات الطبيعي . وكانت تحت الاحتلال البريطاني ، وهي تتبع جمهورية اليمن الديموقراطية . ويقوم بحراستها مجموعة قليلة من الحرس العدني . ويبلغ عدد سكانها حتى ١٩٦٤ نحو ٢٥٠ نسمة . ولها مرفأ طبيعي يقع جنوب شرق الجزيرة (٧) .

الجزر العربية في المحيط الهندي وفي بحر العرب

تتمثل الجزر العربية في المحيط الهندي وفي بحر العرب ، بجزر خوريا موريا ومصيرة في بحر العرب ، ويتبعان سلطنة عمان . وجزيرة سوقطره ، في المحيط الهندي ، وتتبع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

(١) جزر خوريا موريا

يبلغ عددها خمس جزر ، هي فيز ، وحاسيكا ، سعودة ، وجزيرة هالانيا ، وجزيرة قبلية ، بالاضافة إلى جزيرة صغيرة تسمى غرزان . وكانت ممتلكات بريطانية ، وقد دخلت تبعاً لسلطنة عمان منذ ١٩٥٤ . وباستثناء جزيرة هالانيا * فإن كل الجزر غير مسكونة ، وقد كان عدد سكانها سنة ١٩٥٥ ٥٥ نسمة فقط .

---

(٧) تقسم المدخل الجنوبي للبحر الأحمر إلى ممرين الشرقي أضيقهما ميلين ويسمى بمضيق اسكندر والغربي ويسمى مضيق ميون وعرضه نحو ١٦ ميلاً والأول هو الممر الرئيسي لعبور السفن .

* Hallanyia.

أ ـ جزيرة حاسيكا : أكثر الجزر تطرفاً ناحية الغرب . تقع على بعد ٢٥ كيلومتراً شرق شمال شرق رأس حاسك . تمتد وسطها قمم مدببة، عند نهايتها الجنوبية الغربية ، ويصل إرتفاعها ١٥٢ متر . كما تظهر هضبة مرتفعة ، ممتدة شمالاً بشرق . وهي تتكون من جرانيت ، مع خطوط من المخاريط المكونة ، من الدماليك . وعلى الجانب الشرقي ، يوجد شاطىء حصوي منخفض . ولا يوجد فيها مياه عذبة ، بينما تتدفق مجار مائية من الهضبة نحو خوابق ، وأودية قصيرة باتجاه الشواطىء ، مندفعة بشدة . كما أنها خالية من الغطاء النباتي والحياة الحيوانية .

ب ـ جزيرة سعودة : تقع على بعد ١٩ كيلومتراً من الساحل . يصل إرتفاعها نحو ٣٩٩ متر ، خاصة في الوسط ، حيث تنحدر التلال بدون انتظام نحو الساحل ، وهي عارية ، وتخلو من النباتات ، عدا نبات الطرفا وبعض الحشائش ، والنباتات المائية . ويوجد خليج ، جنوب الجزيرة ، يبلغ عمقه ١٨ متراً ، وتمر السفن بين جزيرة سعودة وحلانية ، على بعد ٨ كم شرقاً .

جـ ـ جزيرة حلانية : إن المظهر العام لجزيرة حلانية شديد التضرس ، وتظهر وسطها قمم جرانيتية ، يبلغ أعلاها ٤٥٨ متر . وينتهي طرفها الشرقي والغربي بسواحل منخفضة . وتظهر قمم نحو الشمال من الجزيرة تتألف من تكوينات جيرية ، وهي عارية للغاية . وتوجد فيها بعض نباتات الطرفا ، وقليل من الحشائش ، على الجانب الشرقي . وتكمن الخطورة من الملاحة في الجانب الغربي من الجزيرة . ويوجد مرسى جيد في الشمال ، تبلغ اعماق المياه أمامه ما بين ١٤ إلى ٢١ متراً . وتظهر بعض الشواطىء المنخفضة في أجزاء كثيرة منها .

د ـ جزيرة قبلية : أقصى الجزر ناحية الشرق ، وهي عارية وصخرية عدا خليج رملي صغير عند طرفها الشمالي الغربي . ويوجد العديد من القمم الجيرية على السطح ، التي يمكن رؤيتها من جميع الاتجاهات . ويبلغ اعلاها ١٦٧ متر . وتوجد فيها بعض الآبار التي تنضح بماء فيه نسبة من الاملاح .

٢ ـ جزيرة مصيرة

تقع على بعد ١٣ كيلومتراً من الساحل ، عند النهاية الشمالية الشرقية لخليج مصيرة . وهي عارية ، تظهر عليها التلال ، خاصة على الجانب الشرقي منها ، حيث سلسلة من التلال المكونة من صخور بركانية ، خاصة في جانبها الشرقي . يفصلها عن الساحل سهل رملي ضيق ، يحيط تقريباً بكل الجزيرة ، وتوجد في الوسط هضبة مضرسة ، وعلى الجانب الغربي للجزيرة توجد مجموعة من التلال المنخفضة ، كما يوجد سهل رملي يمتد جنوباً ، ويتميز النبات بقلته ، وتوجد مياه عذبة على بعد قليل من الساحل نحو الداخل ، كما توجد بعض العيون داخل الجزيرة . ويقدر عدد سكانها سنة ١٩٥٩ بنحو ٢٠٠٠ نسمة (٨) ، في قرى وعزب على الساحل يسكنون الاكواخ المصنوعة من سيقان النخيل ، يعيشون أساساً على الصيد البحري ، ويصدرون الأسماك المجففة ، حيث يتوافر كثير من الأسماك والسلاحف البحرية. ويوجد مطار في النهاية الشمالية للجزيرة ، يستخدم في الاغراض السلمية والحربية .

ويتميز مناخ الجزيرة باعتداله ، في تشرين الثاني / نوفمبر حتى آذار / مارس ، أما أثناء الرياح الحارة الرطبة ، فيكون الجو رطباً ومتعباً للغاية .

---

(٨) **Red Sea and Gulf of Aden Pilot** (Lonon: Hydrographic Office, 1967), p. 433.

٣ ـ جزيرة سوقطره

جزيرة صخرية ، كانت في عصور جيولوجية سابقة متصلة بقرن غردفوي [القرن الافريقي] ، إنفصلت عنه بفعل عمليات التعرية المختلفة . وتعتبر مفتاحاً لعبور مضيق عدن ، حيث تمثل مركزاً أستراتيجياً هاماً . وكانت تابعة للاحتلال البريطاني منذ سنة ١٨٧٥ . تبلغ مساحتها ١٣٨٢ ميل مربع يسكنها نحو ٥٠ الف نسمة وتتبع سياسياً جمهورية اليمن الديموقراطية .

(أ) **الشكل والتضاريس** : طولية الشكل يبلغ طولها ١٢٦ ميل ، وعرضها نحو ٢٠ ميلاً ، يظهر فوق سطحها مجموعة من التلال المرتفعة ، خاصة في الطرف الشرقي منها ، حيث يوجد جبل حاجير ، الذي يصل في ارتفاعه نحو ٤٦٥٦ قدم . كما يتميز الجزء الداخلي منها بظهور هضاب متقطعة من الحجر الجيري ، يبلغ متوسط ارتفاعها نحو ٣٠٠ متر ، يظهر في بعض مناطقها قمم من الجرانيت ، يصل ارتفاعها أكثر من أربعة آلاف قدم . وأهم الجبال فالاني في الجنوب الشرقي ، وجبل شوب .

(ب) **المناخ** : تقع الجزيرة عند خط عرضي ٢ ْ ١٢ ْ شمالاً ، داخل الاقليم الموسمي المداري ، حيث تتعرض للرياح الموسمية الصيفية ، والشتوية ، وإن كانت الصيفية أغزر مطراً ، لتسبب فيضان الانهار ، التي تقطع الجزيرة . ويتميز المناخ على المرتفعات بأنه صحي للغاية ، بينما تنتشر الامراض في السهول بتغير الموسميات . والمناخ بصفة عامة معتدل مطير .

(جـ) **سكان الجزيرة** : ويتألفون من ، البدو الذين يسكنون الجبال ، والمرتفعات ، قرب النهاية الجنوبية للجزيرة ، والمستقرين الذين يسكنون القرى الساحلية عند النهاية الشرقية . وهم خليط من عناصر جنسية مختلفة ، ويقدر عددهم سنة ١٩٦٦ بنحو ١٦ ألف نسمة ، كانوا مسيحيين ، ودخلوا الدين الأسلامي منذ نهاية القرن السابع عشر . واللغة الرئيسية هي العربية ، كما أن هناك لغة محلية للسكان .

وتنتج الجزيرة محصولات هامة، مثل البلح ، والصمغ ، واللبان ، والصبر ، وتصدر عن طريق التجار العرب إلى الجزيرة العربية ، ويستوردون بالمقابل البن والارز والمواد الاخرى .

وتوجد مراسي جيده على سواحل الجزيرة ، خاصة في الجنوب الغربي ، مثل غبه شوب وغبه قالنسيا وغبه بثدر أرسال وكلها تعتبر مراسي جيدة نسبياً . وتوجد جزر صخرية جنوب سوقطرة ، مثل جزر الاخوين وهما جزيرتان الاولى تسمى دارسة ، والثانية سمحة ، والأخيرة أكبر مساحة وأعلى أرتفاعاً .

الجزر العربية في الخليج العربي

نظراً لضحولة مياه الخليج العربي ، فإنه يتميز بكثرة الجزر التي نشأت بفعل عوامل طبيعية متعددة ، فبعضها نتج بفعل الارساب النهري أمام مصبات الانهار الكبيرة ، مثل جزيرة بوبيان ، ووارية ، قرب مصب شط العرب ، عند الطرف الشمالي للخليج ، وبعضها نشأ نتيجة لعمليات الترسيب ، بفعل التيارات البحرية ، التي تمتد موازية للسواحل ، خاصة سواحل دولة الامارات العربية المتحدة . كما لعب الارساب المرجاني دوره الكبير في نشأة العديد من جزر الخليج العربي. وعادة ما تكون عبارة عن شعاب مرجانية تبرز فوق مستوى مياه الخليج . ويزداد عددها قرب البحرين ،

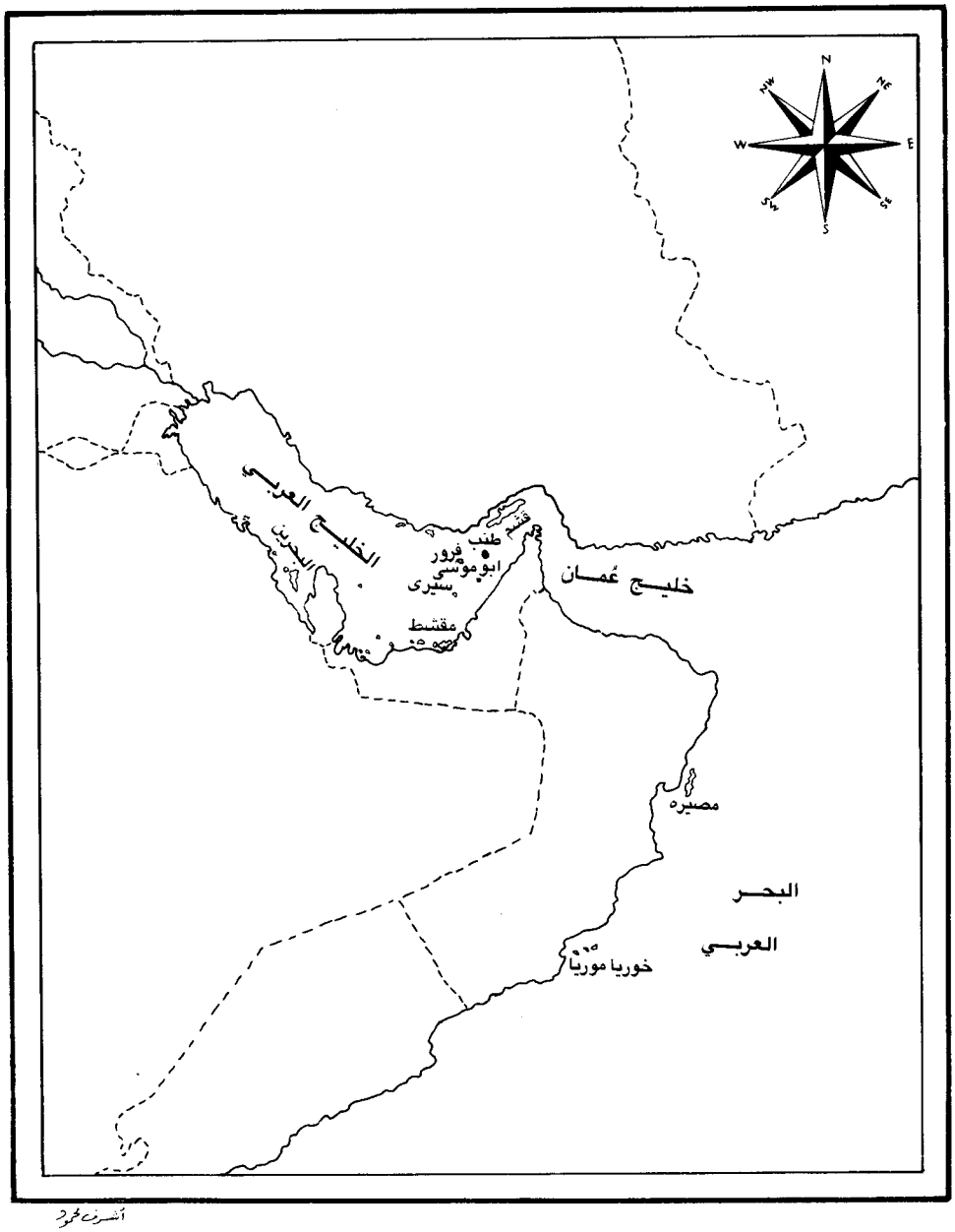
N
NW
NE
W
E
SW
SE
S
الخليج العربي
البحرين
قشم
طنب
فرور
ابو موسى
سيري
خليج عمان
مقشط
مصيره
البحر
العربي
خوريا موريا

وشبه جزيرة قطر . وقد لعبت أشجار المانجروف البحري * دورها أيضاً في نشأة جزر مستطيلة ، خاصة على طول ساحل دولة الإمارات ، وشمال مضيق هرمز ، حيث تعتبر هذه الاشجار كمصدات بحرية ، تتكون خلفها مواد طينية ، ورملية ، تدفعها التيارات البحرية (٩) .

وللعامل التكتوني دوره كذلك في نشأة كثير من جزر الخليج العربي ، مثل جزيرة البحرين ، أكبر جزره مساحة وعمراناً ، وتعتبر جزيرة البحرين قبة إلتوائية طولية الشكل ممتدة من الشمال إلى الجنوب . وتتميز بعض هذه الجزر بظهور قباب ملحية ** مثل طنب وأبو موسى وحلول وغيرها . وفيما يلي دراسة تفصيلية للجزر العربية الرئيسية بالخليج العربي ، تبعاً للوحدات السياسية التي تتبعها :

أولاً : الجزر التابعة لدولة الكويت

١ ـ **جزيرة بوبيان** : أكبر جزر الكويت مساحة . تتميز باستواء سطحها . وهي عبارة عن تجمعات مقفرة من الطفل والغرين ، تحيطها رواسب طينية ، ولا توجد شواطىء واضحة تفصلها عن المناطق الضحلة من الخليج العربي . وتظهر التكوينات الطينية بتشققها بوضوح وذلك اثناء فترات الجزر . وقد تكونت هذه الجزيرة أساساً بفعل الارساب النهري لدجلة والفرات . وقد ساعد على تكونها هدوء مياه الخليج ، وخلوه من الامواج القوية ، والتيارات العارمة . وتشبهها في ذلك جزيرة واربة ، وهي جزيرة رسوبية ، اصغر مساحة من بوبيان ، وقد نتجت مثلها بفعل الإرساب أمام الساحل الشمالي للخليج العربي . ومعظم رواسب الجزيرتين من الرمال ، والغرين ، والطفل ، التي تتميز بعظم سمكها .

وهما خاليتان من السكان ، لصعوبة الظروف الطبيعية فيهما ، وخلوهما من موارد المياه ، وإن كانت القيمة أساساً تكمن في حمايتهما لشواطىء الكويت من الرياح والامواج .

٢ ـ **جزيرة فيلكة** : تقع عند مدخل جون الكويت . وتعتبر في الواقع استمراراً للتركيب الجيولوجي لجال الزور . وهي جزيرة مسكونة . وتجاورها جزيرتان صغيرتان ، هما جزيرة كبّر ، وأم المرادم . وتتكونان في معظمهما من رواسب مرجانية ، تعرضت بصورة مستمرة لعوامل التعرية ، وتحيط بهما مفتتات الحواجز الشاطئية التي تعرضت مراراً لفعل التعرية ، وهي مفتتات عضوية ، وكميات كبيرة من الرمل الكوارتزي ، التي تتميز بشدة تلاحمها .

ثانياً : الجزر التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة

يتبع دولة الامارات العربية عدد كبير من الجزر الصغيرة المتناثرة في مياه الخليج العربي وأهم هذه الجزر :

١ ـ **طنب الكبرى** : وتقع بعيدة عن جزيرة قشم بنحو ٢٥ كيلومتراً ، وتبدو مستديرة الشكل ، يبلغ طول قطرها نحو ثلاثة كيلومترات ونصف ، يتميز سطحها بالاستواء ، وإن كان بها بعض المناطق المرتفعة . وتظهر عليها بعض النباتات والشجيرات .

٢ ـ **طنب الصغرى** : وتقع على بعد ١٢ كيلومتراً من جزيرة طنب الكبرى ، وهي مثلثة الشكل

---

* Mangrove.

** Salt Domes.

(٩) محمد متولي ، **حوض الخليج العربي** (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٠) .

تقريباً ، تتميز بارتفاع سطحها ، خاصة قرب طرفها الشمالي ، وتظهر على سطحها بعض النباتات .

٣ ـ **جزيرة السينية** : تقع على بعد كيلومتر واحد من مدينة أم القيوين ، وتشتهر بغناها بأنواع الطيور المختلفة والنادرة ، وهي ذات الوان بديعة . كما توجد بها بعض أنواع الغزلان بأعداد كبيرة ، وتعتبر هذه الجزيرة حديقة طبيعية للحيوانات ، والطيور النادرة ، وتغطى اجزاء كبيرة منها اشجار كثيفة ومتشابكة تضفي عليها مظهراً بديعاً .

٤ ـ **جزيرة أبو ظبي** : توجد بها مدينة أبوظبي . وتعتبر المركز الرئيسي لتركز السكان ، فيها وقرب الساحل ، التابع لدولة الإمارات العربية والذي يبلغ طوله نحو ٣٠٠ كم . ويفصل الجزيرة عن الأرض الرئيسية خور ضحل يمكن عبوره عن طريق جسر أقيم حديثاً .

٥ ـ **جزيرة دالما** : وتعتبر من أكبر الجزر في الخليج العربي ويتألف جزؤها الشمالي من تلال ، ذات قمم مستوية ، أكثرها ارتفاعاً يعلو فوق سطح البحر بنحو عشرة أمتار . أما الجزء الجنوبي منها ، فيتكون من صخور رملية ، ويتميز بانخفاض منسوبه . ويمتد منها لسان جنوبي من التكوينات الرملية ، وتعتبر احدى الجزر القليلة التي توجد بها مساكن دائمة ، حيث تتواجد فيها قرية ، يبلغ عدد سكانها نحو مائة نسمة ، وذلك في الجزء الجنوبي الغربي منها .

٦ ـ **جزيرة داس** : جزيرة صغيرة تستخدم كقاعدة لأعمال الكشف في المنطقة المغمورة (منطقة شط اللؤلؤ) ، وقد اكتشف النفط في نقطة تقع على بعد ثلاثين كيلومتراً شمالي شرقي الجزيرة ، ومدت أنابيب نفط منها إلى ميناء صغير جنوبي الجزيرة ، حيث يصدر إلى الخارج .

وأعلى مناطق الجزيرة إرتفاعاً ، يوجد في الشمال ، حيث يصل الإرتفاع إلى ٥٠ متراً فوق سطح البحر . ويتميز الجزء الجنوبي بانخفاض السطح ، وظهور التكوينات الرملية السائبة . وقد انشىء مطار صغير في الجزء الغربي .

٧ ـ **جزيرة صير أبو نعير** : تتميز بوجود هضبة مستوية السطح (ميسا) ، يصل ارتفاعها إلى ٨٠ متراً . كما تظهر على السطح تلال بركانية ، خاصة في الشمال . ويتميز جزؤها الجنوبي ببروز لسان رملي . ويقدم اليها العديد من القوارب اثناء فصل الغوص . كما توجد في الجزيرة أيضاً مناجم لأكاسيد الحديد .

٨ ـ **جزيرة مسندم** : ومعناها الصخرة ، تحيطها حروف رأسية تنحدر بشدة نحو الخليج . ويقيم فيها عدد محدود من صيادي الاسماك ، وموظفي الدولة ، لرعاية الفنارات ، والاجهزة اللاسلكية الخاصة بارشاد السفن ، التي تمر بمضيق هرموز ، الذي يتميز بأهميته كمعبر مائي . وهذه الجزيرة تتبع الآن سلطنة عمان .

وبالاضافة إلى هذه الجزر، هناك العديد من الجزر الصخرية ، كجزيرة زركو ، وهي أكثر الجزر ارتفاعاً (١٥٠ متر) ، والجزر الرملية . والأخيرة تنتشر على طول الساحل . وهي طولية ، ذات سطح مستو ، ومنخفض ، تبدو في صورة سلسلة ، تمتد في مياه الخليج بموازاة الساحل ، مكونة مجرى بحرياً محمياً بينها، وبين خط الشاطىء Shore Line . ومنها جزيرة الفى ، وهي تقع على الجانب الشمالي من خور البزم ، على بعد عشرة كيلومترات من الشاطىء ، ويسكنها عدد قليل من السكان

وتنمو فوق هذه الجزر ، أشجار صحراوية وأشجار المانجروف . وتعتبر الجزر المنتشرة في منطقة

شط اللؤلؤ العظيم قرب أبو ظبي ، صحراوية في مناخها ، رغم وجودها وسط مياه الخليج ، ورغم بعدها النسبي عند الشاطىء ، حيث أن نباتاتها صحراوية حارة ، ومعظمها نباتات حولية .

ثالثاً : الجزر التابعة لدولة البحرين

تتكون البحرين من مجموعة من الجزر الصخرية الصحراوية في مناخها . تقع على بعد نحو ٣٠ ميلاً من الساحل السعودي ، ومن الطرف الشمالي لخليج سلوى . وتبلغ مساحة كل هذه الجزر نحو ٤٠٠ كيلومتر مربع . أكبرها جزيرة البحرين ، والتي تعتبر أهم الجزر وأشهرها بل أهم ، وأكبر ، الجزر العربية جميعاً . وترتكز هذه الجزيرة على شط اللؤلؤ ، الذي يتكون جيولوجيا من صخور جيرية ، وشعاب مرجانية ، وتحيط بمعظم شواطئها ، شعاب مرجانية يصعب اجتيازها ، إلا بقوارب صغيرة الحجم .

وتوجد مجموعة من القنوات الملاحية التي تسمح بعبور السفن الكبيرة ، ووصولها إلى الشاطىء . وتعتبر جزيرة البحرين ، مركزاً رئيسياً للتجارة ، خاصة مع الدول القريبة ، وليس المجال هنا لدراستها كدولة بقدر إبراز خصائصها الجغرافية كجزيرة والتي تتميز أساساً بالموقع الجغرافي الهام ، وإمكانياتها الطبيعية ، والبشرية . فقد ظلت لفترات تاريخية طويلة ، مركزاً من أهم مراكز صيد اللؤلؤ حتى القرن الحالي حيث هبطت أهميته ، وظهرت حرف رئيسية ، أهمها تكرير النفط ، واستخراجه ، وتصنيع بعض المعادن ، مثل الالومونيوم . ويبلغ عدد سكانها ٢٦٥ ألف نسمة ، وتوجد فيها بعض المدن أهمها المنامة ، عاصمة دولة البحرين ، وتعتبر من أكثر مناطق الخليج العربي تقدماً حضارياً .

ومن الجزر التابعة للبحرين ، جزيرتا ستره والمحرق . وتوجد جزيرة تاروت ، وهي تابعة للسعودية ، في مواجهة ساحل القطيف ، وفيها اشجار النخيل ، ويسكنها عدد قليل يحترفون الصيد البحري ، وبعض الزراعة .

الجزر العربية في البحر المتوسط

تكاد تختفي الجزر العربية في البحر المتوسط ، باستثناء الجزر التابعة لجمهورية تونس ، والتي من أهمها جزر جربة ، وقرقنة الغربية ، وقرقنة الشرقية ، وأكبرها جزيرة جربة ، وتتميز بانخفاض منسوب سطحها ، حيث يقل عن مائة متر في معظم اجزائه ، وتنتشر بها المراعي ، وتغطي أجزاء كبيرة منها بساتين الفاكهة خاصة النخيل والزيتون . وتكاد تلتصق بالساحل ، في جزئها الجنوبي الغربي . ويحدها جنوباً خليج بوغرارة ، حيث تتصل بتونس ، بمراكب وسفن ملاحية . وتغطيها أيضاً شبكة من الطرق البرية ، والحديدية . وهي معمورة بالسكان ، الذين يحترفون الزراعة ، والرعي ، وصيد البحر . كما أن بها مراكز للاستجمام ، والاصطياف .

وأما جزيرتا قرقنة الشرقية ، والغربية ، فتقعان قرب الساحل الشرقي لتونس ، في مواجهة ساحل مدينة صفاقس . والجزيرة الشرقية أكبر مساحة من شقيقتها الغربية ، ويسكنهما عدد من السكان . وتظهر أهميتهما في حماية ميناء صفاقس من الأعاصير وأمواج البحر ، مما زاد من أهمية هذا الميناء . وأهم حرف السكان فيهما الزراعة ، والصيد البحري .

* * *

مما سبق ، يتضح أن عدد الأقطار العربية التي تمتلك جزراً ، لا تتعدى عشرة اقطار ، هي مصر ، السعودية ، البحرين ، دولة الامارات العربية ، الكويت ، عمان ، اليمن الجنوبية ، اليمن الشمالية ، قطر وتونس وأن الدول التي لا تمتلك أية جزيرة هي عشرة اقطار أيضاً وهي العراق وسوريا ، لبنان ، الاردن ، فلسطين ، الجزائر ، الصومال ، السودان ، موريتانيا والمغرب ، هذا رغماً من أن كل الاقطار العربية بلا استثناء تطل على بحار بجبهة بحرية أو أكثر . وتعتبر البحرين الدولة العربية الوحيدة التي تتكون برمتها من جزيرة ومجموعة من الجزر الصغيرة .

والواقع أنه رغم القارية الواضحة في الوطن العربي ، ورغم قلة الجزر التي تتبعه ، كما اتضح من خلال الصفحات السابقة ، إلا أن أهمية هذه الجزر بالغة ، خاصة من الناحية الاستراتيجية . فالكثير منها يعتبر بمثابة نقط ارتكاز * ، ومناطق للتمركز لحماية الشواطىء ، والبحار ، والخلجان العربية . مثال جزر البحر الأحمر الجنوبية ، خاصة جزيرة بريم ، والتي لها أهميتها في حماية المدخل الجنوبي لهذا البحر باعتباره بحيرة عربية ، نظراً لأن معظم الدول المحيطة به دول عربية ، مما يستوجب عمل إستراتيجية عربية موحدة ، لاستخدام هذه الجزيرة ، وغيرها من الجزر الجنوبية في البحر الأحمر ، الاستخدام الامثل ، خاصة في فترات الحرب . ولعل حرب تشرين الاول / اكتوبر ليست ببعيدة ، حين استخدمت هذه الجزر ، لغلق البحر الأحمر ، من مدخله الجنوبي ، أمام سفن اسرائيل ، أو السفن المتجهة اليها ، وكان ذلك تقويضاً لنظريات الأمن الاسرائيلي ، وإصرارها على احتلال مداخل خليج العقبة عند مضايق تيران (١٠) .

كذلك من الجزر الهامة جزيرة سوقطره ، التي يمكن استخدامها لحماية الشواطىء العربية في الصومال ، والجزيرة العربية ، فهي حقيقة المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر . ومن الجزر الهامة أيضاً ، مجموعة جزر خوريا موريا ، ومصيرة ، وهما بمثابة دروع طبيعية يمكن استخدامها لحماية السواحل الجنوبية للجزيرة العربية . وجزيرة مسندم ، ذات موقع حيوي وسط مضيق هرمز الاستراتيجي ، حيث يمكن اعتبارها مركزاً لمراقبة المرور من وإلى الخليج العربي . كما يمكن استخدامها كقاعدة لحماية السواحل العربية في هذا الجزء . ولعل استيلاء إيران على جزر طنب الكبرى ، والصغرى وأبو موسى، لدليل واضح على أهمية الجزر في الخليج العربي ، رغم جدب وفقر معظمها .

وقد ظهرت أهمية جزر شدوان ، وجفتون ، في المدخل الجنوبي لخليج السويس ، خلال حرب تشرين الاول / اكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث كانت من مراكز المقاومة الهامة خلال هذه الحرب ، وحرب الاستنزاف السابقة لها .

والحقيقة ، أن أهمية هذه الجزر ، لا تقتصر على الجوانب العسكرية فحسب ، بل تظهر أهميتها أيضاً كمصدات طبيعية لغوائل البحر ، من عواصف وأمواج ، حيث تحمي المرافىء الساحلية ، وتجعلها صالحة لرسو السفن . فعلى سبيل المثال تعتبر جزيرة سفاجة ، عاملا رئيسياً في حماية ميناء سفاجة في مصر من الامواج ، والعواصف البحرية ، ومن أي غزو خارجي مفاجىء . كما تعتبر جزيرة قرقنة ، حماية طبيعية لميناء صفاقس التونسي ، وكذلك جزيرتا بوبيان وفيلكة ، بالنسبة لساحل

---

* Stepping Stones.

(١٠) يلاحظ باستمرار ان الجزر تزداد أهميتها استراتيجيا كلما اقتربت من المضايق وتقل أهميتها بالبعد عنها .

الكويت . فمعظم هذه الجزر في الواقع تعتبر عوامل حماية للشواطىء ، حيث أن المرافىء بحاجة دائمة للحماية ، تقدمها لها هذه الجزر ، خاصة القريبة من الساحل .

وتعتبر الجزر في حد ذاتها ، مناطق للاستثمار في المستقبل ، ففي بعضها تتوافر ثروات معدنية مثل أكاسيد الحديد في جزيرة صير أبو نعير ، والفوسفات في جزيرة جربة ، والاحجار الكريمة في جزيرة الزبرجد ، في مصر ، والنفط في جزيرة داس ، التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة . كما توجد في بعض هذه الجزر مساحات زراعية لا بأس بها ، مثل جزيرة جربة ، في تونس ، حيث أحراج النخيل ، والزيتون ، والمراعي الطبيعية وجزيرة تاروت ، في الخليج العربي ، وأجزاء كبيرة من جزيرة سوقطره . ويمكن التوسع في الاستخدام الزراعي في هذه الجزر لسد الحاجات المحلية بها على الأقل .

ويعتبر الكثير من هذه الجزر مناطق للجذب السياحي نظراً لجمال الطبيعة فيها ، ووجود الشواطىء ، والبلاجات الطبيعية ، والشعاب المرجانية المحيطة بها ، مثل كثير من جزر مضيق جوبال جنوب خليج السويس ، وبعض جزر الخليج العربي ، خاصة جزيرة السينية ، التي تعتبر ـ كما ذكر سابقاً ـ حديقة طبيعية لأندر أنواع الطيور الزاهية . والامل كبير لان تصبح هذه الجزر ، مراكز سياحية رئيسية مستقبلاً . ويمكن وضع خطط لتحسين طرق الاستخدام البشري فيها ، ومدها بالمياه العذبة ، أو تحلية مياه البحر ، مثلما الحال في جزر الخليج العربي ، والبحر الأحمر ، وربطها بمراكب حديثة مجهزة بأحدث الاجهزة الملاحية ، والمرشدين ، خاصة وأن معظمها يقع في مناطق التكوينات المرجانية ، كذلك يجب عمل أجهزة خاصة بتشجيع السياحة والاستثمارات ، ورصد جزء من الميزانية القومية للدعاية ومنح الامتيازات والتسهيلات .

هذا وقد بدأ بالفعل استغلال بعض هذه الجزر في السياحة مثل جزر مضيق جوبال في مصر ، خاصة جزيرة شدوان، وربطها بطرق ملاحية منتظمة بمدينة الغردقة عاصمة محافظة البحر الاحمر في مصر □

المعونات العربية والشروط السياسية

عمر عبد الله
باحث اقتصادي ـ القاهرة .

نشرت **المستقبل العربي** « محاولة لتقييم التعاون العربي الأفريقي وآفاقه » (العدد ١٥) ، وقدم د . عبد الحسن زلزلة في هذه الدراسة صورة شاملة ، وقدم اقتراحات هامة لتطوير التعاون ، ولكن بدا من الدراسة كما لو أن التعثر الحالي يرجع إلى مشاكل إدارية وفنية في المقام الأول ، وهذا ما نختلف فيه ، وبالتحديد يمكن أن نبلور الخلاف في الفقرة التي يقول فيها أن المعونات العربية « غير مرتبطة بشروط اقتصادية أو سياسية خلافاً للعون المشروط الذي تقدمه الدول الصناعية والذي يحمل معه طابع التبعية والضغوط والارتباط السياسي والاقتصادي » . فالتدفقات المالية العربية تتحكم فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية أساساً ، شأن أية تدفقات أخرى ذات شروط ميسرة ومن مصادر رسمية ، وهذه حقيقة تعلمها كافة الدول التي تتلقى معونات الأقطار العربية النفطية ، ولا مجال بالتالي لإنكارها ، ويبقى أن نحدد طبيعة الوظيفة السياسية الحالية ، وإمكان ربطها بالمصالح القومية ، والمصالح الافريقية ، إذ تبرز حالياً رابطة قوية بين قسم كبير من المعونات العربية وبين أهداف السياسة الأمريكية التي تناهض بطبيعة الحال أهدافنا الاستراتيجية .

إن سيطرة الولايات المتحدة ، والغرب بشكل عام ، على الأموال النفطية ، كانت هدفاً دائماً ومعلناً ، وتضاعفت الهمة لتحقيق الهدف منذ أواخر ١٩٧٣ ، وساد مصطلح ومخطط « إعادة تدوير البترودولار » تحت سيطرة الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة، ولصالحها . إن هذه الأموال مخطط لها ألا تعود إلى المنطقة إلا بحساب ، فما يتبقى ، بعد كل أشكال التبديد الاستهلاكي والاستثماري ، يتنقل فقط داخل الدورات المالية للبنوك الدولية التي لا تشارك الدول النفطية في إدارتها . وبوسعنا أن نقول أن المعونات العربية إلى الدول النامية لم تكن إلا قناة من قنوات « إعادة التدوير » للأموال العربية ، فمفهوم « إعادة التدوير » لا يعني احتكار الدول الصناعية الغربية لاستخدام الأصول السائلة لمنتجي النفط داخل حدودها وحدها ، ولكنه يعني احتكار هذه الدول للتصرف في هذه الأصول ضمن استراتيجيتها الدولية . وهذه الاستراتيجية تتطلب استخدام جانب من البترودولار في الدول النامية ضمن سلة مناسبة : فيها المعونة ، وفيها القروض المصرفية الصعبة ، وفيها القروض المتوسطة

الأجل ، بحيث تحقق التركيبة في النهاية استمرار الهيمنة وتنظيم العائد المنزوح من هذه الدول .

لقد امتصت الولايات المتحدة جزءاً من الموجودات الخارجية العربية من خلال هذه « المعونات » ، وخفضت في المقابل من اعتماداتها للمعونة الخارجية ، وهي تتحكم إلى حد كبير في معدل التدفقات العربية ، وفي وجهتها ، كما لو كانت أموالها هي . وقد أوضحت ذلك واشنطن بوست (١٩٧٧/١٢/٢٢) حين أشارت إلى الانتشار الغريب لمعونات الخليج على قوس من مناطق النفوذ يمتد من المغرب إلى أقصى الجنوب عبر أفريقيا ، ومن الشرق الأوسط حتى أعماق آسيا ، « وهذا القوس سواء بالتخطيط أو بالصدفة يبدو كأنه من تخطيط الإدارة الأمريكية التي ترغب في مساعدة حكومات تلك المنطقة ، ولكنها تخشى من مصاعب جديدة يثيرها الكونغرس بخصوص إعطاء أموال لمثل هذه الحالات » .

ولا أزعم أنني درست حالة المساعدات العربية للدول الأفريقية على هذا الضوء ، وبالتفصيل الواجب ، ولكن يمكنني أن أقول باطمئنان أن التجربة المصرية في استخدام هذه المساعدات تؤكد تماماً الإطار السابق . فالصناديق العربية قدمت قروضاً لمشروعات وفق ترتيبات مشاركة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وبالتالي كانت خاضعة في اختياراتها ، وفي إدارة قروضها ، لقيادة البنك الدولي . وبالنسبة للمنح والقروض النقدية ، بأشكالها المختلفة ، كان التنسيق محكماً بين التدفقات وبين تنفيذ « توصيات » صندوق النقد الدولي . وفي الحالة المصرية ـ بشكل خاص ـ كانت أعمال البنك الدولي وصندوق النقد وثيقة الصلة بتوجيهات مباشرة من الولايات المتحدة .

ووفقاً لهذه الخبرة ، نتصور أن المسؤولين في الدول الأفريقية ، يدركون الطبيعة السياسية للقروض العربية ، وهم يطالبون بتحسين شروط التدفق ، وهذا التحسين لا ينحصر في تيسيرات الشروط المالية ، ولكن في وضع مخطط عام لتدفقات المعونة ، يشاركون في وضعه وفي تحديد أولوياته ، ولكن ينبغي أن يكون مفهوماً ـ لنا ولهم ـ أن التوصل إلى هذه النتيجة لا يتحقق باجتماعات للفنيين أكثر انتظاماً ، أو تشكيل سكرتارية دائمة .. الخ . التوصل إلى هذه النتيجة رهن بالنضال العربي الأفريقي لتحقيق الاستقلال الفعلي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ، وضمنها تخصيصات وإدارة أموال المعونات □

ملاحظات حول إنتاجيـة العمل الوظيفي

د . أحمد الأشقر
كلية الاقتصاد والتجارة جامعة حلب .

إن حجم الانتـاج الاجمالي من السلـع والخدمات في بلد من البلدان لا يتعلق بحجم القوة العاملـة وبمستوى البطـالة في البلـد فحسب ، وإنما بعدد ساعات العمل اليومية أيضـاً إضافـة إلى إنتاجيـة ساعـة العمل الواحدة . وتشاهد في الأقطار العربية اليوم على نطاق معين حالات من تحت العمالة (أو العمالة غير الكاملة) سواء من حيث كمية العمل أو من حيث نوعيته . فكثير من العمال يشتغلون في اليـوم ، مختارين أو مضطـرين عـدداً من الساعات أقل من العدد الاعتيادي واقعين بهذا في حالة من تحت العمالة الكمية . كما أن كثيرين منهم يقومون بأعمال لا تستغل منهم كل طاقاتهم الانتـاجية فيكـون مردودهم ضئيـلاً وتكون عمالتهم في هذا ناقصة نوعياً .

سنهتم فيما يلي بالجانب الثاني من تحت العمالة وهو الجانب المتعلق بضعف مستوى الانتاجية ، فانتاجية العمل تعتبر مقياساً لكفاءة استخدام الموارد الانتـاجية المتـاحة كلهـا وتسخيرها في عملية إنتاج السلع والخدمات التي تفي بحاجات أفراد المجتمع . كما تعتبر الانتاجية دليلاً على مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلد ، فهي من جهة تعبر عن كفـاءة الانسان بـاعتباره وسيلـة الانتـاج الاساسية التي لا غنى عنهـا لأية عمليـة إنتاجية . كما تعبر من جهة أخرى عن المستوى المعاشي لأفراد المجتمع لارتباطهـا بالنـاتج الفردي والدخل الفردي مشيـرة بذلـك إلى الانسان باعتبـاره الهدف الأخـير للعمليات الانتاجية برمتها . لهذا كان رفـع مستوى الانتاجية من العوامل التي يعوّل عليها كثيراً في تقدم البلد وازدهاره . وإذا كان رفع مستوى الانتاجية يتطلب في أغلب الاحيـان إدخال منجزات العلم والتقنية الحديثة إلى حيز التطبيق العملي في الانتاج عن طريق رصد الأموال اللازمة والقيام باستثمارات ضخمة فإنه يمكن في بعض الأحيان رفع مستوى تلك الانتاجية بقليل من النظرات السديدة والاجراءات الواعية مما أحاول في هذه الملاحظات الاشارة اليه .

لقـد أثار استغـرابي أحد المسـؤولـين السابقين عن الشؤون الاقتصادية وهو يدافع عن ضعف انتاجية العمل في بعض المؤسسات الانتاجية الحكـومية معللاً ذلك بـأن هذه المؤسسات تستعمل « لأسباب انسانية » عدداً كبيراً من العمال الذين تنقصهم اللياقة البدنية والخبرة مما يجعلها تعاني من خسارة في كثير من الأحيان . **إن هذه النظرة « الانسانية » لا يمكن أن تقنع أحداً ولا أن تتمشى مع**

معطيات العلم والمنطق . فإذا أردنا أن نحسن إلى ذوي العاهات والمعاقين فهناك بيوت العجزة التي يمكن أن يمارسوا فيها نشاطات على مستوى طاقتهم ، وهناك العائلات المستورة ، وغير ذلك من وسائل البر والاحسان . أما أن يكون هؤلاء في عداد العمال من غير أن يضيفوا شيئاً إلى الانتاج القومي ، مشكلين عبئاً على أقرانهم حيث يميلون بانتاجية العمل الوسطي إلى الانخفاض ، فأمر لا يمكن قبوله . ولا أدري كيف يمكن لمؤسساتنا الاقتصادية أن تتطور وتزدهر دون أن نطبق مبادىء الحساب الاقتصادي وربحية المشروع، تلك المبادىء التي من شأنها حفز المنشأة الناجحة على مزيد من النجاح والمنشأة المقصرة على محاولة تلافي الخلل في ممارساتها الانتاجية .

وعلى هذا فان الهدف من إبداء هذه الملاحظات هو تسليط الضوء على عدد من الظواهر الاجتماعية السائدة في أعمالنا الوظيفية بشكل خاص ، والتي تساهم إلى حد كبير في خفض إنتاجية العمل وإبطاء وتائر التقدم الاجتماعي ومسايرة العصر .

وإلى جانب ذلك فان « الملاحظات » التي سوف أوردها تتناول بعض الجوانب الحضارية للمجتمع ، وتوجه الأنظار إلى ممارسات خاطئة لا تتمشى مع روح مجتمعنا العربي أو روح العصر الذي نعيش فيه . وإذا أردنا لمستقبلنا العربي أن يكون مشرقاً ، ولحضارتنا العربية أن تزدهر وتينع من جديد ، فلا بد من أن نلتزم بما ينهض بمجتمعنا ونخلصه من الشوائب التي طغت على بعض قطاعاته في فترة معينة من عهود الانحطاط . وإذا كانت المجتمعات المتحضرة في الشرق والغرب قد تجاوزت تلك الشوائب فلا أقل من أن نقلدها فيما يعود على مجتمعنا بالرفعة والتقدم ، ألم نجعل، في أيامنا هذه ، من تقليد تلك المجتمعات في كثير من جوانب حياتها شغلنا الشاغل ؟

● وتتعلق **ملاحظتي الاولى** بالزيارات المتبادلة بين الموظفين واستقبالهم الزائرين من غير المراجعين اثناء وقت الدوام الرسمي . فمن الأمور الشائعة في دوائرنا الحكومية أن يستقبل بعض الموظفين زواراً في أماكن عملهم يتجاذبون معهم أطراف الحديث عن المشاكل الحياتية المختلفة ، الاخبار السياسية ، الأسعار، التموين ، الاقتصاد ، السينما ، المسرح ، إلى غير ذلك .. ناسين أو متناسين أن وراءهم أعمالاً يجب أن تنفذ ، ومهاماً يجب أن تنجز . ويضغط الموظف المضيف زر جرس ربط إلى جانب كرسيه ، وبعد مدة تطول أو تقصر يأتي آذن مسكين ليقول نعم ، فيشار على الآذن أن يحضر الشاي أو القهوة للحاضرين . وعندما يقول أحدهم أنه لا يرغب في أي شراب ترى المضيف يصر ويلح حتى يضطر الضيف إلى النزول عند رغبته . ويذهب الآذن لتحضير الشاي والقهوة وقد تطول غيبته بسبب استدعائه من قبل موظف آخر ، ويطول بين أصحابنا تجاذب الحديث دون اعتبار لأهمية وقت العمل الذي يقطعون ، ويستمرون في أحاديثهم مع شرب الشاي والقهوة محاولين تحليل المشاكل العالمية المستجدة .

إنه لا ينكر على الموظف أن يمر على زميله ليستشيره في شأن من شؤونه ، ولكن تنكر عليه تلك الاحاديث التي لا طائل وراءها والتي تعوقه عن أداء واجبه في العمل إلى حد كبير . وإذا أراد الزملاء أن يلتقوا للحديث في شؤون الساعة فهناك أماكن كثيرة خارج الدائرة الرسمية ، وبعد الدوام الرسمي ، كالنادي أو المقهى أو بيت أحدهم إلى غير ذلك . وقد يعترض البعض مشيراً إلى أهمية اللقاءات التي تتم في مكان العمل وفائدتها في تمتين عرى الصداقة والتفاهم بين العاملين في المؤسسة الواحدة . إن هذا الرأي مصيب إلى حد كبير . غير أنه حرصاً على وقت العمل الثمين وعلى إنتاجية العمل المقدسة لا بد من أن تنظم تلك اللقاءات بشكل من

الاشكال بحيث لا تستهلك الكثير من وقت الموظف .

● لنعد الآن ثانية الى قضية تحضير القهوة والشاي وتقديمهما من قبل الآذن والتي تشكل مضمون **ملاحظتنا الثانية** . فعلاوة على أن تلك القضية مرتبطة بضياع قسم كبير من وقت الموظف لعلاقتها بالملاحظة الاولى ، فإنها أيضاً تشكل مشكلة إنسانية لا بد لمجتمعنا من تجاوزها كما تجاوزتها كل المجتمعات المتقدمة . فليس من واجب الآذن أن يعد القهوة أو الشاي للموظفين أو لرؤسيوفهم . فهو إنسان كريم النفس كغيره من المواطنين ، كما أن عمله وواجباته ليست أقل شأناً من أعمال الآخرين وواجباتهم ، وهي أسمى وأجلّ من إعداد وتقديم المشروبات . وكم هي إهانة للآذن بالغة أن يقرع أحدهم الجرس وهو على كرسيه طالباً إليه أن يمثل أمامه ، ثم يطلب إليه إحضار فنجان من القهوة أو كأس من الشاي . وينطلق الآذن المغلوب على أمره ليعد المشروب ثم يعود فيقدمه لصاحبنا الذي يضع رجلاً فوق أخرى وكأنه سلطان زمانه .

ربما يقول قائل إن الآذن نفسه يفضل أن يقوم باعداد المشروب طمعاً في ما يتقاضاه ثمناً له . وأغلب الظن أن هذا صحيح . غير أنه يبقى صحيحاًأيضاً أن الدافع إلى ذلك هو ضآلة الدخل الذي يحصل الآذن عليه ، كما أنه يبقى أكثر صحة أن في هذا الأمر حطاً كبيراً من قيمة الانسان وإذلالاً له . وكل من الموظف والآذن شركاء في تحمل الاهانة بهذا الصدد . لقد زالت تلك المشاهد المزرية من الدول المتطورة في الشرق وفي الغرب ، وبقي أن نتخلص نحن منها ، وندفن آثار ما ورثته البشرية والشعوب الفقيرة خاصة من صنوف العبودية وأشكال الخدم مما هو غريب عن الانسانية الصحيحة والحضارة . والسبيل إلى ذلك هو :

١ ـ رفع دخل الآذن حتى يصل إلى مستوى دخل المشتغلين في المجالات الأخرى المشابهة .

٢ ـ خلق شعور لدى الموظفين وإتاحة الفرصة أمامهم لكي يخدم كل منهم نفسه بنفسه .

● **والملاحظة الثالثة** التي أود مناقشتها تتعلق بالتأنق الشديد في لباس بعض الموظفين . إن التأنق الكبير في اللباس والمظهر من قبل الموظف يقيم فاصلاً كبيراً بينه وبين الموظفين الآخرين شاء ام أبى . فمما يساعد في تمتين الود والثقة والصداقة بين الزملاء في الوظيفة أن يظهروا بمظاهر متقاربة أميل الى التواضع . من جهة أخرى فإن الدائرة الوظيفية مكان للعمل والانتاج وليست لعرض الازياء والاناقة ، وفي هذه الدائرة لا يمكن لعملية الانتاج أن تأخذ مداها كاملاً إلا إذا كان الموظفون غير متكلفين في لباسهم . والموظف المتأنق كثيراً في لباسه ومظهره أقل ديناميكية ، وأقل قدرة على القيام بواجباته في العمل ، وبالتالي أقل انتاجية .

ولا زلت أذكر كيف كان من يعرفني من الطلاب (في جامعة موسكو الحكومية أو في جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة الاميركية) يتساءلون ، عندما يروونني بربطة عنق وثياب أنيقة ، عما إذا كانت هناك مناسبة كبيرة أحتفل بها ذلك اليوم . كما أنني لا زلت أذكر منظر بروفيسورات كبار في جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة الاميركية وهم يرتدون بنطالات كوبوي لا نجدها ربما إلا في أدنى الطبقات الاجتماعية في بلادنا . وحري بنا في جامعاتنا أن نقلد مثل هذا السلوك وأن نجعل الجامعة مركزاً للاشعاع الفكري والتطوير الاجتماعي ، وأولى الحقول بإدخال تغييرات بناءة في المفاهيم والقيم . إن من ينفق قسماً كبيراً من دخله في شراء الثياب الفاخرة التي يتأنق بها في الوظيفة هو انسان أقل ما يقال فيه أنه لم يفهم روح العصر ولم يتمش مع بيئته ومجتمعه . فالظروف الاجتماعية والاقتصادية في أمريكا مثلاً تفرض على الأمريكي أن يرتدي لباساً عادياً ، وأن تكون لديه سيارة صغيرة

يستعملها في تنقلاته حيث يصعب استخدام وسائل النقل العامة . وهو بهذا يواكب ظروف مجتمعه ويتصرف بما ينسجم معها ، ولا يشعر بأي حال أن كرامته قد جرحت إذا لبس « الكوبوي » على ما عنده من أموال طائلة ، في حين يشعر بعض موظفينا بالخجل ، مع الأسف ، إذا كان ثمن البزة التي يرتدونها أقل من رقم معين . أضف إلى هذا أن للافراد في المجتمعات المتطورة عدداً قليلاً من المناسبات في الشهر يلبسون من أجلها ثيابهم الفاخرة كحفلات نهاية الاسبوع أو نحوها ، أما موظفونا في المشرق فأيامهم كلها مناسبات سعيدة وثيابهم دوماً فاخرة . فمتى نقتنع بأن المظهر اللطيف يمكن أن يكون دون ثياب باهظة الثمن ؟ ومتى نحكّم المنطق في سلوكنا فنجعل رائدنا النظافة المادية والمعنوية وليس مظاهر الترف الخادعة ؟□

الأمن والتنمية في الوطن العربي:
الفـرد والتنميـة الثقافيـة

حامد فؤاد
باحث في التاريخ الحديث والمعاصر .

قبل ان نصل الى علاقة ارتباط بين الأمن والتنمية ، يجب أن نوضح بصورة موجزة مفهومنا الأولي عنهما . قد نجد في اطار بحث المفاهيم رابطة طبيعية تفرض نفسها من واقع المفهوم ذاته دونما حاجة لايجادها من خارجه .

المقصود **بالامن** ، هو التدرج الشامل للمحتوى والمضمون ، بمعنى أمن الفرد والاسرة والجماعة والمؤسسة ثم المجتمع والدولة ، كل في اطاره وحدوده الذاتية ثم في اطار الانتماءات الأرحب التي تحتويه ، بما يفرض ذلك من علاقات والتزامات قد تضع قيودا على مستوى امن معين لصالح أمن المستوى الأكبر . ومضمون الأمن بمستوى الفهم الحديث يتضمن الكثير ، فالأمن القومي لدولة ما لا يجب ان يكون بعيدا عن الامن الغذائي للدولة نفسها ، فحماية الشعب من الداخل تتساوى في الاهمية مع حماية حدوده من الخارج ، بصورة اخرى ، فان الأمن الداخلي بكل جوانبه هو الاساس الراسخ لضمانات نجاح الامن الخارجي في تأمين وحفظ حدود دولة ما . من ناحية اخرى ، اذا كان الهدف الأسمى للامن هو الحفاظ على حرية الدولة ، فان ذلك يعني التدرج بمستويات الحرية حتى مستوى الحرية الفردية التي هي جزء من أمن الفرد في مجتمعه . فليس هناك تناقض أو تجزئة بين الأمن والحرية الفردية في المجتمعات الحديثة بعدما سقطت حجة الاستبداد المطلق في العصور الوسطى في سلب الحريات الفردية بدعوى أمن الجماعة ، وتجييش العبيد للدفاع عن الحرية أصبح أسطورة تاريخية نعجب لها الآن ونبرر بها في الوقت نفسه اسباب زوال الامبراطوريات القديمة وحضاراتها الزاهرة .

ما نقصده بالتنمية ، هو المعنى الحضاري الشامل في اتجاهاته المتعددة التي تدور حول محور واحد هو الانسان ، فهي به وله ومن أجله . لا نقصرها على إنسان بعينه دون غيره في اسقاط حاضري لا يتناسب مع طبيعة الحضارة الانسانية الحديثة ، لكننا نسحبها لتظلل الانسان في كل مكان . لا نقصرها أيضا في اطار التصور المادي بأنها تنمية اقتصادية سواء بصورة مفردة او بصورة حاوية تتصور ان الاقتصاد وعلاقته المادية المتمثلة في المصالح المتبادلة هي محور التغير في المجتمعات ، انما نعني بها التنمية الثقافية والاجتماعية والسياسية جنبا الى جنب مع التنمية الاقتصادية والروحية ، في تكامل وتساو وتبادل تأثيري في الاخذ والعطاء ، وتفاعل واع بأن حاجة العقل والروح تتساوى مع

حاجة الجسد ، بل ان العقل الواعي والروح المؤمنة هما خير وعاء لاستيعاب مطالب التنمية وحفظ نتاجها . واتجاهات التنمية يجب أن تغزو العمق الحضاري قبل مظهره ، فان الواجهة الحضارية ـ وهي المدن ـ يضعف اساسها بدون العمق الحضاري لها حيث الريف والصحراء مصدرا الخامة المادية والانسانية، بل لن نغالي اذا جعلنا من تنمية العمق، حيث مجتمع الانتاج بجميع صوره الزراعية والتجارية والصناعية ، التأمين الوحيد لتنمية مجتمع الاستهلاك .

التنمية في **محتواها** تعني التقدم والتطور والتغيير ، فهي تهدف التقدم الانساني وتطوير وسائله لذلك ، وتغيير أساليبه تبعاً لها . وتقترن التنمية في مفهومها بالتحديث تمييزا وتحديدا لوسائلها وطرائقها ومجالاتها . فلا تعني بالتقدم بعث أمجاد ماضية وحضارة قديمة وانما تعني التطلع للمستقبل عن طريق الحاضر المتقدم . هذا لا يقود الى اهمال الماضي ، انما يجعل له معنى لا يتجاوزه من حيث كونه ماضيا يضم التراث الذي نعتز به دون البكاء عليه ومحاولة بعثه من جديد كنموذج كان صالحا في ماض ولّ ، فالماضي نستمد منه قوة نحو المستقبل ولكنه لن يكون هو المستقبل نفسه ، نركز عليه في تأصيل قوتنا الدافعة لكنه لن يكون هو في ذاته قوتنا الدافعة أو كل أسبابها ، فليس هناك إرث تلقائي في الحضارة الانسانية . عندما تحتوي التنمية على التطور والتطوير فانها تعني الكثير الذي يجب ان نتوقف امامه في محاولة للترتيب والتنظيم . فليس بعيدا عن العقل وتجربته التاريخية ان مطالب التطوير السياسي تبددها رياح الفقر والجهل والمرض ، فالتطوير الثقافي والاجتماعي هو اساس بناء اي تطوير سياسي ، فلم يطالب العبيد بحريتهم الا بعدما وعوا ماذا تعنيه العبودية وانها هي المسؤولة عن سوء أوضاعهم الثقافية والاجتماعية والمادية ، ولم تقم الثورة الفرنسية نتيجة الظلم وانما نتيجة الشعور به والإعلام عنه في كتابات فولتير وجان جاك روسو ومونتسكيو وديدرو وغيرهم. بايجاز له دلالته ، فان تطوير الآلة يجب ان يسبقه تطوير الفرد الذي يستخدمها ، وتطوير نظام حياته الثقافية والاجتماعية اذا اردنا ان يكون سيدا لها وليس عبدا لا يعنيه من تشغيلها او حفظ مكوناتها سوى حفظ جسده من سوط صاحبها .

أما **التغيير** ، فهو ذلك العائد الذي يفرض نفسه كنتيجة حتمية للتقدم والتطوير ، وهو هدف ووسيلة في آن واحد . إن هدف التنمية في نهاية كل شوط ـ اذا افترضنا ان التنمية اشواط متتالية ـ هو التغيير في كل مجال من مجالات نشاطها ، وفي الوقت نفسه فان الخطوات الاولى للتنمية تبدأ بتغيير شامل للانشطة القائمة لإحلال البدائل التي تخدم الانشطة المستقبلة التي تستلزمها مطالب هذه التنمية . ويتخذ التغيير اشكالا متعددة ، فكما ان هناك الطفرة او التغيير القافز فهناك ايضا المواءمة والتغيير الهادىء المتأني ، ثم هناك ما بينهما من حيث الأخذ بالطفرة في اتجاه ، والمواءمة في اتجاه آخر ، وهذا ما تفرضه بالضرورة طبيعة البيئة والمجتمع والظروف التي تتم فيها عملية التغيير ذاتها . وكما ان التغيير هو الذي يقود الى التنمية فانه ايضا يسجل ملامحها في معطيات جديدة للعلاقات الانسانية تميز مرحلة معينة عن مرحلة اخرى سبقتها او قد تتلوها .

بنظرة متأنية عبر العرض السابق ، فيما نص عليه او اوحى به ، نستطيع ان نتلمس طبيعة **العلاقة بين الامن والتنمية** . فكلاهما شمولي وكلاهما يهدف الانسان بذاته ، وهو ـ اي الانسان ـ الذي يتحكم فيهما في الوقت نفسه . دونما فلسفة جدلية نستطيع القول بأن تنمية الامن هي في ذاتها امن التنمية لنجاحها في وسائلها ونتائجها . فضمانات الامن هي الضمان الابتدائي للتنمية ، ليس فقط لنجاحها وانما للحفاظ عليها في خطوها ودفع استمراريتها خلال اشواطها المتتالية . من هنا نستطيع أن نقول : الامن قبل التنمية ، اذا اردنا الاخيرة حقا في اطارها التنفيذي

بوعي حضاري وليس في اطار شكلي بتشبه او تمثل حضاري يعنى بالمسمى دون المضمون .

من حيث ان الفرد هومفرد المجتمع الحضاري وافراز معطياته البيئية والمكانية والزمانية ، يؤثر ويتأثر بالمستويات الثقافية والاجتماعية لينعكس ذلك على نشاطه السياسي والاقتصادي ، وتحكم علاقاته قيمه ومبادئه من خلال معتقده الديني والفكري ، نقول من حيث هذا كله ، نجد لزاما علينا ان نبدأ به ، وفي اطار هذا الالتزام نفسه ، يجب ان نوضح بعض الملاحظات :

● الملاحظة الاولى ــ ان الفرد ــ حتى في المجتمعات البدائية ــ لا ينفصل عن المجتمع ، وليس له اي كيان حضاري خارج ذلك المجتمع الذي ينتمي اليه ، فاذا مثل الفرد وحدة للدراسة فهذا للتبسيط والتسهيل في الغوص خلال ثنايا الفكر البشري .

● الملاحظة الثانية ــ انه لا يوجد تماثل بين افراد المجتمع الواحد ، فان الفرد ابن بيئته ، وتتعدد البيئات في داخل المجتمع الواحد ، فبيئة المدينة غير البيئة الريفية او الصحراوية ، وتتعدد المجتمعات في البيئة الواحدة ايضا ، ففي بيئة المدينة يختلف المجتمع الصناعي عن التجاري او الحرفي ، بل وفي داخل كل مجتمع هناك قطاعات متميزة، فقطاع الخدمات في المجتمع الصناعي يختلف عن قطاع الانتاج ، ثم هناك شرائح متميزة في اطار كل قطاع وهكذا ... وهذا يبين مخاطر التعميم ويوجب التمييز والتخصيص .

● الملاحظة الثالثة ــ تميز الفرد العربي بخصائص بيئته وتاريخه ومعتقده ، مما يضع العديد من المحاذير قبل أن تسحب تجارب الآخرين للتطبيق عليه ، فهو ليس بدائيا يطلب الجديد ويقبله ، وانما هو ــ حضاريا ــ يبحث عن التحديث ويناقشه ثم يقتنع ليطبقه .

● الملاحظة الرابعة ــ تعدد التيارات الفكرية التي يموج بها الوطن العربي اليوم ، وانقسام افراد المجتمع الواحد تبعا لنوعية الفكر الذي يستقطب أعداداً من المجتمع قد لا تتناسب عدديا في اتجاه فكر بذاته يعطي صورة فكرية عامة للمجتمع الواحد ، ويُوجِدُ ميلا في الوقت نفسه لتحديد هوية اي فكر عند عرضه او تناوله ، من هنا يلزم ان نحدد ان الاطار الفكري الذي نتناول به موضوعنا هو الاطار العلمي البحت المنتمي الى الفكر العلمي دون غيره من التيارات السائدة اليوم .

* * *

اننا نجد في زوايا خزانة الفكر ــ **التاريخ** ــ صورة باهتة عن اجدادنا الاوائل في العصر السحيق ، حيث كانوا يلتمسون الامن في الكهوف والمغارات وينحتون من الصخر ادوات امنهم في مواجهة قوى الطبيعة القاسية . تنازل ذلك الفرد البدائي عن جزء من حريته طوعا واختيارا في سبيل ضمان امن وتطوير اوضاعه البيئية في انخراطه ضمن الجماعة ، واصبح أمنه جزءا من أمن جماعته ، ومع التطور البطيء في مرحلة والسريع في مرحلة اخرى ، تشكلت من الجماعات تجمعات بيئية ــ حيث كانت البيئة وما زالت تفرض نفسها على اشكال وانماط الحياة الانسانية ــ وبدأ السلم الحضاري للانسان يعلو به نحو آفاق أرحب واوسع تغيرت معها معالم حياته القديمة ، فلم تعد الحرية مطلقة بصورتها الفردية القديمة ، وانما حرية عامة في اطار حقوق وواجبات ، ولم تعد مسؤولية ذاتية في مواجهة عقله المفرد ، وانما هي التزام فردي لصالح المجتمع الذي يعيش فيه . لقد تنازل الفرد عن جزء كبير من حريته في سبيل أمنه المستقر وتنمية وسائله المعيشية حيث كان البديل هو العبودية الكاملة وسوء احواله تبعا لذلك . لم يعد للحرية الفردية ذلك المعنى البدائي القديم بعدما تحكمت فيها قوانين الجماعة والمجتمع ثم الدولة بصورتها القديمة لتصبح حرية فرد ما تبعية مباشرة لحرية الدولة

نفسها ونتاج وسائلها الامنية في الوقت نفسه . ومع تطور العقل البشري وتنمية قدراته ، اصبحت قضايا الانسان موضوعا لعمل عقله ، وعلى رأس قضاياه كانت الحرية تحتل مكانة خاصة تهفو اليها نفسه ويبحثها عقله في دأب وصبر لابراز معنى جديد لها يتناسب مع تطور حياته في اطارها المتجدد . مع اكتشاف حدود وامكانات العقل ، وايمان الفرد بأن كل تقدم وتطور في حياته الماضية والمستقبلة انما هو من نتاج عقله ، اعتنق الفرد مبدأ حرية العقل في تسييد مطلق له يحكم تصرفاته وعلاقاته واجدا في ذلك انطلاقا آمنا لحريته عبر بعد فلسفي أتت به الفلسفة اليونانية في نموها وسيطرتها الفكرية عبر القرون الاولى للتاريخ الميلادي . لكن ذلك النوع من الحرية كان للصفوة فقط ممن كانوا يملكون ناصية الفكر أو صولجان الحكم ولم يجد الفرد في الشرق اغراء كبيراً في ذلك النوع من الحرية العقلية التي لم تستطع أن تحقق له أمنه المادي أو الروحي ، حيث أفقده النظام البيزنطي المسيطر على المنطقة مقتسما اياها مع النظام الفارسي ، كل أمن مادي في وقت لم يجد فيه أمنه الذاتي مع نفسه غير المستقرة أو غير الآمنة . جاء الاسلام فحقق للفرد نوعاً جديداً من الأمن المعتمد على قوة روحية فرضت الأمن الداخلي للفرد مع نفسه المؤمنة ، واقام نوعاً من الحرية الحقيقية للذات الانسانية في اعلاء لقيمة الفرد بشكل موضوعي ، أحال الفرد لعقله في فهم معتقده فأقام الحرية العقلية ، وفرض المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات فأقام الحرية الفعلية بمفهومها العملي الممكن تطبيقه على مختلف النشاطات الانسانية . وأقام الاسلام من الشريعة سياجاً قوياً يؤمن الحرية الانسانية ويحفظها وينظم علاقاتها .

إن ذلك الكم الحضاري الهائل الذي نما في الوطن العربي مع نمو الحضارة العربية الاسلامية وازدهارها ، وشمل مختلف الانشطة والاتجاهات بين أخذ وحفظ وعطاء ، انما هو دليل حضاري ـ من واقع البيئة العربية في وقت معين ـ على مدى الارتباط الوثيق بين الامن والتنمية ، فما كان لهذه الحضارة اليافعة ان تنمو وتنتشر الا في ظل امن مستتب ، وهو ما عرف بالسلام الاسلامي ، حيث كان الفرد في مجتمعه المحلي او العالمي ـ حيث مثل العالم الاسلامي مجتمعا كبيرا من المحيط الاطلسي الاوروبي الافريقي غربا حتى حدود الهند والصين وشمالهما شرقا ـ آمنا على نفسه وآله وماله أينما كان ، في ثباته وترحاله ، فصرف همه للعمل والانتاج المادي والعقلي لإثراء الحضارة التي كان ينتمي اليها في افتخار واعتزاز يدفعانه لزيادة الانماء الحضاري .

انحسر المد الحضاري العربي الاسلامي في كسوف متتالي مع انهيار القوة السياسية للدولة تحت وطأة الضغط الصليبي ثم المغولي ثم التركي وفي النهاية الاستعمار الغربي الحديث . فقد الفرد في الوطن العربي أمنه الذاتي واتجه في بحثه عن حريته اتجاها فكريا نظريا ما بين التمسك بالماضي والدعوة السلفية للاصلاح وما بين التمثل بالحاضر والدعوة للاخذ بالحضارة الغربية الوافدة ، حيث شكلت التيارات الفكرية في الوطن العربي طوال القرن التاسع عشر ولجزء كبير من القرن العشرين إرهاصات تدور حول محور البحث عن الذات العربية وتحريرها من الداخل والخارج .

شهد النصف الثاني من القرن العشرين مع خطو سنواته الاولى تحرر الاقطار العربية واستقلالها في اطار حركات مد ثورية اجتاحت العالم المعاصر وميزت هذه السنوات من تاريخه . ان هذه الثورات تدل على النضوج الثوري بدليل نجاحها في معظم الاقطار العربية في احداث عمليات **التغيير** السياسي ، لكنها في الوقت نفسه لم تقدم دليلا ـ في معظم الاحيان ـ على **النضوج** الفكري بصفة عامة وهذا يعلل اخفاقها في مجالات التغيير الاخرى ـ الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ـ مما اقام من تجربة الصواب والخطأ نموذجا لتنفيذ مطالب الاصلاح متلمسة في ذلك تجارب الشرق

حينا والغرب حينا آخر دون محاولة الخروج بالجديد منهما او عنهما بما يتلاءم مع الظروف المحلية لكل من هذه الاقطار . واذا كان تعدد التيارات الفكرية في الوطن العربي يقيم دليلا موضوعيا على عملية البحث عن الجديد والملائم ، الا ان التعصب لفرض هذه التيارات بما تحمله من استيراد فكري غير عربي ، خاصة ان هذا الفرض والارغام يتخذ واقعا سلطويا في حالات عديدة ، يبعد بيننا وبين استقبال وليدنا المنتظر ذي الصفات العربية ، بعد هضم الثقافات الاخرى وحضاراتها واستبقاء ما يتلاءم في تجديد الدم العربي وطرد ما لا يتلاءم ، لينمو الوليد عربيا في الارض العربية ، يتقبله الفكر والواقع وتنميه المحبة الشرعية ، وتحميه حمايتها للامل والمستقبل .

● أين الفرد العربي من كل ذلك الآن ؟ ما السبيل لتنميته ؟ ما هو أمنه وأمن تنميته ؟ سنتناول بصفة أولية الفرد العربي والتنمية الثقافية ، ليس فقط اعترافاً بأن **الثقافة** هي أساس أي بناء حضاري وانما لأن موقف الفرد العربي من قضية الثقافة وآثار التنمية الثقافية عليه توضحان بصورة ضمنية موقف الفرد العربي من قضايا التنمية بصفة عامة والعائد منها بالنسبة له في الوقت نفسه .

لن نغوص في تعريف ماهية التنمية الثقافية وما نعنيه بها ، لكننا سنذكر بايجاز اننا نقصد بها تنمية العلم والتعليم والاعلام كحد ادنى وتنمية الفكر والتفكير والمفكرين كحد ارقى ، وهناك ما بين هذا وذاك ، وهناك ايضا ما بعدهم ، وذلك في مختلف التخصصات الانسانية والعملية . ونأتي لعلاقة ذلك بالامن ، فنقول ان امن العلم في صدق مناهجه مع الحاجة له من حيث انه ضرورة وليس ترفا . وامن التعليم في سحبه ليغطي كل فئات المجتمع مع الاخذ في الاعتبار ظروف وطبيعة كل مجتمع . وامن الاعلام واقعيته وابتعاده عن الاسفاف والثقة في وسائله وطرائقه . اما امن الفكر ففي حريته ، فان الفكر الحر هو وحده القادر على الخلق والابداع . وامن التفكير في امداده بالمزيد مما يحتاجه من معلومات محلية وعالمية لدفعه لمزيد من صدق العمل والانتاج وتيسير سبل النشر المختلفة له للوصول للآخرين ، فان القدرة على التعبير هي العلامة الوحيدة للتفكير الحضاري . وامن المفكرين في حريتهم الفكرية والتزامهم الذاتي في تعبيرهم الفكري بظروف مجتمعهم وامنه ، فالكلمة سلاح ماض اذا لم يحسن استخدامه ينقلب لصدر من ندافع عنه .

وظيفة ودور الفرد العربي خلال ذلك انه مرسل او مستقبل او كلاهما في وقت واحد ، في الوقت نفسه فان التنمية الثقافية بهذا التصور تغطي فترات حياته كلها منذ بدئها وحتى نهايتها وهي الامتداد له فيما بعد الحياة ، في تتابع وتدرج مستمرين بل وتقود في جزء كبير منها تطوره وتقدمه المادي والمعنوي وتضفي عليه الصفة الحضارية سواء في داخل مجتمعه او في نظر المجتمعات الحضارية الاخرى .

● **إن العلم** في اقطار الوطن العربي يتخذ صورا متعددة تلتقي جميعها في مسؤولية الدولة عنه بصورة مباشرة من خلال الاشراف المركزي على النظام التعليمي ، وبالتالي فالدولة هي المسؤولة عما يعلمه الفرد ، والوجه الآخر لذلك انها ـ اي الدولة ـ مسؤولة ايضا عن جهل الفرد من خلال سطحية ما تعلمه اياه وعن اميته الكاملة من خلال عدم وصول العلم لقاعدة عريضة من مجتمع الدولة نفسها . ورغم ان كثيراً من أقطار الوطن العربي قد رفعت شعار العلم من اجل المجتمع ـ في تفهم واع لدور العلم في بناء المجتمع ـ فان هذه الدول نفسها لم تراع التقسيم البيئي للعلم وتنوعه تبعا لذلك بما يحقق عمليا مفهوم الشعار المرفوع في الهواء .

● **أما التعليم** فهو ذلك النظام الذي تباشر به الدولة مسؤوليتها التعليمية من خلاله ، ويتمثل في الاجهزة المتعددة والمتخصصة التي تمارس هذه المهمة بصورة مباشرة او غير مباشرة ، فالمطبعة تكمل وظيفة المدرسة ، وطبيب الصحة المدرسية يعاون المعلم في رسالته ، وهدف التعليم هو الفرد في كل مكان ، واذا ذكرنا ان العلم كالماء والهواء فهذا لا يعني ضرورته فحسب بل يعني بالمقام الاول ضرورة تأمين وصوله في الوقت والمكان المناسبين . تعليم الفرد صغيرا خير من محو اميته كبيرا ، واذا كان احد اركان امن الفرد تعليمه فان احد اركان امن التنمية بصورتها العامة هي الفرد المتعلم ، فاعداد الفرد المتعلم هو الركيزة الاولى للتنمية في مجالاتها المتعددة ليس فقط في مرحلة البناء ولكن في المرحله المهمة التالية وهي الحفاظ على البناء وضمان دوام تنميته . ان الطبقية التعليمية التي تؤدي الى وجود هوة سحيقة بين المهندس والعامل هي المسؤولة عن اخفاق العديد من مشروعات التنمية في الوطن العربي ، وتحذيرات أمن استخدام الآلات والمعدات وأمن الحريق في داخل المنشآت الصناعية الكبرى في لوحات أنيقة تزين الجدران ، لا تجد من يقرأها عندما تتلف الآلة أو المعدة أو يشب الحريق ،والمسؤول هو ذلك المجهول المعلوم ، الجهل .

● **الاعلام** ، ان الوجه الحضاري الممتد طولا وعرضا لعرض الثقافة بمفهومها الشامل على جموع الافراد في كل مكان ، عبر وسائل متعددة يضيف لها التقدم العلمي الحديث أبعادا جديدة باطراد وايقاع سريع . هو الكلمة المسموعة والمقروءة والمرئية تصل كل فرد اينما كان ، بتحكم ارادي من السلطة او بغيره ، وفي الوقت نفسه هو وسيلة الانفتاح الحضاري عبر قنوات النقل المتعددة مع قدر وافر من الحرية الفردية في الاختيار دون تدخل مباشر ممكن من السلطة نفسها . فكما ان هناك اعلاما موجها فهناك ايضا اعلاما مضادا وبينهما الفرد المعني بالاثنين ، قد يقف على حيرته فترة ولكنه ينجذب بعدها حيث يجد نفسه فيما يقبله عقله . مما لا شك فيه ان امن الاعلام يتركز في امانته وصدقه ووعيه بنبض من يخاطبهم وبالتالي كسب ثقتهم ، ان عزلة الاعلام عن جماهيره نتيجة فقدان الثقة يؤدي الى الانجذاب السهل للاعلام المضاد بحثا عن الحقيقة . لا ينكر احد ما يمكن ان تؤديه وسائل الاعلام في خدمة الثقافة ورفع مستوى التذوق الثقافي في كافة المجالات ، بالاضافة الى قدرات ايجابية في نشر العلم والتعليم والمساهمة بقدر وافر يكمل رسالة المدرسة والجامعة . كل هذا يستدعي بالضرورة ثقافة وسائل الاعلام نفسها ، ولأن فاقد الشيء لا يعطيه ، لا نستطيع ان نطالب اعلاماً غير مثقف بالقيام بدور مهم في الثقافة نفسها . وليس بغريب اننا نتعرف على المستوى الثقافي لشعب ما من خلال ما تطالعنا به وسائل اعلامه ، فالتفاهة الاعلامية تعني تفاهة ثقافية ، والاسفاف الاعلامي يعني اسفافا ثقافيا ، والعلاقة قوية بين المرسل والمستقبل في أن كليهما من مجتمع واحد ، يتفاعلان بظروفه واحواله ويحملان مطالبه نفسها في التقدم والتطوير والتغيير ، سوى ان المفترض في المرسل انه اكثر ثقافة بحكم وظيفته وطبيعة مهمته واكثر معرفة بالحقائق التي يراد منه توصيلها عبر وسائله ، هذا بالاضافة الى تفوقه العلمي التخصصي في مجال عمله . والحديث عن الاعلام كثير وله متخصصون في مجالاته المتنوعة ، وتنميته في اطار التنمية الثقافية ضرورة قومية تحتمها دواعي الامن بمعناها الشامل ، فهو امن للفرد والاسرة وامن للمجتمع والدولة وامن للتنمية ذاتها في مجالاتها المختلفة . ولا ننسى انه اذا كان الاعلام عصا سحرية لاحداث التغيير الثقافي والاجتماعي والسياسي فانه يجب ان يكون صادقا ومقنعا اذ انه لا مكان للشعوذة الثقافية في عالم اليوم حيث لا تختفي الحقائق لفترة طويلة ، وما نجهله منها اليوم سنعلمه بالغد وربما بعد بضعة ساعات .

● إذا كان **الفكر** هو أرقى ما يميز العقل البشري من حيث هو نتاج أرقى عملياته واعقدها في

الوقت نفسه ونعني به التفكير ، وخلاصة تفاعلات عديدة بين الانسان وذاته وبينه وبين غيره عبر سنوات طويلة من خبرة الماضي ووعي الحاضر والتطلع للمستقبل ، فان أرقى ما في الفكر ذاته هو حريته وانطلاقه بلا حدود زمانية او مكانية وبلا قيود موضوعية تكبل جوانب منه فتفسد باقيه . من هنا اذا اردنا للفكر ابداعا وخلقا جديرين بمطالب التنمية الثقافية يجب تأمين الفكر ، وامن الفكر في تأمين حريته .

التفكير هو المرحلة السابقة مباشرة للتعبير ، من هنا تأتي اهمية دعم وتنمية التفكير بما يساعد وينمي قدرات التعبير الحر الصادق . مما لا شك فيه ان التعليم والتثقيف هما زاد التفكير وادواته للنضج والوضوح في سبيل عطاء فكري يثري التنمية الثقافية للمجتمع . وتأمين الانفتاح الفكري على نتاج الآخرين كان وما زال صفة حضارية تعني الاعتراف بوحدة الجهود الانسانية من اجل الانسان ، ومن هنا نعترف بأهمية الامتداد الحضاري واستمراره عبر الحضارات المختلفة في اضافة تجارب الآخرين للتجربة الانسانية في اي مكان . لذلك تبدأ الحضارات عبر حركات النقل والتقليد ، ثم الاضافة والملاءمة ، واخيرا الخروج بحضارة متميزة ، فيها من غيرها ما يتناسب مع ظروف بيئتها واحوال ناسها . نصل من ذلك لأهمية الرؤية الواضحة للفكر الآخر لمعاونة التفكير في تشكيل وجهة النظر الحديثة في مواجهة مشكلاتنا التنموية . ولعل من اصعب المراحل تلك المرحلة التي نجتازها اليوم ، وهي مرحلة النقل والتقليد حيث تبلغ المؤثرات الحضارية في قوتها ونتاجها حد محاولة التطبيق المباشر دون بحث ملاءمتها لأرض الواقع الجديد الذي انتقلت اليه ، لذا يجب تأمين هذه المرحلة ضمانا للوصول للمرحلة التالية وهي الملاءمة وظهور الجديد الذي يتناسب مع الوطن العربي وواقعه اليوم . لذلك يجب تنمية التفكير العربي وتيسير كافة السبل أمامه للرؤية الصحيحة الواعية لكافة نشاطات الحضارة الاوروبية في مشرقها ومغربها ، وفي الوقت نفسه بعث اصول الحضارة العربية الاسلامية ومتطلبات تحديثها لترشيد التفكير العربي خلال هذه المرحلة ، مع التركيز على ان الاخذ الحضاري عن الحضارة الاوروبية الحديثة يجب ان يكون بفكر وتفكير عربيين، فلا يعني الاخذ عن الغرب او الشرق في معالم الحضارة الاوروبية الحديثة في اتجاهات التنمية الاقتصادية، اننا يجب ان نأخذ بالتبعية العقل الاوروبي بفكره وتفكيره ، ففي الماضي اخذنا الفلسفة اليونانية لكننا لم نأخذ العقل اليوناني بفكره وتفكيره ،ولا يعني ارتداؤنا الزي الاروبي اننا اصبحنا اوروبيي التفكير ، وهناك فارق كبير بين المدنية الحديثة والحضارة الحديثة ، فالمدنية هي المظهر الحضاري دون الجوهر الذي هو في العقل .

* * *

كما ذكرنا سابقا ، فان التنمية الثقافية تبدأ بالعلم وتنتهي بالثقافة ولكن بينهما الكثير الذي نتناوله في هذه العجالة ، غير ان هناك اساسا مهما يجب التذكير به ، ونعني بذلك التربية التي تقترن في احيان كثيرة بالتعليم ، هذا الاقتران الذي حدد دورا لها خلال مرحلة معينة يتلقى الفرد خلالها العلم بالمدرسة ، ونريد لها نحن تعميما اوسع ومجالا ارحب من حيث اقترانها بصفة اساسية بالسلوك وتنظيمه . فالتربية هي ضوابط السلوك الانساني ، لذلك هي الامن الحقيقي للتنمية الثقافية ولباقي اتجاهات التنمية بصفة عامة . فالتربية الدينية تحقق الامن الداخلي للانسان مع ذاته وتنظم علاقاته السلوكية مع غيره وتقيم المعايير الاخلاقية على سمو نفس والتزام ذاتي حيث الخشية والخوف من الله وحده . اننا هنا في ارض الواقع العربي يجب ان ندرك جيدا اهمية الجوانب الروحية وسيطرة الايمان والعقيدة على تصرف الفرد ، حيث يمثل المعتقد الديني جزءا من الشخصية العربية يميزها بصفات

خاصة ، بل ويجمع اطرافها في وحدة المعتقد الديني برباط قوي لم تستطع قوى التاريخ بمتغيراتها ان تنال منها خلال اربعة عشر قرنا من الزمان . ان الاسلام هو سلام وامان للمسلم ولمن يستظل بظله ، بعيدا عن التعصب والانانية ، في تطلع واع لوحدة الانسانية وحق كل انسان في حياة حرة كريمة ، انه سمّ بالخلق لم ترق لمستواه أية نظم موضوعية. من هنا يجب ان تحتل التربية الدينية ركنا اساسيا للفرد من بدء حياته وحتى منتهاها في تداخل موضوعي مع تعليمه وعمله وعلاقاته بالمجتمع . بالاضافة الى ان التربية الدينية يجب ان تمتد للتربية المهنية لتحدد اطار آدابها وسلامة سلوكها ، والتربية الاسرية لتأمين علاقاتها من حيث هي الخلية الاولى في المجتمع في صلاحها صلاح المجتمع وهكذا . لذلك افردنا للتنمية الدينية او الروحية اتجاها تنمويا خاصا ضمن اتجاهات التنمية نتركه للمتخصصين لزيادة فاعليته واكتشاف اركان تأثيره ومجالات نشاطه وما يلزمه بالتالي من تطوير وتغيير يتناسب مع عصرنا الحديث من جهة ومع متطلبات التنمية الحالية من جهة اخرى ، وباب الاجتهاد في التفسير مفتوح على مصراعيه امام القادر عليه المستوفي لشروطه ، وهذه الرؤية المستقبلية للدين الاسلامي جعلته دين كل زمان ومكان ويجب ان نعمل في اطارها لتعود له هيبته ومكانته في النفوس□

أنطوان زحلان
العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩) . ٢٧٢ص .

د. أسامة أمين الخولي

أنطوان زحلان عالم عربي فذ وسفير مرموق ومشرف للعلم العربي على الصعيد الدولي الذي عرفه كاتباً فريداً في الادبيات الاجنبية عن النشاط العلمي العربي . واهتمام زحلان بمشاكل العلم في الوطن العربي ـ الذي شهدته يتعاظم في السنوات الأخيرة ليملك عليه كل فكره ووقته ـ اهتمام أصيل يرجع الى قرابة عقدين مضيا . ولقد انكب طوال هذه الفترة على متابعة النشاط العلمي العربي وتوثيقه وتحليله ومقارنته بما يجري في العالم من حولنا . وقد أتاحت له خبراته المتنوعة في أكثر من قطر عربي في مجالات التعليم الجامعي والبحث العلمي والادارة العلمية والأعمال الاستشارية والمؤتمرات فرصا فريدة للاحتكاك بالأوساط العلمية الحكومية والأهلية في مختلف القطاعات الأقتصادية والاجتماعية، وللتعرف بشكل مباشر على وجهات نظر المسؤولين فيها وعلى أفكارهم ومواقفهم من العلم وقضاياه في الوطن العربي .

ومن هنا جاء كتابه عن « العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي » ، الذي أصدره **مركز دراسات الوحدة العربية** في أواخر العام المنصرم ، ليعكس بوضوح هذه الخبرات العريضة ، وهو بهذا كتاب ذو أهمية بالغة وقيمة كبيرة ، يزيد منها أنه يكاد أن يكون الأول من نوعه في الأدبيات العربية الخالصة الفكر والمنبع .

ولقد حِرت كثيراً وأنا أقدم على عرض هذا الكتاب ، فهو يتناول نطاقا واسعاً جداً من القضايا المتشابكة ، والمؤلف مضطر بحكم الضرورة إلى إيجاز موقفه في كثير منها . ومن ثم ، فسوف أسمح لنفسي أن أعرض في تقديمي للكتاب ملاحظاتي الشخصية التي تقوم على الانطباعات التي يتركها النص ، إيمانا مني بأن الكاتب ـ وهو صديق كريم أكن له قدراً ضخماً من التقدير ـ حريص على أن يتعرف على ما وقر في ذهن أحد قرائه ممن شغلوا لبعض الوقت بهذه القضايا وتهيأ لهم قدر من فرص التعرف عن قرب على بعض مشاكلها العملية .

والمقدمة من أهم فصول الكتاب وهي تمثل خلاصة موقف الكاتب من مجموعة القضايا الحساسة التي يعالجها وهي تحدد ـ بشكل عام ـ رؤيته لها . والكاتب يبرز هنا عدداً من الأمور التي تميز المرحلة الراهنة في الوطن العربي . ومن أهمها سيطرة اعتبارات الأمن العسكري كمنطلق للاهتمام بالعلم

والتكنولوجيا ، بينما نواجه أخطارا تكنولوجية محدقة في توفير الغذاء والمسكن وفي تنمية الصناعة وتوفير العمالة . وهو ينطلق من تعريف واضح للعلم والتكنولوجيا يميز بينها وبين نتاج المعارف العلمية والمنجزات التكنولوجية ، وإن كان لا يتوقف طويلا عند التمييز بين هاتين الكلمتين اللتين أصبح تلازمهما في لغتنا السائدة عائقاً في سبيل وضوح الفكر . ومن خلال توصيف سريع للسمات المميزة للعشيرة العلمية في المجتمعات « المتقدمة » والأساليب المعاصرة للتفاعل بين أفرادها يتطرق الكاتب إلى قضية جوهرية هي قضية هامشية العلم في المجتمع النامي وعزلته عن جهود التنمية . ويبدو زحلان هنا وكأنه يعالج بسهولة غير مقنعة وبكلمات قليلة مسألة عدم استخدام معارف العلميين في مواجهة مشاكل المجتمع والتقنية ، فبينما يشد انتباهنا عن صدق وبصيرة إلى التمييز بين أداء الفرد وأداء النسق العام ، نجده يضجر بإثقال « كاهل العالم الفرد أدبياً وأخلاقياً وفكرياً بثالوث العلم والتكنولوجيا والتنمية » ، قائلاً إن « من شأن الثرثرة والصخب من أجل التكامل والتعاون والتنسيق ... أن يصيب العالم القليل الحيلة والمؤسسات العلمية الوليدة بالشلل » (ص ١٨) . وهو يجمع في جملة واحدة بين أسباب الاكتشاف العلمي والانجازات التكنولوجية (ص ١٩) ينتقي منها « الصدف والدوافع الشخصية والخيال اللاعقلاني والقوى الاقتصادية » . وفي هذه العبارات تسطيح لا أظن أن الكاتب قد قصد به إغفال دور الطلب الاجتماعي في تحديد مسار العمل العلمي والانجاز التكنولوجي . فهو نفسه ينبهنا إلى تقسيم العمل في المجتمعات المتقدمة بين المؤسسات العلمية وتلك الإقتصادية والسياسية وإلى الترابط بينها ، إلا أنه لا يبرز بوضوح أن دعم الثانية للأولى مبعثه الخبرة التاريخية في هذه المجتمعات بالجدوى « الإقتصادية السياسية » لنشاط المؤسسات العلمية ، الأمر الذي يتعرض لغيابه عند تحليله للواقع العربي في الفصول التالية من الكتاب . وأشك كثيراً فيما إذا كان الكاتب ـ وهو مؤلف كتاب « المسؤولية الاجتماعية للعلماء العرب » ـ قد قصد بهذا أن يقلل من المسؤولية الإجتماعية الثقيلة التي يتحملها العلميون في دول العالم الثالث ، أو أن يتغاضى عن الفرق الهائل بين وجود حاجة إلى المعلومات العلمية ، وبين وجود طلب إجتماعي لها وقدرة في النسق العام على استخدامها لتحقيق أهداف « إقتصادية سياسية » على حد تعبيره . وأتوقع أن المؤلف آثر أن يترك المناقشة المفصلة لهذه الأمور لكتابه القادم عن تاريخ التكنولوجيا في الوطن العربي . وإذا كان لم يجد مفراً من التعرض لأسلوب مشاريع « التلزيم » من مصادر خارجية ودوافع اللجوء إليه وأثره على نمو العلم العربي ، إلا أنني كنت أتوقع أن يؤكد بشكل حاسم ، وأن يكشف بالتفصيل ، عن أن الأسلوب الراهن لنقل التكنولوجيا يعني بحكم التعريف ، تقليص دور العلميين والأجهزة العلمية في النسق العام ، وأن يوضح العيوب الجذرية في هذا النسق وأسباب عدم فاعليته . ومن أهم ما جاء في هذه المقدمة تنويهها بالآثار السلبية لغياب الوعي التاريخي وإهمال الدراسة التحليلية للتجارب الماضية على امتداد قرن ونصف كأساس للنظر في الموقف الراهن ومعالجة مشاكله .

وفي **الفصل الثاني** توصيف وتشخيص عموميان للنشاط العلمي في الوطن العربي يستندان إلى القلة النادرة من البيانات التحليلية ، وبالذات عن النشر العلمي ، باعتباره مقياساً معترفاً به اليوم في دراسات السياسة العلمية لانتاجية الأفراد العلميين . ويشير الكاتب في موضوعية « باردة » ـ ولكنها موجعة ـ إلى التغير الضئيل في عدد المنشورات العلمية العربية على امتداد ربع قرن ويقارن

الأداء العربي بنظيره الاسرائيلي مشيراً إلى ثبات العلاقة النسبية بينهما منذ نكسة ١٩٦٧ وحتى إلى ما بعد حرب تشرين / اكتوبر ١٩٧٣ ، وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في عدد الجامعات والأفراد العلميين وإجمالي الناتج القومي ، كما يشير ، تلميحاً ، إلى أن هذه المقارنات العددية لا تتعرض لنوعية الانتاج العلمي . ولعل هذه أول مرة يأتي فيها كتاب عربي بتحليل للنشر العلمي العربي يمتد لثلاثين عاماً تقريباً ، شهد فيها الوطن العربي تغيرات هائلة .

وينتقي الكتاب في **الفصل الثالث** منه مصر كحالة رائدة في الوطن العربي ، تهيأت لها بحكم الظروف التاريخية إمكانية دخول مجال العمل العلمي في مرحلة سابقة لغيرها ـ في الوطن العربي وخارجه . وهو يشير في بداية عرضه المستخلص من النشرات والدراسات المصرية في غالبيتها ، إلى أن مصر كانت بالمقارنة « أحسن حالاً » من الهند والصين ، وإن كنت أشك في دقة هذا التشخيص الذي يتجاهل فروقاً شاسعة بين مصر والصين والهند . وأحسب انه يعني بهذا ، وبالعرض الحزين لتقلبات النشاط العلمي في مصر والتغيرات المتوالية فيه ، إلى تخلف مصر عن ركب الدول النامية الأسبق من غيرها . وربما لا تكون هذه أول معالجة للهزات التي مر بها العمل العلمي في مصر ولكنها من أهدئها نبرة وأكثرها التزاماً بالبيانات الإحصائية المنشورة ، وبما يصدر عن المؤسسات والمنشآت العلمية ذاتها من أدبيات . ونلاحظ هنا أنه يكاد أن يقصر اهتمامه على المركز القومي للبحوث ، مغفلاً مراكز علمية أخرى تستحق الدرس والتأمل ، مثل مؤسسات البحوث الزراعية والجيولوجية والطاقة الذرية وهي هيئات يشير اليها الكتاب فيما بعد (الصفحات ١٠٨ ـ ١١٠) . وملاحظة الكاتب حول سطحية الانتقادات المنشورة لأداء المركز القومي للبحوث وهو أكبر المؤسسات العلمية في الوطن العربي من حيث عدد العاملين فيه (ص ٦٩) ، هي من أهم ما في هذا الفصل لأنها بداية لاثارة الاهتمام بإجراء دراسة تحليلية لموضوع هذا الفصل . ومرة أخرى ، أعتقد أن الجمع بين العلم والتكنولوجيا هنا لا يخدم وضوح الرؤية ، فالمؤسسات التي يتناولها الكاتب ليس من بينها مؤسسات تكنولوجية . ولا يكفي في هذه الأخيرة تحليل الدرجات العلمية العليا للأفراد العاملين فيها أو تحليل النشر العلمي في الداخل والخارج وهو أمر لا يرتبط بطبيعته بالإنجاز التكنولوجي ومع ذلك فالكتاب يورد تحت عنوان « المنظور التاريخي للبحث العلمي في مصر » أمثلة لمشاكل مزمنة (مثل ملوحة الأرض والبقع السوداء في المنسوجات والبلهارسيا) تتوفر المعلومات العلمية عنها ولكنها ما زالت بدون حل ، مؤكداً بهذا أن العلة تكمن خارج أجهزة العمل العلمي بشكلها السائد والمستورد أساساً من الخارج ، وأنها تكمن في النسق العام كما يقول الكاتب في مقدمة كتابه .

ويستكمل الكتاب عرضه للنشاط العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي بعرض عام لمنطقة « شرقي السويس » والتي كان للجنة الإقتصادية لغربي آسيا فضل توثيقها لأول مرة منذ أعوام قليلة . ويستعرض النشاط المعاصر في الكويت ، وهو نشاط يتميز بضخامته بالنسبة لمساحة دولة الكويت أو لعدد سكانها ، وفي لبنان وهو ذو جذور تاريخية وظروف خاصة ، ثم في العراق الذي شهدت السنون الأخيرة تعاظماً محموداً في نشاطه العلمي والجامعي ، والمملكة العربية السعودية التي بدأ فيها الإهتمام بالنشاط العلمي منذ سنوات معدودة حتى وصل إلى إنشاء « المركز الوطني السعودي للعلم والتكنولوجيا » والذي تربطه « بمؤسسة العلم الوطنية » في الولايات المتحدة علاقات مؤسسية

قوية ، وأخيراً في سوريا التي انشىء فيها مؤخراً « مركز البحوث والدراسات العلمية » . والكتاب يستعرض هذه الأنشطة بإيجاز ودون تحليل مفصل أو تقويم لهذه البواكير في أقطار المشرق العربي . وربما كان هذا التحليل والتقويم سابقين لأوانهما . ولست أدري لماذا يغفل الكتاب النشاط العلمي والتكنولوجي في أقطار المغرب العربي ، فلست أعتقد أن نقص المعلومات يمكن أن يكون مبرراً لهذا الإغفال الملفت للنظر . ويبدو لي أن ما يجري في ليبيا وتونس والمغرب والجزائر (بالذات) هام والمقارنة بينه وبين خبرة المشرق العربي ، خصوصا لو أخذنا في الإعتبار تباين الخلفيات التاريخية الإستعمارية ، امر ربما كشف عن أمور ذات مغزى بالنسبة للوطن العربي بأسره .

والفصل الخامس تحليل واف لأوضاع القوى البشرية العلمية في الوطن العربي يستند إلى حصيلة طيبة وغير قديمة العهد من البيانات الإحصائية من الجامعات ومن الدراسة المسحية التي اجرتها اليونسكو في إطار إعدادها لمؤتمر « كاستعرب » الذي عقد في الرباط عام ١٩٧٦ . ومع تقديري الكامل أنه لم يكن أمام الكاتب مصدر آخر لمثل هذه البيانات ، إلا أنني أود أن أنبه إلى أن هذه البيانات الإحصائية قد جمعت على أساس تصنيفات « دليل فراسكاتي » الصادر عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية [١] في باريس ، وهي تصنيفات لا تناسب المجتمعات النامية بالمرة . ولقد أتيحت لي فرصة المراجعة المفصلة لهذه القضية الهامة في قياس الإمكانات العلمية التكنولوجية [٢] ، كما اصطلحت اليونسكو على تسميتها . ولكن كانت دهشتي عندما اكتشفت أن أعداد العلماء والمهندسين تشمل كل خريجي الجامعات وبما فيها معاهد إعداد المعلمين وكليات الآداب والحقوق . وأن تقديرات العاملين فيما سمي اعتباطاً البحوث والإنماء التجريبي [٣] جزافية (كما في هامش جدول (٥ ـ ٣) ص ١٠١) . ولقد دعاني هذا إلى الدعوة لإعادة النظر في هذه التصنيفات وتعديلها لتناسب واقعنا واحتياجاتنا في استخدام هذه الأرقام بشكل ذي مغزى في التخطيط القومي ، وهو ما فعلته منظمة الدول الأمريكية حين نبذت هذه التعريفات في أواسط الستينات واعتبرتها مضيعة للوقت وخدّاعة في النتائج التي تستخلص منها . ويتعرض الكتاب في ختام هذا الفصل تعرضاً عابراً لمسألة حساسة وهامة في كيان القوى البشرية العلمية العربية ، ألا وهي هجرة الكفاءات إلى خارج الوطن العربي وتنقلاتها داخله . وأعتقد أن الندوة التي عقدتها مؤخراً اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) والتي ساعد زحلان في الإعداد لها كانت فرصة لمناقشة مستفيضة لهذه القضية الهامة .

ولكن الكاتب يلفت نظرنا عند عرضه لتمويل البحث العلمي في **الفصل السادس** إلى الضآلة المخجلة لهذا الانفاق وإلى نقص البيانات المتاحة من منظمة اليونسكو عنه ، وتعدد مواطن القصور فيها . ولا بد من التنبيه هنا مرة أخرى إلى المخاطر الناجمة عن تطبيق تصنيفات اليونسكو دون مراجعة دقيقة [٤] . ويكفي أن

---

(١) OECD

(٢) STP

(٣) R. &D

(٤) ناقش هذه القضية ايضا ـ وان كان بشكل غير مباشر ـ زكريا نصر في دراسة الصندوق الكويتي لمشروع إنشاء الصندوق العربي للتنمية العلمية والتكنولوجية وأظهر المفارقات الملفتة التي يؤدي اليها استخلاص المؤشرات من هذه الارقام في إطار الواقع العربي المعاصر .

أذكر هنا على سبيل المثال أن احد الأقطار العربية الأقدم عهداً بالنشاط العلمي إعتبر ـ عند إعداد البيانات التي قدمتها لليونسكو ـ أن ثلث الإنفاق في الجامعات إنفاق في « البحوث والانماء التجريبي » !!! وفي إطار تحديد قنوات التمويل يغفل الباحث إسهام المنظمات العربية المتخصصة والذي بدأ يتعاظم في السنوات الأخيرة . ويناقش الكاتب بتفصيل مشروع إنشاء « الصندوق العربي للتنمية العلمية ـ التكنولوجية » كما خرج في الدراسة التي قام بالدور الرائد فيها الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية . وكنت أتوقع أن يعبر المؤلف عن تقديره لبدء اهتمام مؤسسات التمويل العربية بالبحث العلمي وانصرافها بشكل جدي ومركز لأكثر من عام لدراسة الأمر . وأنا لا أتفق مع المؤلف في نقده القاسي لهذه الدراسة والتي كانت من اوائل المناسبات التي نظر فيها رجال الاقتصاد نظراً مدققاً في أداء الأجهزة العلمية بعد أن اقتصر البحث في هذا الأمر على العشيرة العلمية العربية معمقاً بهذا عزلتها وهامشيتها في جهود التنمية . والكتاب يغفل « تقرير الأقلية » الذي أعده جلال أمين في هذه المناسبة والمناقشات التي جرت في اجتماع الخبراء الذي ناقش دراسة الصندوق الأصلية .

ولعل **الفصل السابع** الذي يناقش البعد الدولي والإقليمي للعلم العربي ، والذي يمثل حوالي ربع حجم الكتاب ، هو أقل الفصول إرضاء في كتاب قيّم كهذا . وهو يركز اهتمامه في المجال الدولي على مؤتمر « كاستعرب » الذي نظمته اليونسكو في الرباط عام ١٩٧٦ ، وعلى جهود اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) في الاعداد لمؤتمر فيينا عام ١٩٧٩ عن العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية [٥] وفي إنشاء مركز عربي لنقل التكنولوجيا وتطويرها .

وكنت أتوقع أن يستعرض مواقف الاقطار العربية في المحافل الدولية عند مناقشة قضايا العلم والسياسة العلمية وإسهامها في المشروعات العلمية العالمية ، ولو بشكل مجمل . والمؤتمر الأول لا يعكس مواقف الأقطار العربية بقدر ما يعكس اهتمامات اليونسكو وأساليبها . ويكفي أن نشير هنا إلى أن المنظمة الدولية قد قاومت بعنف أية مشاركة أساسية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا في الاعداد للمؤتمر أو اثناء انعقاده وانفردت بشكل ديكتاتوري بالمهمة في إطار تصوراتها وتطلعاتها والقيود التي تحكم نشاطها في مجال العلم . بل إن الأمر وصل إلى حد منع تداول الوثيقة التي أعدتها المنظمة العربية عن « العلم والتنمية في الوطن العربي » في بداية عمل المؤتمر . وعلينا أن ننظر إلى انتقادات الكتاب لهذا المؤتمر وتوصياته وأسلوب متابعة أعماله الذي افتعلته اليونسكو افتعالاً في جو متوتر في الساعات الأخيرة من المؤتمر ، دون مبرر أو حماس لدى الأقطار العربية ، علينا أن ننظر إلى هذا كله على ضوء هذه الملاحظات التي لا تجعل لهذا المؤتمر ، في نظري ، أهمية خاصة بالقدر الذي قد يوحي به الكتاب لأول وهلة .. ولست أخفي رضاي عن تعثر عقد « كاستعرب الثاني » فهذا يعكس حرص الأقطار العربية على أن تمارس مناقشة قضاياها العلمية بحرية وفي جو عربي صرف . ويعاني عرض الكتاب لمؤتمر فيينا من اقتصاره على نشاط اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا في الإعداد له ومن طبع الكتاب قبل عقد المؤتمر والتعرف على مواقف الوفود العربية فيه وأخيراً من تجاهله لإسهامات العلماء العرب والهيئات والمؤسسات غير الحكومية العربية في الاجتماعات التحضيرية له والتي كانت في أحوال كثيرة هامة ومرموقة ، وبعكس

(٥) UNCSTD

الإسهامات الحكومية كما ظهرت في الأوراق القطرية العربية . وربما كان من المفيد أيضا مقارنة الإعـداد العربي لهذا المؤتمر والتواجد العربي فيه بالموقف العربي في مؤتمر جنيف عام ١٩٦٣ . وكنت أتوقع في المقابل أن يكون نشاط المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو مركز التنمية الصناعية للأقطار العربية على امتداد السنوات القليلة من عمرهما محـل دراسة تحليلية عميقة ترصد تطور هذا النشاط وتنقده بالتفصيل ، أو أن يكون موتمر وزراء العلم العرب المنعقد في بغداد عام ١٩٧٤ ـ وهو أول مؤتمر وزاري عـربي عن العلم والسياسـة العلمية ـ محل نظرة تحليلية وليس مجرد كلمات لا تتجاوز سطرين في صفحة ١٤٥ . فهذه ، وغيرها ، جهود عربية صرفه لم تصبغ بأصباغ الإصطلاحات السائدة في دوائر الأمم المتحدة ومنظماتها ولم تتأثـر مبـاشرة بتـوجهاتهـا وبرامجها الماضية والمستقبلة ولا بصراعاتها فيما بينها وما تفرضه من قيود على حرية إدراج الموضوعات وطريقة مناقشتها في إطار عربي خالص . وحتى حين يتحدث الكتاب بإيجـاز عن الاتحادات العلمية الدولية والاسهام العربي فيها ، فإنه لا يبرز الدور القيادي لعلماء عرب في رئاسة عدد من هذه الاتحادات ولا يناقش هذا التناقض الظاهر بين مكانتهم الدوليـة وبيـن مستوى النشاط العلمي العربي بشكل عام . وعرض الكتاب لنشاط الجمعيات والاتحادات العلمية العربية بدوره هامشي ومتعجل مع ان تحليل البيانات المتوفرة عنه قـد يؤدي إلى استنتاجات ذات مغزى في شأن عملية تكوين العشائر العلمية العربية . أما التعاون الثنائي والذي تتنوع الخبرات العربية وتتباين فيه فإنه بدوره لا يستغرق سوى صفحات معـدودة يستأثر الحوار العربي ـ الاوروبي ، وهو نشاط سياسي في اساسه ،بالقدر الأكبر منها .

يبقى أن **الفصل الثامن** والأخيـر عن « السياسة العلمية الرسمية » هو في تقديري أهم وأقيم ما في الكتاب . وهو ينبهنا إلى الدور الخطير الذي لعبته منظمة اليونسكو من خلال ما يسميه الكتاب « النخب العلمية الوطنية » التي تلقت دراساتها وأجرت مشاهداتها في الخارج ، في تشكيـل أجهزة « فـوقية » و« ورقيـة » للسياسة العلمية ، لا سلطان لها على مصادر التمويل ولا فعالية حقيقية لها في المجتمعات العربية . وهو يشير بفطنة مؤثرة إلى أن أفكار شعبة السياسة العلمية لليونسكو التي عرضت في اجتماع الجزائر عام ١٩٦٦ لا تختلف عن الأفكار والمفاهيم التي طرحتها المنظمة الدولية في مؤتمر « كاستعرب » بعد ذلك بعشر سنوات واستنطقت بها الوفـود العربيـة في إحدى وعشرين توصية . ويستعرض الفصل بشيء من التفصيل والتحليل أجهزة السياسة العلمية في لبنان وسوريا ومصر ويبرز مواطن الضعف الهيكلي فيها ويحاول ـ في بعض الأحيان ـ تفسيره . وفي الفصل ملاحظات مقتضبة ولكنها نافذة وعميقة . وهو يركز مرة أخرى،ولأسباب مفهومة،على التجربة المصرية ، فيناقش وثيقة « استراتيجية البحث العلمي » فيها مناقشة هادئة مبرزاً توقفها عند الأهـداف العامـة وانصرافها عن النظر في طرق تحقيق الأهداف أو إيضاح الوسائل والتدابير المزمع إتخاذها في مختلف المراحل أثناء تنفيذها . ولكنه يكتفي برصد التغييرات التنظيميـة في المؤسسـات المسؤولة عن العلم والتكنولوجيا في مصر دون محاولة لتفسير هذه الظاهرة المزعجة ، مكتفياً باشارة غامضة لعبد الناصر وكأنه هو وحده المسؤول عن هذه التغييرات . ويبدو أنه احتفظ بتفسيره لكل ظواهر الخلل هذه إلى نهـاية الفصل . وهو يعزوها أساساً إلى الحالة المعدمة للجامعات وإلى الاعتماد المطلق تقريبا في الوطن العربي على الشركات الأجنبية في تصميم وتنفيذ مشـروعات التنميـة ، بـل وربما تشغيلهـا وادارتها . وهو يناقش بصراحة علاقة اجهزة السياسة العلمية بصاحب السلطـة مشيراً إلى أن الحكام العرب مدركون منـذ القرن الماضي أهميـة العلـم وقيمتـه كقـوة ،

عـاجـزون ، او غـير راغبـين - في نفس الـوقت - في رعـايـة القيـم والمـؤسـسـات اللازمة لازدهار العلم . ويقارن هذا الموقف بموقف الحركة الصهيونية كنموذج للسلوك الإجتماعي الذي نفتقده . ويشير في هذا الصدد إلى النظرة الهامشية من جانب السلطة التنفيذية نحو هيئات تقرير السياسة العلمية . وهو يقرر صراحة أن غياب التقاليد العلمية الثـابتة وتقريب قلة من المستشارين الفنيين من صاحب السلطة التي لا يؤمن لها جانب ، وتسييس المهنيين عنوة وإرهاب المفكرين ، كل ذلك مسؤول عن شلل نظام العلم والتكنولوجيا . ومرة أخرى يترك هذا التشخيص انطباعاً بأن هذه العوامل أعمق أثراً مما يشير إليه الكاتب قبل ذلك في نفس الفصل من غياب الطلب الإجتماعي على العلم الوطني ونقائص النسق العام المترتبـة على سياسة استجلاب معدات وأدوات وأساليب وخبراء تحديث المجتمع من الخارج . ويعود هذا بنا إلى ما ذكره المؤلف في مقدمة كتابه عن هامشية العلم وارتباط هذه الظاهرة بأسلوب نقل التكنولوجيا الـذي أحسب أنـه سيكون هو موضوع كتابه القادم عن تاريخ التكنولوجيا في الوطن العربي .

* * * *

هذا الكتاب ، فيما يبدو ، هو الأول من ثلاثية ستكون عندما يكتمل ظهورها ، أول محاولة جـادة للـدراسـة المفصلـة لأوضـاع العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي . وهو يشكل بهذا - وبكل موضوعية ودون ما مبالغة - جهداً عظيماً رائداً يمثل علامة طريق في تطور الفكر العربي المعاصر . ويزيد من قدر هذا الجهد أنه أنجز على الرغم من الصعوبة الكبيرة في جمع المادة الأساسية له ومن النقص الفاضح في البيـانات والمعلـومات الـدقيقة عن واقعنـا العربي ... ويبدو من مراجعة البيانات الواردة في الكتاب أن الدراسات التحليلية المفصلة التي كانت قد بدأت في الظهور في الخمسينيات تكاد أن تكون قد توقفت الآن ، ربما بدافع حسن النية وضيق الأفق إزاء اعتبارات وهمية عن الأمن القومي في ظروف مـواجهة التحـدي الصهيوني ، زاد من وطأتها انتشار الإتجاه لرسم صور براقة وزائفة لتطور مجتمعاتنا بشكل يصرفنا عن النظر في النقائض والمشاكل نظرة الواثق بنفسه ، المؤمن بقدراته .

ولعل القيمة الكبرى لهذا الكتاب تكمن في استثارته القارىء في كل صفحة من صفحاته تقريباً . ويرجع هذا إلى حرص كاتبه عـلى الإلتزام بالرجوع إلى البيانات والإحصاءات المنشورة والوثائق الأساسية ، ثم نقده لها وتعليقـه عليها بصـراحة ووضـوح وبنبـرة موضوعية هادئة . ولعل هذا أن يكون حافزاً للكثيرين منا لتناول القضايا الأساسية في شؤون العلم العربي ، التي يتناولها الكتاب بحكم الضرورة بـإيجاز . فلتكن المعالجات التالية تفصيلية ، سواء على الصعيد العربي الشامل أو بعض مناطقه أو في إطار قطر عربي واحد ، وبنفس الموضوعية والصراحة التي اتسم بهما هذا الكتاب ، مرسياً تقاليد دراسة أوضاع العلم وقضايا السياسة العلميـة في الوطن العربي . وسيدفعنا هذا بدوره إلى الإهتمام بتأسيس مدرسة عربية قوميـة في دراسات السياسة العلمية ، تؤصل هذا الجهد الرائد وتهيىء له فرص الرسوخ والنماء في الوطن العربي □

نـــدوة خبـــراء تطـــويـــر تشريعات محو الأمية وتعليم الكبار

د . مسارع الراوي

أقام الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ندوة خبراء لدراسة تطوير تشريعات محو الأمية وتعليم الكبار في الكويت للفترة من ١٣/٤ - ١٧/٤/١٩٨٠ . وقد شارك في هـذه الندوة الفكرية عشرون خبيراً من المتخصصين في العلوم الاقتصادية والقانونية والتربوية من مختلف الاقطار العربية ، كما شارك فيها ستة عشر ممثلاً من مديري مراكز محو الامية في البلاد العربية ، وبذلك تحقق للندوة التفاعل الحي بين الفكر والتطبيق والمبادىء والممارسات العملية ، ولقد تحدد للندوة هدفان هما :

● حصر وتصنيف النظم والقوانين التي تحول دون انسياق العمليات التعليمية في اتجاه تنمية المجتمع .

● إقتراح التعديلات البديلة لهذه النظم والقوانين بما يشجع على استمرار التعليم من خلال فتح القنوات ومد الجسور بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي . وتحقيقاً لهذين الهدفين كلفت اللجنة التحضيرية في الجهاز والتي اعدت لهذا اللقاء الفكري عدداً من الخبراء والباحثين لاعداد الدراسات اللازمة

وقد قدمت للندوة مجموعة من هذه الدراسات الأساسية والمرجعية كان من أهمها :

* القرار السياسي في الحملات الوطنية الشاملة لمحو الامية في البلاد العربية : إعداد الدكتور مسارع حسن الراوي .

* محو الامية في التشريعات العربية : إعداد الدكتور محمد السامرائي .

* نماذج من التجارب الوطنية في تطبيق تشريعات محو الامية في الدول العربية : إعداد الاستاذ هاشم ابو زيد .

* عناصر النجاح والمعوقات في تشريعات محور الامية : إعداد الدكتور أحمد حقي .

* المستلزمات الاجتماعية والمالية والفنية والتربوية لتشريعات محو الامية : إعداد الدكتور عاصم الأعرجي والاستاذ عايف حبيب .

* التشريع النموذجي لمحو الامية : إعداد الدكتور عبد العال الصكبان والدكتور محمد الدوري .

وبعد نقاش هذه البحوث النظرية

ومدارسة التجارب القطرية انتهت الندوة إلى تقريرها النهائي الذي يتضمن ثلاثة محاور هي :

- محور الاتجاهات العامة .

- محور القانون العربي الموحد لتشريعات محو الامية للبلاد العربية .

- محور التوصيات العامة الموجهةللاقطار العربية والجهاز العربي لمحو الامية .

أولاً : الاتجاهات العامة

برزت في الندوة من خلال عرض البحوث والدراسات وتشريعات محو الامية فيالاقطار العربية والمناقشات التي دارت في جلسات الندوة الاتجاهات الآتية :

في مجال القرار السياسي

إن تحقيق أهداف الاستراتيجية العربية لمحو الامية يتطلب أن تتولى أعلى سلطة سياسية في الدولة إصدار القرار السياسي في الحملات الوطنية لمحو الامية وقيادتها . وتفاعل القرار السياسي الصادر من القيادة مع الارادة الشعبية وتبني المنظمات المختلفة والاميين (أصحاب المصلحة الحقيقية في الحملات) يؤدي إلى مردود إيجابي ، كما أن القرار السياسي يتطلب من القيادة السياسية توفير المستلزمات الفكرية لنجاح الحملة الوطنية لمحو الامية من موارد مادية وإمكانات فنية وبشرية على مستوى التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم .

في مجال واقع التشريعات العربية لمحو الامية :

تبين أن كثيراً منالاقطار العربية لم تزل بلا تشريع يتولى تنظيم حملة محو الأمية رغم ارتفاع نسبة الأمية فيها ، لذلك أكدت الندوة ضرورة صدور تشريعات في هذهالاقطاروصولاً إلى بناء الانسان العربي وإعطائه القدرة على مواكبة مسيرته الانسانية الحية ، وتفاعله مع مجتمعه ، وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما اتضح النقص الكبير في التشريعات القائمة في جانب الالزام والتمويل وإبراز دور التنظيمات الجماهيرية في حملات محو الامية واغفال التشريعات لموضوع متابعة الدارسين في إطار التعليم المستمر .

ومن هنا برزت الضرورة إلى إيجاد مشروع القانون العربي الموحد الذي يترجم الاستراتيجية العربية إلى نصوص تشريعية نافذة وملائمة لكل بلد عربي .

أهمية المستلزمات الادارية والفنية والاجتماعية والمالية

تأكد من تحليل واقع الأجهزة الادارية والفنية أن فيها نقصاً كبيراً في الكم والنوع ، وتبايناً واضحاً بين الأقطار العربية ، مما يؤدي إلى غياب التنسيق بين الاجهزة العاملة في هذا المجال ، وبالتالي ضعف الاداء وعدم القدرة على تحقيق أهداف الاستراتيجية العربية على الشكل الأمثل . لذلك تم التأكيد على وجوب مضاعفة التشكيلات الفرعية لجهاز محو الامية في مراكز المحافظات وتفرعاتها ، إمتداداً إلى المناطق الريفية والبدوية .

وفيما يخص توفير المستلزمات الاجتماعية فإن أكثر حملات محو الامية لم توفق في الحد من مقاومة التغيير وفي توجيه الجهود الشعبية وتوظيفها في حركة عون ذاتي في المعركة وكذلك في توظيف الحوافز المادية والاجتماعية والمعنوية في عملية المواجهة الشاملة .

أما المستلزمات المالية ، فقد كان ما خصص للحملات في أكثر الاقطار العربية دون القدر المطلوب مما يؤدي إلى عرقلة الحملة ، ومما يؤكد ضرورة تخصيص المبالغ الكافية لانجاحها ، والتعاون العربي بهذا الصدد ، تحقيقاً لمبدأ

قومية العمل العربي في مجال محو الامية لتوفير ما يلزم للحملة من قدرات بشرية ومادية وفنية وحوافز . كما تبين بوضوح أن في التشريعات والواقع التطبيقي لها معوقات تحد من فاعليتها ، وأبرزها عدم تعبير التشريع عن الواقع بشكل دقيق ، وغياب التشريع هنا والالزام هناك ، إضافة إلى تدفق موجات من الأميين الجدد لعدم وجود قانون التعليم الالزامي ، أو عدم تطبيقه في حالة وجوده في بعض الأقطار ، مع الافتقار إلى التخطيط العلمي وتوفير متطلبات نجاح الخطة إن وجدت .

ثانياً : القانون العربي الموحد لمحو الأمية

أقرت الندوة مشروع القانون العربي الموحد الذي أكد على أن محو الاميةمسؤولية قومية ذات أبعاد ثقافية واقتصادية واجتماعية هدفها تحرير الانسان العربي من أميته الابجدية والحضارية ، ويتم التخطيط لها والتنفيذ والمتابعة والتقويم في إطار الاستراتيجية ، وتلتزم بذلك جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية في البلدان العربية .

كما تناولت المواد الأخرى بالتفصيل نطاق سريان القانون ، تشكيل المجلس الأعلى واختصاصاته ، تشكيل المجلس التنفيذي واختصاصه ، والنظام المالي .

ثالثا : التوصيات العامة

توصلت الندوة من خلال المناقشات إلى التوصيات الآتية :

١ - توصيات موجهة للاقطار العربية :

أ - التأكيد على أهمية إصدار القرار السياسي من إعلى سلطة سياسية في الدولة وانضواء الحملات الوطنية الشاملة لمحو الامية وتعليم الكبار تحت قيادة رئيس الدولة .

ب - أن تحث الأقطار العربية الخطى ، وتكثف الجهود ، من أجل تنفيذ الحملات الوطنية الشاملة ، في السقف الزمني الذي حددته الاستراتيجية العربية لمحو الامية وتعليم الكبار .

جـ - التأكيد على الأقطار العربية التي لم تشرع قانون التعليم الالزامي بإصداره ، وان تعمل الدول التي لديها تشريعات على الاسراع في تطبيقها .

د - أن يتبني وزراء التربية التوصيات الصادرة عن الندوة العربية حول مشكلات التعليم الابتدائي ، وانعكاساتها على محو الامية ، المنعقدة في مدينة القاهرة عام ١٩٧٦ ، والعمل على وضعها موضع التطبيق .

هـ - التأكيد على أهمية التعليم المستمر ودعوة الأقطار العربية إلى اتخاذ الاجراءات المناسبة لانشاء الاجهزة الفنية والادارية التي تحقق أهداف التعليم المستمر تكاملاً مع الحملات الوطنية الشاملة لمحو الامية في إطار الاستراتيجية العربية .

و - مناشدة الجامعات ومعاهد إعداد المعلمين في إدخال مادة تعليم الكبار في مناهجها .

ز - التأكيد على أهمية التنسيق بين أجهزة الاعلام وإدارات محو الامية وتعليم الكبار في خدمة الحملات الوطنية الشاملة .

ح - التوفيق بين ساعات العمل وساعات الدراسة واحتساب ساعاتها ساعات عمل بالنسبة للأميين العاملين في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية .

د - مناشدة وزارات الأوقاف لتخصيص نسبة معينة من الاموال الموقوفة لغرض التعليم من أجل دعم حملات محو الامية في البلاد العربية .

٢ ـ توصيات موجهة للجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار :

أ ـ وضع أسس نموذجية لتأليف كتب لمحو الامية في المراحل المختلفة والمتابعة على أن يراعى في ذلك إهتمام فئات الدارسين .

ب ـ إعداد كتب مناسبة للمتحررين من الاميـة مبسطة ومبـرمجة في إطـار التعليم المستمر .

ج ـ إتخاذ الاجراءات الكفيلة بإيجاد شبكة المعلومات ومصرف الخبرات .

د ـ توثيق تشريعات محو الأمية في الأقطار العربية .

هـ ـ ضرورة الاسراع بتنفيـذ مشروع الصندوق العربي لمحو الأمية انطلاقاً من قومية العمل العربي المشترك في هذا المجال .

و ـ أن يقوم الجهاز العربي بالتنسيق مع منظمة اليونسكو لتنظيم الاحتفال باليوم العربي واليوم العالمي لمحو الأمية .

ز ـ أن يسعى الجهاز لدى منظمة العمل العربية بدراسة انعكاسات تشريعات محـو الأمية على تعريب العمالة في البلاد العربية □

تعقيب على دراسة د . حسين عبد الله

حول أسباب ومعالجة تراجع الفوائض المالية النفطية

د . حازم الببلاوي

بنك الكويت الصناعي (مدير الدائرة الاقتصادية) .

جاء في المقال القيم للأستاذ الزميل الدكتور حسين عبد الله (الأبعاد المالية لأسعار النفط العربي)[1] إشارة إلى مقالنا « الفوائض المالية النفطية والبنيان الاقتصادي العالمي » (النفط والتعاون العربي المجلد ٤ (١٩٧٨) عدة ملاحظات ، احب أن أعقب عليها .

(١) يرى الزميل الكاتب أنه وإن كان « يتفق مع الخط الاساسي للكاتب ، سواء من حيث التحليل النظري أم من حيث النتائج التي انتهى اليها ، الا أننا قد نختلف معه في عدد من النقاط . من ذلك مبالغته في تقدير حجم الفوائض النفطية وبالتالي في أثرها النسبي داخل هياكل الدول الصناعية . وفي رأينا ، أن حجم الفوائض لدول الاوبك كمجموعة سوف يأخذ في التراجع . » ص ٦١ .

والواقع أننا نخشى أن تكون الفكرة الأساسية في افتراضنا سيناريو إفتراضي قد فاتت على الزميل الفاضل . فالغرض من هذا السيناريو بأكمله بيان **عدم امكان** تحقيقه في الواقع « وهذا يحدث في نظرنا عن طريق ما يلحق الفوائض المالية النفطية داتها من تآكل .... والغرض من استعراض السيناريو السابق ليس الاشارة إلى أن النتيجة المتقدمة سوف تتحقق بالرغم من واقعية الفروض التي تبنى عليها ، وإنما التنويه إلى أن ظاهر الامور يؤدي إلى نتائج غالباً ما ستكون غير ممكنة التنفيذ ، ومن ثم فإن القوى الاقتصادية سوف تتدخل لتغيير هذه الصورة ، ولا تبقى الأشياء على حالها ، كما يقول الاقتصاديون عادة » (مقالنا سابق الاشارة اليه ص ٢٠) وعلى ذلك فإن تراجع الفوائض المالية النفطية هو بالضبط ما أرادت مقالتنا أن تثبت حدوثه مع بيان القوى الاقتصادية الكفيلة بذلك وهي في نظرنا التضخم الذي سيؤدي إلى التآكل المستمر في هذه الفوائض . وهذا النوع من التدليل عن طريق بيان عدم معقولية النتائج لاثبات فساد الرأي هو ما يعرفه الرياضيون فيما يسمى : Ad absurdum

كذلك قد يكون من المفيد الاشارة هنا إلى أن الفوائض النفطية المالية وقد كانت في ١٩٧٤ في حدود ٦٠ بليون دولار وهو مايمثل حوالي ربع الاستثمارات الخاصة الاميركية - فإنها بعد

(١) **المستقبل العربي**، العدد ١٤ .

الزيادات الأخيرة في أسعار النفط في ١٩٧٩ ينتظر أن تبلغ حوالي ١٠٠ ـ ١٢٠ بليون دولار في ١٩٨٠ وهو ما يقترب من ثلث الاستثمارات الخاصة الاميركية . وبالتالي فإن الفوائض النفطية المالية لا زالت أمراً هاماً في الاقتصاد العالمي ينبغي معالجته في إطار من التحليل الهيكلي للاقتصاد العالمي .

(٢) يرى الزميل الكاتب أن عباراتنا « توحي بأن التضخم في الدول الصناعية قد جاء كنتيجة حتمية لارتفاع أسعار النفط وتدفق الفوائض النفطية على الدول الصناعية ، بينما الواقع أن التضخم في الدول الصناعية يرجع أساساً إلى الاختلالات الكامنة في اقتصادياتها وإلى السياسات التي تعالج بها تلك الاختلالات . وعلى ذلك فاننا لا (نخلي) الدول الصناعية من مسؤوليتها عن التضخم ، ولا نستطيع التسليم بأن التضخم الذي أدى إلى تآكل القيمة الحقيقية للفوائض النفطية كان نتيجة حتمية أو ضرورة فرضها وجود هذه الفوائض ذاتها . بل إن المتحدثين بلسان منظمة OECD قد استبعدوا مسؤولية الفوائض المالية ـ وإن لم يستبعدوا مسؤولية الزيادة في أسعار النفط ـ عن التضخم الذي شهده عام ١٩٧٤ » ص ٦١ ـ ٦٢ .

والحقيقة أن مقالنا ليس دراسة في التضخم العالمي ، وهو أمر ليس له سبب واحد بل تكاتفت عليه أسباب عديدة بعضها راجع لامور داخلية في الدول الصناعية وبعضها راجع لاعتبارات عالمية . وقد كان هدفنا بيان أثر **توظيف** الفوائض المالية في الدول الصناعية على التضخم ، و« رغم أن هذه الظاهرة Stagflation كانت سابقة على ازدياد أسعار النفط ، فإن هذه الزيادة وما ارتبط بها من زيادة في المدخرات النفطية لم تقابلها زيادة مماثلة في الاستثمارات ، قد **أشعلت** اتجاهات التضخم لالغاء أثر الزيادة في المدخرات (مقالنا السابق ص ٢٥) .

وعلى ذلك فإنه لم يرد على خاطرنا في أي وقت إخلاء مسؤولية الدول الصناعية والقاء المسؤولية على الدول النفطية ، بل لعل سياق الحديث يشير إلى أن عدم قدرة أو رغبة الدول الصناعية على زيادة استثماراتها (مقالنا ص ٢٥) كان هو أحد الاسباب ـ وليس السبب الوحيد طبعاً ـ في زيادة التضخم . ومع ذلك فإن الدول النفطية مسؤولة بالقدر الذي تستمر فيه في توظيف فوائضها في الدول الصناعية مع ما يترتب عليه من تآكل مستمر لهذه الفوائض . وقد حرصنا في مقالنا على بيان أن التضخم لا شأن له **بأسعار** النفط ، ولا بوجود **الفوائض** في ذاتها وإنما يتعلق بشكل معين من أشكال **توظيف** هذه الفوائض . « ولذلك فإن التضخم المشاهد في الدول الصناعية ـ وفقاً لهذا التفسير ـ لا يرجع إلى ارتفاع **أسعار النفط** وتزايد النفقات على الصناعة على مستوى المشروع ، وإنما يرجع إلى **عجز الدول الصناعية** عن زيادة معدلات الاستثمار فيها لمواكبة الزيادة في مدخرات الدول النفطية ، وهذا العجز يرجع إلى اعتبارات هيكلية في الاقتصاديات الغربية وعلى المستوى الاجمالي . فالتضخم يرجع لاعتبارات متعلقة بالكميات الاقتصادية الاجمالية Macro أكثر منه تعبيراً عن تغيير في النفقات على مستوى المشروع Micro » (مقالنا السابق ص ٢٤) .

(٣) يختلف الزميل الكاتب معنا أخيراً « في معالجتنا لاقتراحنا استخدام الفوائض النفطية لمواجهة عجز الدول النامية في إطار نقدي وبشروط سياسية أكثر منه في إطار تنموي اقتصادي » ص ٦٢ .

والحقيقة أننا لا يمكن إلا أن نتفق مع الزميل كاتب المقال فيما انتهى إليه ، وخلافنا الوحيد معه أننا لم نقل بعكس ذلك فمقالنا المشار إليه كله دعوة إلى أن « أخطر ما يتهدد الفوائض المالية النفطية هو أن تظل مجرد ظاهرة مالية في الاقتصاد العالمي ، دون أن يترتب عليها إعادة

في تخصيص الموارد العالمية » (مقالنا ص ٣٤) وأنه « يبدو أن المناطق الوحيدة القادرة على تحقيق تغيير هيكلي هي الدول النامية . ففي هذه الدول وحدها يمكن للفوائض المالية النفطية أن تؤدي إلى زيادة **حقيقية في الاستثمار** مقابله على زيادة المدخرات الناجمة عن هذه الفوائض » (مقالنا السابق ص ٢٦) . إن جوهر مقالنا كله يدعو إلى استخدام الفوائض النفطية في « اطار تنموي اقتصادي » كما ذهب الدكتور حسين عبد الله ، ونخشى أن يؤدي تعدد الاشارات الواردة به في هذا المعنى لاعادة نشر مقالنا بالكامل □